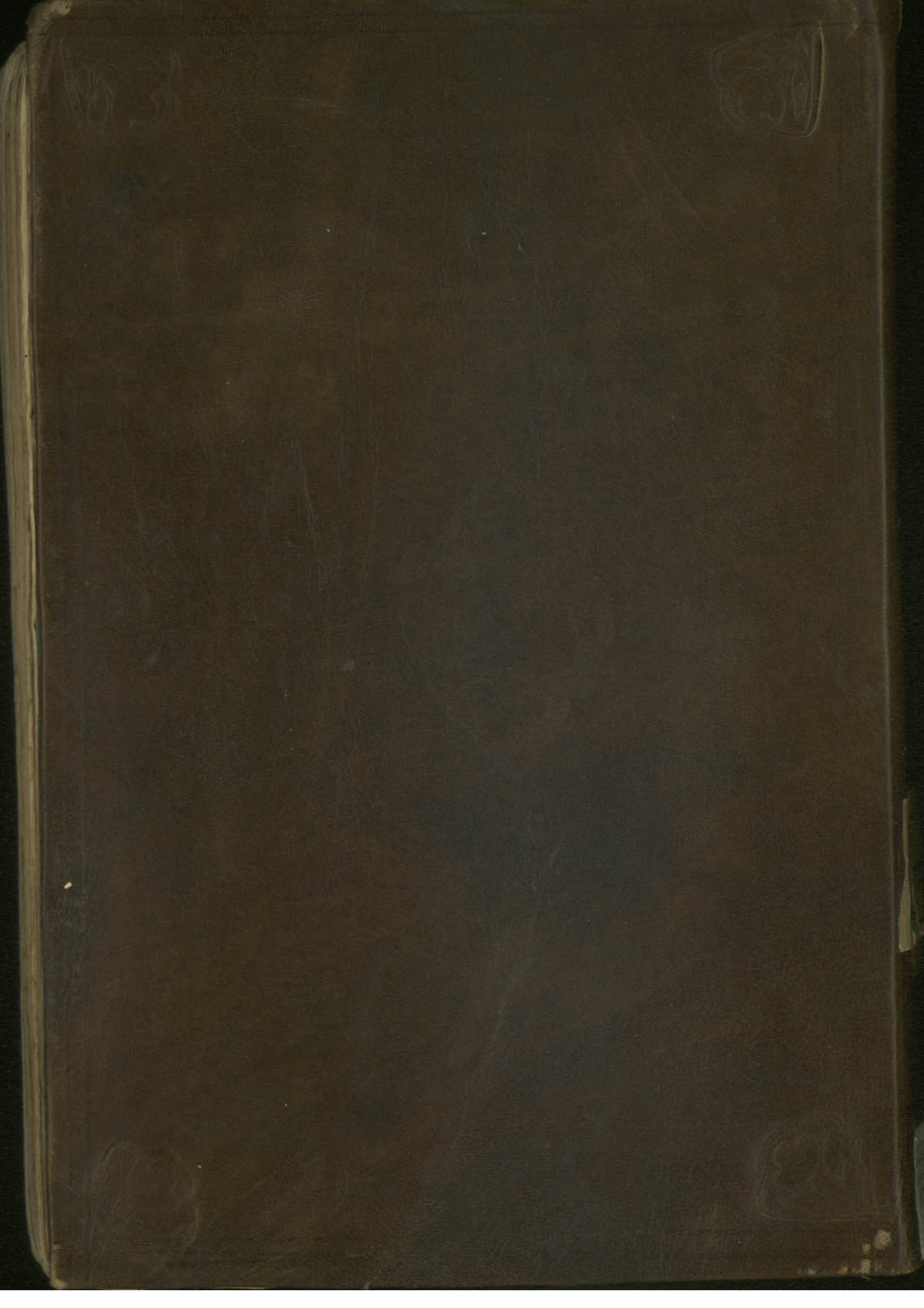
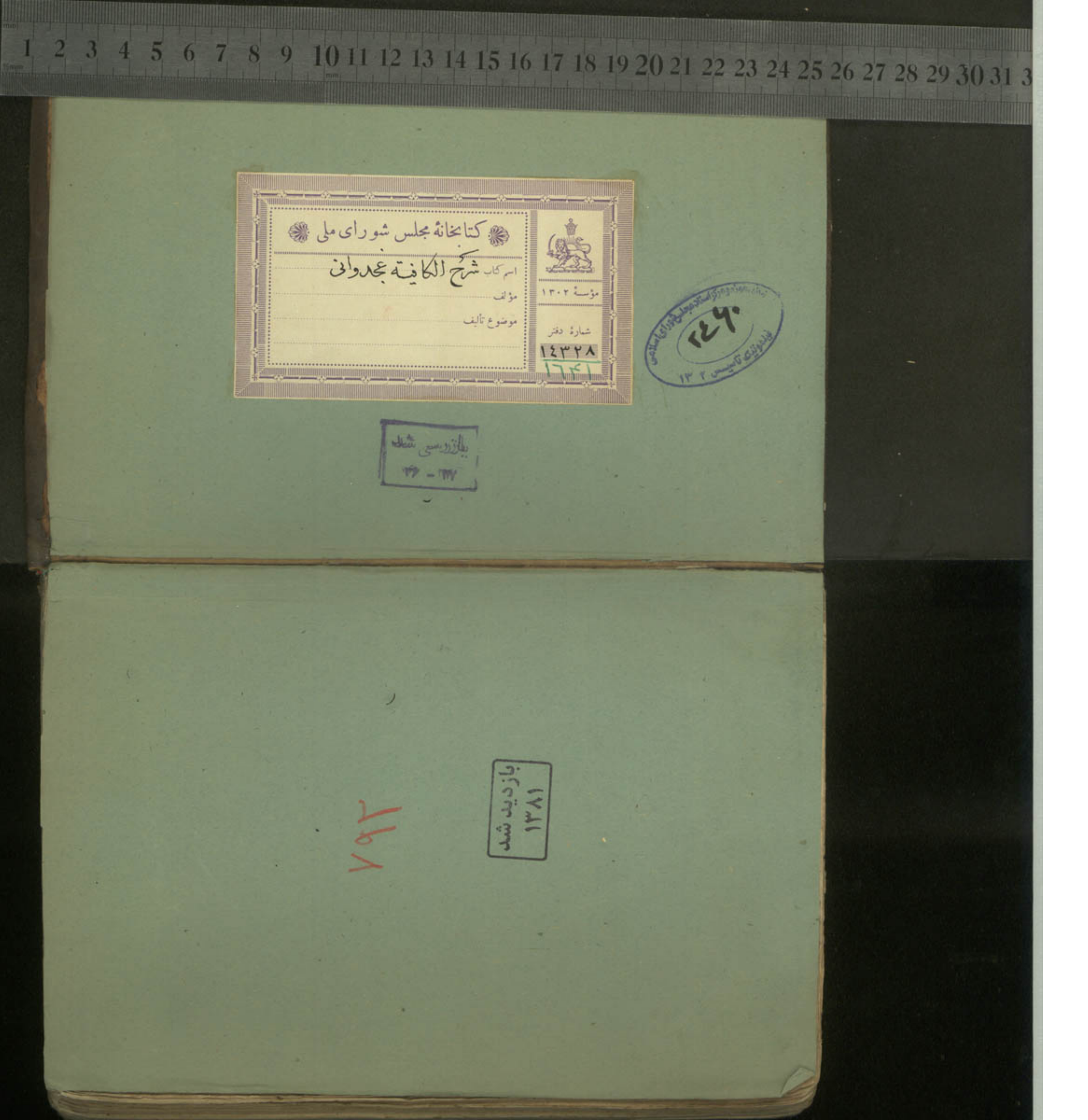



کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب شرح الکافیة غجدوانی
مؤلف
موضوع تألیف
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۱۴۳۲۸
۱۶۴۱
۲۴۶۰
بازدید شد
۱۳۸۱
۷۹۲

شرح كافيه غجدواني

وانما قال في البيت الاول

سالبت الاول يحيب الاول

كونه ادن الي الاخوين الشد القنو

يا كبيكج

شرح الكافية للفاضل الإمام الكامل الغجدواني عليه الرحمة والمغفرة

ثابت

محبس قلندى حكم محتبلة تابتا
تشخص خيال باره چشم جزيره سى

وانشد ابن السكيت وقيل يعقوب
ابن محمد بن احمد نعيم الله عليه

مما انتهج بتملكه العبد الفقير
المحتاج الى احسان ربه القدير
محمد بن عثمان المشتهر بينبه
زاده الراجي من كرم خالقه
الفوز والشهادة
في سنة في صفر
١١٣٨
الخير
٧

ليلا يى غروركا تمكيني
مجنون ايتدوب ديكه الليلة الحبلى

في قوله مولانا نجم الملة والدين الكاتبي القزويني اشرح تفسير الاحاديث الثلثة اول ما خلق العقل وقوله اول ما خلق القلم وقوله عليه السلام اول ما خلق الله نوري وجه التوفيق المبيح الاوائل ثلث طبقات لمسمى واحد من حيث انه مفيد ومبدء يسمى عقلا ومن حيث انه صدر منه النقوش منتقش بالعلوم يسمى قلما ومن حيث انه فاضت منه انوار النبوة يسمى نورا الهى اذا الشئ واحد كذلك ثلث اعتبارات بحلاء اعتبار لما سمى

وهذا جنية وحسبك وزيد ودرهم كون زيد مفعولا معه ...



الورق الاول

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون

الحمد لله الذي شرح صدورنا بنور الاسلام وصرف عناننا الى ابنا عن العناد
نحو الاستسلام ونصب في كل رفع وخفض آية كافية لازالة علل الشكوك وافية
شافية فسبحانه من رافع بلاضم الانافة وخافض بلا جر الاضافة والصلوة على
رسول عربي لبس لسان لسانه الماضي مضارع محمد الذي في كرة جاه وانه اقوى
المضارع ضارع وعلى آله واوليائه وخلفائه وجلفائه يقول العبد الضعيف
النحيف الحنيف المرتجي من عوارف الكرم السبحاني احمد بن علي بن محمود المدعو
بجلال الغجدواني يسر الله عليه شدايد الموت اذا اتاه وسهل عليه صعاب
عوايد الحيوة من مناه هذه فوايد ملتقطة من الشروح لفتح غوامض الكافية
بل للفتوح عملتها عمل من طب لمن حب للحل من مشى في طرق لا لتماس
وحث ولهذا بعد ان تخرقت في كمي مرارا وشققت كبدي اطوارا حتى نزعت
من زوايا هامزايا بها واستخرجت من خبايا ها خفايا ها مستدلا بمراجعاتي
على اشياخي الذين هم ابنا نحلة مكامنها مستظهرا بمباحثاتي مع اصحابي
الذين هم طلاع انجد ومبانيها ادام الله الباقين دوام الزمان وصب على الماضين
سجال الرحمة والرضوان فلذا اضفت فوايد هذه كافلة لابراز ضمائر الكافية
وكررت معاريض لمضمونات ما فيه ثم اني شرطت على نفسي ان لا اتعرج
الى استكثار السوال والجواب سوى ما يتوقف عليه شرح الكتاب لان هذا
على المبتدي خطة لا يتادى وليدها وحيرة يضيق فيها كبيتها وبليدها
ولا اورد من النظرات الكليلة ولا ارد موارد الخطرات العليلة والمعول

في الكل حضرة من بيده ناصية الصواب ومنه يؤتى الحكمة وفصل
الخطاب قال الشيخ ابن الحاجب رحمه الله الكلمة لفظ الى قوله
الكلام قلت اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف
فصاعدا والوضع تخصيص اللفظ بالمعنى اولا واحترزت بقولي اولا عن
الاسد بعد ما تجاوز عن موضوعه الاصلي الى الشجاع اذ فيه تخصيص اللفظ
بالمعنى وليس ذاك بوضع والا لكان حقيقة وليس كذلك في هذا الاصطلاح
فان قلت فحينئذ لا يكون كلمة قلت بل تكون كلمة باعتبار المحل الحقيقة
والمعنى المفرد معنى يستفاد من لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه والمعنى
مصدر بمعنى المفعول كقولهم الدرهم ضرب الامير اي مضروبه وليس لفظه
مفعولا والا لكان مثل المرمي وقوله لفظ كالجنس يشمل الحد وغيره
ويخرج منه بالعرض العقد والاشارة والنصبة والخط وقوله وضع لمعنى
كالفصل عن المهملات وعما يدل على معنى بالعقل كما انا لو سمعنا الفظا مهملا من
من وراء جدار لعلمنا بالعقل ان هذه اللفظة قامت بذات فهي لفظة دالة
على معنى مفرد بالعقل لا بالوضع كذا في شرح المفصل للمصنف رحمه الله تعالى
واريد بالمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره فلا ينتقض باسماء الافعال مثل
رويد ولفظ الاسم والفعل والحرف اذا اريد به مثل زيد وضرب وقد
وفي بعض الشروح او هو احتراز عما يدل على معنى بالطبع كاخ عند النوم
فانه يدل على استغراق النائم في النوم قلت فيه نظر لانه لا يحتويه
اللفظ على ما فسر في ذلك الشرح بقوله صوت يقصد به حصول حرف

فصاعدا حتى يخرجه الوضع فان الظاهر ان النايم المستغرق لا يقصد بهذا
الصوت لان من لوازمه التنبه ولو كان متنبها على انه يصدر عنه اكثر الاصوات
لقصد عن ذلك بمسافة وفيه بحث آخر وهو ان ظاهر هذا الكلام ينبي
من ان هذا اللفظ بطبعه يدل على ذلك المعنى وليس كذلك فان دلالته عليه
ممنوعة بدون المشاهدة المتكررة نعم طبع النايم يقتضي احداث هذا
الصوت فلو قيل انه دال بالطبع بهذا المعنى لكان محملا بعيدا وقوله مفرد
كالفصل عن المركبات نحو زيد قايم وخمسة عشر وبما ذكر من تفسير معنى
المفرد لا يرد على الحد مثل لفظ الخبر والجملة اذا سلم انه موضوع لمثل زيد
قايم لان هذا المعنى قد استفيد من لفظ لا يدل جزؤه على جزء معناه وفي
المتوسط اورد عليه النقض بمثل قايمة فانها مما يدل جزؤه على جزء معناه
فان القايم يدل على ذات موصوفة بالقيام والتاء على التانيث فتكون
مركبة فلا تكون كلمة واجيب بمنع دلالة قايم في قايمة على معنى فضلا عن ان
يدل على جزء معناه غاية ما في الباب انه موافق في اللفظ للقايم الذي هو دال
على معنى ولو دل على معنى لزم اجتماع التذكير والتانيث وهو محال **قلت**
لعل التزام التركيب في قايمة اهون من التزام عدم دلالة قايم على معنى
فان اعتبار كونه جزءا من المركب لا يكون في عدم اعتبار التاء معه اقوى
من طرح التاء عند الترخيم وهو مع ذلك يدل على المعنى وقوله لزم اجتماع
التذكير والتانيث فيه نظر وانما يلزم ان لو كان اعتبار كونه جزءا داخلا في اعتبار
بحيث لم يبق لوجود التاء معه اعتبار اصلا وليس كذلك ويؤيد كون قايمة

مركبة ما ذكر في المفتاح ان ضاربة من المركبات التي بنيت صدورها **قوله**
لانها اما ان تدل على معنى في نفسه وفي بعض النسخ في نفسها وبكل وجه فالضمير
في نفسه يرجع الى معنى اي اما ان تدل على معنى حاصل في نفسه اي بالنظر اليه
لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر
خارج عنها واما الضمير في نفسها فيرجع الى الكلمة اي اما ان تدل على معنى
في نفس الكلمة اي يكون المعنى غير محتاج الى الخارج منها وانما لزم الحصر
في الثلثة بالقسمة الدايرة بين النفي والاثبات اذ لولا الحصر لزم ارتفاع
النقيضين او اجتماعهما الوجود مما يقوم النفي والاثبات معا به او ما يرتفعان
عنه **قوله** وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي علم بالتقسيم
حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف لان الحد هو الجامع لافراد المحدود المانع
من غيرها وبالتقسيم حصل لكل منها ذلك فانه قال اما ان تدل على معنى
في نفسه او لا الثاني الحرف فيكون الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسه وانه شامل
لجميع افراد الحرف مانع عن الاسم والفعل وكذا الكلام في القسمين الباقيين
قال رحمه الله الكلام الى قوله المعرب **قلت** قوله ما تضمن كلمتين
كالجنس يشمل المحدود وغيره مثل غلام زيد وبعلبك وخمسة عشر
وفي الدار فبالاسناد وهو نسبة احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة
خرج غير المحدود **فان قلت** اليس غلام زيد من المحدود والتقدير غلام
ثبت او حصل لزيد **قلت** نعم لان مع ذلك التقدير لا يحصل الافادة ايضا
لان قولك ثبت لزيد في حيز الصفة لا الخبر لان الغلام نكرة لا يقع مبتدا الا على ان

لهذا التقدير منظور فيه بدليل ما قال الشيخ الامام عبد القاهر وانما يقول النحويون
في غلام زيد انه بمعنى غلام لزيد ايضاحا لمعنى الجر كما ان اللام مقدرة كيف والمضاف
اليه ينزل منزلة التنوين ويعاقبه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين والمنون بشيء
فكذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف والمضاف اليه واراد بالتضمن التركيب
اما تحقيقا مثل زيد قايم او تقديرا مثل اضرب واختار لفظ تضمن على تركب لانه
متعد بدون صلة من وما قيل في بعض الشروح ان الفايدة فيه ان يدخل مثل اضرب
لانه لا تركيب فيه ولكن فيه تضمن لان التقدير فيه اضرب انت فقوله كلمتين
يأباه اذا التضمن في مثل اضرب ليس الا في كلمة واحدة ولو صح ذلك بالعناية فليصح
التركيب بها ويمكن اجراء التضمن على حقيقته ايضا بجعل الصورة المجموعية التي
تحصل من طرفي الكلام والنسبة متضمنة لكل واحد من جزئيه وقوله كلمتين
المقصود منه بيان اقل ما يتركب منه الكلام لا ان الكلام لا يكون في اكثر من كلمتين
واختار الاسناد على الاخبار ليدخل الامر والنهي وشبههما حيث لا اخبار فيهما
قوله ولا يتاتى ذلك اي لا يمكن حصول الكلام الا من اسمين او اسم وفعل لان
الاسناد يقتضي مسندا ومسندا اليه والفعل يقع مسندا لا مسندا اليه والحرف
بمعزل عنهما جميعا فلا بد من الاسم تحقيقا للمسند اليه ثم ان كان معه اسم فهو القسم
الاول وان كان معه فعل فهو القسم الثاني فاحفظه يغنيك عن التطويلات **قوله**
الاسم ما دل الى اخره **قلت** وانما استانف تحديده لانه انما علم ثمه ضمنا من
التقسيم فعرفه قصدا عناية للمبتدي او لانه علم ثمه التزاما فعرفه هنا مطابقة
اذ هي الواجبة في التعريفات واراد بالاقتران وعدم الاقتران ما هو بحسب الوضع

فلا يرد على الحد ان يقال الغبوق والصبوح واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
كلها اسماء مع انها مقترنة باحد الازمنة الثلاثة لان اقترانها بالزمان المعين عارضي
لا وضعي وكذا لا يرد ان يقال اسماء الافعال مثل هيهات مقترنة باحد الازمنة
ايضا مع انها اسماء لان اقترانها بالازمنة المعينة غير وضعي بل لانها اسماء
الافعال وكذا لا يرد ان يقال الافعال التي للانشاءات غير مقترنة باحد
الازمنة مع انها ليست باسماء لان خلوها عن احد الازمنة عارضي بسبب
استعمالها للانشاء ولقايل ان يقول ان اريد باحد الازمنة الثلثة واحد
بعينه يلزم ان يكون المقترن بغير ذلك المعين اسما لا فعلا وان اريد واحد لا بعينه
فكذلك يلزم ان يكون المقترن بالمعين اسما لا فعلا وجوابه انه لا يراد به واحد معين
ولا غير معين بل واحد منها من غير تقييده بالتعيين وعدمه ولا يقال لا يجوز
ان يراد ذلك لانه يلزم منه ان المقترن بالزمان المعين لا يكون فعلا بل اسما لانا
نقول لا نسلم لزوم ذلك لان المقترن بالزمان المعين صدق عليه انه مقترن
باحد الازمنة الثلثة ولا منافاة بين واحد منها وبين المعين لجواز اجتماعه
مع التعيين وان لم يقيد به كذا في بعض الشروح **قوله** ومن خواصه دخول
اللام الى اخره خاصة الشيء ما لا يوجد بدون ذلك الشيء وانما اختص اللام بالاسم
لان الفعل لا يحتاج الى التعريف لانه خبر والخبر لا يحتاج اليه فلو كان مع علم
لا احتياج لوقع التعريف ضايعا والحرف لا معنى له في نفسه ليتعرف وكان
المصنف لم يعبا بميم التعريف لقلتها فلم يقل حرف التعريف ليدخل
وانما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه والافعال لا تقع مضافا اليها لان

المضاف اليه في المعنى محكوم عليه لان معنى قولك غلام زيد يستدعي الحكم على زيد بان له غلاما والافعال لا تقع محكوما عليها والى هذا اشارة في شرح المفصل للمصنف

قلت يونس ذكر شرط كون ذي الحال معرفة لانه محكوم عليه في المعني

فان قلت فعلى هذا ينبغي ان لا يضاف الى النكرة قلت في كل موضع شرط التعريف كان المخصصة في حكم المعرفة وههنا كان النكرة بالاضافة اليها صارت موصوفة بكونها مضافا اليها فان قلت هذا تعيينه ثابت في ذي الحال قلت نعم كذلك لكن الحال من الفضول فجعلها محكوما به وانه من الاصول يستدعي زيادة اعتناء بامره بخلاف المضاف اليه فانه من الاصول فلا يستدعي جعلها محكوما عليه ذلك الاعتناء فان قلت فهلا جعلته مع المضاف والمضاف اليه كلاما حينئذ قلت كم من شيء يثبت من حيث المعنى ولا يثبت من حيث الظاهر ويؤيد ذلك ما اضمنت في اول هذا الفصل منقولا عن الامام عبد القاهر رحمه الله اولان الجزم يدخل في الافعال ولم يدخل في الاسماء لما سيجيء مع ان القبيلين تشتركان في الرفع والنصب فلو دخل الجر على الافعال حينئذ يلزم مزية الفعل على الاسم كذا في بعض الشروح وانما اختص التنوين به اما للفصل بين المنصرف وغير المنصرف وهو الذي يسمونه تنوين التمكن كما في نحو زيد ورجل وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكونان الا فيه واما للفصل بين المعرفة والنكرة في نحو صه اذ معناه بالتنوين اسكت سكوتا ما وبدونه اسكت الآن والفعل لا يقع غير نكرة فيحتاج الى الفاصل واما لان يكون عوضا من المضاف في نحو اذ وحينئذ وهذا التنوين انما يكون في المضاف وهو

لا يكون غير الاسم واما لان يكون في جمع المؤنث السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم لا يكون غير اسم ايضا لان الفعل لم يجمع جمع السلامة حتى يدخل فيه التنوين واما التنوين النائب مناب حرف الاطلاق في قول جرير شعر اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن والتنوين الغالي الذي يلحق القافية المقيدة في قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فلا اختصاص لهما بالاسم اذ المقصود من وضعهما وهو ترك الترنم في الاول والدلالة على الوقف في الثاني لا يأبى شيئا من الكلمات وانما اختص الاسناد اليه بالاسم اي كون مسندا اليه لان الشيء بالاسناد اليه يصير محكوما عليه وانه خلاف وضع الافعال وانما اختص الاضافة به اي كونه مضافا بتقدير حرف الجر ومضافا اليه اما اختصاص كونه مضافا به فلانها اما للتعريف او للتخصيص والفعل لا يحتاج اليهما لما مر واما للتخفيف بحذف التنوين او ما يقوم مقامه والفعل مجرد عن ذلك واما اختصاص كونه مضافا اليه به فلما مر في بيان الجر واما ما جاء من نحو يوم ينفع الصادقين فهو على تاويل المصدر وقولنا بتقدير حرف الجر احتراز عن مثل مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا عند صاحب الكتاب كذا في بعض الشروح قوله وهو اي الاسم معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون جزء المركب الذي لم يشبه مبني الاصل اولا فان كان فهو معرب والا فهو مبني قال رحمه الله المعرب المركب الى قوله فالمفرد المنصرف قلت اراد بالمركب المركب مع غيره فيكون جزء المركب واحترز به عن الالفاظ التي لم تركب مع غيرها مثل زيد بكر واحد اثنان ا ب ت ونحوه



لم يشبه مبني الاصل عن مثل هؤلاء في قام هؤلاء فانه وان كان مركبا لكنه مشابه لمبني الاصل
لما سيجيء واراد بمبني الاصل الفعل الماضي والامر الحاضر والحروف وبما سلفت
من العناية ظهر ضعف ما قيل في لفظ تساهل لان المركب من حيث هو مركب
قد يكون مبنيا وفي المتوسط والمراد بالتركيب التركيب الاسنادي لئلا يتوجه
عليه النقض بمثل غلام زيد وقد صرح هذا الشارح في مطوله وجه النقض
حيث قال فانه يصدق عليه انه مركب لم يشبه مبني الاصل مع انه ليس بمعرب
وحده واعترض عليه في بعض الشروح فقيل لا نسلم انه ليس بمعرب وحده
لان صاحب الكتاب قال في شرح المفصل في باب الترخيم ان المضاف والمضاف اليه
معربان باعرابين مختلفين وقال في شرح هذا الكتاب في المركبات ان المضاف والمضاف اليه
ليسا بمبنيين او لان صاحب الكتاب لما قال في شرحه في اول المبتدأ الذي هو سبب
الاعراب هو التركيب الاسنادي وهذا القائل امعن النظر فيه فظهر مراده عنده
فلا حاجة بما ذكره من الاستثناء قلت كل ذلك مستتر ذلك فان صاحب المتوسط
ان اراد بمثل غلام زيد المركب من حيث هو مركب فكيف يتوجه النقض والكلام في
جزء المركب وان اراد كلا من جزئي المركب فلا نقض ايضا لصدق الحد عليهما مع
الاعراب وايضا لو اريد التركيب الاسنادي لزم ان لا يكون المضاف والمضاف اليه
معربين وهو خلاف الاجماع واما اعتراض بعض الشروح فلو كان منع التمسك
بقول المصنف على ان المركب الاضافي معرب فلا دلالة لقول المصنف عليه فلو
كان الغرض ان جزئيه معربان فالتمسك باقوال الفصحاء واستعمالاتهم المضاف
والمضاف اليه معربين اولى من تمسكه بقول المصنف وذلك اكثر من ان تحصى

وايضا قد مر لمحقق الى ان التركيب الاسنادي على الخصوص لا يجوز ان يكون
مرادا للمصنف فوهي تمسكه بما ذكره للمصنف في اول المبتدأ فان قلت مشابهة
الاسم المبني قسم من اسباب البناء بدليل ان صاحب المفصل جعل اسباب
البناء تلك المشابهة ووقوع الشيء موقع ما لا يمكن له كنزال ومشاكلته
للواقع موقعه كفساق ووقوعه ما اشبه غير المتمكن كالمنادي المضموم واضافته
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ بفتح الميم وكان الصواب ان يقال في حد
المعرب ما هو خلاف جميع تلك الاسباب فكيف اقتصر على خلاف المشابهة
قلت التفصي عن عهدة جوابه مشكل اللهم الا ان يقال اراد بالمشابهة
هنا المناسبة بهذه الوجوه المذكورة اذ في كل سبب منها تحققت مناسبة
وتلك ظاهرة للمتأمل فيها بعين الاستبصار وفي المتوسط اجيب عن نقض
المنادي المفرد المعرفة بانا لا نسلم انه ليس بمشابه لمبني الاصل فانه مشابه
للكاف الذي في ادعوك المشابه للكاف في اياك وهي حرف ثم اعترض على ذلك
فقيل لا نسلم ان المشابه للمشابه للشيء مشابه لذلك الشيء لجواز تغاير المشابهتين
فاجيب عن ذلك بانه لا تغاير ههنا لان جهة المشابهة ههنا هي الافراد
والخطاب وهي موجودة في المنادي وكاف وكاف اياك ثم قيل ولو قيل ابتداء
بني المنادي المذكور لكونه مشابها للكاف الذي في ذلك واياك لكان اصوب
قلت هذا مع انه ليس بقوي لان الظاهر في حكم الغيبة فكيف يكون كالكاف
في الصورتين للخطاب ولهذا قيل في قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني
امي حيدره انه كان حق الكلام ان يقول سمته فلهذا لم يعد ضمير الخطاب

في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا الى المنادي مخصوص بنقض الندا، دون ما عداه
فلعل الصواب ما امضيت وفي المتوسط المراد بالمشابهة المنفية هو المشابهة
الموجبة للبناء لئلا يخرج عن هذا التعريف غير المنصرف لكونه مشابها للفعل
الماضي وامر المخاطب في تحقق الفرعيتين ولئلا يخرج عنه اسم الفاعل لكونه مشابها
للماضي في وقوعه موقعه في نحو خبر المبتدا، وفي دلالة كل منهما على الحدث لان
هذه المشابهة غير موجبة للبنا، **قلت** لو بين ان المشابهة الموجبة للبناء
ما هي لبلغ بالاشفاق على الطالبين حد التناهي لكنه اوقعهم بذلك
القول الواهي في غمار الدواهي ولو قيل مشابهة غير المنصرف الماضي والامر
ليس بحيث حتى يأخذ حكمهما وكذا وقوع اسم الفاعل موقع الماضي ليس بلازم
لم يبعد عن الصواب **قوله** وحكمه اى وحكم المعرب ان يختلف آخره لاختلاف
العوامل فهذه ثلاثة فيوجد الاختلاف لان المعاني المختلفة متواردة عليه
فلا يحصل بيانها بالاتحاد فاختلاف الآخر لانه لاظهار تلك المعاني ولا تحقق
لها قبل تمام الكلمة ولله القائل غير القائل بقول حبيبي كيف تصبر بعدنا
فقلت فهل صبر فتسئل عن كيف واختلاف الآخر باختلاف العوامل لان
اختلاف آخر من ابنك ومن الرجل ومن زيد لا بالعوامل وليست معربة
وانما جعل حد النحاة للمعرب حكما له لان اختلاف الآخر باختلاف العوامل
متوقف على فهم كونه معربا فانك اذا علمت المفردات وكيفية التركيب فركبتها
فما لم تعلم ان الاسم من قبيل المعرب تعذر عليك ان تحكم باختلاف آخره فتعريف
المعرب بالمتوقف عليه دور وقيل في دفع الدور ان من الجائز ان لا يعلم

من استعمالاتهم ان هذا النوع عن الالفاظ يختلف آخره باختلاف العوامل وهذا
النوع منها لا يختلف ولكن لم يعلم ان المعرب على اي نوع من النوعين يطلق
فيكون الغرض من التعريف بيان ذلك وحينئذ لا يكون معرفة الاختلاف موقوفة
على معرفة المعرب فلا دور وهذا ليس بالقول القوي لان من لم يعلم ذلك من
استعمالاتهم لا يفيده هذا الكلام شيئا **قوله** لفظا او تقديرا تقسيم للاختلاف
فسا في بيانه في مواقعها ولم يقل محلا لانه للمبني وليس هنا محل بيانه
قوله الاعراب ما اختلف آخره به اى ما اختلف آخر المعرب بسببه وهو الحركات
الثلث او ما يقوم مقامها من الحروف والضمير في به يرجع الى ما واراد بقولنا
بسببه وهو السبب القريب غير التام لئلا يدخل فيه العوامل والمعاني
المقتضية للاعراب فانها اسباب بعيدة للاختلاف وليست باعراب ولئلا
يخرج اعراب الاسم في اول التركيب لانه حينئذ انما يستحق احدى الحركات
لا غير وهي لم تكن سببا تاما للاختلاف الذي هو مراد النحاة وهو الاختلاف
بالحركات الثلاث بل تكون سببا ناقصا حتى لو طرأت على آخر هذا الاسم حركة
اخرى بعد هذه يحصل الاختلاف المذكور فيكون للحركة الاولى شيء من التاثير
في وجود الاختلاف وهو المراد بالسبب غير التام انما عدل عن قولهم الاعراب
ان يختلف آخر المعرب باختلاف العوامل لان اختلاف آخر المعرب مسبب للحركات
الثلاث فيكون ذكر الاختلاف وارادتها ذكر المسبب وارادة السبب وهو
من المجاز غير الشائع وما ذكره المصنف ذكر السبب العام للاختلاف اي
المتناول للبعيد والقريب وارادة الخاص اي القريب كما عرفت وذكر العام

وارادة الخاص شايع ذايع فدونك كلاما ملخصا تسترح عن تقصير بلا حاصل
وتطويل بلا طائل وايضا يلزم على تعريفهم ان لا يكون الاسم في اول التركيب
معربا اذ لا يحصل له الاختلاف بالحركات الثلاث لكن حصل له السبب غير التام
للاختلاف وهو احدى الحركات فيكون معربا على تعريف المصنف لا على تعريفهم
قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه متعلق باختلف واشارة الى سبب
وضع الاعراب وهو انه يدل على الفاعلية والمفعولية والاضافة فانهم لو وضعوا
لكل معنى صيغة يلزم تكثير الصيغ من غير ضرورة ولو اكتفوا في تمييز هذه المعاني
بتمييز العوامل لالتبس الامر عليهم في نحو ما احسن زيدا وما احسن زيد وما
احسن زيد فان معنى الاول شيء احسن زيدا ومعنى الثاني ما صار زيد ذا حسن
ومعنى الثالث اي عضو من اعضاء زيد او اي وصف من اوصافه احسن
فلو لم يوضع الاعراب ويسكن آخر زيد في الامثلة المذكورة لم يتميز فيها معنى
عن آخر **قوله** فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم
الاضافة وانما قال علم الفاعلية والمفعولية اي الخصلة المنسوبة الى الفاعل
والمفعول ولم يقل علم الفاعل والمفعول ليعم الفاعل وما يشابهه
كالمبتداء والخبر والمفعول وما يشابهه كالحال والتمييز لانه لو جعل الرفع
والنصب علم الفاعل والمفعول لم يشتمل على مشابهاتهما لانهما ليست
بفاعلات ولا مفعولات فجعل الرفع علما للخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب
علما للخصلة المنسوبة الى المفعول لان الخصلة مشتركة بينهما وبين مشابهاتهما بالوجوب
اشتراك جهة التشبيه بين المشبه والمشبه به ولهذا لم يقل والجر علم الاضافة

حيث ليس في الكلام مشابه لهما معرب باعرابهما هذا هو المفهوم من بعض الشروح
فان قلت قوله ولهذا لم يقل والجر علم الاضافية حيث ليس في الكلام
مشابه لهما منظور فيه لان الجر ايضا اصلي وغير اصلي فالاصلي هو في المضاف اليه
اضافة معنوية وغير الاصلي في المضاف اليه اضافة لفظية وفي مثل حسبك
درهم كذا في الجلد والمصباح فعلى هذا ينبغي ان يقال والجر علم الاضافية ليدخل
فيه الاصلي وغير الاصلي ايضا **قلت** تعريف الاضافة وهو نسبة الشيء
الى الاسم بواسطة حرف جر لفظا او تقديرا مرادا يشمل الاضافة المعنوية
واللفظية شمولا واحدا لا تفاوت في القبيلين وان كانت تلك النسبة
في اللفظية غير اصلية نظرا الى اصل الكلام فان ضارب زيد مثلا في الاصل
ضارب زيدا فاما بعد طرو نسبة الاضافة على هذا التركيب هو وغلام زيد
سيان في نفس تلك النسبة بخلاف مشابهات الفاعل والمفعول اذ لا يصدق
تعريفهما على مشابهاتهما البتة فخرجت الاضافة اللفظية من البين في هذا
النحو وبقي حسبك درهم فلعل لقلته لا يعبأ به واراد بالاضافة المضاف اليه
وجعل الرفع علم الفاعلية للمناسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية
للمناسبة في الضعف والجر علم الاضافة للمناسبة في التوسط لانها يجيء
مرة فاعلا نحو اعجبني ضرب زيد عمرا واخرى مفعولا نحو اعجبني ضرب عمرو زيد
فاعطي له الجر المتوسط الذي يحصل بتحريك الشفة السفلى **قوله** والعامل
ما به يتقوم معنى المقتضي اي ما به يتسوى المعنى المقتضي للاعراب
فكانه مطاوع قوم المعوج اذا سواه فكان زيدا مثلا قبل دخول جاء عليه

معوجة ناقص فاعليته فاذا دخل عليه جاء تكلمت ونسوت حيث خرجت
من القوة الى الفعل والمقتضي للاعراب هو الفاعلية والمفعولية والاضافة
فعلى هذا يكون العامل سبب سبب الاعراب مثلا اذا قلت قام زيد والعامل
قام والمقتضي للاعراب هو فاعلية زيد وهي انما تحصل بقام والمراد
بالعامل هنا عامل الاسم فلا ينتقض بعامل الفعل من حيث انه ليس
بمقتضي للاعراب بالمعنى المذكور كذا في بعض الشروح قال رحمه الله
فالمفرد المنصرف الى قوله غير المنصرف قلت اصل الاعراب ان يكون
بالحركات لكونها مما قل ودل فان كان بالحروف فلعلة ثم الاصل في الاعراب بالحركات
ان يكون رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة فان تخلف فلعلة
والاصل في الاعراب بالحروف ان يكون رفعه بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء
ليجانس الاعراب بالحروف الاعراب بالحركات فان تخلف فلعلة والمصنف رحمه الله
اراد ان يبين ما جاء من الاسماء على الاصل من كل وجه وما تخلف منها عن الاصل
بوجه او بوجوه فقال فالمفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالضمة رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا اي اعراب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف
حال اقتضاء عاملهما الاعراب الذي هو علم الفاعلية او المفعولية او الاضافة
بالحركات لا بالحروف فيجعل الضمة والفتحة والكسرة للحركات والرفع والنصب
والجر لنفس الاعراب وبهذا التقدير ظهر ضعف ما قيل في المتوسط ولقائل
ان يقول في العبارة نظر والعبارة الصحيحة ان يقول رفعه الضمة او اعرابه
الضمة رفعا اذ لا شك في صحة عبارته بهذا التقدير على ان في عبارة الشارح

اشعارا بحمل الخاص على العام دون عبارة المصنف وانما قيد المفرد بالمنصرف
والجمع بالمكسر المنصرف والجمع المكسر هو الذي لم يسلم بناء واحده فيه كرجال
احترازا عن المفرد غير المنصرف والجمع المكسر غير المنصرف كمساجد وعن الجمع
السالم لان اعراب كل منها تخلف عن اصل كما ستقف قال المصنف رحمه الله
في شرحه واراد بالمفرد ما ليس بتثنية ولا جمع ولا يرد عليه ان الاسماء الستة
مفردات بهذا المعنى واعرابها بالحروف لا بالحركات لان قوله فالمفرد مهملة
فكان في قوة الجزئية فلا يشمل الكل حتما كشمول المسورة بسور الكل وذكر
حكم الاسماء الستة بعده يكون بيانا لذلك فان قلت فعلى هذا لا يحتاج الى قيد
المنصرف بعين ما ذكرت قلت نعم الا ان غير المنصرف اكثر تزاحما من الاسماء
الستة فالعناية باخراجه اكثر ومن ذلك علم ان ما في بعض الشروح من العناية
وهو ان المراد بالمفرد المنصرف غير المثنى والمجموع وغير الاسماء الستة للحاجة
اليها قوله جمع المونث السالم بالضمة والكسرة اي رفع جمع المونث السالم بالضمة
ونصبه وجره بالكسرة ففيه تخلف بوجه وهو حمل نصبه على الجر وانما حمل
لان في جمع المذكر السالم فعل كذلك لعلة ستجيء وجمع المونث فرعه فلو لم يحمل
نصبه على الجر يلزم مزية الفرع على الاصل فان قلت قد تحملت مزية كون
جمع المونث بالحركات دون المذكر فهلا تحملت تلك المزية ايضا قلت انما
تحملت تلك المزية ثمه لغرض صحيح فقد هنا ذلك وهو دفع الثقل الناشي
من اجتماع الحركة والحرف في الجمع كما سيجيء ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض
تحمله لا لغرض وانما قدم الجمع المونث على المذكر لانه في بيان مواضع الاعراب

بالحركات وجمع المونث السالم منها **قوله** غير المنصرف بالضمة والفتحة اى رفع
غير المنصرف بالضمة ونصبه وجره بالفتحة وفيه تخلف ايضا بوجه وهو حمل جره
على النصب وانما حمل لان له مشابهة بالفعل من وجهين كما سيجي والجر لا يدخل
في الفعل فكذا في مشابهه ولا يشكل بمثل مسلمات علما فانه غير منصرف مع ان اعرابه
بالضمة والكسر لما سيجي في حكم غير المنصرف وعند جوار حالة الجر فانه لبس بالفتحة لفظا
ولا تقديرا ولهذا لكان مفتوحا لخفة الفتحة لان تلك الكسرة هي البنائية لا الاعرابية
ولا منافاة لغير المنصرف **وقوله** ولا لكان مفتوحا لخفة الفتحة ضعيف
لانه انما يكون مفتوحا عند بقاء الصيغة كما كانت بدون اعلال قاض وقد يجي الكلام
في تحقيق ذلك مشبعا **قوله** ابوك الى آخره وانما قال مضافة الى غير ياء المتكلم
لانها عند عدم الاضافة معربة بالحركات كقولك جاءني اب ورايت ابا ومررت
باب وعند الاضافة الى ياء المتكلم مبنية او معربة اعرابا تقديريا لما سنعرف
والكلام ليس فيهما والتعداد بصورة المكبرات احتراز عن المصغرات فان
اعرابها بالحركات في مثل ابيه وبهذا ظهر ضعف ما في المتوسط ان الواجب
عليه ذكر شرط آخر وهو مكبرة لانها لو كانت مصغرة كان اعرابها بالحركات
وفيها تخلف بوجه وهو العدول من الحركات الى الحروف فانهم جاؤا بالحروف
المحذوفة عن اواخرها الحاقا لها بالقدر الصالح واختص ذلك في حال
الاضافة اذ في غيرها يلزم اجتماع الساكنين في المنكر مطلقا نحو ابون ابان
ابين وفي المعرف حال كونه موصوفا نحو ابو الكريم وابا الكريم وابي الكريم
واما في حال الاضافة وان كان يلزم اجتماعهما في مثل ابو العلاء لا انه قليل بالنسبة

الى ما يلزم من حال غير الاضافة ثم لما جاؤا بتلك الحروف فلو تلعبت بها الحركات
الاعرابية تثقلت فاكتفوا بالحروف وقلبوها بالالف والياء نصبا وجرا ليكون
الحروف وفق الحركات ولم يجعل اعراب نحو يد ودم بالحروف ليكون التفضيل
بالزيادة للعقلاء خاصة واما هن وان لم يكن خاصا بالعقلاء الا انه اعطي تفضيل
العقلاء تغليبا واما فم فهو في غاية النقصان فاعرب بالحروف تقريبا الى القدر
الصالح ولم يقل فمك لان انيابه الاصل اولى من الاجنبي وضرورة القلب التي في الافراد
ساقطة هنا لتحصنه بالاضافة الاحماء اقارب الزوج مثل اخيه وابيه واحدها حم
قوله المثنى وكلا مضافا الى مضمر والاثنان بالالف والياء اي اعراب هذه الثلثة
بالالف حال الرفع والياء حال النصب والجر ففيها تخلف بوجوه العدول من الحركة
الى الحرف وكون اعرابها بالالف حال الرفع لا بالواو وحمل نصبها على الجر وانما عدل
عن الحركة الى الحرف في المثنى لانه فرع المفرد واعراب بعض المفردات وهو الاسماء
الستة بالحروف فلو لم يجعل اعراب المثنى بالحروف يلزم مزية الفرع على الاصل
كذا في بعض الشروح وهو منقوض بالجمع المونث السالم فان اعرابه بالحركات مع لزوم
تلك المزية فالصواب ما قيل ان الحرف الذي هو علامة التثنية يصلح ان يكون اعرابا
فجعل اعرابها بذلك فرارا عن الثقل اللازم من اجتماع الحركة والحرف وانما كان اعرابه
حال الرفع بالالف لا بالواو لان الواو اعطيت للجمع حال الرفع لكونها مناسبة له
من حيث المخرج والاستعمال اما المخرج فلانهما من جمع الشفتين واما الاستعمال
فلان الواو للجمع في مواضع مثل ضربوا فلو جعل اعراب المثنى حال الرفع بالواو
لالتبس بالجمع فجعل بالالف لان الالف يقع ضمير المرفوع للمثنى في نحو يضربان

وضربا وانما حمل نصبه على الجر لانه لما اعطى الواو لرفع الجمع والالف لرفع المثنى لم يبق
لهما الياء والجر اصل في الياء لتناسبهما فجعل النصب تبعا للجر لا للرفع لمناسبة بينهما
من حيث انهما يقعان اعراب فضلة في مررت بزيد وجاوزت زيدا واما كلا واثنان
فاعطيا حكم المثنى لمشابهتهما له صورة ومعنى اما المشابهة المعنوية فيهما والصورية
في اثنان فظاهرة واما المشابهة الصورية في كلا فعند اضافته الى المضمر حيث
يتصل المضمر به اتصال الالف والنون بزيد مثلا عند التثنية ولهذا المعنى
شرط اضافة كلا الى مضمر ليأخذ حكم المثنى فانه لو كان مضافا الى مظهر انتفت
المشابهة الصورية فلم يكتسب حكم المثنى بل يأخذ حكم العصا فانهما من واد واحد
كقولك جاني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وافرد ذكر
كلا واثنان من حيث انهما ليسا من افراد المثنى حقيقة حتى يعلم حكمهما منه اذ ليس
لهما مفرد يثنى بالحاق الالف والنون **قوله** جمع المذكر السالم واولو وعشرون
واخواتها بالواو والياء اي اعرابها حال الرفع بالواو وحالتي النصب والجر بالياء
ففيهما تخلف بوجهين العدول من الحركة الى الحرف وحمل النصب على الجر وانما عدل
من الحركة الى الحرف في الجمع لما مر في المثنى وانما حمل نصبه على الجر لانه لما اعطي الالف
لرفع المثنى والواو لرفع الجمع لم يبق لهما الا الياء فصنعوا صنعهم في المثنى كما عرفت
وانما لم يجعلوا الالف لنصب الجمع وان لزم اشتراك رفع المثنى معه فليتحمل كما تحمل
مثل ذلك الاشتراك في نصبه بالياء لان الاشتراك بالياء يمكن دفعه بفتح ما قبلها
في التثنية وكسره في الجمع ولا يمكن ذلك في الالف ولا يندفع الاشتراك هنا بحركة
النون لان حركة النون تثبت وتزول فلا اعتبار لها واما اولو وعشرون واخواتها

وهي من ثلاثين الى تسعين وانما اخذت حكم الجمع بالمشابهة لانها جموع اذ ليس
لها مفردات لحق باواخرها علامة الجمع ولهذا افردها بالذكر حيث لم يتناول
الجمع اياها **فان قلت** انما اخذ كلا حكم التثنية بالتشابه الصوري حتى شرط
اضافته الى المضمر فما بال اولو لم يعتبر فيه ذلك واقتصر على التشابه المعنوي
فيه بالجمع **قلت** الحاق كلا بالتثنية في حكم اضطراري لها وهو كونها بالالف
رفعا فاستدعت زيادة قوة الشبه فيما يرد فيها لينقض ذلك الحكم الاضطراري
اليه بخلاف الحاق اولو بالجمع فاعرفه عن لطافته **قوله** التقدير فيما تعذر
الى آخره اللام للعهد ينصرف الى قوله او تقديرا وبين الاعراب التقديري
اولا لكونه اقل بالنسبة الى اللفظي ليضبط ان ما عداه لفظي ثم التقديري
في موضعين احدهما ان يتعذر فيه الاعراب لفظا اي لا يمكن وهو فيما كان آخره
الفا مقصورة اما تقديرا كعصا منونا او لفظا كعصاه والعصا واليه اشار
بقوله كعصى وانما تعذر فيه لان الالف صيغت ساكنة لا تقبل الحركة او فيما
اضيف الى ياء المتكلم واليه اشار بقوله وغلامي مطلقا وانما تعذر فيه
لانه قد استحق ما قبل الياء فيه الكسرة قبل مجيء الاعراب فلما جاء الاعراب
وجد محله ينافي وجوده فوجب تقديره اذ لا يمكن ان يكون الحرف الواحد
مضموما مكسورا ولا مفتوحا مكسورا ولا مكسورا بكسرتين ولم تجعل
هذه الكسرة للاعراب وبقاء الياء معللا لان المعلول الواحد لا يتوارد
عليه علتان مستقلتان وانما قال مطلقا لان بعضهم جعل اعراب
غلامي لفظيا حال الجر نظرا الى الكسرة الظاهرة واختار المصنف

انه تقديري في الاحوال كلها لما مر من الدليل وثانيهما ان يستقل فيه الاعراب
الى يمكن لفظا لكن يعد ثقيلا وهو في الصورتين الاولى فيما آخره ياء قبلها
كسرة وذلك في حال الرفع والجر دون النصب واليه اشار بقوله كقاض رفعا
وجرا واستثقال الحركة على الياء في الحالتين ظاهر ثم لما حذفت الضمة
والكسرة عن الياء التقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء دون التنوين
لعدم استقلال الياء بفايدة فصار قاض في الحالتين واما في حال النصب فتقول
رايت قاضيا بالاعراب اللفظي لخفة الفتحة على الياء والثانية جمع المذكر
السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم فان اعرابه تقديري في حال الرفع دون
النصب والجر واليه اشار بقوله ونحو مسلمي رفعا فان مسلمي اصله مسلمون
فاذا اضيف الى ياء المتكلم حذفت النون عنه فاجتمعت الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون وذلك مستثقل لتجاور الضدين وان لم يكن بينهما غاية الخلاف
فقلبت الواو ياء وادغمت في الياء تخفيفا وابدلت ضمة ما قبل الواو كسرة
للياء فصار مسلمي فالواو التي هي حرف الاعراب مقدرة فيه واما في حالتي
النصب والجر فحرف الاعراب هو الياء وهي ملفوظة وان كانت مدغمة قوله
واللفظي فيما عداه اي الاعراب اللفظي فيما عدا التقديري قال رحمه الله
غير المنصرف قوله فالعدل قلت اراد بالعلة ما له تاثير في منع الصرف
وهو ينقسم الى ناقص التاثير حتى لا يحصل منع الصرف فيه الا بعلتين
واليهذا اشار بقوله ما فيه علتان والى تام التاثير حتى يحصل ذلك بعلة
واحدة والى هذا اشار بقوله او واحدة منها تقوم مقامهما قوله وهي اي العلل

وما قبل البيت موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان في اسم فما للصرف تصويب
عدل البيت وزايدة في الشعر اما مرفوعة صفة للنون على ان تكون اللام
زايدة كما جعل صاحب الكشاف اللام زايدة في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا
متميت كا بقول الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني واما منصوبة حالا موكدة
من قبيل ما في المفصل من قولهم انا فلان بطلا شجاعا فانه لما كان فلان
متسما بالشجاعة تضمنت الجملة معنى البطل والشجاعة فوقعا حالين موكدتين
لمضمون الجملة فكذلك ههنا لما كانت النون المعدودة في العلل مشهورة فيهم بكونها
زايدة تضمنت الجملة وهي قوله وهي النون معنى زايدة فصلحت ان تكون
حالا موكدة لمضمون تلك الجملة وفي المتوسط ان زايدة حكاية عن حال
في مثل قولنا يمنع الاسم الصرف النون زايدة وانه تكلف بارد اذ لا يعرف
له قايل ولو عرف فما الداعي الى تقليده ولو كان سحبان وايل قوله وهذا
القول تقريب بيانه ان في عدد العلل خلافا قال بعضهم اثنان الحكاية والتركيب
وقال بعضهم احد عشر التسع المذكورة وشبه الف ارطى ومراعاة الاصل
نحو احمر بعد التنكير وقال بعضهم تسعة وهو المختار وقال هذا القول
تقريب اي القول بان الاسباب تسعة تقريب من الصواب اشارة الى الخلاف
والاختيار وقيل معناه ذكر العلل منظومة تقريب من ضبط المتعلم
ولو قيل هذا اشارة الى ما اطلق في صدر البيت من لفظ الموانع اشياء
ليست بموانع بانفرادها اي اطلاق لفظ المانع على كل منها تقريب لا تحقيق
حيث ليس كل فرد منها بمانع بالاستقلال لكان وجيها وفي بعض الشروح
جواب لو

اراد بالعلة جزء العلة ولا يلزم ان يكون احديهما كافية في منع الصرف وليس كذلك
ولاجل هذا قال وهذا القول تقريب اى هذا القول تقريبي لا تحقيقي قلت
قوله ولاجل هذا قال الى اخره انما استقيم ان لو كان قايل البيت هو صاحب الكافية
وهو غير مسلم وفي قوله اراد بالعلة جزء العلة تأمل ايضا تقف عليه اذا تاملت
فيما اسلفت في مطلع بحث غير المنصرف قوله مثل عمر الى آخره بيان امثلة
العلل على ترتيب ذكرها في البيت قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين اى حكم
غير المنصرف ولا لنفي الجنس والخبر محذوف اى لا كسر فيه ولا تنوين فيه واراد بالتنوين
ما هو مخصوص بالاسم بدليل تعليله على ذلك في الشرح بقوله لشبهه بالفعل
ووجه الشبه ان الفعل فرع الاسم من وجهين احدهما ان الفعل مشتق منه
على الاصح وثانيهما ان الفعل مفتقر اليه في الافادة ولا كذلك الاسم وكل من
العلل فرع لشيء فالعدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث
فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة فرع العربية لانها دخيلة في
كلامهم والجمع فرع الافراد وكذلك التركيب والالف والنون الزايدتان فرع المزيد
عليه على قول وفرع التانيث على قول ووزن الفعل فرع وزن الاسم فاذا
حصل في الاسم اثنان منها ثبت له فرعيتان كما للفعل فامتنع عن الجر والتنوين
امتناع الفعل عنهما فان قلت ما بالهما اختصا بالمنع من بين ما يمتنع
الفعل عنه كالاسناد ونحوه قلت في التنوين زيادة شيء توجب امتناع
الفعل عنها وهي الدلالة على القطع فان الفعل يقتضي الوصل بفاعله
فبهذا الوجه من المنافرة الزايدة ترجحت التنوين من البين فاستردفت الجر

اى التنوين

معها لما بينهما من المواخاة من حيث ان المجرور ابدا يقوم مقام التنوين دون
المرفوع والمنصوب فان قلت ففي المتوسط خص التنوين بالتمكن
واجاب عن مسلمات علما غير منصرف مع التنوين بان هذا التنوين غير مناف
لغير المنصرف بل التنوين المنافي له ما هو للتمكن اذ هو الفارق بين المنصرف
وغير المنصرف وانت قد جعلت هذا التنوين اعم مما للتمكن فمن المحق منكما
قلت تعليل المصنف والشارح بين قاطبة يرشد الى ان المراد اعم مما للتمكن
ثم هو امر يرجع الى الاستعمال فلو كان غير المنصرف يستعمل مع التنوينات
التي لا تكون للتمكن لكان التخصيص هو الحق ولو لم يستعمل كذلك لكان
التعميم هو الصواب ويكون الجواب عن مسلمات على هذا الوجه استعمالها علما
وفق استعمالها غير علم منونة مضمومة او مكسورة اتباعا للقليل النادر
على الكثير الوافر وما قيل في المتوسط ان كسر مسلمات هذه مشتركة بين النصب
والجر فلذا لم تحذف لان علامة النصب لا تحذف من غير المنصرف ضعيف لانه
انما لا يحذف عنه علامة النصب التي هي الفتحة اما الكسرة فهي المتنازع فيها وانما
لم يجعل المصنف هذا الحكم معرفا لغير المنصرف كما جعله بعضهم بعين ما اسلفت
في حلم المعرب قوله ويجوز صرفه للضرورة او للتناسب اي يجوز صرف غير
المنصرف لضرورة الشعر كقول ابي الطيب احاد ام سداس في احاد لان
الضرورات تبيح المحظورات او لتناسب الكلام فانه مطلوب عندهم
كقوله تعالى سلاسلا فانه غير منصرف للجمعية لكن للتناسب اغلالا
صرف ونون قوله وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث يعني المقصورة

نقلت عنه قبل ان اراد بالتنوين ما هو مخصوص بالاسم وهو اعم مما للتمكن منه

اى المراد من التنوين الممنوعة عن غير المنصرف منه

مثل حبلى والممدودة مثل حمراء وانما قام كل منهما مقام العلتين لان الجمع الذي على صيغة
منتهى الجموع كانه جمعان ولزوم التانيث بمنزلة تانيث ثان **قال رحمه الله**
فالعدل خروجه الى قوله المرفوعات **قلت** الضمير يرجع الى الاسم اذ البحث في هذا
القسم والمضاف محذوف اى خروج معنى الاسم او مادة الاسم فان للاسم مادة وهي
نفس المركب من الحروف الاصلية وصورة وهي الهيئة الحاصلة لذلك المركب وهي المرادة
بالصيغة فخروج مادة الاسم عن صورة كانت لها في الاصل الى صورة اخرى مع
بقاء المعنى كما كان هو العدل فعلى هذا يكون مراده بالاسم المدلول عليه بالضمير
مادة الاسم على حذف المضاف والداعي الى هذا التكلف ان يتحقق معنى الخروج
فانه لو حمل الكلام على ظاهره لكان ينبغي ان يكون الاسم المعدول عنه خارجا عن
صيغته الى اخرى وبعد الخروج كيف يبقى هو حتى ينتقل الى صيغة اخرى ولو
قدر خروج معنى الاسم كما اسلفت اولى لان الشيء على بعضه ادل منه على
معناه اذ الجزء اقرب منه ولا يرد على هذا التفسير اخر وسحر من حيث لا تغيير
لصورتهما عند العدل لان الاولى في اخر ان يكون معدولا عن آخر من كما سيجيء وسحر
لكونه موضوعا مع اللام في الاصل كان صورته تلك الصورة الحاصلة من اللام وغيره
قوله تحقيقا كثلاث الى آخره العدل على ضربين ضرب فيه دليل غير لزوم
منع الصرف بسبب واحد وغير تشابهه بشيء يدل على انه معدول عن شيء وهو
العدل التحقيقي وضرب ليس فيه دليل غير لزوم منع الصرف او تشابهه بشيء
وهو العدل التقديري فمن التحقيقي ثلاث ومثلث واخواتهما وهي من احاد
الى رباع عند عامة النحويين والى عشار عند الزجاج والدليل فيه ان الاصل

في اسماء الاعداد الالفاظ الموضوعة المشهورة وهي واحد اثنان ثلثة فكان
القياس ان يقال للمعنى المقصود هنا ثلاثة ثلاثة مكررا فلما غيروا الصيغة
الى ثلث ومثلث كان عدلا محققا فثلث واخواتها انما امتنعت من الصرف
عند بعض للعدلين احدهما من صيغة الى اخرى والثاني من مكرر الى غير
مكرر لا للعدل والصفة لان شرط الصفة ان يكون اصلية وهذا الشرط مفقود
في اسماء الاعداد وعند آخرين للعدل والصفة بناء على ان الوصفية قد لزمت
عند التكرر ومنه اخر وهو جمع للاخرى تانيث آخر من باب التفضيل وقياس
جمعه انه اذا قطع عن الاضافة ومن ان لا يستعمل الا باللام فاستعماله
بغير لام عدول عما فيه اللام واعتراض ابي علي انه لو كان كذلك لوجب ان يكون
معرفة كسحر فظاهر واجيب عنه لا بعد في استعماله نكرة بعد حذف اللام
المانعة والاولى ان يكون معدولا عن آخر من لان قياس ما قطع عن اللام
والاضافة ان يستعمل بمن على صورة افعل في الاحوال ليندفع الاعتراض
ومنه جمع فانه اما معدول عن جمع فانه قياسه على فعل لو كان صفة
اذ مفرده جمعاء كحمراء وحمر واعتراض ابي علي انه لا يستقيم ان يكون
عن جمع لان فعلاء المجموع مذكره بالواو والنون ليس قياسه فعلا بل
فعليات نحو فضليات فكان قياسه جمعيات قيل عليه انه غير وارد لان
هذا القياس في افعل التفضيل لا الصفة وجمعاء منها والاصل فيها ان
لا يجيء جمع مذكرها على اجمعون كما لا يجيء احمرون الا انه جاء اجمعون شاذا
واما عن جماعى او جمعاوات لو كان غير صفة لان فعلاء غير صفة قياسه

ان يجمع على احدهما فلما قيل جمع علم انه معدول عن احدهما فان قلت
فعليات جمع فعلى بضم الفاء فلم قلت في تقدير اعتراض اي على فعلى بفتح
الفاء عليه قلت هذا التقدير ذكر في بعض الشروح نظرا الى ان افعل
افعلون مشترك بين البابين دون اعتبار فعلى وفعلى فافهمه ومن
التقديري عمر فانه ليس فيه دليل على انه معدول عن شيء آخر سوى انه
وجد غير منصرف وليس فيه الا العلمية ولا يمكن تقدير غير العدل فيه
من الاسباب فقدر حفظا لقاعدتهم ومنه قطام فان الحجازيين بنوها
ولا موجب سوى ما قدر العدل فيها لتشابه فعال الذي هو اسم الفعل
عددا ووزنه فقدروه والى هذا اشارة في كلام المصنف عند اثبات عدليتها
في اسماء الافعال في شرحه ثم بنو تميم لما صادفوها معدولة علما جعلوها
معربة ممتنعة الصرف كساير الاسماء الممتنعة من الصرف والى هذا اشارة
في شرحه للمفصل فيكون تقدير العدل فيها في الاصل لتشابه فعال الذي
هو اسم الفعل لا بدليل آخر وكان العدل فيها تقديرا فان قلت فان كان
الحجازيون هم المقدرون العدل فيها في الاصل فما فايدة قوله في تميم
قلت فايدته ظاهرة فان الحجازيين انما يقدرونه للبناء وبنو تميم
انما يعتبرونه للاعراب وهو المقصود هنا فان قلت ما الذي دعاهم
الى اعتباره وقد كان لهم بوجود العلم والتانيث غنى عنه قلت
ما فيه من السبق وهو من اسباب الترجيح وذلك لان التانيث في قطام
انما كان لانه علم للمونث ولا شك ان ذلك بعد ما عدل عن قاطمة ووضع

للمونث

للمونث وانما اعتبروا اصل العدل ليساعدهم الترجيح تكميلا للعناد مع
الحجازيين ليجعلوا ما هو موجب للبناء عندهم موجبا للاعراب وفي هذا الصنع
اظهار زيادة حذق وتبكيت لاهل الخلاف فان قلت فهلا جعلت
العدل التحقيقي ما يكون فيه دليل غير لزوم منع الصرف بسبب واحد
كما جعل الشارحون قضيتهم بعضهم ولم زدت في ضابط التحقيقي قولك
وغير تشابهه بشيء وفي التقديري او تشابهه بشيء قلت لفايدة جليلة
ولطيفة جميلة وهي اني لو جعلته كما جعلوا للزم ان يكون في قطام
سبب واحد بدون العدل وليس كذلك لانها علم امراة نص عليه
في المفصل قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل المراد بالوصف كون الاسم
موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود كذا عن المصنف وانما اشترطت
اصالة الوصف لانهم صرفوا ما عرضت له الوصفية مثل اربع في مررت
بنسوة اربع قوله فلا تضره الغلبة يعني اذا غلبت الاسمية على الوصف
الاصلي بان جعل اسما لشيء وقطع النظر عن وصفيته لا تضره اي لا تخرجه عن
السببية فهو سبب كما كان لانهم لم يصرفوا ما عرضت له الاسمية كاسود قوله
فلذلك صرف مررت بنسوة اربع اي ولاجل ان الشرط هو الوصف الاصلي صرف
اربع في المثال لان الواضع انما وضعه للعدد لا للوصف ولاجل ان غلبة الاسمية
لا تضر امتنع صرف اسود للحية وادهم للقيد لان الواضع وضعهما للوصف
فيكون ذلك اشارة الى الشيئين على تاويل المذكور ويجوز ان يكون اشارة الى
ان الوصف شرطه ان يكون في الاصل اذ بها يحصل الغرضان فان قيل هلا

والتقديري ما يكون فيه لزوم منع الصرف بسبب واحد

جعلت صرف اربع لقبوله التاء اذ يقال اربعة وشرط وزن الفعل ان لا يقبلها فلو
لحقت تلك تاء التانيث وهذه للمذكر فليست بها كذا في بعض الشروح فان
التاء تقع في الدور حيث جعلت دليل شرط كون الوصف اصليا مجيء اربع
منصرفا ثم جعلت دليل مجيء اربع منصرفا اشتراط كون الوصف اصليا قلت
لا دور فيه لاني ما جعلت صرف اربع دليلا للعرب على اشتراطهم كون الوصف
اصليا على معنى ان العرب انما يشترطون ذلك بسبب صرفهم اربعا بل جعلت
صرف اربع دليلا يعلم منه المتعلم انهم يشترطون ذلك وان خفي سبب اشتراطهم
عندنا وجعلت اشتراطهم سببا لصرف اربع فلا دور قوله وضعف منع
افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطاير وانما ضعف منع صرفها لانه
لم يتحقق فيها وصفية اصلية ومنع الصرف ناس منهم لتوهم معنى
الخبث في افعى وكون الاجدل من الجدل وهو القوة والاخيل من الخيلان
وهو الطاير ذي خيلان ولم يثبت ذلك بثبت فلذلك قال وضعف قوله
التانيث بالتاء شرطه العلمية اي شرط التانيث بالتاء المؤثرة في منع
الصرف ان يكون علما وان كانت التاء تثبت مرة وتزول اخرى ومثلها
لا يمنع من الصرف بلا اتفاق كما في قائمة صفة فقوله بالتاء احتراز
بالالف لان العلمية فيه ليست بشرط والمراد بالتاء هي التاء التي
تمحضت للتانيث حتى لو سميت باخت صرفتها لان تاءها لا للتانيث
بل عوض عن الواو قوله والمعنوي كذلك اي العلمية شرط في تاثير
المعنوي ايضا والا لما كان دايم التانيث ومثله لا يمنع من الصرف كجريح

صفة

صفة لان تانيثه على شرف الزوال حيث يقال مررت برجل جريح ايضا قوله
وشرط تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة الى آخره اي شرط وجوب تاثير التانيث
المعنوي في منع الصرف احد الامور الثلاثة لانه لو انتفى هذه الامور الثلاثة
لكان الاسم ثلاثيا ساكن الوسط غير اعجمي فيكون في غاية الخفة ومنع صرفه
للثقل الناشي من سببي منع الصرف فخفته قابلت ثقل احدهما فصرف استحسانا
واما من منعه الصرف فعمل بالقياس لوجود السببين فيه وانما عينت العجمة
من بين الاسباب للتثقيل لانها اثقل الاسباب لكونها دخيلة في كلامهم وهذه
الشرايط لا تجب في التانيث بالتاء لانه لا يوجد مؤنث بالتاء ثلاثيا ساكن الوسط
لان التاء تطلب فتحة ما قبلها واما الشاة وثبات فالتاء فيهما ليست
بمتمحضة للتانيث لانها بدل عن شيء والكلام في المتمحضة له قوله وزينب
وسقر وماه وجور ممتنع وانما امتنعت من الصرف لوجود السببين في الكل
وهما العلمية والتانيث مع شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلاثة
في زينب وتحرك الوسط في سقر والعجمة في ماه وجور وهما اسما قريتين
بفارس قوله فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة يعني فان سمي بالمؤنث
المعنوي لان الكلام فيه فالضمير له فشرطه في منع الصرف ان يكون زايدا على
ثلاثة احرف لان المؤنث المعنوي ليس في لفظه ما يدل على التانيث ومدلوله
قد صار مذكرا بالتسمية فشرطه الزيادة على الثلاثة اذ هو قايم مقام تاء
التانيث بدليل تصغيرهم قدما بقديمة وعقربا بعقيرب قوله فقدم
منصرف وعقرب ممتنع يعني يجب صرف قدم ان سمي به مذكر لانه فقد شرط
التاثير

قوله فيتعين جواز صرفه انما جاز صرفه لانتفاء شرط [illegible]
وجوب التاثير [illegible] من الامور الثلاثة
وانما لم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية

وهو الزيادة على ثلاثة وجب منع صرف عقرب ان سمي به مذكر لوجود
شرط التانيث فيها وانما لم يمتنع من الصرف مثل كلاب اذا سمي به رجل
وان كان فيه تانيث معنوي مع شرط التانيث لان التانيث في الجمع ليس
بحقيقة بل لكونه بمعنى الجماعة كذا في المتوسط ولقائل ان يقول تانيث الجمع
لا يضعف عن المونث الرباعية فكيف وفيه تعاضد السماع والقياس
ولعل الصواب ان يقال زيادة هذا الجمع كانها لا تقوى قوة زيادة غيره اذ هي
مسترد فة لنقصان التكسير فافهمه عن لطافة انصافية **قوله** المعرفة
شرطها ان تكون علمية في تحقق ضمير عايد الى المعرفة اي تكون المعرفة منسوبة
الى العلم يعني انما حصل تعريفها لكونها علما وانما اشترط ذلك لان بقية المعارف
اما مبنية كالمضمرات واسماء الاشارة والموصولات ولا دخولها في هذا الباب
واما معرفة باللام او بالاضافة وحكمها حكم المنصرف على ما سياتي واذا بطل
هذه الاقسام تعين ان التعريف المانع هو العلمية هذا اذا لم يعتبر تعريف
التوكيد واللام المقدرة اما اذا اعتبر كما قيل ان امتناع اجمع في مررت بالقوم
اجمع للوزن والتعريف اذ الاصل اجمعهم وامتناع سحر للعدل والتعريف
باللام المقدرة فشرط المعرفة اما العلمية او هذا التعريف والمصنف لما
شرط العلمية علم انه لم يعتبر هذا التعريف ثم لو ذكر عند عد الاسباب
العلم لا يستغنى عن ذكر شرط ثانيا الا انه لما وقع في النظم المشهور ذكر
المعرفة احتاج الى التقييد بالشرط او لانه قصد الى ان يكون نصا
على نفي قبيل التعريف باللام وتعريف التوكيد مؤثران **فان قلت**

فهلا اعتبر المصنف هذين التعريفين فيتم بمنع صرف نحو جمع حينئذ **قلت**
اسوق لك رواية من شرحه للمفصل ناصة على حاق مغزاه في الامرين
جاعلا للغنذقة عليه في اعتزاء زين واعتراض شين قال المصنف في شرح
المفصل واما نحو سحر وضحى وعشاء وعتمة ومساء وانت تريد ضحى يومك
وعشيته وعتمة ليلتك ومساءها وسحرا بعينه فلو قصد فيه الى تضمنه
معنى الحرف لبني ولو قصد فيه الى العلمية مع العدل لمنع من الصرف ولكنهم
جعلوه معدولا عما فيه اللام لا علما فلذلك انصرف وانما لم يقدر العلمية
دون العدل لما يلزم من منع صرف عشية وعتمة للعلمية والتانيث وهي
مصروفة باتفاق ومن ثم لم يقل ان المانع في جمع وبابه العدل والتعريف
لما يلزم من منع صرف عشية على كل تقدير ولذلك اشترط المحققون
ان يكون التعريف بالعلمية والمانع عندنا العدل والصفة الاصلية
مقدرة فيه كان اصله بمعنى مجتمع وقول الخليل في جمع هو معرفة بمنزلة
كلهم يعني ان الاضافة في المعنى مقدرة بيان لصحة جريه على المعرفة توكيدا
لا بيان للمانع من الصرف الى هذا روايته **قلت** الرواية وان دلت على موجب
عدم اعتداده بالتعريفين الا انه لا تخلو عن اعتراضات ذات غصة تورد
قبل ان تفشغ حاجبيها الغصة خصوصا على روايات المفصل **قوله**
العجمة شرطها ان تكون علمية الى اخره اراد ان شرط العجمة في منع الصرف
امران احدهما ان يكون علما في العجمة ثم استعمل في العرب علما ايضا كما كان
لانه لولا ذلك اعتورت عليه احكام كلامهم من الاضافة والالف واللام وغيرهما

فضعف اعتبار العجمة فيه ولهذا لو سمي بلجام لم يمنع الصرف اذ لا علمية فيه
كما شرطت وثانيهما احد الامرين وهو اما تحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة
لانه لولاهما لكان الاسم على ثلاثة احرف ساكن الوسط فيكون في غاية الخفة فغاية
الخفة تقاوم احد السببين كما مر فان قلت ما بال العجمة تحصل بها الثقل
في المونث المعنوي ولا تحصل بها هنا فيستغني عن الشرط الثاني قلت
انما تحصل الثقل بها ثمه لكونها زايدة على السببين متمحضة لذلك ولا يلزم
من تثقيلها زايدة تثقيلها غير زايدة قوله فنوح منصرف اي لانتفاء
الشرط الثاني فان قلت فهلا سوى المصنف بين نوح وهند وذا لك
حذو القذة بالقذة ولم قال فهند يجوز صرفه على التخيير فنوح منصرف
على البتات قلت لانه لا يجي في الكلام نوح غير منصرف وجاء هند غير منصرف
ولو طالعت شرح المفصل للمصنف عثرت في اثنايه على ما نبهت لك او لان
صرف نوح هو اللغة الفصيحة التي عليها التنزيل فلم يعتد بعدم صرفه
ولا كذلك هند فخير فيه قوله وشتر وابرهيم ممتنع اي لوجود الشرطين
معا وهما العلمية فيهما وتحرك الاوسط في شتر والزيادة في ابرهيم والرواية
في شتر بفتح الشين والتاء وهو اسم قلعة كذا المسموع فان قلت كيف جعل
هذا اللفظ اعجميا فهلا قيل انه عربي منقول عن الشتر الذي هو انقلاب
الجفن قلت كما جعل ثمود في احد الوجهين اعجميا في الكشاف ولم يقل
في هذا الوجه انه منقول عن الثمد وهو الماء القليل قوله الجمع شرطه
صيغة منتهى الجموع اي شرط الجمع المانع من الصرف ان يكون على صيغة

جمع لا يجوز جمعه مرة اخرى فانما قال صيغة منتهى الجموع ولم يقل شرطه ان
يكون على منتهى الجموع ليشمل جمع الجمع التحقيقي كاكالب جمع
اكلب جمع كلب والتقديري كافاضل حيث لا جمع لافضل سواه والمراد بالجمع
جمع التكسير فخرج صواحبات يوسف جمع صواحب للمبالغة وهذا اولى
من قول الاكثرين بانه جمع لا نظير له في الاحاد فانه منقوض بافلس اذ هي جمع
لا نظير له في الاحاد وليس بممتنع الصرف وما ذكر بعضهم ان له نظيرا في الاحاد
وهو اثلمة اذ التاء زايدة على البنية فاسد لانه لغة رديئة او نادرة
فلا اعتداد به او لان التاء وان كانت زايدة فهي معتبرة في هذا الباب
كما في فرازنة قوله بغير هاء اراد بالهاء تاء التانيث لانها تصير هاء
عند الوقف او ما هو في حكمها كياء النسبة وانما شرطت ذلك لانه لو كان
بهاء لشابه المفرد نحو كراهية وطواعية لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر
واما معنى فلان كراهية لكونه مصدرا يقع على كثيرين وكذا الجمع فلذا
اخذ حكم المفرد في الصرف وفي المتوسط ولو قال بغير هاء وياء النسبة
لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة منتهى الجموع بغير
هاء مع انه منصرف ويمكن ان يجاب عنه ان المراد بصيغة منتهى الجموع
في قوله هو صيغة منتهى الجموع بجميع الحروف الموجودة فيه وليس مدايني
كذلك لانه على صيغة منتهى الجموع بغير ياء النسبة الا ان هذا الجواب
يغني عن قوله بغير هاء لان الاحتراز به عن مثل صياقلة وليس مثلها
على صيغة منتهى الجموع بحروفه فيلزم احد الامرين وهو اما الاحتراز

على مثل مدائني او ترك الاحتراز عن مثل صيا قلة الي هذا كلامه قلت لعل
الخطب هنا يهون بادنى عناية وهي ما اسلفت ان المراد بالهاء تاء التانيث
او ما هو في حكمها وهي الياء كالتاء في بعض الاحكام لكونهما علامتين فكما
انقسم التانيث الي حقيقي وغيره فكذلك النسب قوله وحضاجر علم
للضبع غير منصرف لانه منقول عن الجمع هذا جواب سوال مقدر وهو ان هذا
الوزن انما يمنع الصرف للجمعية ولا جمعية هنا لانه علم للضبع وتوجيه
الجواب انه منقول عن الجمع فكان جمعا في الاصل وهو المعتبر فان قلت
فهلا منعت صرف حضاجر للعلمية والتانيث واي حاجة الي اثبات
الجمعية قلت لانه غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب
لا يزول بالتنكير وهو الجمع هنا وفي المتوسط ولقايل ان يقول حينئذ يلزمه
ان يقول شرطه ان يكون جمعا في الاصل كما قال في الوصف وهو غير وارد
لانه يمكنه هنا ارادة مطلق الجمع وهو يتضمن الاصلي فاما ثمه فلا يمكنه
ارادة مطلق الوصف فلذا خصه بالشرط قوله وسراويل اذا لم يصرف
وهو الاكثر الي اخره جواب عن سوال ايضا وهو ان يقال هذه الصيغة انما توثر
اذا كانت جمعا او منقولة عنه وسراويل ليس كذلك والجواب عنه على وجهين
احدهما انه اعجمي فلما استعملته العرب حملته على الالفاظ التي كانت على
وزنه مثل مصابيح وهو المراد بقوله فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وثانيهما
انه لما وجد غير منصرف فكانت له صيغة الجمع الموثر قدر كانه جمع سروالة
حفظا لقاعدتهم وهو المراد بقوله وقيل عربي جمع سروالة تقديرا وفي المتوسط
اعلم

اعلم ان الاسباب المانعة من الصرف يلزم ان يكون عشرة بناء على الجواب الاول
وان الجمع المانع من الصرف حقيقي وتقديري بناء على الجواب الثاني ولم يتعرض
المصنف لهما في مواضعهما قلت اما اعتراضه الاول فلانه اذ حمل صورة
على صورة في حكم الاشتراك في الزنة لا يلزم ان يكون معدودا في امهات العلل
وكم لذلك من نظاير وكذلك اعتراضه الثاني لما مر في فصل حضاجر قوله
واذا صرف فلا اشكال هذا وقوله اذا لم يصرف يدل على ان في سراويل مذهبين
الصرف وتركه وجه عدم الاشكال على تقدير الصرف ظاهر فان الاشكال انما
يجي من عدم صرفه بدون الجمعية قوله ونحو جوار رفعا وجرا مثل قاض
اراد ان جوار حال الرفع والجر انما يجي بالتنوين وحذف الياء كقاض وعلى هذا
اتفق الاكثرون ومنهم من يخالف في حال الجر فيقول بجواري بفتح الياء كانه قدره
في اول امره غير منصرف فوقعت حركته فتحة فاحتملها كما يحتملها في حال النصب
واختار ذلك المذهب ابو زيد والكسائي وعلى هذا قول الفرزدق فلو كان
عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وعلم بذلك ان صاحب المتوسط
وبعض الشروح غلطا في قولهما ان مثل جوار حالتي الرفع والجر مثل قاض
بلا خلاف ثم المتفقون في الظاهر مختلفون في التقدير فقال بعضهم انه منصرف
لانهم لما جردوا ياءه عن الضم حال الرفع والكسر حال الجر عوضوا التنوين
عن الحركة فاجتمع ساكنان الياء والتنوين وحذف الياء فلم يبق على الصيغة
المانعة من الصرف فانصرف كسلام وكلام فان قلت لما كان من حق غير
المنصرف ان يكون مفتوحا في موضع الجر فاني الكسرة فيه حال الجر حتى تحذف

ويعوض عنها التنوين قلت ذلك فيما تعين سقوط الكسرة لعدم الانصراف
وعوض عنها الفتحة وهنا حين سقطت الكسرة فانما سقطت لانها
لا ستثقالها على الياء لا لعدم الصرف لان الكسرة لفظية فجعل المانع
من وجودها الاستثقال اللفظي ارجح والكسرة التي سقطت لذلك لا يعوض
عنها الفتحة وظهر من هذا ضعف مذهب من يفتح ياءه حال الجر وقال
بعضهم انه غير منصرف والتنوين فيه للعوض لا للمكانة كما عرفت وهو
مذهب سيبويه ووجهه ان الياء المحذوفة كالثابتة بدليل قولهم هذه
جوار بكسر الراء في الرفع اعتدادا بوجود الياء فلما اعتبر وجودها في كسر الراء
اعتبر وجودها في منع الصرف ايضا لان منع الصرف حكم لفظي ككسر الراء
فان قلت هذا يناقض ما مضيت آنفا من قولك لان الكسر لفظية الى آخره
فقد جعلت منع الصرف ثمه معنويا وهنا لفظيا قلت منع الصرف معنوي
من حيث الحقيقة ولفظي من حيث الحكم فاعتبر الجهتان في الموضعين تحصيلا
للغرض فافهم عن سرعة ذكاء قريحة عن كد وعناء ويعضد ذلك انهم
منعوا نحو احوي من الصرف وان ذهب الوزن بذهاب تحرك اللام بالاعلال ولا
يقال احوي مثل افعل لثبوت الالف بمقابلة اللام بخلاف جوار فالياء قد ذهبت
لانا نقول ثبوت الالف بعد الحكم بمنع صرفه فلولا منع صرفه لقيل احوي منونا
بدون الالف لفظا واما في حال النصب فغير منصرف اتفاقا تقول رايت جواري
لخفة الفتحة قوله التركيب شرط العلمية اي شرط التركيب المانع من
الصرف ان يكون علما والا لم يكن لازم التركيب والمعتبر هو اللازم قوله وان لا يكون

باضافة وانما شرط ذلك لان الاضافة تجعل غير المنصرف في حكم المنصرف فاولى ان
لا يؤثر في منع الصرف قوله وان لا يكون باسناد لانه لو كان باسناد لكان
مبنيا ومحكيا على حاله فلم يكن لمحظ في منع الصرف اذ منع الصرف مخصوص
بالمعربات وفي المتوسط واعلم انه لو قال ولا بان يكون الثاني صوتا ولا بان
يكون متضمنا للحرف في الاصل لكان اصوب حتى لا يتوجه عليه النقض بمثل
سيبويه وخمسة عشر اذا جعل علما في المذهب الاصح فان قيل لانه لا يتوجه
النقض بمثل ذلك لكونه مبنيا واختصاص منع الصرف بالمعربات قلنا
لا حاجة اذا الى الاحتراز عن التركيب الاسنادي لكونه مخصوصا بالمبنيات
فيلزم احد الامرين وهو اما ترك الاحتراز عن التركيب الاسنادي او وجوب
الاحتراز عن مثل سيبويه وخمسة عشر علما واعلم ان المراد بالتركيب
التركيب من اسمين ليلا يشكل بمثل زيد علما لان زيدا مركب من الاسم والتنوين
الى ههنا لفظه قلت لعله انما احترز عن الاسنادي مع غناه عن الاحتراز
تنبيها للمبتدي اذ عليه يعسر اعتبار امثال ذلك دون مثل سيبويه وخمسة
عشر اذ موجب البناء في الاسنادي اخفى قوله الالف والنون اذا كانا
في اسم فشرطه العلمية اي فشرط ذلك الاسم وانما شرطت العلمية فيه
ليتقوى شبههما بما فيه الف التانيث من حيث امتناع دخول تاء التانيث
عليه بعد العلمية كما يمتنع دخولها فيما فيه الف التانيث ونحاة البصرة
انما يمنعون صرفهما بتلك المشابهة قوله او في صفة فانتفاء فعلانة
اي لو كانا في صفة فشرط تلك الصفة في منع الصرف ان لا يكون لمونثها فعلانة

كسكران ليتحقق مشابهتهما بما فيه الف التانيث ايضا من حيث عدم دخول التاء
فيها وقيل الشرط وجود فعلى اذ به يتحقق المشابهة بما فيه الف التانيث ايضا
لانه لما وضعت للمونث صيغة غير صيغة المذكر لم يفرق بين المذكر والمونث
بتاء التانيث والاول اولى لانه شرط بالذات دون الثاني وفي المتوسط والاول
هو الحق لان وجود فعلى ليس شرطا بالذات بل لكونه مستلزما لانتفاء فعلانة
الذي هو شرط بالذات **قوله** ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اي
ومن اجل ان بعضهم شرطوا انتفاء فعلانة وبعضهم شرطوا وجود فعلى اختلفوا
في رحمن فلم يصرفه الاولون لانه لم يجئ رحمانة فتحقق انتفاء فعلانة وصرفه الاخرون
لانه لم يجئ رحمى فلم يتحقق وجود فعلى **قوله** دون سكران وندمان اي لم يختلفوا
في امتناع صرف سكران لوجود الشرط فيه على القولين لانتفاء سكرانة ووجود سكرى
ولم يختلفوا في صرف ندمان لانتفاء الشرط فيه على القولين لوجود ندمانة وانتفاء
ندمى **قوله** وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب الى آخره يعني
شرط وزن الفعل المانع من الصرف احد الامرين احدهما ان يختص بالفعل اي
لا يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل كشمر وضرب ان سمي بهما واما نحو بقم
وان لم يكن منقولا عن الفعل الا انه اعجمي فخرج من البين وثانيهما ان يكون في اوله
حرف زايد من حروف اتين كما في اول الفعل المضارع ويكون هذا الاسم غير قابل
للتاء وانما اشترط احد الامرين ليتاكد مشابهته بالفعل وانما كان قبوله
التاء مانعا من اعتباره لانه بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل لان الافعال
لا يقبل هذه التاء فلا اشكل بنحو اسود فانه جاء اسودة بالتاء للحية الانثى

مع ان وزنه معتبر لان قبوله التاء طار بعد استعمالها اسما والشرط ان لا يقبل
التاء اذا استعملت صفة قال المصنف رحمه الله هذا اولى من قول النحويين او يكون
غالبا على الفعل فانه غير مستقيم لوجوه احدها انه مبني على الاستقراء التام
وهو متعذر **فان قلت** ما اختاره المصنف كذلك ايضا **قلت** نعم الا ان
بينهما فرقا وهو ان فيما ذكروا يتوقف الحكم ونقيضه على تمام الاستقراء بخلاف
ما اختاره المصنف فانه يكفي في نقيضه تخلف صورة فافهمه عن حذق خالط
ذوق الانصاف ليسغ لك مرارة الاعتراف والثاني انه منقوض بافعل فانه معتبر
في منع الصرف مع انه ليس بغالب في الفعل بل في الاسم اكثر فان افعل اسما يبنى
عن كل فعل ثلاثي ليس بلون ولا عيب للتفضيل ويبنى من الالوان والعيوب
لغير التفضيل وقد يكون من غيره نادرا كقولك اشكل واغد فثبت
ان افعل اكثر في الاسم وقد اعتبر اتفاقا والثالث ان فاعل في الاسماء قليل
نادر كخاتم وفي الافعال كثير كضارب وقاتل ولم يعتبر اتفاقا فانك
لو سميت رجلا بخاتم صرفته بالاتفاق وما قيل على الثاني انه معارض
بفعل التعجب وانه يبنى مما يبنى منه افعل التفضيل من غير نكير واتاما تقرر
مستعملا من نحو احمر وابيض وارنب فانه وان كثر فالظاهر انه لا يبلغ
حد الافعال المستعملة على افعل قياسا وسماعا وعلى الثالث انه لعله
لقلته وندرته لم يعبا به فترك على الاصل وهو الصرف لا يضر دعوى
اولوية المصنف فانها ثابتة ولو تغناه عن حرج انتزاع هذين الجوابين
لكفي **قوله** ومن ثم امتنع احمر وانصرف يعمل اي ومن اجل ان شرطها في اوله

زيادة ان لا يقبل التاء امتنع احمر لانه لم يقبلها وانصرف يعمل لقبوله التاء
حيث جاء ناقة يعملة اي قوية على العمل **قوله** وما فيه علمية موثرة
اذا نكر صرف اعلم ان العلمية لم توثر في منع الصرف في الجمع والفي التانيث
والوصف والالف والنون اذا كانا في صفة لاستغناء الجمع والفي التانيث
عنها وتضاد الصفة معها فقوله موثرة احتراز عن هذه الصور وانما تؤثر
في ستة مواضع في التانيث بغير الالف والعجمة والتركيب والالف والنون
اذا كانا في اسم بطريق الشرطية وفي العدل ووزن الفعل بطريق السببية
وظهر كل ذلك من بيان شرط الاسباب وحكمها سابقا والى هذا اشار
بقوله لما تبين الى آخره اي لما ظهر من انها اي من ان العلمية لا تجامع سببا
من الاسباب حال كونها موثرة الا ما العلمية شرط فيه الا العدل ووزن
الفعل فانها تجامعهما وهي ليست بشرط فيهما بل سبب محض فهذه
الستة اذا زالت علميتها بالتنكير بقيت منها الاربعة التي شرطت العلمية
فيها بلا سبب لزوال المشروط بزوال الشرط وبقي الاثنان منها وهما العدل
ووزن الفعل بسبب واحد لزوال العلمية غير المشروط فيهما فصرفت
قوله وهما متضادان تقديم بيان لدفع من ينقض قوله فاذا
نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد بانه يمكن ان يكون في الاسم العلمية
مع العدل ووزن الفعل وهي ليست بشرط فيهما فعند زوالها لم يزل
احدهما فبقي على سببين فقال وهما متضادان يعني العدل ووزن الفعل
لا يجتمعان معا في الاسم بالاستقراء فلا يكون الا احدهما الى آخره وفي المتوسط

وفيه نظر لان العلمية في الكلمة المفروضة غير موثرة وجوابه انا لا نسلم
ان العلمية ليست بموثرة حينئذ والا يلزم الترجح من غير مرجح
قلت ولقائل ان يقول هما سابقان عليها لاسيما الوزن والسبق
من اسباب الترجح والاولى ان يقال لما كان معظم غرضه من قيد موثرة
اخراج نحو مساجد واخواته المذكورة لم يسبق الذهن الى اخراج الكلمة
المفروضة استباقه اليه لا جرم خصها باخراج مستانف تسهيلا للمرام
قوله وخالف سيبويه الاخفش المشهور من الرواية بنصب الاخفش
ولعل الرفع على انه فاعل وسيبويه مفعول اولى لان المشهورة لا يخلو عن نبوة
تذكرك بسلامة بيانها ان الاخفشين ثلاثة ابو الخطاب استاذ سيبويه وابو
الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه وابو الحسن علي بن سليمان
تلميذ المبرد وهو الاخفش الصغير ثم ابو الخطاب غير مراد هنا لما نص
في شروح المفصل ان الاخفش في هذه المسئلة هو ابو الحسن فبعد
ابي الخطاب اتهما كان كيف تحل احدهما ذاك المحل الذي يقصد مخالفته
الامام الذي حاز قصب السبق ووفر حتى لم يبلغه في هذا الفن من تقدمه
ومن تأخر بل هو يقصد مخالفة الامام ولا نبوة طمعا في ان لكل جواد
كبوة كما خلا في الغيبة الخلافية رضوان الله عليهم اجمعين **فان قلت**
فما تصنع على هذا بقوله اعتبارا للصفة فانه لم يحسن تمييزا عن خالف
الاخفش اذ هو لم يعتبر الصفة بعد التنكير وانما يعتبرها سيبويه بعده
قلت اجعله بدلا عن سيبويه بدل الاشتمال ليكون المعنى خالف الاخفش

اي قوله اعتبارا للصفة

ذلك الاعتبار اي جاء بخلاف ذلك الاعتبار واعلم ان احمر اذا كان علما فانما
لا ينصرف للوزن والعلمية لا للوصفية لزوالها بالعلمية ثم اذا نكر مثلا هل
ينصرف ام لا فعند سيبويه لا وعند الاخفش ينصرف ووجه قول سيبويه انه
يعتبر الوصف الاصلي لان المانع من اعتباره وهو العلمية قد زالت بالتنكير
فاعتبر كما اعتبر في اسود وادهم ووجه قول الاخفش ان الوصفية قد زالت
بالعلمية والعلمية بالتنكير فبقي على سبب واحد فالحاصل ان سيبويه يعتبر
الوصفية بعد زوال المانع وهو لا يعتبرها بعده فعلى هذا يكون قوله وما فيه
علمية موثرة اذا نكر صرف انما يكون كليا على راي الاخفش لا على راي سيبويه
كذا في بعض الشروح **قوله** ولا يلزمه باب حاتم يعني لا يرد نقض على سيبويه
بانك منعت صرف احمر بعد التنكير واعتبرت الوصف الزايل بالعلمية مع انه
لم ينتقل بالتنكير الى الوصفية لكن بقي اسما شايعا فلم لم تعتبر في حاتم
محاصل الشبهة ان احمر بعد التنكير وحاتما بعد العلمية سيان في انهما
ليسا بوصفين في الحال ثم تعتبر الوصف الاصلي في احمر فهلا تعتبره في حاتم
وانما لا يلزمه ذلك لان الفرق بين الصورتين بين لانه انما اعتبر الوصف
الاصلي ثمه في اسم زالت علميته بالتنكير ولا تضاد بين الاسم والصفة
كما في اسود فلا يوهم انه اعتبر الضدين وهنا لو يعتبر الصفة فانما يعتبره
حال العلمية فيوهم انه اعتبر الضدين اذ بين العلم والصفة تضاد لان
العلم موضوع لشيء معين فالوصف غير موضوع له وانما قال لما يلزم من
ايهام اعتبار متضادين و لم يقل لما يلزم متضادين لانه انما يلزم من اعتبار

المتضادين

المتضادين ان لو اعتبر الوصف تحقيقا وهو لم يعتبره فانما يعتبره تقديرا
فلا يلزم الا الايهام وانما قال في حكم واحد وهو منع الصرف لجواز اعتبار المتضادين
في حكمين مختلفين كما في بيت المفصل شعر، اتاني وعيد الحوص من آل
جعفر، فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا، حيث اعتبر العلم في احوص
في منع الصرف والصفة في جمعه على الحوص لان فعلا انما يجيء جمع افعل اذا
كان صفة **قوله** وجميع الباب باللام او الاضافة ينجر بالكسر يعني باب
ما لا ينصرف اذا دخله اللام او اضيف ينجر وهذا متفق وهل ينصرف ام لا
ففيه خلاف **قال** بعضهم ينصرف لانه دخل عليه ما هو من خواص الاسماء
فقابل شبه الفعل فرجع الى اصله وقيل عليه هذه الخاصتان لو صرفتا
غير المنصرف فهلا صرفه دخول حرف الجر وغيره من الخواص واجيب بان
الاضافة واللام يقومان مقام التنوين ولهما زيادة تنافر مع الفعل كما مر بخلاف
غيرهما من الخواص **وقال** بعضهم لا ينصرف لبقاء السببين لكن ضعف اثرهما
بدخول خاصة الاسم فينجر لذلك ثم لما كان انصرافه مختلفا وانجراره متفقا
قال المصنف ينجر ولم يقل انصرف **قال رحمه الله المرفوعات الى قوله**
واذا تنازع الفعلان **قلت** قوله المرفوعات خبر مبتدا محذوف اي هذا الباب
المرفوعات ثم لما كان للمرفوعات دلالة على الجنس وهو المرفوع اعاد الضمير
الى الجنس لا الى الجمع فقال هو اذ الجنس هو المقصود بالتحديد وبهذا
الصنيع يحصل الغرضان الدلالة بالجمع على ان الباب مشتمل على جميع المسايل
المرفوع وبالضمير المذكر على ان التحديد للجنس لا للجمع **قوله** المرفوعات

هو ما اشتمل علي علم الفاعلية معناه المرفوع ما فيه الرفع ولعل هذا من تعريف
لفظ بلفظ اجلي من حيث الاجمال والتفصيل فلا يتوهم انه تعريف الشيء بما هو مثله
في المعرفة والجهالة و في المتوسط وانما لم يقل ما اشتمل على الرفع لئلا يتوهم انه
تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة وهذا ضعيف لان علم الفاعلية
ليس الا الرفع **قوله** فمنها الفاعل وفي بعض النسخ فمنه اى فمن المرفوع على
طريقة قوله هو ما اشتمل وانما قدم الفاعل لان الرفع في الاصل له وما سواه
محمول عليه **قوله** وهو ما اسند الفعل او شبهه اليه وانما قال ما اسند
اليه ولم يقل اسم اسند اليه ليشمل ما ليس باسم صريح كقولك اعجبني ان
تقوم اي قيامك ولم يقل اخبر عنه ليدخل فيه مثل فاعل اضرب ولا تضرب
وانما قال او شبهه ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل نحو زيد قايم ابوه والصفة
المشبهة نحو زيد حسن وجهه والمصدر نحو دق الثوب القصار واسم
التفضيل نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد واسماء
الافعال نحو هيهات ذاك واما اسم المفعول فما عد منها لان مرفوعه
مفعول عنده **قوله** وقدم عليه اي وقدم الفعل او شبهه على ما اسند
احدهما اليه والضمير في عليه يرجع الي ما اسند وانما قيد بذلك احترازا
عن مثل زيد قام فانه يوهم ان زيدا اسند اليه قام فيظن انه دخل
في الحد وليس هو فاعلا وانما هو مبتداء ولو طرح هذا القيد من البين
لكان اصوب لان قام انما اسند الي ما فيه من الضمير لا الي زيد ثم اسند
قام مع ما فيه من الضمير الي زيد لولا عنايته الي المبتدي **قوله** علي جهة

قيامه به على متعلقة باسند والضمير في قيامه يرجع الى الفعل او شبهه وفي به
يرجع الي ما في ما اسند والمعنى الفاعل ما اسند اليه الفعل او شبهه على وجه
يكون للفعل او شبهه نوع قيام به من حيث العبارة والتقدير اي جعل العبارة
عند الاسناد كعبارة ما يقوم به حقيقة سواء قام به حقيقة اولا وقدر
ما لم يقم به حقيقة كانه قام به حقيقة وفايدة القيد بجهة القيام لا بالقيام
مطلقا ان يدخل فيه الافعال التي لا تقوم بالفاعل حقيقة ايضا كقرب زيد وبعد
زيد فان القرب والبعد لا يقومان بزيد على الحقيقة بل هما نسبتان قايمتان
بالمنتسبين وفايدة مجموع هذا القيد ان يخرج مفعول ما لم يسم فاعله
اذ هو ليس بفاعل عند من حده بهذا الحد وان كان فاعلا عند اكثر البصريين
ولا مشاحة في الاصطلاحات مع ان الحق بجانبه اذ تسمية الشيء الذي لا يقوم به
الفعل لا حقيقة ولا عبارة فاعلا تعسف ووجه خروجه ان الفعل لا يسند
الي مفعول ما لم يسم فاعله من حيث انه قايم به حقيقة لان المراد بالقيام
الحقيقي بالفاعل ان يقع بقدرته والفعل في ضرب زيد ما وقع بقدرة زيد
لانه مضروب لا ضارب ولا من حيث ان له جهة قيام به من حيث العبارة
اذ ليست تلك عبارة القايم بالفاعل حقيقة لانها انما تكون على صيغة
المعلوم لا المجهول ويمكن تقدير المعنى بتقدير آخر وهو ان ضمن اسند
معنى جعل ويراد بالجهة النحو اذ هما متقاربان معنى واعيد ضمير قيامه
الي مدلول الفعل الاصطلاحي الذي هو ان يفعل من المقولات العشر
وهو التاثير ليكون المعنى الفاعل ما جعل لفظ الفعل بالاسناد اليه على نحو

اى على طريقة قيام الفعل به
وهى طريقة الفعل المعلوم
لا طريقة الفعل المجهول

قيام الفعل الحقيقي به يعني كما ان الفعل الحقيقي قايم بالفاعل جُعِلَ الفعلُ
الاصطلاحي كانه قايم به ايضا فدخل في الحدّ قرب و بعد وان ضرب زيد و لم
يضرب لانه جُعِلَ الفعل فيهما بالاسناد كذلك وخرج ضُرِبَ زيد لانه لم يجعل
كذلك بعين ما مرّ ولا يرد على الحد قايم زيد حيث اُسند الى زيد شبه الفعل
مقدّما وليس بفاعل لانتفاء شرط عمل قايم في زيد لان الاصل فيه زيد قايم
فيكون هذا التقديم مجازيًّا لا حقيقيا والكلام فيه ولا ينتقض ايضا بنحو جاني زيد
اخوك من حيث ان اخوك ليس بفاعل مع استجماعه جميع قيود الرسم لان المرادَ
بالمسند اليه ما يكون اوّلاً **قوله** والاصلُ ان يلي فعله يعني الاصل كذا في بعض الشروح
ومعلوم ان زيدا هو المسند اليه اوّلا بخلاف تابعه لانه مسند اليه ثانيا
ان لا يتخلّل بين الفعل و فاعله شيء من معمولات الفعل لان الفاعل احد جزئي الجملة
وما عداه فضلة فتقديم المحتاج اليه اولى **قوله** فلذلك جاز ضربَ غلامُهُ
زيدا اي ولاجل ان اصل الفاعل ان يلي فعله جاز ضرب غلامُهُ زيد بنصب الغلام
ورفع زيد لان زيدا يكون مقدما في التقدير نظرا الى الاصل فيكون ضميرُ غلامه
راجعا اليه تقديرا وامتنع ضربَ غلامُهُ زيدًا برفع الغلام ونصب زيد لان
زيدًا موخر لفظا وتقديرا لانه مفعول و رُتبتُهُ التاخير فيكونُ ضميرُ غلامهُ
عايدا الى غير المذكور **فان قلت** فليكنْ عايدا الى غير المذكور كما في ضربني
وضربت زيدا **قلت** ثمّة ضرورة وهي انه لا يوجد الفاعل لضربني بدون
الاضمار قبل الذكر على تقدير اعمال الثاني وهي مفقودة هنا لجواز تقديم
المفعول على الفاعل كذا في بعض الشروح **قوله** واذا انتفى الاعراب
لفظا فيهما والقرينة الى قوله وجب تقديمه بيانٌ للمواضع يجب فيها تقديمُ

الفاعل على المفعول وهي اربعة احدها فيما اذا انتفى الاعراب في الفاعل والمفعول
لفظا وكذا القرينه الدالة على احدهما كقولك ضربتْ سُعدي سلمى وضرب من
في الدار من على الجدار وانما وجب التقديم هنا رفعا للالتباس وعملاً بالاصل
واذا وُجِدَ الاعراب او القرينة لا يجب تقديم الفاعل نحو ضرب زيدا عمرٌو واكل وهو تقديم الفاعل على سائر المعمولات
الكمثري موسى وثانيها فيما يكون الفاعل مضمرا متصلا كقولك ضربْتُ زيدا وانما
وجب تقديمه هنا لئلا ينفصل المتصل فقوله مضمرا احتراز عن الفاعل المظهر
فانه لا يجب تقديمه على المفعول و قوله متصلا احتراز عن المضمر المنفصل
فانه لا يجب تقديمه ايضا نحو ما ضربني الّا انت والمراد بتقديم الفاعل هنا
ان لا يتخلّل المفعول بينَهُ وبين الفعل فلا ينتقض بقولك زيدا ضربت
وثالثها فيما وقع مفعول الفاعل بعد الّا نحو ما ضرب زيدٌ الّا عمرًا والغرض
منه انحصار المضروبيّة في عمرو فلو قدّم عمرو على الّا واخر زيد لانقلب
المعنى الى انحصار الضاربيّة في زيد وهو غير مقصود وهذا اذا قدّم عمرو
على الّا واُخِّرَ زيدٌ فاما اذا اخر كلاهما عن الّا ثم قدم عمرًا على زيد كقولك
ما ضرب الّا عمرًا زيد لم ينقلب المعنى الى هذا وقد اجازه الاخفش
وعبد القاهر فعلى هذا يُحْمَلُ قوله او وقع مفعوله بعد الّا على ان وقع المفعول
وحده بعد الّا ورابعها فيما اذا وقع مفعول الفاعل بعد معنى الّا وهو فيما
يكون ثانيا بعد انما كقولك انما ضرب زيدٌ عمرًا لان معناه ما ضرب زيدٌ الّا عمرًا
فالعلة التي ثمّة موجودة هنا **قوله** واذا اتصل به ضمير مفعول الى قوله
وجب تاخيره بيان لمواضع يجب فيها تاخير الفاعل عن المفعول وهي اربعة

في علمنا بعد ان علمنا ان ثمه محذوفا حتى لو رفعنا الاسم المذكور في زيدًا ضربته لا يكون
الفعل مفسّرًا لشيء وانما التزم حذف الفعل في مثل هذه الصورة كراهة الجمع بين
المفسِّر والمفسَّر **قوله** وقد يحذفان معا اي وقد يحذف الفعل والفاعل
جميعا في قولك نعم لحصول القرينة وهو قول السايل اقام زيد وانما قدر الجملة
بالفعلية لا الاسمية ليكون الجواب مطابقا للسوال **قال رحمه الله** واذا تنازع
الفعلان ظاهرا الى قوله مفعول ما لم يسم فاعله **قلت** انما اورد هذه المسئلة
ههنا لان فيه بحثا عن اضمار الفاعل وههنا موضعه قوله ظاهرا احتراز عن المضمر
فان العاملين لا يتنازعانه اذ يقال للمتكلم ضربت واكرمت وللغايب زيد
ضرب واكرم وقولهم ما ضربت واكرم الا انا والا انت او الا هو ليس من
هذا الباب والا لوجب اضمار الفاعل في احدهما على وفق الظاهر او حذفه
على مذهب الكسائي واذا اضمر الفاعل في احدهما على وفق الظاهر لقيل
ما ضربت واكرم الا انا على مذهب البصري وما ضرب واكرمت الا انا
على مذهب الكوفي وكذا في الا انت والا هو ويلزم التناقض واذا حذف
فلا بد وان يكون منويا لاحتياج الفعل اليه ويلزم التناقض ايضا لتوجه
الاستثناء في الصورتين على ما يتوجه اليه الحكم السابق فلا جرم يحمل هذا
التركيب على الاستثناء المفرغ وهو ان يكون ما قبل الا غير موجب والمستثنى منه
غير مذكور وعلى حذف الا انا اكتفاء بالمذكور حتى يكون التقدير ما ضرب
جميع الناس الا انا وما اكرم جميع الناس الا انا ولا يكون التنازع في شيء
وهذا التقدير مراد المصنف بقوله في شرحه هذا الكلام محمول على الحذف

لا على الاضمار اي الاضمار على احد الوجهين اللذين اسلفتهما وظهر عند ذلك
ان ما في بعض الشروح من ان الحذف لا ينافي التنازع وما في بعض الشروح
في جوابه من ان الحذف مناف للتنازع لانه عبارة عما وقع بين العاملين
على معنى انه يقتضي كل واحد منهما معموله ولا يوجد الا معمول احدهما وههنا
ليس كذلك بل يحصل لكل واحد منهما ما يقتضيه لكن لاحدهما ملفوظ
وللآخر محذوف لدلالة الكلام عليه فيكون ملفوظا حكما كلام عن التحقيق
بمعزل واعلم ان المصنف استعمل في هذه المسئلة مجازا ومسامحة
حيث اراد بالفعلين العاملين ليدخل مثل زيد ضارب ومكرم عمرا وحيث
اراد بهما العاملين او اكثر ليدخل مثل ضربت واكرمت واهنت زيدا **قوله**
بعدهما احتراز عما اذا كان الاسم الظاهر قبلهما او بينهما لانه يمتنع التنازع
ثمه او لم يترتب الحكم المذكور عليه لانهما اذا اقتضيا او احدهما الفاعلية وتقدم
عليهما او توسط بينهما نحو زيد ضربني واكرمني ونحو ضربني زيد واكرمني ونحو زيد
ضربني واكرمت ونحو ضربني زيد واكرمت ونحو زيدا ضربت واكرمني ونحو
ضربت زيدا واكرمني ففي غير الرابع من هذه الستة يلزم الامر الاول لامتناع
تقدم الفاعل على عامله وفي الرابع وفيما اذا اقتضيا المفعولية وتقدم عليهما
او توسط بينهما نحو زيدا ضربت واكرمت ونحو ضربت زيدا واكرمت لزم الامر
الثاني لتعين زيد في الرابع لان يكون فاعلا لضربني لاسناد الفعل اليه ومجيئه
بعده من غير ورود عامل آخر عليه ولتعين زيد في المثالين الاخيرين
لان يكون مفعولا لضربت لما مر هذا هو المفهوم من بعض الشروح **فان قلت**

هب انّ ما ذكرته صار ممشّي في الامثلة الست والثاني من الاخيرين في قولك زيد ضربت واكرمت لا يكون فيه على خيرة من اعمال الاول او الثاني على المذهبين كما كنت عليها عند التاخير **قلت** لانحصار جهتي الترجيح على المذهبين في العامل الاول ح بخلاف ما اذا كانت المفعول موخرا عنهما **قوله** وقد يكون في الفاعلية الى آخره اي وقد يكون التنازع في الفاعلية اي كل من العاملين يقتضي ان يكون فاعلية ذلك الاسم الظاهر له او مفعولية له او احدهما يقتضي ان يكون مفعوليته له ومثال القسمين الاولين مذكور في المتن ومثال الثالث يخرج منهما وهو ضربت واكرمني زيدا وضربني واكرمت زيدا **قوله** مختلفين حال عن الفعلين اي حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء يقتضي الاول الفاعل والثاني المفعول او بالعكس فعلى هذا يكون معنى مختلفين متعاكسين ليكون الاقسام الاربعة مذكورة وقيل ايضا في فايدة هذا القيد انه لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد من هذا الباب وليس منه اذ الثاني تاكيد للاول فلا يقتضي فاعلا على حياله فعلى هذا لا يكون القيد مختصا بالقسم الثالث بل يعم الاقسام الثلاثة والمراد بالمختلفين المختلفان لفظا او عملا او شرطا وجزاء فلا ينتقض بمثل ضربت وضربني زيد وان ضربت ضربت زيدا وانما قال في الفاعليه والمفعولية ليتناول مفعول ما لم يسم فاعله والجار والمجرور كقولك تذخرج وذهب بالحجر **قوله** ويختار البصريون اعمال الثاني اي للقرب والكوفيون الاول لكونه اهم لتقدمه ثم لكلا الطرفين دلايل ومعارضات كثيرة لا يحتمل كتابنا بيانها ومن اراد العثور عليها فليطالع

شرح المفصل

شرح المفصل للمصنف والمقتبس لكن الاستعمال الذي ورد عليه التنزيل هو مذهب البصريين فيكون اولى لانه اعمل الثاني في آتوني افرغ اذ لو اعمل الاول لقيل افرغه وكذلك في هاؤم اقرؤا كتابيه لو اعمل الاول لقيل اقراوه ولا يستقيم ان يقال جاء محذوفا منهما المضمر وان كان على غير الاحسن فانه يودي الى ان يكون الاجماع على قراءة ليست بالاحسن وذا لم يات في صورة كذا في شرح المفصل للمصنف **قوله** وان اعملت الثاني اضمرت الفاعل الى آخره يعني ان اعملت الثاني على مذهب البصريين والعامل الاول يقتضي الفاعل اضمرت الفاعل فيه ولم تحذف وانما يظهر الفرق بين الحذف والاضمار لفظا في التثنية والجمع دون المفرد لانك تقول فيه ضربني واكرمت زيدا حذفت ام اضمرت وتقول في التثنية او الجمع اذا اضمرت ضرباني وضربوني واكرمت الزيدين والزيدين وتقول فيهما اذا حذفت ضربني واكرمت الزيدين او الزيدين **قوله** على وفق الظاهر اي ان كان الظاهر مفردا فاضمرت مفردا وان تثنية فتثنية وان جمعا فجمعا **قوله** دون الحذف اي لا تحذف فاعل الفعل الاول اهتماما بذكر الفاعل لتوقف الفعل عليه وبقائه بدونه كالعرض بلا محل خلافا للكسائي فانه يختار حذف الفاعل احترازا عن الاضمار قبل الذكر وهو ضعيف فان الاضمار قبل الذكر يثبت في مواضع كما في قوله تعالى كل من عليها فان وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب وحذف الفاعل قصدا لم يثبت بحال **فان قلت** حذف الفاعل ايضا في الكلام كما في قولهم ما جاءني الا زيد على تقدير ما جاءني احد الا زيد ولا شك ان احد

فاعل حذف وكما فى مفعول ما لم يسم فاعله خصوصا على مذهبه قلت هذا
للحذف مع بدل ونايب بسدّ مسدّ المحذوف وكانه لا حذف بخلاف الاضمار قبل الذكر
قوله وجاز خلافا للفراء اى جاز مثل هذه المسئلة وهو ان تعمل الثانى وتحذف الفاعل
عن الاول او تضمر فيه بدون مرجع خلافا للفراء فانه لا يجوز عنده مثل هذه المسئلة
لانه يلزم احد الفسادين وهو اما حذف الفاعل او الاضمار قبل الذكر ووجه الجواز
انه ثبت مثلها عن العرب كقوله وكمتا مدمّاة كان متونها جرى فوقها واستشعرت
لون مذهب فقوله جرى يقتضى فاعلا واستشعرت يقتضى مفعولا والمذكور
بعدهما لون بالنصب كذا الرواية فثبت فى جرى احد الامرين والكمتة حمرة
يدخلها سواد ثم صيغة الكمت فى البيت صيغة جمع للاكمت فى التقدير كحمر
فى جمع احمر فى التحقيق لان استعماله انما جاء مصغرا والمدمّى الشديد الحمرة
فكانه ملطخ بالدم احمر مدمى واستشعرت جعلت شعارا وهو ما يلى الجسد
من الثياب يقول كانها لصفاء لونها وحسنه قد لبست لونا مذهبا قوله
وحذفت المفعول ان استغنى عنه اى ان اعملت الثانى والعامل الاول
يقتضى المفعول حذفته من الاول ان استغنى عنه نحو ضربت واكرمنى زيد
وانما تحذف هنا لانه فضلة فلا ضرورة فى اضماره قبل الذكر بخلاف الفاعل
قوله والا اظهرت اى وان لم تستغن عن المفعول اظهرته نحو حسبنى منطلقا
وحسبت زيدا منطلقا لانك لو حذفت الثانى من الاول حذفت ما لا يسوغ
حذفه وسيأتى فى بابه وان اضمرته اضمرت مفعولا قبل الذكر فلما لم يكن
حذف ولا اضمار وجب العدول الى الظاهر وفى المتوسط وفيه نظر

لجواز

لجواز اضمار المفعول الثانى لحسبنى بعد ذكر منطلقا نحو حسبنى وحسبت زيدا
منطلقا اياه قلت لو ثبت صحة المثال من الثقات لكان المراد من امتناع
الاضمار هنا امتناعه قبل ذكر منطلقا فان قلت اخبرنى انهم لم سوّغوا
الاضمار قبل الذكر عند تعذر حذف الفاعل ولم يسوّغوه عند تعذر حذف
المفعول قلت ارتكاب محذور الاضمار قبل الذكر فى هذا الباب كالتصار اية
على اهتمام ذكر الشئ ودليلا على سماجة حذفه وهذا المفعول وان لم يجز حذفه
فما بلغ فى ذلك مبلغ الفاعل نظرا الى كونه مفعولا فضلة فلم يستحق عطية
تلك الآية استحقاق الفاعل اياها فلذلك اظهر بخلاف الاظهار فانه امر
عادى لا يدل على بشاعة الحذف دلالة الاضمار قبل الذكر عليها وما قيل
فى بعض الشروح فى جوابه انه لا يجوز اضمار المفعول فى كل الافعال لاستغناء
الفعل عنه فقلنا بعدم جواز الاضمار فى افعال القلوب ايضا للطرد معارض
بان حذف المفعول جائز فى كل الافعال فينبغى ان يقال لجوازه هنا ايضا للطرد
غير ان الاول طرد فيما يوافق الاصل بخلاف الثانى قوله وان اعملت الاول
اى كما هو راى الكوفيين واقتضى الثانى فاعلا وجب اضماره لئلا يصير خاليا
عن الفاعل ولا يلزم فى مذهبهم الراجع قبل الذكر لان الظاهر مقدم تقديرا
والمراد بالفاعل هنا هو او ما يقوم مقامه ليدخل مثل ضرب واكرم زيد على
صيغتى المبنى للمفعول قوله والمفعول على المختار اى اضمرت المفعول
على المذهب المختار لانه لا يلزم الاضمار قبل الذكر والحذف خلاف الاصل
وانما يجوز الحذف لكونه فضلة قوله الا اذا منع مانع فيظهر يعنى اذا امتنع

مانع من الاضمار والحذف وجب الاظهار كما في قولك حسبني وحسبتهما منطلقين
الزيدان منطلقا اظهرت منطلقين لتعذر الاضمار لانك لو اضمرته مفردا
فقلت حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا لم يستقم لانه مفعول ثان
لحسبتهما فوجب ان يكون مثنى ايضا لان الثاني هو الاول في المعنى ولو اضمرته
مثنى فقلت حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا فكذلك لم يستقم
لانه عايد على منطلقا وفي المتوسط وفيه نظر لانه ليس من هذا الباب
وانما يكون منه لو تنازع الفعلان معمولا واحدا لكنه ليس كذلك لان الاول
يقتضي المفرد والثاني المثنى وجوابه ان الاول والثاني تنازعا اسم فاعل
الانطلاق من غير نظر الى كونه مفردا ومثنى والافراد انما يلزم من حيث
انه اعمل فيه الاول فلو اعمل فيه الثاني لزم التثنية الى هنا لفظه **قلت**
سياقه كلامه تومي الى اختلاف مقتضيهما فلعل الصواب ان يقال مقتضى
كليهما مفرد من حيث فعليتهما اذ فعليتهما تحصل به فاما اقتضاء الثاني
المثنى فليس من جهة فعليته بل ليكون مطابقا للمفعول الاول فتحقق
تنازعهما مفردا من حيث فعليتهما والاوجه ان يقال توجه الفعلان
وهما حسبني وحسبت في الاصل الى الزيدان ومنطلقا فاعملوا في كليهما
على المذهب الكوفي واعطوا الزيدان لحسبني ثم اضمروا في حسبتهما وكذلك
اعطوا منطلقا لحسبني واظهروا منطلقين حيث لا يمكنهم الاضمار والحذف
فتوجه الفعلان في الاصل الى معمول واحد ثم المثال اورد في اعمال الفاعل
والمفعول على المذهب الكوفي اذا الفصل في اعمال الاول مطلقا وان كان

المانع مخصوصا باضمار المفعول **قوله** وقول امرئ القيس كفاني البيت
مما استدل به الكوفيون على ان اعمال الاول هو الافصح لان الفصيح اعمل
الاول فيه حيث رفع قليلا فجعله فاعل كفاني لا مفعول لم اطلب واجاب
المصنف عنه بقوله ليس من هذا الباب لفساد المعنى ووجه الفساد ان
صدر البيت ولو انما اسعى لادنى معيشة ولو انما يدخل في الممتنعين
لان وضعه لامتناع الشيء لامتناع غيره كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله
لفسدتا فان الالهة والفساد ممتنعان فعلى هذا يكون السعي لادنى معيشة
وكفاية القليل ممتنعين ثم لما عطف ولم اطلب على كفاني وجعل قليل
فاعله يكون حكمه حكم كفاني في الامتناع فامتنع عدم طلب القليل وانه
يناقض امتناع السعي لادنى معيشة اللازم اولا لان امتناع عدم طلب
القليل يستلزم طلب القليل وامتناع السعي لادنى معيشة يستلزم عدم
طلب القليل فعلم ان لم اطلب غير متوجه الى قليل بل معموله مقدر وهو
الملك فكانه قال ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب
الملك فيكون كفاية القليل منتفية وطلب الملك ثابتا ويدل عليه ثاني هذا
البيت وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل ° وقد يدرك المجد المؤثل امثالي °
فان قلت انما يتاتى لك تقدير الفساد ان لو جعلت الواو في ولم اطلب للعطف
اما لو جعلتها للحال كما هو مذهب بعض فالفساد ممنوع اذ لم يصر لم اطلب
عطفا على جواب لو **قلت** المنع لا يضرنا لان الواو تحتمل الامرين والبصريون
في مقام المنع فيكفيهم احتمال الفساد واما الكوفيون فهم في مقام الاثبات

فلا يكفيهم احتمال السّداد قال رحمه الله مفعول ما لم يسمّ فاعله الى آخره
قلت لمّا لم يشمل حدّ الفاعل وحكمه هذا المفعول لكونه ليس بفاعل عنده كما مرّ
افرده بالذكر قوله واقيم هو مقامه اي مقام الفاعل في جهة الاسناد قوله
وشرطه ان تُغيّر صيغة الفعل الى فُعِل ويُفعَل ضمّن تُغيّر معنى تُصيّر او تُنقل
فعُدّي تعديته بالى كما في قوله عليه السلام مثل المنافق مثل شاة بين
ربيضين تَعُو الى هذه مرّة والى هذه مرّة ضمّن تعو معنى تنضوي وتلتجي فعدّاه
بالى الرّبيض اسم للغنم برعاتها مجتمعة في مربضها كذا في الفايق قوله الى فُعِل
ويُفعَل اى معنى فعل ويفعل في الماضي والمضارع يعني تصيّر المعلوم مجهولا
ليندرج فيه استخرج وتدحرج وهذا الشرط فيما يكون عامله فعلا اما
اذا كان عامله اسما فنحو زيد مضروب غلامه فلا والى هذا اشارة في قوله ان تغيّر
صيغة الفعل لان تغيير صيغة الفعل لا يكون الا في الفعل قوله ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت يعني لا يقال عُلِم فاضلٌ زيدا حذرا عن فوات فايدة تضمّن
علمت زيدا فاضلا اياها وهي فرط اختصاص هذا الوصف بزيد وكون زيد توطئة
لذكر فضله ولو طالعت الكشاف عند تفسير قوله تعالى يخادعون الله والذين
آمنوا لعثرت على بيان ذلك فانه قال فيه ونظيره في كلامهم علمت زيدا فاضلا
الغرض فيه ذكر احاطة العلم بفضل زيد لا به نفسه لانه كان معلوما له قديما
كانه قيل علمت فضل زيد ولكن ذكر زيد توطئة وتمهيدا لذكر فضله ولا يقع
المفعول الثالث من باب اعلمت لهذا بعينه وفي بعض الشروح علّل بان كل
واحد منهما مسند في المعنى والمسند من حيث هو هو بنا في المسند اليه من حيث هو هو

قلت ذاك مدخول عقلا ونقلا امّا عقلا فلانه انما يتم ان لو وقع كلٌّ منهما
مسندا ومسندا اليه بجهة واحدة وهو ممنوع واما نقلا فلان مثل ذلك واقع
كما قلت الذي هو قايم زيد اذا اخبرت عن زيد في زيد قايم فزيد مسند اليه
من حيث المعنى ومسند من حيث اللفظ قوله والمفعول له والمفعول معه
كذلك اى لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلانه في المعنى جواب سائل
سأل عن العلة ولن يتمحّض لذلك الا بالنصب المشعر باللام المشعر بالعلية
وهذا الامتناع في مثل ضرب تاديب لا في مثل ضُرب للتاديب كذا في اللباب قيل
مع انه مفعول له بتحديده اياه وذكر في بعض الشروح لتعليل ذلك كلام
مطوّل حاصله انه يتوارد الافعال على هذا المفعول كقولك خرجت وذهبت
وقمت اكراما لزيد فلو اقيم كذلك لبعض الافعال بقي البعض خلوا وكذا لو اقيم
للمجموع من حيث هو مجموع ولو اقيم للكل لا يصلح شيء واحد لذلك ولو اقيم للبعض
واضمر للبعض يلزم الترجيح من غير مرجح قلت هذا ضعيف وانما يلزم ذلك
ان لو لم يكن القرب او السبق مرجّحا كما في تنازع العاملين واما المفعول معه
فلان اقامته هذا المقام تخرجه عن حقيقته لان معنى كونه مفعولا معه في
بعض الصور ان الفعل مشترك بينه وبين الفاعل فلو حذف الفاعل
ذهبت المشاركة فزال كونه مفعولا معه وفي بعض الشروح ذكر لتعليل ذلك
انه لو وقع موقع الفاعل فاما ان يقع مع الواو او لا ولا سبيل الى الاول
لانه يلزم المعطوف بدون المعطوف عليه لان المفعول معه معطوف على ما قبله
بالحقيقة ولا سبيل الى الثاني لان المفعول معه مذكور بعد الواو قلت

هذا ضعيف لان المصنف نص في باب المفعول معه على انه ليس بمعطوف
حيث سوّغه بدون جواز العطف واعلم ان الحال والتمييز لا يقعان هذا
الموقع وفي قوله كل مفعول اشارة الى ذلك قوله واذا وجد المفعول به
تعيّن له اي اذا وجد المفعول به ووجد ظرف الزمان والمكان والمصدر والمفعول به
بحرف الجر تعيّن المفعول به بدون حرف الجر لان يقوم مقام الفاعل لانه
من معقولية الفعل كما ان الفاعل من معقوليته فعند طرحه يقوم مقامه
فان قلت المفعول المطلق كذلك وبل اولى قلت نعم الا انه ليست
فيه دلالة زايدة بل هو في المعنى نفسه وانما وصف المصدر حيث قال ضربا
شديدا اشارة الى ان قول من قال ينبغي ان يكون ضُرب ضربٌ شديدٌ
في المثال اولى من ضُرب زيدٌ فان فيه دلالة زايدة ليس بمعتبر لان
الفعل فيه لم يسند الا الى ضربٌ خاصة اذ الصفة انما تكون بعد تتمة
الاسم قوله وان لم يكن فالجميع سواء يعني الظرف والمصدر والمفعول به
بحرف سواء اما تساوي المصدر والظرف مع ان المصدر اقرب الى الفاعل
فلكون الفايدة المتجددة في الظرف في مقابلة قرب المصدر واما المفعول به
بحرف الجر وان كان اولى لان يقوم مقام الفاعل من المصدر والظرف لان
ذهبت بزيد واذهبت زيدا واحد لكنهم اجروه مجرى المجرور وغير المفعول به
ليكون الباب كله على سنن واحد فان قلت هلا رجح ظرف الزمان في ذلك
من حيث ان الزمان من مقتضيات معقولية الفعل كالفاعل
قلت كان من حقه ذلك ولعلهم اجروه مجرى ظرف المكان لتشاركهما في الظرفية

ويعكسوا

ولم يعكسوا لان حذف الفاعل واقامة الغير مقامه خلاف الاصل قوله
والاول من باب اعطيت اولى من الثاني واراد بباب اعطيت كل فعل
يكون في مفعوليه للاول فاعلية طبعا دون ثانيه فيكون الاول فيه اولى
لقيام مقام الفاعل من الثاني قال رحمه الله المبتدأ والخبر الى قوله
واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام قلت الرواية في بعض
النسخ المبتدأ والخبر وفي بعضها ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض ومنه
والاولى اولى لانه بعد الفاعل اي المرفوعات قبل المبتدأ وبعد هذا
الاسلوب يعني حذف ومنها او ومنه عن كلها اكتفاء بذكره في الفاعل
قوله وهو الاسم الظاهر انه لا فايدة في ذكره سوى اظهار ما هو موصوف
للمجرد مقصود لان الفعل يخرج بقوله مسندا اليه وهو واجب الذكر لفايدة
ستعرفها قوله المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عما يدخل ان
واخواتها عليه وكان واخواتها وظننت واخواتها قوله مسندا اليه حال
عن الضمير المستتر في المجرد وهو احتراز عن المفردات وخبر المبتدأ قوله
او الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر ليدخل
فيه اقايم الزيدان وشبهه فان اقايم مبتدأ بالاتفاق والزيدان فاعل سد
مسد الخبر ولم يدخل فيما تقدم لانه ليس مسندا اليه وانما حكم بكون هذه
الصفة مبتدأ تصحيحا لقولهم اقايم الزيدان لانا قايم لو لم يكن مبتدأ فيه
لكان الزيدان مبتدأ فيلزم ان يقال اقايمان الزيدان لوجوب تثنية الخبر عند
تثنية المبتدأ وقد علم بذلك ان ما قلنا ان القيد لادخال اقايم الزيدان اولى

انه

مما قيل في المتوسط لانه لا دخال اقايم زيد وما قايم زيد **قوله** رافعة لظاهر حال عن الضمير المستتر في الواقعة واحتراز عن مثل اقايمان هما واقايمان الزيدان فان الصفة في الصورتين رفعت الضمير المستتر فيهما وليست بمبتداة والا لما تحقق التقديم فبقي ضميرها المستتر بلا عايد بل هي خبر وما بعدها مبتدا في الصورتين واراد بالظاهر خلاف المستتر وهو معناه اللغوي فلا يرد عليه ان يقال اقايم انتم من هذا الباب مع الصفة رافعة للمضمر وفي المتوسط ولقايل ان يقول ان الحد ينتقض بمثل اقايم ابوه زيد اذا جعلت زيدا مبتداء واقايم خبره وابوه فاعلا لقايم **قلت** هذا السوال يندفع بادني عناية وهي ان الكلام فيما اذا لم يكن غيرها متعينا للمبتدائية ولي للخبرية على انا لا نسلم ان قايم في اقايم ابوه ليس بمبتداء بالمعنى المذكور وفي المتوسط اعلم ان هذا الحد غير شامل لاسم الفعل مع انه مبتداء على اختاره **قلت** سيجيء التحقيق في بابه انه داخل في القسم الاول من المبتداء عند المصنف **فان قلت** اسم الفاعل في اقايم الزيدان لما اعتمد على الهمزة عمل في الزيدان ومعمول اللفظ لا يكون خبرا ولهذا جعل النحويون الزيدان في المثال سادا مسد الخبر فاين الخبر **قلت** هذا سوال لن يتخلص عنه كل فطن ذي دربة لم يتجشم خرط القتاد وغرق القربة والجواب عندنا ان قايم هنا ليس بمبتداء على الحقيقة وجعله احد قسمي المبتداء ليس لانه مبتداء حقيقة والمبتداء الحقيقي بالتحقيق هو القسم الاول وهذا القسم انما سمي مبتداء لمشاركته المبتداء في انه اسم مجرد في اول الكلام وموقع المسند اليه وانما هو في الحقيقة خبر بمعنى يقوم فلا حاجة له الي الخبر

والمصنف

والمصنف في شرح المفصل اشار الي هذا المحصل وكما ان قايم مثلا اذ وقع في موقع المسند اليه حكم بكونه مبتداء وان لم يكن له خبر فكذا لا يبعد ان يحكم بكونه خبرا اذا وقع في موقع المسند به وان لم يكن للمبتداء كقولك زيد قايم ابوه فافهم فانه من اسرار هذا العلم **قوله** فان طابقت مفردا جاز الامران اي ان طابقت الصفة المذكورة مفردا واقعا بعدها جاز ان تكون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها سادا مسد الخبر فيدخل تحت الحد وجاز ان يكون ما بعدها مبتداء وهي خبره فلا يدخل تحت الحد لانها لم ترفع ظاهرا اذ زيد مرفوع بالابتداء حينئذ **فان قلت** في اقايم الزيدان ضرورة ارتكاب المبتداء بلا خبر فما في اقايم زيد **قلت** لما حكم بكونها مبتداة في اقايم الزيدان وافادة التركيب فايدة المبتداء والخبر من غير نكير قطع النظر عن الضرورة وصارت الفايدة منظورة وهي انما يحصل على الوجهين في اقايم زيد وانما قال مفردا لانها لو طابقت مثني او مجموعا لم يجز الامران معا كما مر **قوله** والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة فقوله المجرد احتراز عن خبر ان وكان وغيرهما **وقوله** المسند به احتراز عن القسم الاول وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني منه واراد بقوله المسند به المسند به الى المبتداء فلا يرد عليه ان يقال المضارع في يضرب زيد مجرد عن العوامل اللفظية مسند به وليس بخبر عن مبتداء كذا في المتوسط واعترض عليه بعض المختلفة أي بانه لا حاجة حينئذ الى قوله المغاير للصفة المذكورة اذ هذا القسم من المبتداء يخرج بتلك العناية ايضا **قلت** هي لا تتوفر علي اخراج جميع افراد

تلك الصفة المذكورة فانها قد يسند الى المبتداء في اقايم زيد على احد الوجهين
من حيث الظاهر وانما قال المجرد ولم يقل الاسم المجرد لان غير الاسم قد يكون
خبرا كما في زيد يضرب **قوله** واصل المبتداء التقديم اي على الخبر لانه محكوم عليه
وهو مقدم طبعا فيقدم وضعا **قوله** ومن ثم جاز في داره زيد وامتنع صاحبها
في الدار اي ومن اجل ان اصل المبتداء التقديم جاز المثال الاول لان الضمير فيه
عايد على زيد المقدم من حيث الاصل وامتنع المثال الثاني لان الضمير فيه عايد
على الدار المؤخرة من حيث اللفظ والاصل **قوله** وقد يكون المبتداء نكرة اذا تخصصت
بوجه ما المبتداء لا يكون نكرة صرفة لان الاصل في المحكوم عليه ان يكون معرفة لان تنكيره
مخل بالغرض المطلوب وهو الافهام ولذلك يتبول الافهام عن الاحاديث المبهمة ويرغب
عن استماعها ولا يرد الفاعل فانه لا يقع نكرة صرفة فقط لوجوب تقديم الفعل عليه فاذا
لم يقع المبتداء معرفة فلابد ان يكون قريبا منها وكذلك انما يكون اذا تخصصت النكرة اما بوصفها
كقوله تعالى ولعبد مؤمن او بثبوت خبرها في علم المتكلم قبل التكلم وذلك في النكرة الداخلة
عليها همزة الاستفهام وام المتصلة كقولك ارجل في الدار ام امراة فانها اذا دخل عليها
دلت على ان المتكلم عالم باثبات الحكم لاحدهما الا انه لا يعلمه بعينه فهو يسأله
عن التعيين واذا كان الحكم وهو كون احدهما في الدار معلوما وغير المعلوم انما هو
التعيين صار الخبر في المعنى كوصف فكانت في المعنى كنكرة موصوفة
او بتمحضها للعموم بعد احتمالها الخصوص كقولك ما احد خير منك فان النكرة
في سياق النفي تعم فتصير في المعنى كالمعرفة تعريف الجنس المستغرق
او بكونه فاعلا في المعنى كقولك شر اهر ذا ناب اذ المعنى ما اهر ذا ناب الا شر

وهذا كقولهم امر اقعده عن الخروج ومهم اشخصه عن مكانه والمعنى ما اقعده
عن الخروج الا امر كما ان من احد وبالله في ما جاءني من احد وكفى بالله في تقدير
الفاعل وان كان مجرورا لفظها وقيل فيه ان التنوين هنا بمنزلة الصفة لانه
للتعظيم والتفخيم كانه قال شر متفاقم عظيم خارج عن حد اشكاله حمل
الكلب على الهرير ولعل ذلك الكلب ما كان النباح منه معهودا في ذلك
الوقت فلما نبح دل على تفاقم موجبه وهذا مثل يضرب في ظهور امارات
الشر فان الكلب اذا راى اصحابه متهيئين للحرب نبح نباحا عظيما او بكون
خبرها ظرفا مقدما عليها كقولك في الدار رجل لانها تصير كانها موصوفة بالمظروفية
واختصاص الظروف لذلك لان التقديم مخصص ضعيف فلا يعبأ به في غير
موضع الظرف لانهم جوزوا في الظروف ما لم يجوزوا في غيرها **فان قلت**
اليس في الفاعل تقديم غير الظرف مخصصا **قلت** قد لا يحتاج القوي
الى ممد قوي والفاعل قوي او بنسبتها الى المتكلم في الاصل كقولك سلام
عليك اصله سلمت سلاما عليك ثم سلاما عليك للاختصار ثم سلام عليك
للثبوت وقد كان في الاصل مختصا بالمسلم فوجب ان يكون مختصا
في المتوسط وفيه نظر لان مراد المسلم بقوله سلام عليك مطلق السلام
لا السلام من قبله فقط لانه للدعاء المطلق **قلت** ذاك لا يبطل بقوي
فانه مخصوص بالمتكلم من حيث انه دعاؤه لا انه سلامه **قوله** والخبر قد يكون
جملة لان الاخبار بالجملة الخبرية ممكن **قوله** فلا بد من عايد اي من ضمير يعود
من الجملة الى المبتداء ليربطها به كما اري في المتن او ما يقوم مقامه مثل نعم الرجل زيد

نقافم الامر اي اعظم م

فلا يكون مخصصا ح

سلام مني او من التقدير

وحبذا على قول من يجعل المخصوص بالمدح مبتدأ وما تقدمه من الجملة خبراً عنه فان
العايد فيه هو الظاهر الذي قام مقام المضمر كما سيجيء بيانه ولذا لم يحتج الى ضمير يعود
الى المبتدا على التخصيص ولزوم العايد انما يكون عند احتياج الخبر اليه اما
عند استغنائه عنه فلا كما في ضمير الشان وسيجيء بيانه قوله وقد يحذف اي يحذف العايد
اذا كان معلوماً كقولهم البر الكر بستين البر مبتداء والكر مبتداء ثان وبستين
خبر للثاني وهذه الجملة خبر للمبتداء الاول والضمير محذوف تقديره البر الكر
منه بستين فانه لما جرى ذكر البر علم ان الكر منه فاستغني عنه والكر ستون
قفيزاً قوله وما وقع ظرفاً يعني اذا وقع الخبر ظرفاً فالاكثر انه مقدر بجملة اي
بفعل مع فاعله حتى يكون تقديره قولك زيد في الدار زيد استقر في الدار والحجة
ان هذا المقدر هو العامل في الظرف واصل العمل للافعال وقيل انه مقدر
بغير جملة حتى يكون التقدير زيد مستقر في الدار والحجة انه خبر والخبر
لم يحتاج الى كونه جملة وفي بعض الشروح ومما يرجح قول الاولين قولهم
جاء الذي في الدار مع الاتفاق على ان متعلق الظرف هنا هو الفعل فكذا في موضع
الخلاف اذ لا تفاوت في المعنى بين محل الخلاف وبين محل الوفاق وكذلك
قولهم كل رجل في الدار فله درهم لان الفاء يدل على ان المتعلق فعل
ولهذا لا يجوز كل رجل قايم فله درهم قلت الفرق بين المحلين
بين فان الظرف هنا صلة والصلة انما تكون جملة بخلاف محل الخلاف
وكذلك الفرق بين المثال الثاني ومحل الخلاف فانا لو سلمنا ان الفاء يدل
على ان المتعلق فعل فلعل الفعل انما يقدر هنا تحصيلاً للابهام المشروط
فيه

بخلاف

بخلاف محل النزاع على انا لا نسلم استدلاله بعدم جواز كل رجل قايم فله
درهم على وجوب تقدير الفعل في كل رجل في الدار فله درهم لجواز ان يكون
الفرق في هاتين الصورتين لتوسعة الظرف في الاولى دون الثانية
فالاوجه ان يقال ما يقدر هنا لابد ان يكون متعلقاً لمتعلق والتعلق
انما يكون من الجانبين والفعل اسرع تعلقاً من الاسم لعروض الفعل
وثبات الاسم فان قلت ما بال مستقر لم يكن مع ضميره جملة قلت
حطاً له عن رتبة الفعل ولانه لو كان جملة لتوقف كونه جملة على فاعلية
ضميره وفاعلية ضميره على المبتداء لانه لم يعمل عمل الفعل الا باعتماده
على المبتداء فيكون المبتداء ماخوذاً في كونه جملة والكلام في ان يقدر
الخبر من حيث هو بجملة كذا افاد العلامة صاحب التخمير ولا يرد ان يقال ضمير
استقر ايضاً متوقف على المرجع فينبغي ان لا يكون جملة بعين ما ذكرت لان
المؤثر في منع كونه جملة توقفه على المعتمد لا على مرجع فانا لو وضعنا المسئلة
في الظاهر يكون زيد في استقر زيد فاعلا ولا كذلك في مستقر زيد قال
رحمه الله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام الى قوله
خبر ان قلت قوله واذا كان المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام الى قوله
وجب تقديمه بيان الاسباب التي توجب تقديم المبتداء على الخبر فمنها
ان يكون المبتداء مشتملا على ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب
والقسم والنفي ولام الابتداء نحو من ابوك ومن يكرمني اكرمه وما احسن زيدا
ولعمرك لافعلن كذا وما زيد الا قايم ولزيد قايم وانما وجب تقديم المبتداء هنا

ليلا يلزم تاخير ما له صدر الكلام ومنها ان يكونا معرفتين مثل زيد القايم
وانما وجب التقديم هنا رفعا للالتباس مع مراعاة حق اصالة المبتداء في التقديم
ومنها ان يكونا متساويين اى في التخصيص اى يكونان مخصوصين لا ان يكون جهة
التخصيص في احدهما على قدر جهته في الاخر فان ذلك غير ملتفت اليه حتى لو
قيل ضارب امراة ضارب رجل صالح وجب التقديم ايضا فاما اذا لم يتساويا
اى يكون احدهما مخصوصا والاخر غير مخصوص فالمخصوص يتعين لان يكون
مبتداء فلا يجب التقديم كقولك ضارب غلام رجل وجه تخصيصهما في مثال
المتن كونهما افعل من ووجه التقديم ما مر ومنها ان يكون الخبر فعلا للمبتداء
كقولك زيد قام وانما وجب التقديم هنا ليلا يلتبس المبتداء بالفاعل وقوله
فعلا له احتراز من ان يكون فعلا لغيره كقولك زيد قام ابوه فان تقديم الخبر فيه
جايز كقولك قام ابوه زيد كذا قال المصنف وفي المتوسط لو قال فعلا له مفردا
لكان اصوب ليلا يشكل بمثل الزيدان قاما والزيدون قاموا **قلت** تقرير
الشبهة ان يقال في هاتين الصورتين لم يجب تقديم المبتداء حتى لو قيل
قاما الزيدان جاز لعدم الالتباس كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا على
احد الوجوه المذكورة فيه وهو ان يكون الذين مبتداء واسروا خبرا عنه مقدما
عليه **قوله** واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام بيان الاسباب التي
توجب تقديم الخبر على المبتداء منها ان يتضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام
مثل اين زيد فان اين للاستفهام وله صدر الكلام **وقوله** المفرد احتراز عن
مثل قولك زيد من ابوه فانه لا يجب تقديم الخبر هنا لان من مصدرة في الجملة

الصغرى واراد بالمفرد المفرد صورة وان كان جملة تقديرا لان في مثل هذا المفرد
لا يكون مصدرا ما يستحق الصدر فلا يرد ان يقال اين جملة تقديرا من حيث
انه ظرف فينبغي ان لا يجب تقديمه ومنها ان يكون الخبر مصححا للمبتداء
نحو في الدار رجل ولو لم يقدم لبطل الابتدائية ومنها ان يكون لمتعلق الخبر ضمير
في المبتداء اى يكون في المبتداء ضمير عايد على متعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا
مثلها مبتداء وعلى التمرة متعلق الخبر لان الخبر حقيقة هو المقدر في الظرف
وها عايد على التمرة فلو اخر الخبر هنا وهو في ضمن متعلقه ايضا لزم تاخر
متعلقه ايضا فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى وفي المتوسط وفيه نظر
لجواز ان يقال على الله عبده متوكل فالصواب ان يقول او لمتعلقه ضمير في المبتداء
وكان الخبر ظرفا كالمثال المذكور ويمكن ان يجاب عن النظر المذكور بانه اراد
بالخبر الخبر لفظا وهو الجار والمجرور واراد بالمتعلق المجرور فلم يقع الاشكال
حينئذ **قلت** الاوجه ان يقال وضع المسيلة فيما اذا لم يكن الخبر مذكورا مع المتعلق
بشهادة المثال فلا يرد النقض المذكور ومنها ان يكون الخبر خبرا عن ان يعنى
اذا جعلت ان مع اسمها وخبرها من حيث ان المجموع في حكم المفرد مبتداء
ثم اثبت هناك بخبر يجب تقديمه نحو عندي انك قايم اى عندي قيامك فرقا
بين ان وان في اول الامر **قوله** وقد يتعدد الخبر اي يجوز ان يكون خبر المبتداء
اكثر من واحد لانه قد يحكم على الشيء باحكام شتى **قوله** واذا تضمن المبتداء
معنى الشرط ومعنى الشرط هو الابهام وان يكون الاول سببا للثاني كما في ان
دخلت الدار فانت طالق فان الشرط مبهم حيث يعني به دخول ما ومؤثر

في الثاني فانها تطلق بالدخول وهو المراد بالسببية فاذا تضمن المبتدأ ذكر المعنى
كقولك الذي ياتيني فله درهم فان الاتيان مبهم ومؤثر في ثبوت الدرهم لم يصح دخول
الفاء في خبره تشبيها له بالجزاء من انه تال لما فيه معنى الشرط **قوله**
وذلك اي المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط الاسم الموصول بفعل او ظرف
او النكرة الموصوفة بفعل او ظرف وانما انحصر في هذه الصور لانه لا بد في هذا
الاسم من الابتدائية ومعنى الشرط ولن يتصور اجتماعهما في شيء واحد لان
الابتدائية تختص بالاسم والشرطية بالفعل فلا بد من شيئين يتنزلان منزلة
شيء واحد فيهما شمة منهما ليصير المبتدأ مستجمعا لهما والشيئان المتنزلان منزلة
شيء واحد فيهما الموصوف وصفته وكذلك الموصول وصلته لانهما في معنى الموصوف
والصفة فوضح وجه الانحصار فيما ذكر من الصور فان الموصول صالح للابتداء وصلته
ان كانت فعلا فصالح للشرط وان كانت ظرفا فكذلك لتعلقه بالفعل والنكرة
الموصوفة ايضا تصلح للابتداء وصفتها لمعنى الشرط وانما خص النكرة لان الجمل
لا يقعن وصفا الا للنكرة وفي المتوسط اشارة الى انه ينبغي ان يضاف الى الشروط
عدم وقوع الجملة الشرطية صلة وعدم دخول ما لم يدخل في الشرط فيه وايضاح
ذلك في بعض شروح المفصل حيث قيل فيه لو قلت الذي ان يزرني ازره
له درهم بالفاء لم يجز قال ابن جني لان الشرط لا يجاب دفعتين وكذا لو قلت
الذي ما اتاني له درهم بالفاء لم يجز لان ما النافية لا تقع في الجزاء لان لها صدر
الكلام وللجزاء صدره ايضا فلا يتصور اجتماعهما **قلت** لعله قنع بايراد
الامثلة عن تطويل ذكر الشرطين **قوله** وليت ولعل مانعان بالاتفاق

مستحقا

بايراد الامثلة

يعني اذا

يعني اذا دخل ليت ولعل في الاسم الموصول او النكرة الموصوفة المذكورين امتنع دخول
الفاء في خبرهما لانهما يخرجان الكلام عن احتمال الصدق والكذب الى الانشاء والشرط
محتمل للصدق والكذب فان قولك ان ضربت ضربت ليس يقطع فيه بوقوع الفعل
الثاني على تقدير الاول بل محتمل فلو كان في الكلام المصدر بليت ولعل معنى
الشرط لادى الى ان يكون ما بعد الفاء محتملا غير محتمل وذلك باطل وفي المتوسط
واعلم انه لا وجه لتخصيص ليت ولعل بهذا الحكم فان جميع نواسخ الابتداء
كابواب كان وعلمت واعلمت وما ولا مانع بالاتفاق **قلت** هكذا ورد
التخصيص من علية هذا الفن خصوصا من صاحب المفصل وهو هو في التدقيق
والتحقيق فلو كان الشان ما ذكر لم يشتبه عليهم ذلك اللهم الا ان يطرح النقل
قوله والحق بعضهم ان بهما يعني الحق سيبويه ان بليت ولعل في امتناع دخول
الفاء في الخبر وبعضه رواية بعض النسخ والحق سيبويه ان بهما والاخفش
يجوز دخول الفاء في خبر ان اذا استجمعت الشرائط المذكورة في اسمها وفي المتوسط
ونقل الاكثرون ان سيبويه لم يجوزه والاخفش جوزه وذكر قليل منهم
ان سيبويه جوزه والاخفش منعه وهذا النقل ليس في الكتب المتداولة في
هذا الفن وجه سيبويه ان ان للتحقيق والشرط على خلاف ذلك لانه لا يتاتى
الا في المشكوك والشك والتحقيق لا يجتمعان وجه الاخفش انها تؤكد معنى
الكلام الذي يدخل فيه فلم يبطل معنى الشرط والجزاء بدخوله ومن الحجج
الظاهرة للاخفش وروده في القرآن وغيره قال الله ان الذين قالوا ربنا الله
ثم استقاموا فلا خوف عليهم وقال الله تع ان الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون

فالواو

النبيين بغير حق الى ان قال فبشرهم وقال الله تع ان الذين فتنوا المومنين والمومنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقال عليه السلام الا ان كل دم ومال وماثرة كانت
في الجاهلية فانها تحت قدمي هاتين ولو قيل لسيبويه ان الفاء في هذه الصور زايدة
خصوصا على مذهب الاخفش فانه يستكثر زيادة الفاء كما نقل صاحب المقتصد
في اول باب الابتداء ان ابا الحسن الاخفش حكى زيد فوجد على زيادة الفاء
والمعنى زيد وجد **قوله** وقد يحذف المبتداء لقيام قرينة جوازا يعني اذا وجدت
قرينة دلت على المبتدا يجوز حذفه نحو قول المستهل اي الذي يرفع صوته
عند روية الهلال الهلال اي هذا الهلال وهو الهلال والقرينة هي حال ترائي الناس الهلال
ويحتمل ان يكون التقدير هنا الهلال هذا ليكون من باب حذف الخبر لكن الاول
اولى لان حذف المبتداء اكثر فحمله على الاكثر اولى ذكره المصنف في شرح المفصل في قوله
تعالى فصبر جميل ولهذا جعله من باب حذف المبتداء قطعا مع انه يحتمل من حذف
الخبر **قوله** والخبر جوازا اي يجوز حذف الخبر ايضا اذا دلت القرينة عليه كقولهم
خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع موجود والقرينة للخبر هي اذا
المفاجاة لانها تستعمل بعدها جملة ابتدائية قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون التحقيق فيها اي في اذا
المفاجاة انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها
خصت في بعض المواضع ان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة
ابتدائية لا غير ثم لما لم يجي بعدها الا الجملة الابتدائية واكتفى على المبتداء في هذه
الصورة لان السبع معرفة والاصل ان يكون المبتداء معرفة والخبر نكرة علم ان الخبر

محذوف فيقدر اعم الاشيا وهو موجود ونحوه حتى لو اريد شيء خاص لا يجوز حذفه
لعدم القرينة عليه **قوله** ووجوبا اي يحذف الخبر وجوبا اذا دلت القرينة عليه
والتزم ان يقوم مقام الخبر شيء آخر كقولهم لولا زيد لكان كذى فالقرينة للخبر فيه
هي كلمة لولا لانها لامتناع وجود الشيء لوجود غيره فيكون فيها قرينة لموجود وجوابها
ايضا يقوم مقام الخبر وعلم من ذلك انه لو اريد الخبر الخاص لا يجوز حذفه وفي
المتوسط وفيه نظر لان خبر المبتداء بعد لولا قد يكون خاصا وحينئذ لم يدل
لولا عليه كقول الشافعي رحمه الله ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت
اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي
قلت لما لم يدل لولا عليه لا يجوز حذفه لعدم القرينة ووجوب الحذف
انما يكون عند القرينة فوضح ان النظر عليل **قوله** ومثل ضربي زيدا قايما ذكر
المصنف لهذا ضابطا وهو ان يتقدم مصدرا او ما في معناه مضافا الى فاعله
كما في المتن او الى مفعوله كقولك ضرب عمرو زيد قايما ويكون بعده حال من الفاعل
والمفعول كقولك ضربي زيدا قايمين او من احدهما كما في المتن وله ثلثة مذاهب
احدها وهو للبصرية ان التقدير ضربي زيدا حاصل اذا كان قايما فضربي
في تقدير الرفع بانه مبتداء وحذف خبره وهو حاصل لانه من متعلقات
اذا كان وهو ظرف وحذف متعلقات الظرف يجوز مثل في الدار رجل ثم حذف
اذا كان لدلالة الحال عليه وهي قايما لان الحال يدل على الوقت والزمان
فالحاصل ان قايما قرينة لاذا كان واذا كان قرينة لحاصل فيكون قايما
قرينة لحاصل لان الدال على الدال على الشيء دال عليه ولفظ قايما ايضا

يقوم مقام الخبر فحذف وجوبا فان قلت هلا جعلت قايما خبر كان قلت
لان تقدير البصرية انما يصير مستقيما اذا جعلوا كان تامة وقايما حالا ليدل على الظرف
والظرف على الخبر فاما لو جعلوا قايما خبر كان فيفوت قرينة الخبر كلا حيث
لدلالة الخبر كان على الظرف فوجب لتصحيح هذا المذهب ان يفرض كان تامة
وقايما حالا والمذهب الثاني وهو للكوفية ان التقدير ضربي زيدا قايما حاصل
فيجعلون قايما معمولا لضربي ومن تتمته والمذهب الثالث وهو لبعض
المتاخرين ان التقدير ضربت زيدا قايما فضربي نايب مناب الفعل فاستقلت
الجملة به وبفاعله كما في اقايم الزيدان فلا يكون من باب حذف الخبر وهذان
التقديران فاسدان لفظا ومعنى اما فساد تقدير الكوفية لفظا فلانتفاء
ما التزم في موضع الخبر حيث جعلوا قايما من تتمة المبتداء لان موضع الخبر
انما يكون بعد انقضاء المبتداء بكماله واما فساد تقدير بعض المتاخرين لفظا
فبانه لو كان المبتداء قايما مقام الفعل لاستقل بفاعله كما استقل اسم
الفاعل بفاعله في قولك اقايم الزيدان ولا يستقل اذ لو قلت ضربي لم يكن
كلاما واما فساد التقديرين معنى فهو ان المصدر اذا اضيف عم بالنسبة
الى ما اضيف اليه الا ترى انك اذا قلت علم زيد حكمه كذا عم جميع علم زيد
فكذلك هاهنا المعنى كل ضرب مني واقع على زيد في حال القيام فلو جعل
قايما من تتمة المبتداء كما يفهم من هذين المذهبين يصير المعنى الى كل ضرب
مني في حال القيام واقع على زيد فينتفي العموم المقصود فان قلت
اذا جعلت تقدير البصرية كل ضرب مني واقع على زيد في حال القيام فهل

يلزم تقييد الضرب بحال القيام ام لا قلت لا لان قوله في حال القيام متعلق
في تقديرهم بواقع لا بضربي حيث لم يجعلوه من تتمة المبتداء فبقي ضربي على عمومه
الا انه يتقيد وقوع كل ضرب منه في حال القيام فيكون التقييد في الوقوع لا في
الضرب ولا كذلك في المذهبين فانهم جعلوا قايما من تتمة الضرب فيكون التقييد
في الضرب لا في الوقوع قوله ومثل كل رجل وضيعته ضابطه ان يكون
مبتداء يرتبط به شيء بالواو التي بمعنى مع والتقدير في المثال كل رجل مقرون
مع ضيعته وانما وجب حذف الخبر هنا لدلالة الواو المذكورة على الخبر
ووقوع وضيعته مقامه لفظا والضيعة الحرفة قلت ولعل ما ذكره
المصنف من وجوب حذف الخبر في مثل تلك الصورة اختيار احد المذهبين
فانه قال في شرح المفصل فيه مذهب آخر وهو انه ليس ثمة خبر محذوف
لان هذا الواو بمعنى مع فكما انك اذا ذكرت مع لم تحتج الى خبر فكذلك هاهنا
قوله ومثل لعمرك لافعلن كذا وهو كل موضع يكون المبتداء مقسما به
مثل لعمرك في المثال المذكور فيكون بعد المبتداء جواب القسم مثل لافعلن
والتقدير فيه لعمرك قسمي وانما وجب حذف الخبر هنا لدلالة لعمرك على
قسمي والتزام لافعلن كذا موضعه قوله وقد يحذفان اي يحذف المبتداء
والخبر جوازا كقولك نعم كما في المتن قال رحمه الله خبر ان الى قوله
المنصوبات قلت اراد بخبر ان خبر اسم ان فحذف للظهور وفي المتوسط
بعد دخول هذه الحروف اي واحدة من هذه الحروف قلت هذا التاويل
لا يكفي للاصلاح فان خبر ان واخواتها لا يكون بعد واحدة من هذه الحروف



والتاويل المنطبق على المقصود ان يقال كل واحد من خبر ان واخواتها هو
المسند به بعد كل واحد من ان واخواتها الا ان المصنف تسامح لفظا لظهور
مراده بدون تكلف التطويلات وقوله المسند شامل لخبر المبتداء وخبر كان
وخبر ما ولا بمعنى ليس وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها فبقوله بعد دخولها
خرج الجميع عنه واراد بالمسند المسند الى اسم ان فلا يرد ان يقال يشكل بمثل
ان زيدا يقوم ابوه فان المسند بعد دخول ان وليس بخبر فان الخبر هو الجملة
قوله وامره كامر خبر المبتداء اي وامر خبر ان كامر خبر المبتداء في وقوعه
مفردا وجملة ومعرفة ونكرة ومشتقا وجامدا ومذكورا ومحذوفا وواحدا
ومتعددا وغيرها لانه هو بعينه قوله الا في تقديمه يعني لا يجوز تقديم خبر
ان على اسمها فلا يقال ان قائم زيدا لان العامل حرف فلا يتصرف تصرف الفعل
الذي هو عريق في العمل قوله الا اذا كان ظرفا يعني يجوز تقديم الخبر الظرف
على اسم ان فيقال ان في الدار زيدا لانه قد جاء فيه من التوسع ما لم يجئ في غيره
قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها اي بعد دخول
لا التي لنفي الجنس وهو احتراز عن خبر لا التي بمعنى ليس نحو لا غلام خيرا منك
وغيره من المسندات قوله مثل لا غلام رجل ظريف فيها المشهور في مثاله
لا رجل ظريف غير مضاف بدون فيها وفي ايراده مضافا مع فيها اي في الدار لطيفتان
ان لا يتوهم ان ظريف صفة لذلك الاسم جاءت مرفوعة نظرا الى محله فان صفة
اسم لا اذا كان مفردا يحمل على اللفظ تارة وعلى المحل اخرى فاما اذا كان الاسم
مضافا فانما يجيء صفته منصوبة لا غير حينئذ يصير نافيا ظرافة غلمان العالم

وكيف يطلع على ذلك قوله ويحذف كثيرا اي ويحذف خبر لا هذه كثيرا كقولك لا مال
ولا اهل ولا فتى الا علي لان هذا النفي في مثل هذه الامثلة انما يجيء مبنيا
على كلام سابق ذكر فيه الخبر كانه قيل هل من اهل لك وهل من مال لك
وهل من فتى في الوجود الا علي رضي الله عنه فيقال لا اهل الى الاخر بحذف الخبر
استغناء عنه بالخبر السابق في السؤال قوله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يثبتون
الخبر بل يستعملونه محذوفا ابدا والوجه لهم ان يقال ان قولنا لا اهل في قوة
انتفى الاهل ولو قيل هكذا لكان غنى عن ان يقال انتفى الاهل لنا ونجعل لنا خبرا
عن شيء فكذا في لا اهل قوله اسم ما ولا المشبهتين بليس شبههما في النفي
والدخول على المبتداء والخبر الا ان ما اوغل في الشبه بها لاختصاصها بنفي الحال
كليس قوله المسند اليه شامل لغير المحدود ايضا فبقوله بعد دخولها اخرج ما
عداه وفي قوله لا رجل افضل منك اشارة الى ان لا لا يدخل الا على النكرة وذلك
لقلة شبهها بليس قوله وهو في لا شاذ اي مجيء الاسم في لا شاذ لما عرفت
من قلة شبهها بليس قال رحمه الله المنصوبات الى قوله المفعول به قلت
المباحثات اللفظية هنا كما مر في المرفوعات فليرجع هناك قوله فمنه المفعول
المطلق بدا بالمفعول المطلق اذ هو مفعول حقيقة واصطلاحا دون ما عداه وسمي
مطلقا لانه لا يقيد بحرف تقييد ساير المفاعيل قوله وهو اسم ما فعله فاعل
المصنف انما قال اسم ما فعله احترازا عن مثل قولك ضربت لانه شيء
فعله فاعل فعل مذكور وليس بمفعول مطلق واعترض عليه في بعض الشروح
بناء على ان مجموع الفعل الثاني ليس بفعل فاعل الفعل المذكور لان فاعله وزمانه

من جملته ولا مدخل لفاعل الاول فيهما وماله فيه مدخل انما هو الضرب وهو مفعول
مطلق فلا يحسن اخراجه واجيب في المتوسط بعد التطويل عن هذا الذيل
وهو قوله وماله فيه مدخل الى آخره قلنا الان نسلم انه مفعول مطلق وانما يكون
كذلك ان لو كان معبرا عنه بلفظ الاسم اما اذا عبر عنه بالفعل فلا **قلت**
هذا جواب عن الذيل لا يبالي فايدة قيد الاسم وتعرض الشارح الاول اليه اشتغال
بما لا يعنيه اذ اعتراضه يتم بدونه فالصواب ان يقال ذلك لعناية المبتدي اذ هو
يحكم ظاهرا ان الثاني فعله فاعل فعل الاول ويعسر عليه ملاحظة ان الزمان
ليس بصنعه ~~الضرب مفعول مطلق حال ما يعبر عنه بضرب~~ **قوله** فعله فاعل
احترازا عما لم يفعله فاعل مثل اسماء الاعيان **قوله** فعل مذكور صحح بعضهم
مذكور بالجر صفة لفعل وبعض بالرفع صفة لفاعل ولكليهما وجه الا ان الاول
اولى لقرب الجوار وكيف كان فانه احتراز عن اعجبني قيامك فان قيامك ليس
مما فعله فاعل فعل مذكور على القرائتين لان الفاعل المذكور وفاعل الفعل
المذكور هو القيام فلا يكون فعل نفسه **قوله** بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي
لان قيامي وان كان فعل فاعل فعل مذكور الا انه ليس بمعنى كرهت فليس بمفعول
مطلق بل مفعول به وفي المتوسط واعلم انه لو زاد عليه قيدا آخر وهو ذكره
بيانا لما لم ينتقض بمثل كرهت كراهتي وفي بعض الشروح قيل فيه نظر لان كراهتي
ليس ما فعله فاعل كرهت بل هو الاسم الذي يقع عليه فعل الفاعل **قلت**
كلاهما ليس بسديد على اطلاقهما وانا افصل تفصيلا يؤمي الى التحقيق
بايسر وجه وهو ان المتكلم بالمثال المذكور ان اراد وقوع كرهت على كراهتي

لا ينتقض

لا ينتقض الحد به لان كراهتي لم يكن مسوقه لان يكون فعلا لفاعل الفعل
المذكور وهو المعتبر في هذا الباب وان لم يرد ذلك فلا نسلم انه ليس من هذا
الباب والمراد بالفعل اعم من ان يكون مشتقا منه او غيره ليدخل فيه مثل
قعدت جلوسا وبالمذكور اعم من ان يكون لفظا او حكما ليدخل فيه مثل سقيا ولا ينتقض
التعريف بنحو ضربته سوطا و فاي اله صوت صوت حمار لان اطلاق المفعول
المطلق عليهما مجازي تسمية لالة الشي باسمه في الاول وتسمية الشي باسم
شبهه في الثاني **فان قلت** ضرب ضرب شديد يصدق عليه التعريف المذكور
فيجب ان تنصب لانها انما حد ليعرف فينتصب كما ان الفاعل انما حد ليعرف
فيرفع **قلت** انما لم ينتصب لوقوعه موقع الفاعل وانه مانع عن النصب **قوله**
وقد يكون للتاكيد والنوع والعدد فاما الذي للتاكيد فما لا يزيد دلالته على دلالة
الفعل والذي للنوع فهو ان يختص ببعض انواع الفعل اما بصيغته كالجلسة
بكسر الجيم او باسم خاص مثل رجع القهقري او بصفة مع وجود المصدر مثل
ضربا شديدا او مع حذفه مثل ضربت اي ضرب وضرب الامير او بتعريف عهد
مثل ضربت الضرب الذي تعلم واما الذي للعدد فهو ما يصاغ للمرة كقولك
ضربته ضربة **قوله** وجلسة صورة واحدة تصلح مثالا للنوع بكسر الجيم
لانها بكسرها الحال التي عليها الجالس كذا في الصحاح وللعدد بفتحها لانها
لبناء المرة **قوله** فالاول لا يثنى ولا يجمع بخلاف اخويه اي المفعول المطلق
الذي يكون للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة المشتركة بدليل صحة
اطلاقه للقليل والكثير منها وحقيقة التثنية ان يقصد الى امرين متميزين

فتزاد علامة في احدهما اختصارا وهنا تعذر ان يرى مثل تلك الحقيقة معهما
اذ هي واحدة ليست الا واما للنوع والعدد فيثنى ويجمع لان النوع والعدد متميز
عن نوع آخر وعن عدد آخر فثبت فيهما الامر الذي به تحقق التثنية وهذا
هو المراد بخلاف اخويه وفي بعض الشروح ولقايل ان يقول اذا قال لا يثنى استغنى
عن قوله ولا يجمع لكون الجمع فرعا على التثنية في التحقيق **قلت** فيه نظر لانه لا يلزم
من انه لا يثنى ان لا يجمع كما في اجمع فانه لا يثنى لانهم اكتفوا في تاكيد التثنية بكلا ويجمع
على اجمعون **قوله** وقد يكون بغير لفظه اي يكون المفعول المطلق بغير لفظ الفعل
مثل قعدت جلوسا لانه داخل في حده **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
اي قد يحذف العامل في المفعول المطلق جوازا لقرينة دلت عليه كقولك للقادم
من السفر خير مقدم وتقديره قدمت قدوما او مقدما خير مقدم بحذف
الموصوف واقامة الصفة مقامه وقيل لا حاجة الى هذا التقدير لان خيرا لما اضيف
الى المقدم اكتسب معناه فصار كانه مصدر **قوله** ووجوبا سماعا اي طريق
علمه السماع والتقدير في الامثلة سقيت سقيا ورعيت رعيا وخيبت خيبة
وجدعت جدعا وهو قطع الانف ومعناه الدعاء بالذل وتقبيح الحال وحمدت
حمدا وشكرت شكرا وعجبت عجبا والكلام في استعمال العرب العاربة فلا يرد
ما يقال حمدت الله حمدا وشكرت له شكرا **قوله** وقياسا في مواضع اي يجب
حذف عامل المفعول المطلق بطريق القياس وفي تقدير القياس طريقان
احدهما ما ذكر في بعض الشروح انه اراد بالقياس ما يعلم له ضابط كلي بالاستقراء
يجب حذف الفعل عنده وهذه طريقة مسلوكة وانهجة معلوكة لا يحتاج الخائض

وجوه

فيه الى غوص عميق ولا تحقيق بكلام وتدقيق نطق وثانيهما وفيه اقحام النفس
في معظم النبار وغمار اللجج ولعمري لا يتوصل بساحل الحاصل فيه الا بشق
الاكباد واذابة المهج وهو ان القياس هو الدليل الموجب للحذف وهو التزام
غير الفعل موضعه مع القرينة الدالة عليه **قوله** منها ما وقع مثبتا اي وقع
المفعول المطلق مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عن ذلك الاسم كقولك ما انت الا سيرا فسيرا مثبت بعد نفي حاصل بكلمة
ما وهي داخلة على الاسم وهو انت وسيرا ليس بخبر عن انت اذ لا يمكن حمله
عليه والقرينة فيه ان ما يطلب الخبر ولا خبر يصلح من حيث المعنى الا فعل
بمعنى المصدر وما التزم في موضع الفعل هو كلمة الا **فان قلت** لو قدرت سايرا
موضع تسير **قلت** لا بد من الناصب لهذا المفعول مع صحة المعنى وانه هو الفعل
اصالة فقوله ما وقع مثبتا احتراز عن مثل ما زيد سيرا لانه لا يقوم مقام
الفعل فيه لفظ بخلاف ما زيد الا سيرا فان كلمة الا يقوم مقام الفعل وقوله
بعد نفي احتراز عن نحو زيد سيرا والعلة فقد ما يقوم مقام الفعل المحذوف
هنا وقوله او معنى نفي ليدخل فيه انما انت سيرا لان سيرا مثبت بعد معنى نفي
لان التقدير ما انت الا سيرا وقوله داخل على اسم احتراز عن نحو ما سرت الا سيرا
لان كلمة ما اذا دخلت على الفعل لم تبق مشابهة بليس وطالبة للخبر فلم تبق
قرينة للفعل **فان قلت** هلا جعل المصدر قايما مقام الفعل وقرينة له ليكون
زيد سيرا وما سرت الا سيرا مما نحن بصدده **قلت** السر في ذلك هو ان وجوب
الحذف يستدعي زيادة اعتناء بوجود ما يكون المحذوف معه كالمنافر المنافي

وهذا انما يتصور في الاجنبي دون الشقيق والمصدر مع الفعل شقيقان فلذا
جعل شدّه مشيّدة كلا شدّ ومن جرى ضعف شدّه شرطوا تكراره حيث اعتبروا
شدّه ليستقوي بالتكرار واما انه لم يجعل قرينة للفعل فلان ذلك يستدعي
زيادة استقلاله بكونه قرينة بدون اعتبار كلمة ما وغيرها وانه واه في ذلك
حيث لا يلزم لكل مصدر فعل اشتق منه بخلاف ما لو جعل القرينة كلمة ما ونحوها
فانها انما تكون قرينة بمعاضدة المصدر كالمحتاجة اليها وكم لتعاضد الاشياء شانا
يفقد عند عدمه وقد عرفت ان المقام يستدعي زيادة اهتمام **قوله** لا يكون
خبرا عنه احتراز عن نحو ما سيري الا سير شديد لان كلمة ما لما استوفت الخبر
لم يستدعي محذوفا تكون هي قرينة عليه **قوله** او وقع مكررا اي وقع المفعول
المطلق مكررا ليدخل مثل قولك زيد سيرا سيرا فزيد مبتداء قرينة للخبر وسيرا الاول
يقوم مقامه وهو عطف على قوله وقع مثبتا وكلمة او ههنا تفيد عناد الخلو
فلا تمنع الجمع بين الضابط الاول والثاني تشهد عليه امثلة سيبويه ما انت الا
قتلا قتلا وما انت الا الضرب الضرب والمراد بتكرار المصدر تكراره في موضع خبر
عن اسم ذلك المصدر لا يصلح ان يكون خبرا عنه تحقيقا للقرينة على المحذوف
فلا يرد مثل قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فانه لما جعلت الارض فاعلا
لدكت لم تصلح ان تكون مبتداءة فلا يكون المكرر في موضع خبر حتى لو قدر الفعل
بعد الارض كان مما نحن بصدده **قوله** نحو ما انت الا سيرا وما انت الا سير
البريد وانما انت سيرا الاول مفعول مطلق حقيقي والثاني مجازي والثالث
مثال لما وقع المصدر بعد معنى نفي كما عرفت البريد تعويت بريده ذم

كان من عادة

كان من عادة الملوك انهم يبنون الربط ويقفون البغال فيها ويقطعون اذنابها
وكانت موقوفة فيها لاجل الحاجات مستريحة ثم استعمل في اثني عشر ميلا
وفي الرسول وفي الدابة يحمل عليها الرسول الى الامير **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة **قوله** تفصيلا احتراز عن نحو فشدوا الوثاق منا
من حيث وقع المصدر فيه اثر مضمون جملة متقدمة وليس بتفصيل له فلا يكون
مما نحن بصدده لانتفاء ما يقوم مقام الفعل وهو كلمة التفصيل وما في بعض
الشروح من انه احتراز عن قولك زيد من منا او مننت منا ليس بقوي اذ خروجه
لم يختص بانه ليس تفصيلا لجواز خروجه بانه ليس اثرا لمضمون جملة **قوله**
لاثر مضمون جملة متقدمة احتراز عن قولك زيد اما يسافر سفرا بعيدا واما
يسافر سفرا قريبا لانتفاء قرينة الفعل فيه لان كلمة زيد لا يصلح ان يكون
قرينة له بخلاف فشدوا الوثاق لان شدوا الوثاق يدل على تمنون وتفدون لان
الفعلين يحصلان بشد الوثاق ولا شك ان المؤثر دليل على الاثر **فان قلت**
زيد مبتداء فيكون دليلا على الخبر والخبر الصالح هنا فعل بمعنى المصدر بعين ما ذكرت
آنفا فهلا جعلت زيدا قرينة للفعل **قلت** ليس الامر كما زعمت ان الخبر
هنا فعل بمعنى المصدر بل الخبر هنا هي الجملة التفصيلية بجميعها فيكون
ذلك دلالة زيد على الفعل ضمنية فكانت واهية فلم يعتبر ولا كذلك فيما اسلفنا
فان دلالة زيد ثمه على الخبر ليست ضمنية اذ الخبر ثمه هو الفعل فحسب
وفي المتوسط وانما قيد الجملة بالمتقدمة لانها لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم
تفصيل الشيء على الشيء **قلت** فعلى هذا لا حاجة الى هذا التقييد اذ التقييد بما لا يمكن

يكون مع

غيره لغوًا ولعل امثال ذلك لارشاد المبتدي **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه
علاجا الى آخره وانما وجب الحذف في المثال المذكور لان له صوت يدل على يصوّت
معنى والصوت الاول يقوم مقامه لفظا وقوله للتشبيه احتراز من قولك لزيدٍ
صوتٌ صوتٌ حسنٌ فانه ليس من هذا الباب لان غرض المتكلم جعل صوت
الثاني بدلا عن الاول وهذا الكلام مستغن عن الفعل **قوله** علاجا حال
عن المصدر اي حال كون المصدر دالا على الحدث كذا فسره المصنف في شرح
المفصل وبيانه ان المصدر ينبغي ان لا يكون من الامور الثابتة لصاحبه
كالعلم ونحوه بل من الامور الحادثة ليكون الاسم الذي بمعناه ايضا دالا على
الحدوث لازدواجه معه في غرض المتكلم فيكون اسناد ذلك الاسم الحادث
الى صاحب المصدر قرينة للفعل يدل على ذلك قول المصنف في شرح
المفصل قال سيبويه لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني انه
دال على الحدوث كالفعل فكان قولك له صوت بمنزلة قولك فاذا هو يصوت
قلت فلعل علاجا على هذا لو اثبت بعد قوله على اسم بمعناه لكان اصوب
اذ حدوث ذلك الاسم هو المقصود ليكون قرينة للفعل وبهذا القيد خرج قولهم
له علم علم الفقهاء فالوجه فيه الرفع لما فقد من فهم المعالجة الدالة على الفعل
لان العلم يمدح به كالخصال الثابتة كاليد والراس الا ترى ان معنى قولك له
علم علم الفقهاء وهديٌ هديُ الصلحاء انما تريد ثبوته واستقراره
ولم ترد فاذا هو يفعل كما تريد في فاذا له صوتٌ صوتَ الحمار **قوله**
بعد جملة احتراز من قولك الصوتُ صوتَ حمار بنصب الثاني بتقدير كاف

التشبيه لان هذا ايضا كلام تام مستغن عن الفعل كذا في الشروح وفيه نظر
لانه لم يتعين خروجه بانه ليس بعد جملة لجواز خروجه بانه غير مشتمل على
صاحب المصدر ولعل الصواب ان يقال هذا احتراز عن قولك صوتٌ له صوتُ
حمار فان صوت له ليس بجملة لان له في حيز الصفة وانه مشتمل على اسم بمعنى
المصدر وعليه الاحتراز مما سبق **قوله** مشتملة على اسم بمعناه يعني يكون
ذلك الاسم بمعنى المصدر كالصوت الاول في المثال فانه اسم بمعنى المصدر
وهو الصوت الثاني ويظهر الفرق بينهما في الترجمة بالفارسية فان ترجمة الاول
آواز والثاني آواز كردن فالضمير في بمعناه يعود الى المصدر وهو احتراز عن
قولك مررت به فاذا له شيء صوتَ حسنٍ بنصب صوت لانتفاء قرينة الفعل
فيه فان له شيء لا يدل على يصوّت بخلاف له صوت وفي شرح المصنف وشروح
الشارحين ان قوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز عن قولك مررت فاذا له
صوت صوتَ حمار بطرح لفظ به فكانهم جعلوا الاسم الذي بمعنى المصدر
الضمير الذي في به والجملة المشتملة على الاسم الذي بمعنى المصدر مررت به
وهذا ليس بشيء لانه لا معنى للضمير يفهم منه انه بمعنى المصدر ولان الجملة
التي نحن بصددها هي قوله له صوت حتى لو قيل لزيدٍ صوتٌ صوتَ حسن
كان من مثالنا فاين يكون هي مررت به وتحقيقه ما ذكره المصنف في شرح المفصل
وضابطه انه يتقدم قبل المصدر جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى ما هو
منسوب اليه في المعنى كقولك لزيدٍ صوتٌ صوتَ حمار فقولك لزيد صوت جملة
على الصفة المذكورة استغنى عن الفعل لما في قولك له صوت من الدلالة عليه

او وقع موقعه فاغنى عنه لفظا ومعنى فالصواب ان يقال ذلك الاسم هو صوت الاول وتلك الجملة قوله له صوت ولعله انما وقع في شرح المصنف كذلك سهوًا من الكاتب والّا فالامام الذى هو هو في التحقيق والمشار اليه في التدقيق كيف يشتبه عليه امثال ذلك وفي بعض الشروح قوله على اسم بمعناه احترازا من مررت به فاذا له صوت حمار وهو قريب من الصواب وليس به لانه لم يتعين خروجه لفقدان الاسم الذى بمعناه لجواز خروجه بانه ليس بعد جملة لان قوله فاذا له ليس بجملة واما قوله مررت به فغير داخل في المثال لما نبهت لك عليه بما اورده ثم من شرحه للمفصل فلعل الصواب ما امضيت لك من قوله فاذا له شئ صوت حمار **قوله** وصاحبه احترازا من قولك مررت به فاذا في الدار صوت صوت حمار ولا يجب حذف الفعل فيه لان الاسم بغير صاحب المصدر لا يدل على معالجة الفعل وان دل في بعض الامثلة فذلك انما يكون من المادة فلا يعبأ به عند الدليل على عدمه **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة الى آخره وانما وجب الحذف في المثال المذكور لان قوله له علىّ الف درهم يدل على اعترف ويقوم مقامه فقوله مضمون جملة احترازا عن مضمون مفرد كقولك ضربت ضربا لا يتعرض الا الى شق الجملة فانه لا تعرض له الى الفاعل والاحتراز عنه لانتفاء القرينة وما يقوم مقام الفعل قوله لا محتمل لها غيره للفصل عن القسم الذي ياتى بعده **قوله** ويسمى تاكيدا لنفسه لانه يوكد مضمون الجملة الذى هو عين الاعتراف فهو تاكيد لنفسه **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة الى آخره وانما وجب الحذف في المثال المذكور

لان قوله

لان قوله زيد قائم يحتمل الظن والحق فيجوز ان تجعله دالا على احق في المعنى وقايما مقامه في اللفظ فقوله مضمون جملة احترازا عن قولك لا حقا لانتفاء الامرين فيه قوله لها محتمل غيره احترازا عن القسم **قوله** ويسمى تاكيدا لغيره قال المصنف في شرح المفصل سمي تاكيدا لغيره لانه جئ به لاجل غيره وهو المحتمل ليرتفع الاحتمال وسمى الاول توكيدا لنفسه لانه لا معنى لغيره فيه فلم يبق سواه ومدلوله مدلول الاول **قلت** هذا هو الحق الحقيق بالقبول وما في بعض الشروح في هذا الموضع من ان حقا غير معنى الجملة لكن من جملة محتملاته فاذا اكد احد محتملاته صار توكيدا سخيف تعرفه اذا تاملت في معاد الضمير فان معاده لو كان هو مضمون الجملة يصح ان يقال مضمون الجملة مشتمل على محتملات فاذا اكد بعضها فقد اكد غير مضمون الجملة فاما اذا كان معاد الضمير هو المصدر كما هو الواقع فلا يجدى ذلك القول نفعا لان تقدير الكلام حينئذ يكون كهذا المصدر يسمى توكيدا لغير المصدر فلا مدخل لمضمون الجملة في شئ حتى يجعل الغير احد محتملات مضمون الجملة والدليل على ان ضميرى لغيره ولنفسه يرجعان الى المصدر دون مضمون الجملة ايرادا السابقين من ائمة النحو خصوصا صاحب المفصل هذين الضميرين في كتبهم بدون ذكر مضمون الجملة واعلم ان المراد بقوله ما وقع مضمون جملة ان وقع توكيدا وتحقيقا لمضمون جملة فلا يقال ان مضمون الجملة في المثال المذكور في المتن اسناد القيام الى زيد وحقا ليس عبارة عنه وبهذا لا يرد ان يقال مسافرته في زيد يسافر

مسا فرته مضمون الجملة فهي ان لم تحتمل غيره يرد على القسم الاول ولا يرد
على القسم الثاني لانها ليست توكيدا لمضمون الجملة بل هي للنوع والكلام
ليس فيه قوله ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك المراد تكرار الفعل
لا التثنية اذ في التثنية لا يجب حذف الفعل كقولك ضربت ضربتين فقوله
لبيك معناه اقمت على طاعتك اقامة بعد اقامة لانه مصدر لب بالمكان
اقام به كذا قاله المصنف في شرح المفصل فالتقدير فيه الب لبيك وقوله
وسعديك معناه سعدت سعادة بعد سعادة وانما وجب الحذف في هذه
الصور لانهم جعلوا الاول نائبا عن الفعل وكونه بمعنى الدعاء قرينة له
اذ الدعاء انما يكون فعلا فان قلت هات الفرق بين ما لحقيقة التثنية وبين
ما للتكرار قلت هو ان في التكرار كان المصادر المكررة مذكورة بصورها
فامكن جعل احدهما مقام الفعل بخلاف ما يكون للتثنية حقيقة قال
رحمه الله المفعول به الى قوله المنادي قلت انما سمي مفعولا به
لانه كانه الصق به الفعل يقال فعلت به فعلا اي اوجدته ملصقا قوله
وهو ما وقع عليه فعل الفاعل قال المصنف في شرحه ونعني بالوقوع تعلقه
اي تعلق الفعل بما لا يعقل الا به قلت هذا الكلام بذل الشارحون فيه
جهدهم تزييفا وتصحيحا ولم ياتوا بشيء فيما ظفرت عليه من الشروح
ينفع العليل ويشفع الغليل ففي بعض الشروح قيل فيه نظر لانه
يرد المفعول فيه لان الزمان مما لا يعقل الفعل الا به وفي بعض الشروح اوردت
العناية اخص مما ذكره المصنف فقيل المراد بوقوع الفعل تعلقه بشيء

لا يعقل الا بعد تعقل ذلك الشيء واجيب عن النظر المذكور فقيل لا يرد
عليه المفعول فيه لان تعقل الفعل ليس بعد تعقله بل الامر بالعكس
لان الفعل يدل على الزمان والمكان بالالتزام ثم قيل ولقائل ان يقول لا نسلم
ان دلالة الفعل على الزمان بالالتزام لان الفعل بصيغته يدل على الزمان فيتوقف
تعقل الفعل على تعقل الزمان واجيب بان المراد بالفعل في قوله
يتوقف تعقل الفعل هو المصدر ولا شك ان المصدر لا يدل على المكان والزمان
الا بالالتزام ثم قيل ولقائل ان يقول انه منقوض بالفاعل فان الفعل
متعلق به وتعقل الفعل موقوف على تعقله واجيب بان المراد ان تعقل
الفعل موقوف على تعقل شيء غير الفاعل وهذا معلوم من سياق الكلام قلت
الشارحون جزاهم الله خيرا وان زلوا في المضيق الذي هو اضيق من سم الخياط
وبلغوا الغاية في الاجتهاد والاحتياط الا انهم ما سدوا الخلل البين وهو خروج
ضربت زيدا او عمرا او غيرهما من المشخصات عن حد المفعول به لان تعقل الفعل
لا يتوقف على زيد ولا على عمرو وهلم جرا بل يتوقف على شخص ما يصلح
للمضروبية فاذا قلت ضربت شخصا ما يكون هو مفعولا به لا غير لتوقف
تعقل الفعل عليه دون غيره من المعينات فان قلت يتوقف تعقل الفعل
على المشخص لوجود شخص ما فيه قلت نعم كان توقف تعقل الفعل على
شخص ما لا بشرط شيء فاما اذا كان بشرط شيء فليس ههنا كذلك اذ لا مدخل
للعوارض في اقتضاء تعقل الفعل فافهمه عن هذا وعن خالطها امعان النظر
في علم آخر ولعل العناية بوجه آخر يهدي الى المقصود بايسر وجه وهي



ان يقال المراد بالوقوع على الشئ هو الوقوع عليه حقيقة او عبارة كما مر
في تصحيح الفاعل فعلى هذا اخرج الظرف اذ هو عبارة الوقوع في الشئ لا عليه
وكذا كل بقية المفاعيل اذ ليس في شئ منها عبارة الوقوع على الشئ وكذلك الفاعل
اذ عبارته عبارة الواقع لا الواقع عليه ودخل مثل ضربت زيدا اذ فيه
حصل الوقوع على زيد وكذلك دخل ما يكون عناية المصنف لاجله
وهو مثل خلق الله العالم ولم يضرب زيد عمرا فان فيه وان لم يكن حقيقة
الوقوع لكنه جعلت الجملة في التقدير كان الفعل وقع على العالم وعلى عمرو
بعين ما مر في الفاعل قوله ويتقدم على الفعل اي وقد يتقدم المفعول به
على الفعل العامل فيه لان الفعل اصل في العمل فيتصرف في معموله اينما
وقع قوله وقد يحذف الفعل الى آخره يعني يحذف الفعل الناصب للمفعول به
جوازا كما ذكر قوله ووجوبا في اربعة ابواب يعني يحذف الفعل الناصب
بطريق الوجوب في اربعة ابواب قوله الاول سماعي يعني حذف الفعل
بطريق الوجوب في القسم الاول من هذه الاربعة موقوف على السماع قوله
مثل امرأ ونفسه تقديره دع امرأ ونفسه اي دعه مع نفسه قوله
انتهوا خيرا لكم وفي الكشاف هو خطاب للنصارى اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا او ايتوا خيرا مما انتم فيه وهذا مذهب سيبويه وعند الكسائي
انه خبر كان اي يكن الانتهاء خيرا لكم وعند الفراء انه صفة لمصدر محذوف
اي انتهوا انتهاء خيرا لكم قوله اهلا وسهلا اي اتيت اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا قال رحمه الله الثاني المنادى الى قوله الثالث

ما اضمر عامله

ما اضمر عامله قلت اراد ان الباب الثاني من الابواب الاربعة التي يجب فيها
حذف الفعل الناصب للمفعول به المنادى والموجب لحذفه كثرة استعماله
ووقوع بدله موقعه وليس المعنى بكثرة الاستعمال في مثله انهم تكلموا بالاصل
ثم خففوا اذ لم يسمع الاصل في كلامهم وانما المعنى انهم علموا بكثرة استعماله
ففعلوا ذلك اول وهلة قوله المطلوب اقباله كالجنس يشمل المنادى
ونحو قولهم اطلب اقبالك وقوله لفظا او تقديرا تفصيل للحرف فمثال اللفظي
يا زيد ومثال التقديري يوسف اعرض عن هذا قوله ويبنى على ما يرفع به
ان كان مفردا معرفة معناه ان المنادى ان كان رفعه بالحركة فيبنى عليها
وان كان بالحرف يبنى عليه والمراد بالمفرد ما لا يكون مضافا ولا مشابها به
وبالمعرفة اعم من ان يكون معرفة قبل النداء او حال النداء ليدخل مثل
يا رجل وانما بني المنادى اذا كان مفردا معرفة لوقوعه موقع ما لا تمكن
له وهو حرف الخطاب ولو وقع الشئ موقع شئ اثر في هذا النحو كالمضاف اليه
اذا وقع موقع المضاف يكتسي اعرابه لفظا وبعضهم جعل علة بنائه مشابهته
بحرف الخطاب ثم اورد على نفسه انه لا يلزم من ذلك بناؤه وانما يلزم ان
لو كان مشابه المشابه مشابها وذلك انما يكون عند اتحاد جهة المشابهة
ولم يتخلص عن عهدته فاما ما اسلفت فسالم عن هذه الوصمة لم اتي انتزعته
من المفصل ومن يمشي اثر الليث يكثر كبابه وانما بني على ما يرفع به اي
على الحركة او على الحرف ليدل ذلك على عروض بنائه اما اذا بني على الحركة فظاهر
لان الاصل هو السكون واما اذا بني على الحرف فكذلك اذ هو في الاصل اداة الاعراب

والاعراب عارضي وما قيل في الشروح في هذا المقام غير تام تقف عليه اذا نظرت فيها وهذا التصحيح من خواص هذا الكتاب وانما اختيرت الضمة او ما يقوم مقامها لانها حركة مخالفة لحركة حال الاعراب في النداء وهي الفتحة في نحو يا عبد الله والكسرة في نحو يا غلامي فكانت هي الاولى بالبناء عليها وقوله يبنى على ما يرفع به اولى من قولهم يبنى على الضم لان نحو يا زيدان ويا زيدون مفرد مبني وليس على الضم فاذا قيل ويبنى على ما يرفع به جمع الجميع **قوله** ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد وانما يخفض بها لانها لام جارة ووجودها اقرب من حرف النداء من الاسم وانما فتحت هذه اللام لان المنادى لما وقع موقع المضمر عومل معاملته واللام الجارة تفتح في الضمائر **قوله** ويفتح لالحاق الفها يعني يفتح اخر المنادى بسبب الحاق الف الاستغاثة لانه يكون ما قبل الالف مفتوحا **قوله** فلا لام يعني لا يجتمع لام الاستغاثة بالفها والا يلزم ان يكون اخر المنادى مفتوحا مخفوضا **قوله** وينصب ما سواهما يعني ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وهو المضاف والمشبه به والنكرة وانما نصبت هذه الاشياء لانها مفعول بها على الحقيقة وليست فيها علة البناء وهي وقوعها موقع حرف الخطاب اما المضاف فلان تمامه بالمضاف اليه وعند تمامه صار كانه كلمتان وهما لا يقعان موقع كلمة واحدة واما المشبه بالمضاف وهو الاسم الغير المضاف الذي تعلق باسم بعده يكون متمما لمعناه فكذلك بعينه واما النكرة فانها لغير الخطاب فلا تقع موقع الخطاب وانما قال لغير معين لان النكرة بالقصد والاقبال تصير معينة مخاطبة فيقع

موقع حرف الخطاب فيبنى فتقييد بذلك احترازا عنها **قوله** وتوابع المبني اي المنادى المبني وقوله المفردة بالرفع صفة للتوابع وقوله المبني احترازا عن توابع المنادى المعرب مثل يا عبد الله الظريف فانها لا تكون الا منصوبة كما سيجيء **قوله** المفردة احترازا عن التوابع المضاف نحو يا زيد ذا المال **قوله** من التاكيد الى اخره بيان للتوابع فمثال التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ومثال الصفة يا زيد العاقل والعاقل ومثال عطف البيان يا زيد بشر وبشرا ومثال المعطوف الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف باللام يا زيد والصعق والصعق وانما قيد المعطوف بذلك لانه لو لم يمتنع دخول يا عليه لم يكن حكمه كذلك لما سيجيء **قوله** ترفع على لفظه وتنصب على محله خبر عن قوله توابع المبني اي ترفع التوابع حملا على لفظ المنادى وان كان مبنيا لمشابهة حركته حركة المعرب من حيث انها عارضة وتنصب حملا على محله اذ هو الاصل في توابع المبنيات ويجب ان تعلم ان المراد بالمبني في قوله وتوابع المبني المفردة هو المبني بسبب النداء لان هذا الحكم انما يتمشى فيه فاما في المبنيات اللازمة فالحمل على المحل ليس الا كقولك يا هولاء الكرام وفي المتوسط فان قيل يقتضي ما ذكرتم ان لا يجوز رفع التوابع في قولنا يا هذا الرجل ويا هولاء الكرام لان المنادى ليس بمرفوع حتى يحمل على لفظه لكنه يجوز قلنا يريد باللفظ في قوله ترفع على لفظه ما يرفع المنادى به حرفا كان او حركة لفظا نحو يا زيدا وتقديرا نحو يا فتى ويا قاضي او محلا نحو يا هذا ويا هولاء نحو جاءني هولاء فانه مضموم محلا بمعنى انه لو وقع موقعه مفرد معرفة معرب في الاصل كان مضموما كما ان مثل هذا وهولاء

وتوابع المبني المفردة من التاكيد والصفة وعطف البيان

فانها لم تجيء المنصوبة كما سيجيء

في جاءني هؤلاء مرفوع محلا بهذا المعنى ويجوز ان يكون للشيء الواحد محلان باعتبارين
كالظريف في قولنا عجبت من ضرب هذا الظريف فان لهذا محلي الجر باعتبار كونه
مضافا اليه والرفع باعتبار كونه فاعلا للمصدر من حيث المعنى فجاز في الظريف
الرفع والجر باعتبارين **فان قلت** ما ذكرتم يقتضي ان يقال ترفع على لفظه
او محله وتنصب على محله **قلنا** لما كان الغالب في المنادى المفرد المعرفة البناء
على الضم او على ما يقوم مقامه فكان حق نظيره ايضا البناء على الضم لصيرورة
الضم او ما يقوم مقامه علامة للمنادى المفرد المعرفة كالرفع للفاعل كان
الضم او ما يقوم مقامه كالملفوظ مع ان له محلا اخر غير هذا المحل فلو اطلق
المحل على الضم المقدر ايضا كما يطلق على النصب لحصل الالتباس الى ههنا
لفظه **قلت** لا نسلم تصور المحلين بالمعنى الواحد وما ارى من المثال لا نسلم
صحته فان كل معرب فرض فيه موقع هذا يكون مجرورا قطعا نعم انه مرفوع
باعتبار المعنى لكن هذا الرفع غير المحل بالمعنى المذكور وقوله فلو اطلق المحل
على الضم المقدر الى اخره معارض بالمثل بان قيل لو اطلق اللفظ على الضم المقدر
كما يطلق على الملفوظ يلزم الالتباس فان قلت الالتباس في المتفقين
حكما اهون فان الحكم يحصل باتيهما كان قلت لو امعنت النظر وجدت الالتباس
بين ما هو كالملفوظ والمحل فيكون الالتباس في المختلفين حكما **قوله** والخليل
في المعطوف يختار الرفع وابو عمرو والنصب اعلم ان ما ذكر سابقا من حكم هذا
المعطوف كان حكما بطريق الجواز وههنا ذكر حكمه بطريق الاختيار فاختيار
الخليل في هذا المعطوف الرفع تنبيها على انه منادى ثان واختيار ابي عمرو فيه

النصب لانه معرب تابع للمبني فحمله على المحل اولى اذ محله معرب **قوله** وابو
العباس ان كان كالحسن فكالخليل الى اخره اي يقول ابو العباس المبرد
ان كان المعطوف المذكور مثل الحسن يعني من المعرف باللام الذي يمكن
نزعها عنه اي لا يكون موضوعا معها فالقول كقول الخليل وهو اختيار الرفع
لانه يمكن ح ان يجعل منادى ثانيا لامكان تقدير حرف النداء عليه على تقدير نزع
اللام عنه وان لم يكن المعطوف المذكور مما لا يمكن نزع اللام منه اي يكون موضوعا
معها كالنجم والصعق فالقول كقول ابي عمرو وهو اختيار النصب لانه لا يمكن
تقدير حرف النداء فيه وكان تابعا محضا فالاولى ان يكون لمحله كما مر وهذه اللام
وان صارت جزءا من العلم ولم تبق للتعريف الا انهم اعتبروا صورتها فلا يقولون
يا النجم و يا الصعق **قوله** والمضافة تنصب عطف على قوله المفردة يعني
توابع المبني اذا كانت مضافة لم يجز فيها الا النصب لان الرفع في المفرد انما كان
بتقدير حرف النداء واذا قدر حرف النداء في المضاف يصير منادى مضافا ولا يجوز
الرفع في المنادى المضاف ولا يرد ان يا زيد الحسن الوجه من التوابع المضافة
فلا يتعين فيه النصب بل يجوز فيه الرفع والنصب حملا على اللفظ والمحل لانه مفرد
حكما اذ هو في تقدير الانفصال لان التقدير الحسن وجهه فهو من المشبه بالمضاف
حقيقة وهكذا حكم ما شبه بالمضاف اذا كان تابعا **فان قلت** المشبه
بالمضاف اذا وقع منادى لم يعتبر فيه الافراد الحكمي ليبنى على الضم ويكون منصوبا
ابدا فما باله اعتبر فيه ذلك اذا كان تابعا **قلت** لو اعتبر ذلك في المشبه
بالمضاف اذا كان منادى لكان تكلفا لتصحيح الشيء العارض وهو البناء في المنادى

وهكذا كذلك في التابع فان اعتبار ذلك فيه تفنن في شيء اصلي وهو لما عواب في المنادى **قوله** والبدل والمعطوف غير ما ذكروه هو المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما فافرد الضمير على تاويل المذكور وهو من باب الاكتفاء كما في يا تيم تيم عدي فاحد وجهي النصب كما سيجي حكم المستقل اي حكم المنادى المستقل يعني اذا كانا مفردين يكونان مبنيين على ما يرفعان به واذا كانا مضافين يكونان منصوبين اما البدل فلانه المقصود بالنداء وفي حكم تكرير العامل فيجعل حكمه حكم ما يباشره حرف النداء لزوال المانع فكان حكمه حكم المستقل ايضا **قوله** مطلقا اي في كل موضع بعد المفرد وبعد المضاف مفردا او مضافا فتقول في البدل والمنادى مفرد يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو وتقول فيه والمنادى مضاف يا عبد الله زيد ويا عبد الله اخاك وتقول في العطف والمنادى مفرد يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو وتقول فيه والمنادى مضاف يا عبد الله وزيد ويا عبد الله واخا عمرو **قوله** والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه يعني اذا كان المنادى علما وصف بلفظ ابن ويكون الابن مضافا الى علم آخر يختار فتح المنادى وان كان مفردا معرفة نحو يا زيد بن عمرو وانما اختير لطوله وكثرة استعماله والفتح اخف من الضم وانما اشترط ان يكون مضافا الى علم لانه انما يكثر في ذلك بخلاف يا زيد بن اخينا فانه لم يكثر كثرته وقوله مضافا حال من ابن وهو معرفة لان المراد به اللفظ **قوله** واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل اعلم انهم ارادوا ان ينادوا المعرف باللام واجتماعه مع حرف النداء ممتنع فتوسلوا الى ذلك باي واسم الاشارة

وانما المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه فهو مقصود بالنداء ايضا وامكن تقدير حرف النداء صح

كما جعلوا ذو والذي وصلتين الى الوصف بالاجناس والمعارف بالجمل كذا ذكره المصنف في شرح المفصل ثم من حق اي ان يكون مضافا على اللزوم وكان من حقه ان يقال يا اي الرجل بالاضافة لكن اضافته الى المفرد المعرف ممتنعة لو طالعت المفصل عثرت عن ذلك فعدل عن الاضافة الى الوصف لان كلا منهما للبيان والتوضيح ثم اقحمت ها جبرا لما ذهب عنه من صورة الاضافة **فان قلت** ذكرت ان اجتماع المعرف باللام مع حرف النداء ممتنع فان كان ذلك لاجتماع التعريفين فما تصنع بيا زيد **قلت** الفرق بين الصورتين بين تطلع عليه اذا طالعت كلامنا في الاضافة عند قوله وشرطها تجريد المضاف من حرف التعريف وقوله يا ايهذا الرجل في بعض النسخ ساقطة وهو الصواب لانه لا معنى للجمع بين الوصلتين في نداء المعرف باللام ووجه صحته في نفسه ما ذكر في بعض شروح المفصل ان اقحام اي فيه لان في نداء اسم الاشارة نوع كراهة لان له شبها بالمضمر من حيث التعريف وعدم التصريح والمضمر ممتنع نداؤه فلذلك ادخلوا لفظ اي بين حرف النداء واسم الاشارة فاقحام اي هنا لنداء اسم الاشارة لا لنداء المعرف باللام **قوله** والتزموا رفع الرجل لانه المقصود اي المقصود بالنداء هو الرجل فجعلوا اعرابه بالحركة التي كان يستحقها لو باشره النداء تنبيها على انه المنادى **قوله** وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابعه لانها توابع المعرب وتوابع المعرب تابعة للفظ المعرب اذ لا محل له فتقول يا ايها الرجل ذو المال ولا تقول ذا المال وفي بعض الشروح وفيه نظر لجواز ان يكون توابع المعرب

مقصودا قلت معنى قولنا ان الصفة غير مقصود انها غير مقصودة بالنسبة الى متبوعها لا انها غير مقصودة اصلا وقال الاخفش رفعه على انه خبر مبتداء محذوف والجملة صلة لاي تقديره يا ايها هو الرجل فقال لانه موصول لا اذا وقع شرطا او استفهاما وهو ممتنع مع انه لو كان موصولا لما بني لانه يشبه المضاف للطول بصلته واجاز المازني وحده نصب الرجل قياسا على يا زيد العاقل وهو ضعيف

تابعة للمحلي اذا غاير اعراب محله اعراب لفظه نحو ما زيد بقايم وقاعدا بالنصب
والجر **قلت** ولعل النظر كليل اذ في المعرب الواحد لا يتصور الاعراب اللفظي
والمحلي معا وما اورد من المثال ليس فيه تغاير المعراب في معرب واحد لفظا
ومحلا لان المجرور لفظا قايم والمنصوب محلا بقايم والكلام في المتبوع الواحد **قوله**
وقالوا يا الله خاصة لان اللام فيه لم تبق للتعريف لانها منزلة منزلة الاصل
للزومها وعوضها عن الهمزة التي هي في الاصل اذ اصلها الاله فنقلت حركة الهمزة
بعد حذفها الى اللام وهو الاصل في الهمزة التي قبلها حرف صحيح وانما كان الاصل
فيها ذلك لانها مستثقلة لوقوعها في اقصى المخارج وبعدها على اللسان الذي
هو آلة النطق وبه مدار الكلام فطلبوا التخفيف بحذفها وانما لم يحذفوها من
غير نقل لانه يودي ذلك الى الاخلال باسقاط حرف متحركة مجانا من غير حاجة
تضطر الى ذلك فصار اللاه فاجتمع مثلان فادغما فصار الله **قوله** ولك في مثل
يا تيم تيم عدي النصب والضم اراد بمثل يا تيم تيم عدي المنادى المكرر
بلفظه وجه الضم فيه ان يكون منادى مفردا معرفة على ان يكون تيم الثاني مضافا
الى عدي لا الاول ويكون اما عطف بيان او بدلا ووجه النصب اما لان يكون
الاول مضافا الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي للاول واما ان يكون
مضافا الى عدي المحذوف فتقديره يا تيم عدي تيم عدي حذف لدلالة الثاني
عليه والبيت بتمامه يا تيم تيم عدي لا ابا لكم ۞ لا يلقينكم في سوءة عمر ۞
قوله والمضاف الى ياء المتكلم الى آخره اما اثبات الياء فعلى الاصل فتحا وسكونا
واما حذفها وبقاء الكسرة فللتخفيف لكثرته واما ابدالهم من الياء الفا

فلانها اخف والحاق الهاء لبيان الالف كذا ذكره المصنف ورايت في بعض
شروح المفصل ما يوئيده فعلى هذا ما في بعض الشروح ويجوز الحاق الهاء بالكل
تقول يا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه ولعله هو الصواب لان هاء السكت
كما تجي لبيان الالف تجي لبيان الحركة كذا ذكره المصنف في شرحه في باب المندوب
قوله يا ابي ويا امي الى آخره يعني اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم ابا
او اما يجوز فيه سوى الاكتفاء بالكسر مما جاز في ساير الاسماء المضافة مع زوايد
وهي يا ابت الى الاخر فيكون ذكر يا ابي ويا امي مستانفا لذلك وانما لم
يكتفوا بالكسر في باب الحاق ها العدد الصالح ولم يكتفوا في يا امي كذلك
وان وجد فيه العدد الصالح بدون الياء تبعا للاب **قوله** يا ابت اعلم ان
الاصل في هذا لفظ الام كانهم اظهروا التاء المقدرة فيها لمعنى التفخيم ثم ارادوا
ان يكتفوا بها عن الياء كيلا يجمعوا في آخر الاسم زيادتين كل منها كلمة ثم
زادوا في الاب ايضا هذه التاء للمطابقة بين الاسمين لما بينهما من الوالدان
من التفخيم ومن هذا يخرج جهة عدم القلب في يا اخي وغيره **قوله** وبالالف
دون الياء يعني انهم يقولون يا ابتا ويا امتا ولا يقولون يا ابتي ويا امتي
لان التاء بدل من الياء فلم يجمعوا بين البدل والمبدل منه وفي حاشية المفصل
لصاحبه ان قيل في قولهم يا ابتا جمع بين التاء المبدلة من الياء وبين الالف
المبدلة عنها مع امتناع الجمع بين التاء والياء فالجواب ان الممتنع هو
ان لا يجمع بين البدل والمبدل منه كما فعل الفرزدق في قوله نفثا في في من
فمويهما فاما الجمع بين البدلين فغير ممتنع **قلت** ولعل التاء والالف

وكان حقه ان يقول فيهما او فمويهما

في ابنا كليهما معا عوض من اليا، ولا عليك ان تعوض شيئين عن شي، ولكون كل منهما اخف منه قوله ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب غلامي يعني اذا كان المنادى ابنا مضافا الى العم او الام المضافين الى ياء المتكلم يجوز فيه ما يجوز في باب غلامي فتقول يا ابن عمي ويا ابن امي بفتح اليآء وسكونها ويا ابن عم ويا ابن ام بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بقلب الياء الفا وانما قال خاصة لانه لا يجري تلك الاحكام الا فيما يكون من الضابط المذكور وسببه ان هذا كثر كثرة يا غلامي فعومل معاملته بخلاف بقية الابواب فانه لم يكثر فلم يعامل تلك المعاملة قوله وقالوا يا ابن امَّ ويا ابن عمَّ اي يجوز فيهما وجه اخر وهو حذف الالف والاكتفاء بالفتحة وان لم يجز في باب غلامي على اللغة المشهورة إمّا لانهما اطول لفظا من ذلك فناسب لهما التخفيف واما لانهما في صورة المركب فجعلت حركته حركة المركبات قوله ترخيم المنادى جايز وفي غيره ضرورة الرواية الصحيحة بنصب ضرورة اي ترخيم المنادي جايز في سعة الكلام والترخيم في غير المنادى جايز للضرورة وفي بعض النسخ مقيدة بالرفع وانه خطاء لانه يكون المعنى ترخيم المنادى جايز وترخيم غير المنادى ضرورة وليس كذلك فان ترخيم غير المنادى ممتنع اذا لم يكن في الشعر ومما جاء في الشعر قول ذي الرمة، يا دار مية اذ مي تساعفنا، اي اذ مية قوله وهو حذف في اخره تخفيفا الضمير في آخره يرجع الى الاسم اذ البحث في هذا القسم وفي بعض الشروح جعل مرجعه المنادى وهو تخصيص بلا مخصص قوله وشرطه اي وشرط الترخيم في المنادى ان لا يكون

الاسم الذي قصد ترخيمه مضافا فالضمير في وشرطه يعود الى ترخيم المنادي لا الى مطلق الترخيم فان الترخيم الذي في الشعر غير مشروط فيه وفي قوله ضرورة اشارة الى معاد الضمير ينبغي ان يكون ترخيم المنادى لا غير لان الترخيم الذي في غير المنادى لما كان ضروريا والضرورات تبيح المحظورات علم انه ليس بمشروط فيه ذلك وانما لا يجوز ترخيم المضاف لانه لو رخم من اخر المضاف اليه لرخم غير المنادى ولو رخم من المضاف لرخم من وسط الاسم لان المضاف اليه بمنزلة جزء المضاف في المعنى وبمنزلة المستقل في اللفظ فلا يرخم كلاهما نظرا الى الامرين فان قلت رخمت المركبات وهذه العلة موجودة فيها قلت لان المركبات تصير بمنزلة المفردة ولهذا اعطاء الرفع في اواخرها نحو فال بخت نصر فيكون ترخيمها ترخيم المنادى بخلاف المضاف اليه لما مر اكتفى بذكر المضاف عن المشبه به اذ هما متحدان في الحكم ولو قال وشرطه ان يكون مفردا لكان اولى ليشملهما الا انه قصد نفي قول الكسايئ والفراء بطريق الصريح فانهما جوزا الترخيم من المضاف اليه قوله ولا مستغاثا ولا مندوبا لان المستغاث والمندوب مطلوب فيهما رفع الصوت فهما مظنتا التطويل لا الحذف ولهذا زيد في اخرهما الف وقبل حتى لا يتعلق المستغاث بلام التباس قوله ولا جملة لان الجملة محكية بحالها يعني يعرب اجزاءها حال العلمية كما تعرب قبل العلمية فكان في حكم الانفصال فاشبهت المضاف والمضاف اليه قوله ويكون اما علما زايدا على ثلثة احرف الى آخره وانما اشترطت العلمية لان نداء الاعلام هو الكثير في كلامهم فناسب الكثرة التخفيف ولم يكثر غيره كثرته وانما اشترط



ان يكون زايدا على ثلثة لانه لو رخم وهو على ثلثة لادى الى جعل الاسم على بنية ليست
في ابنيتهم بالترخيم الذى هو تخفيف لا اعلال ولا سيما على لغة من يقول يا حاذ
بالضم لانه عندهم اسم برأسه والعلمية المذكورة ليست شرطا معينا وانما
هي احد الشرطين لا بد احدهما لا بعينه وهو العلمية المذكورة او تاء التانيث
وانما قامت تاء التانيث مقام العلمية من جهة انهما تناسب التخفيف ايضا
لفظا ومعنى ولم يشترط مع تاء التانيث زيادة على الثلاثة لانه لا رخم انما حذف
تاء التانيث فلم يؤد الترخيم فيه الى تغيير البنية **قوله** فان كان في آخره
زيادتان الى آخره هذا بيان لما يحذف من المرخم لانه قد يحذف منه حرفان
وقد يحذف منه اسم برأسه وقد يحذف منه واحد اما الاول فاذا كان في آخر
الاسم حرفان زيدتا معا وذلك كما فيه الالف الممدودة نحو اسماء والالف والنون
المزيدتان نحو مروان او ياء النسبة نحو كوفي او علامة التثنية والجمع نحو زيدين
وزيدين انما حذف حرفان فيهما لكونهما بمنزلة حرف واحد وكذلك فيما اذا
كان في آخره حرف صحيح قبله مدة وذلك الاسم اكثر من اربعة احرف نحو منصور ومسكين
فيحذف منه حرفان اما الصحيح فلانه في آخر الاسم واما المعتل فلانه حرف علة
زايدة فهي اولى بالحذف **قوله** حرف صحيح اي اصلي ولما لم يختص مروان بانه
من القسم الاول دون الثاني **قوله** وقبله مدة يعني زايدة والا يعترض
بنحو مختار فان ترخيمه يا مختا باثبات الالف كذا في شرح المفصل وانما قال
وهو اكثر من اربعة احرف احترازا من نحو سعيد فانه لا يحذف منه حرفان
لما مر ولا ينتقض بمرمي فانه يحذف منه حرفان وليس في آخره حرف صحيح

لان حكم آخره حكم الصحيح كظبي ودلو في تحمل الحركات الثلاث **قوله** وان كان
مركبا اي وان كان المنادى مركبا ونعني بالمركب ما ليس مضافا ولا جملة نحو بعلبك
وحضرموت وانما حذف الاسم الاخير لانه بمثابة زيادة لحقت بعد تمام بنية
الاسم فاشبهت تاء التانيث فحذف بكماله مع ما فيه من الاستثقال بزيادة لفظه
قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد اي وان كان المنادى غير ما فيه زيادتان
في حكم الواحدة وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة وغير
المركب فحذف حرف واحد لانه لم يوجد فيه علة تحذف لاجلها اكثر من حرف
قوله وهو في حكم الثابت على الاكثر اي الحرف المحذوف بالترخيم في حكم الثابت
في الاكثر من اللغة لانه مراد لان المتكلم اراد بلفظ حار لفظ يا حارث فلا جرم
يقال في هذه اللغة يا حار بالكسر ويا ثمو ويا كرو **قوله** وقد يجعل اسما
برأسه اي وفي بعض اللغة يجعل المحذوف كأن لم يكن كما في يد ودم فلا جرم
يقال يا حار بالضم لانه منادى مفرد معرفة ويا ثمي بالياء لان الواو وقعت
في الطرف مع ضمة ما قبلها فقلبت الضمة الى الكسرة والواو الى الياء كما
في ادل جمع دلو ويا كرا بالالف لان الواو متحركة وما قبلها مفتوح فلما جعلت
الالف منسية لم يلزم من قلب الواو الى الالف اجتماع الساكنين بوجه
فقلبت **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب في اللغة المدعو يقال
ندبت الميت اذا دعاه وفي الاصطلاح ما ذكره وانما استعملوا صيغته فيه
لاشتراكهما في باب الاختصاص اي الاختصاص بالدعاء وان علم في المندوب
انه لا يجيب والعرب حملوا بابا على باب لمجرد الاشتراك في امر عام وله نظاير

عرفت في المطولات قوله وهو المتفجع عليه بيا او وا كانهم استعملوا على اللفظ
المشهور في النداء وجعلوا له حرفا نصا اذا قصد النصوصية وهو وا وهذا
معنى قوله واختص بوا قوله وحكمه اي وحكم المندوب في الاعراب والبناء حكم
المنادى لما استعملوه على لفظه اجروه مجراه في تفاصيله فان كان مفردا ضم
وان كان طويلا نصب وكذلك توابعه كتوابع المنادى والعلة واحدة قوله
ولك زيادة الالف في آخره لانه لما كان غرضهم تطويل الصوت به جوزوا الزيادة
لذلك فكانت الالف اولى لانها اخف وزيادتها اكثر قوله فان خفت
اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه يريد ان زيادة الالف ان كانت
توجب لبسا عدل عنها الي غيرها من حروف المد واللين بحسب ما يكون
في آخر الاسم من الحركة او الي ما يجانس المندوب وبيانه انك اذا قلت
في ندبة غلام مخاطبة واغلامكاه بالالف لالتبس بندبة غلام مخاطب
فعدلت عنها الي ما يجانس الحركة الآخر وهي الياء لان الكاف مكسورة وكذلك
لو قلت في ندبة غلام جماعة مخاطبين واغلامكماه لالتبس بندبة غلام
المثنى فعدلت عن الالف وجئت بالواو التي تناسب الجمع فقلت
واغلامكموه وكذلك ما اشبهه قوله ولك الهاء في الوقف يعني لك زيادة
الهاء مع زيادة الالف والياء والواو فتقول وازيداه واغلامكيه واغلامكموه
اهتماما بتمييز حالة الوصل عن الوقف لان هذه الحروف ساكنة قوله
ولا يندب الا المعروف وفي بعض النسخ ويختص بالمعروف وهو اشبه
بتراكيبه فلا يقال وارجلاه لان الندبة لاظهار الجزع والالم ولو قيل

مات رجل

مات رجل تجد نفسك لا تتالم ولا كذا لو قيل مات فلان قوله وامتنع
وازيد الطويلاه خلافا ليونس يريد ان الصفة لا يلحقها علامة الندبة عند
الخليل وانما تلحق الموصوف خلافا ليونس فانه يجيز علامة الندبة بصفة
المندوب حجة الخليل ان الاسم المتفجع عليه قد تم ومضى والصفة ليست
من جملته وانما هي اسم آخر جيء به لمعنى آخر وهو التوضيح وليسا كالمضاف
والمضاف اليه لانه يجوز ادخال الشيء بينهما في غير الشعر بخلاف المضاف
والمضاف اليه ولانه لو جاز وازيد الظريفاه لجاز جاء زيد الظريفاه تقديره
لو جاز لحقت العلامة ما ليس بمندوب فجاز في هذا المثال ايضا لانه
ليس بمندوب والملازمة واهية لانه يجوز ان يكون عدم جواز جاء زيد الظريفاه
لان الصفة ليست متعلقة بالمندوب بخلاف وازيد الظريفاه وحجة يونس
انهما كشيء واحد معنى واتصال المعنوي قوي فاخذت حكم المندوب قوله
ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس الي آخره واراد بالجنس كل اسم
نكرة يصح ادخال اللام عليه قبل النداء وانما لا يجوز حذف حرف النداء معه
لان الاصل في رجل مثلا اذا اريد منه معينا ان يحلي بالالف واللام في الاستعمال
وعند تحليه بهما لو نودي فلا بد من التوسل باي وحرف التنبيه كما مر
الا انهم اكتفوا في بعض الصور عن الالف واللام بحرف النداء فقالوا يا رجل
وفي بعضها استعملوا حرف النداء معهما بالشرط المذكور افتنانا في الكلام
ثم عند الاكتفاء عن الالف واللام بحرف النداء يلزمهم طرحهما وطرح اي وحرف
التنبيه فلو طرح حرف النداء يلزمهم طروح كثيرة وهذا مطرح عندهم

اي لزوم طروح كثيرة

هذا لان المخاطب اما معين او غير معين فان لم يكن معينا

وكذلك الاصل في يا هذا يا ايهذا لما اسلفتُ لك في ساقة شرح قوله واذا
نودي المعرّف باللام ثم حذفوا المتوسط وتحملوا الكراهة اليسيرة تخفيفا
فلو حذف حرف النداء يلزم تكثير الحذف واعلم انه لا يجوز الحذف في يا رجلا
ايضا لئلا يلزم اللبس بمفاعيل آخر كذا في بعض الشروح واعترض علي
بعض المختلفة الي بمثل يا عبد الله فان اللبس فيه موجود ويجوز حذف
حرف النداء فقلت عسى ان يزول اللبس فيه بلا اقبال بخلاف يا رجلا
قوله والمستغاث والمندوب وانما لم يجز حذف حرف النداء منهما لانهما
مظنتا التطويل كما مرّ فالحذف لا يناسبهما قوله وشذ اصبح ليلُ
واطرق كرا جواب سؤال مقدر وهو ان يقال ليلُ في قولهم اصبح ليلُ جنس
مع انهم حذفوا عنه حرف النداء وكذلك كرا في اطرق كرى والاطراق خفض
العنق وكرى ذكر الحبارى وهما مثلان الاول في شدة طلب الشئ وقيل اول
من قاله امراة طرقها امرؤ القيس وكان مبغضا بين النساء فجعلت
تقول اصبحت يا فتى فيقول لا فرجعت الى خطاب الليل كانها تستعطفه
لفرط تضجرها والثاني فيمن يتكبر وقد تواضع من هو اشرف منه
وفي مستقصي الشيخ جار الله العلامة رحمه الله ان ذكر الحبارى يكون طويل
العنق فيراد خفض عنقك فان اكبر منك واطول اعناقا وهي النعام
قد اصطيدت وحملت من الدو الى القرى وتمامه اطرق كرى ان النعام
في القرى وكرا مرخم كروان على لغة من يقول يا حارُ بالضم وقد مر قوله
وقد يحذف المنادي الى آخره اي ويجوز حذف المنادي اذا دل عليه قرينة لانه

مفعول به فكما جاز حذف المفعول به جاز حذفه ومثاله قوله تعالى الا يا اسجدوا
على قراءة الكسائي فانه تخفف الا ويقف على يا ويبتدئ باسجدوا
بضم الهمزة والتقدير الا يا قوم اسجدوا والقرينة هي دخول حرف النداء
على الفعل فاما قراءة من قرأ بتشديد الا ويسجدوا على صورة المضارع
فليست مما نحن فيه قال رحمه الله الثالث ما اضمر عامله على شريطة
التفسير الى قوله الرابع التحذير قلت اراد ان الباب الثالث
من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به
ما اضمر عامله على شريطة التفسير قوله كل اسم قيد بذلك لانه لابد
وان يكون اسما لانه مفعول به فان قلت في اخر التعريف مما يغني
عن هذا القيد وهو قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه فهلا قيل
وهو كل ما بعده الى آخره قلت لان ذلك بطريق الالتزام والمعتبر
في التعريفات دلالة المطابقة قوله بعده فعل ليخرج ما بعده اسم سواء
كان مفردا او غيره كقولك زيد منطلق وزيدا ابوه منطلق وقوله او شبهه
ليدخل فيه ما بعده شبه الفعل مثل قولهم ازيدا انت محبوس عليه
كذا في الشروح ولعل المبتدي يعترض له في هذا المقام ان القيدين
مطلقان في الاخراج والادخال ولا ينبغي ان يكون كذلك فان بعض ما بعده
اسم داخل في الحد كقولك ازيدا انت محبوس عليه وبعض ما بعده شبه
الفعل خارج عنه كقولك زيد منطلق فالوجه لدفعه عنه ان يقال قوله فعل
وان كان يخرج القبيلين اعني زيد منطلق وازيدا انت محبوس عليه الا ان قوله

او شبهه يعيد قوله ازيدا انت محبوس عليه وكذلك قوله او شبهه وان كان
يدخل القبيلين الا ان قوله لو سلط عليه لنصبه يمنع مثل زيد منطلق عن
الدخول واعلم ان تقدير قوله ازيدا انت محبوس عليه انتظر زيدا انت محبوس
عليه اي موقوف بسببه لانك متى حبست بسببه فقد انتظرته قوله
مشتغل عنه بضميره يعني يكون الفعل او شبهه عاملا في ضمير يرجع الى ذلك
الاسم لا في ذلك الاسم ليخرج عنه مثل قولك زيدا ضربت فانه ليس من قبيل
حذف الفعل اذ الاسم منصوب بالفعل الذي بعده فهو مفعول مقدم على فعله
قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز من مثل زيد هل ضربته
وزيد ما ضربته لانه لا يمكن تسليط الفعل ولا مناسبه على الاسم فيهما
والا يلزم ان يكون الاستفهام اخبارا والنفي اثباتا بيانه انك لو سلطت
الفعل على الاسم في المثال الاول يصير التقدير هكذا ضربت زيدا وانه اخبار
لا استفهام والمقصود هو الاستفهام وكذلك لو سلطته على الاسم في المثال
الثاني يصير التقدير ضربت زيدا وهو اثبات لا نفي والمقصود هو النفي فان
قلت لو سلطت هل ضربت وما ضربت قلت لجئت بتسليط غير
الفعل ايضا والكلام في تسليط الفعل لا غير وينبغي ان يعلم ان قوله
لو سلط عليه لنصبه مما اصاب محزه في الاحتراز عما يجب ان يحترز عنه
فان ما يجب ان يحترز عنه المثالان المذكوران ونحو قوله ازيد ذهب به ومثل
كل شيء فعلوه في الزبر ونحو الزانية والزاني كما ذكر في اخر الباب انها ليست
من هذا الباب فلا بد من الاحتراز عنها ولا شك ان الفعل في المثالين

لو سلط

لو سلط على الاسم لنصبه الآن لا يمكن التسليط لما عرفت وكذا كل شيء فعلوه
في الزبر والزانية والزاني لا يمكن التسليط لما سيجيء ولو سلط لنصب وفي ازيد
ذهب به يمكن التسليط ولو سلط لم ينصبه فعلى قول المصنف ينبغي ان تخرج
هذه الصورة الواحدة لا غير فالصواب ان يقال بعد قوله مشتغل عنه بضميره
او متعلقه ويمكن التسليط على الاسم ولو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
ليخرج المثالان ومثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر ونحو الزانية والزاني بالاول
فيخرج مثل ازيد ذهب به بالثاني فاعرفه عن رويته قوله او مناسبه
ليدخل مثل زيدا مررت به وزيدا حبست عليه فان الفعلين فيهما لو سلطا
لم ينصبا الاسم لكن مناسبيهما وهما جاوزت ولابست ينصبانه قوله
زيدا ضربته الى آخره تقدير الاول ضربت زيدا وتقدير الثاني اهنت زيدا لان
ضرب غلامه مستلزم لاهانته ولو قدرت ضربت فيه كذبت في القضية
لانك انما ضربت غلامه لا زيدا وتقدير الثالث جاوزت زيدا وتقدير الرابع
لابست زيدا لاستلزام كونه محبوسا عليه ملابسته اي مخالطته وهذا
هو المراد بقوله اي اهنت الى آخره والحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل
المفسر قدر وان لم يمكن قدر معنى الفعل الكائن مع معموله الخاص اي المقيد
بالصلة كما في مررت به فان جاوزت هو معنى المرور المتعدي بصلة الباء ولعل
هذا معنى قول المصنف في شرحه وان لم يمكن فمعناه مع معموله الخاص اي المقيد
بالصلة وان لم يمكن ذلك قدر معنى الفعل الكائن مع معموله العام اي الغير
المقيد بالصلة كما في زيدا ضربت غلامه فان اهنت بمعنى ضربت اذا كان

مع غلامه وغلامه معمول له بدون ان يحتاج الى الصلة ولعل هذا معنى قول المصنف
وان لم يمكن تمعنا مع معموله العام وان لم يمكن ذلك فالملابسة اى قدر لفظ
لابست اوغيره من تصادفه وفى بعض الشروح جعل الضمير الذى فى به معمولا
خاصا ودليله انه كزيد فى الخصوص لعوده عليه والغلام معمولا عاما ودليله انه
غير مختص بواحد من الغلمان وفى بعض الشروح خطى ذلك بوجوه احدها انا اوردنه
وقت سماعى ذلك الشروح على صاحبه والحقة بشرحه وهو انا لو جعلنا رجلا
بدل زيدا فى المثال المذكور ينبغى ان لا يبقى الضمير خاصا وثانيها ان الغلام العايد
الى شخص بمثل ذلك الضمير يكون مخصوصا بذلك الشخص وهو غلط لان من اختصاصه
بذلك الشخص لا يلزم ان يكون خاصا فى نفسه لجواز ان يكون له غلمان كلهم مخصوصون
به وثالثها جعل الضمير فى بعض الشروح خاصا الا بذلك المعنى وثالثها ان تعريف
ما فى بعض الشروح يستدعى ان يكون الخاص والعام مجرورين صفتين للمعمول
فيبقى حينئذ قوله فمعناه مطلقا وينتقض ذلك بان قوله اهنت ليس
بمعنى ضربت مطلقا وهذا غلط افحش من الاول لان قوله فمعناه وان لم يبق
مقيدا بالخاص والعام حينئذ لكنه مقيد بالمعمول الخاص والمعمول العام وهذا التقييد
يفيد فايدة التقييد الاول بلا شبهة ثم فى ذلك الشرح اختير وجه الصواب
فقيل واذا كان كذلك فالصواب الخاص والعام صفتان للمعنى لان جاوزت خاص
بالمرور لانه لا يحصل بدونه واهنت عام بالنسبة الى الضرب لاستلزام الضرب
الاهانة من غير عكس وهو خطاء لان قوله مع معموله على هذا التقدير لم يبق
فيه فايدة ولعل الصواب ما اضبطته من الدراية مستشهدا من الله تعالى

بتوفيق الهداية **قوله** ويختار الرفع بالابتداء اى ويختار رفع الاسم الذى بعده
فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
اى خلاف الرفع عند عدم قراين النصب المختار واللازم والقراين المستوية
بين الامرين على ما سياتى ومثاله زيد ضربته قال سيبويه رحمه الله النصب
عربى كثير والرفع اجود وانما كان اجود لانه لا يلزم معه تقدير ولا حذف
وفى النصب يلزم التقدير والحذف فكان الرفع اولى لذلك **قوله** او عند
وجود اقوى منها يريد ان الرفع يختار ايضا وان وجدت قرينة النصب
اذا وجد من قراين الرفع ما هو اقوى من قرينة النصب **قوله** كاما مع غير
الطلب واذا للمفاجاة كلاهما نظيران لقوله او عند وجود اقوى منها ولم يذكر
نظير قوله عند عدم قرينة خلافه لظهوره وهو ما مثلت لك آنفا ثم اعلم
ان اما على ضربين ضرب للطلب وهو ما يكون جوابه طلبا كقولك اما زيدا
فاضربه وضرب لغير الطلب وهو ما يكون جوابه اخبارا كقولك اما زيد فيضربه
عمرو فاذا وجدت قرينة النصب فى الصورتين كما اذا قلت قام زيد واما
عمرا فاضربه وقام زيد واما بكر فيضربه عمرو فان قام زيد من القراين
التى يختار معها النصب لانه جملة فعلية واما عمرو عطف عليه فيختار
النصب ليكون هو جملة فعلية ايضا ويتناسب الجملتان وتحقيقه سيجئ
ففى المثال الثانى يختار الرفع لان قرينة الرفع فيه اقوى من حيث ان اما
حرف يقع بعدها المبتدا غالبا فيعارض قرينة النصب ويترجح الرفع بسلامته
عن الحذف والتقدير واما فى المثال الاول فلا يختار الرفع بل يختار النصب

والا لكان المرفوع مبتدأ فيلزم ان يكون الطلب خبرا وهو مستبعد الا بتاويل
لان الخبر يحتمل الصدق والكذب والطلب لا فلذلك قال كاما مع غير الطلب
قوله واذا للمفاجاة مثاله خرجت فاذا عمرو يضربه وانما كانت قرينة الرفع
اقوى هنا لدخول اذا للمفاجاة في المبتدأ غالبا فرقا بينها وبين اذا الشرطية
فعارض ذلك قرينة وهي خرجت فيرجح الرفع لسلامته عن الحذف والتقدير
كما مر فان قلت ينبغي ان يجب الرفع بعد اذا المفاجاة لما قال المصنف في الظروف
وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدأ بعدها قلت كان الاصل كذلك الا
انهم جوزوا النصب واكتفوا بالمبتدأ الاصلي عن المبتدأ الاصطلاحي
بيانه ان لزوم المبتدأ بعد اذا للمفاجاة انما كان فرقا بينها وبين الشرطية
وهذا الفرق كما يحصل بالمبتدأ الاصطلاحي وهو عمرو المرفوع مثلا يحصل
بالمبتدأ الاصلي وهو عمرا المنصوب فان قولك واذا عمرا يضربه وان كان
منصوبا في الحال بتسليط الفعل الا انه كان في الاصل مرفوعا كما في علمت زيدا
فاضلا فالحاصل ان المراد بقوله ويلزم المبتدأ بعدها ويلزم الاسم بعدها
الا انه لما كان بعدها المبتدأ غالبا وهو الاصل في الوقوع بعدها خص المصنف
ذكر المبتدأ والى هذا النحو اشارة في شرح المصنف في باب الظروف قوله
ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية الى آخره اعلم ان النصب يختار
في مواضع منها فيما اذا عطف الاسم الذي بعده فعل مشتغل عنه بضميره
مع ما بعده على جملة فعلية كقولك ضربت زيدا وعمرا اكرمته وانما اختير
النصب هنا ليكون الجملة الثانية مصدرة بالفعل تقديرا ويناسب المعطوف
مع المعطوف عليه

ومنها فيما اذا كان ذلك الاسم بعد حرف النفي مثل ما زيدا ضربته او بعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته او بعد اذا الشرطية نحو اذا زيدا تلقاه فاكرمه او بعد حيث
نحو حيث زيدا تجده فاكرمه واما اختير النصب في هذه المواضع اما في النفي والاستفهام
فلان على تقدير الرفع والاستفهام داخلين على الاسم وعلى تقدير النصب كانا
داخلين على الفعل والاسم ثابت والفعل متزلزل ولا شك ان تطرق الاستفهام
والنفي على المتزلزل اولى واما في اذا الشرطية وحيث فلان على تقدير الرفع
كانا مضافين الى الجملة الفعلية اولى من اضافتهما الى الجملة الاسمية لكونهما
في معنى الشرط فان قلت اذا كانا في معنى الشرط فلم لا يجب النصب بعدهما
كما يجب بعد حرف الشرط قلت حطا لرتبة ما في معنى الشرط عما هو
متمحض للشرط فان قلت ما تصنع بما ذكر في المفصل من ان اذا لا يضاف الا
الى الجملة الفعلية قلت كأن هذا ليس اختيار المصنف فانه نقل في شرح
المفصل عن بعضهم انه يجوز اضافة اذا الى الجملة الاسمية ولذلك قال عند
ذكر اذا الشرطية ولذلك اختير بعدها الفعل واما قال حرف الاستفهام
ليخرج عنها اسم الاستفهام لان هذا الحكم لم يترتب عليه كذا في شرح المصنف
ومنها فيما اذا كان بعد ذلك الاسم امر نحو زيدا اضربه او نهي نحو زيدا لا تضربه
لانه لو رفع ذلك الاسم يكون الطلب خبرا وانه لا يجوز الا بالتاويل وتاويله
كما في بيت المفصل جاؤا بمذق هل رايت الذيب قط اي مقول عنده هذا
القول ومنها فيما اذا التبس المفسر بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة
لم يحصل المقصود والمراد بالتباس المفسر بالصفة ان ما يكون مفسرا



على تقدير النصب يلتبس على تقدير الرفع بانه صفة لشيء ام غيرها لانه يلتبس
على تقدير الرفع انه مفسر ام صفة لان على تقدير الرفع ليس لكونه مفسرا
وجه ومثاله كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لانه لو رفع كل يحتمل ان
يكون خلقناه خبرا عنه وبقدر خبرا بعد خبر وحينئذ يحصل المقصود من
الآية وهو عمومية القدر في المخلوقات لانه يكون التقدير كل شيء بقدر
وهو صريح في المعنى المقصود ويحتمل ان يكون صفة لكل شيء واذا كان صفة
يبطل المعنى المقصود لانه صار معناه كل شيء مخلوق لنا بقدر وهذا لا يفيد
عمومية القدر في جميع المخلوقات الا بدليل خارجي بل يفيد عمومية القدر
في المخلوقات بتلك الصفة وهو ان يكون مخلوقة له والمراد من الآية عمومية
القدر في جميع المخلوقات لما روى ابو هريرة رضى الله عنه قال جاءت قريش
يختصمون في القدر فانزل الله تعالى هذه الآية وعن ابي امامة الباهلي مسلسلا
اشهد بالله لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول انها نزلت في القدرية
واذا نصب كل يفيد المعنى المقصود قطعا لانه يكون التقدير حينئذ خلقنا
كل شيء بقدر وهو صريح في المعنى المقصود فيكون النصب اولى ومما اسلفت
لك عرفت ان من جعل المراد من الآية عمومية الخلق ما يطابق كلا سبب
النزول **قوله** ويستوي الامران اي الرفع والنصب في مثل زيد قام وعمرا
اكرمته اي في المعطوف على جملة ذات وجهين فانك اذا نظرت الى زيد قام
وجب الرفع لانها جملة اسمية فالعطف عليها بالمرفوع سلوك طريق التناسب
واذا نظرت الى قام وجب النصب لانها جملة فعلية فان رجحت قرينة الرفع

بالاصل الذي مر وان رجحت قرينة النصب بقربها من الجملة التي فيها الكلام
واعلم انه لا يمكن العطف على قام في المثال المذكور الا بذكر في داره او عنده
او غيرهما في المعطوف لانه لما عطف على قام وفيه ضمير يعود الى زيد فلا بد
ان يعود من المعطوف ضمير لان المعطوف في حكم المعطوف عليه **قوله**
ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض لان حرف الشرط
والتحضيض واجبة الدخول في الافعال بالاستقراء فاذا وقع بعدها الاسم
وجب تقدير الفعل مفسرا بفعل بعد الاسم والتزموا النصب عند
الحذف ليكون قرينة لتقدير الفعل ومثالهما في المتن **قوله** وليس
مثل ازيد ذهب به منه اي ليس مثل هذه الصورة من باب ما اضمر عامله
على شريطة التفسير لان الفعل هنا ينبغي ان يكون بحالة لو سلط على
الاسم لنصبه وهذا ليس كذلك لان عمله الرفع فقط كذا في بعض الشروح
وفيه نظر اذ ليس تسليط الفعل شرطا على البتات ولو سلط مناسب
الفعل ونصب يكون من هذا الباب ولا بيان في هذا الشرح يدل على انه
ليس له مناسب بهذه الصفة فالاولى ان يقال انه ليس من هذا الباب
لان من شرايطه ان يكون الفعل مشتغلا عن العمل فيما قبله بضميره وانما
يكون مشتغلا عن العمل اذا كان صالحا للعمل فيما قبله اما بنفسه كزيدا ضربته
او بواسطة الحرف كقولك زيدا مررت به فانه يمكن ان يعمل مررت في زيدا
بواسطة الباء لو قيل بزيد مررت وفي هذا المثال لا يمكن ان يعمل الفعل
فيما قبله على كل من الطريقين لان عمله الرفع في كل حال ولا يعمل الفعل رفعا

فيما قبله ومن هذا علم انه لا احتاج في اخراج هذا المثال الى قوله لو سلط عليه
الى آخره **قوله** فالرفع لازم اي على الابتداء **قوله** وكذلك وكل شيء فعلوه
في الزبر اي ليس من هذا الباب وان كان ظاهره منه لانه لا يصح تسليط الفعل
هنا على الاسم لانه لو سلط لكان تقديره فعلوا كل شيء في الزبر وهو باطل
لان قوله في الزبر اما صفة لشيء او متعلق بفعلوا فعلى التقدير الاول يكون
المعنى فعلوا كل شيء مسطور في الزبر وهم لم يفعلوا كلها وعلى التقدير الثاني
يكون المعنى فعلوا في الزبر كل شيء وهم ما فعلوا في الزبر شيئا والضمير في فعلوا
عايدا الى الاشياع في قوله ثم ولقد اهلكنا اشياعكم اي من شابهكم على الكفر
والتكذيب من هذه الامم التي ذكرناها وقوله في الزبر اي في الكتب التي عند الله
وهي ام الكتاب وقيل في كتب الحفظة كذا في تيسير العلامة النسفي رحمه الله
قوله ونحو الزانية والزاني فاجلدوا عطف على قوله كل شيء فعلوه في الزبر
اي وكذلك نحو الزانية والزاني ليس من هذا الباب وان كان في ظاهره انه منه
لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بما يتعلق بضميره ولو سلط عليه لنصبه
ولكن لما اتفق القراء السبعة على الرفع علم ان المقصود غير الظاهر ثم
المبرد وسيبويه اختلفا في التقدير فقال المبرد رفعهما على الابتداء والخبر
فاجلدوا على تاويل مقول فيهما والفاء لتضمن المبتدا معنى الشرط تقديره
التي زنت والذي زنى فاجلدوهما وعلى هذا لا يكون من هذا الباب لان التسليط
يخرج الاسم عن كونه مبتدا فلا يكون مطلقا في الحيز الذي هو محله وقال سيبويه
الخبر محذوف على معنى فيما فرض عليكم الزانية والزاني اي حكمهما فيما فرض عليكم فيما

وقوله فاجلدوا جملة مستقلة بعد هذه الجملة لبيان حكم الموعود فعلى هذا لا يكون
ايضا من هذا الباب لانه لا يستقيم عمل فعل من جملة في مبتدا من جملة اخرى
فلا يستقيم في زيد مضروب فاكرمه ان تسلط على زيد لاختلال المعنى وهو ما
يلزم من كون مضروب خبرا وغير خبر فافهمه عن فطانة **قوله** والا فالمختار
النصب اي في قوله الزانية والزاني يعني ان لم يأول تاويل المبرد وسيبويه
ويعتبر الظاهر كان المختار النصب لمكان الامر وقد جاءت قراءة من غير
السبعة بالنصب كذا في الكشاف **قال رحمه الله** الرابع التحذير الى قوله المفعول فيه

باب التحذير

قلت اراد ان الباب الرابع من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف الفعل
الناصب للمفعول به التحذير وانما وجب حذف الفعل هنا لان ذلك انما يقال
اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق فكان القايل يرى ان الوقت
اضيق من ان يتكلم فيه بمثل ذلك **قوله** معمول يتناول غير التحذير
ايضا مثل اياك او زيدا لمن قال من اضرب فبقوله بتقدير اتق خرج
ذلك وقوله تحذيرا مما بعده احتراز من قولك اياك لمن قال من اتقي
فان اياك معمول بتقدير اتق لا على التحذير **قوله** او ذكر المحذر منه مكررا
ليدخل مثل قولهم الاسد الاسد والطريق الطريق وهو عطف على
ما ينصب به قوله تحذيرا مما بعده حذر تحذيرا فيكون مفعولا مطلقا او ذكر
تحذيرا فيكون مفعولا له ولا يجوز ان يعطف على معنى قوله معمول وهو يعمل
لان ذلك يقتضي ان لا يكون القسم الثاني معمولا بتقدير اتق وليس كذلك بل
قوله مثل اياك والاسد الاصل فيه اتق نفسك لانهم يوسطون النفس

بين ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب لما سيجي ثم لما حذف
اتق بالعلة المذكورة زال موجب اتيان النفس وهو اجتماع الضميرين
فخفف ثم ابدل المنفصل عن المتصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد عطف
على اياك وانما يجوز عطفه عليه وان لم يكونا مشتركين في التحذير من حيث
ان الاسد لا يكون مامورا بالتحذير كما ان النفس مامورة به لان الاشتراك
بين المعطوف والمعطوف عليه لا يجب ان يكون في جميع الوجوه بل انما يجب
الاشتراك في المعنى المقتضي للاعراب وهو حاصل ههنا لانه ذكر في المفصل
ان معناه اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يهلكك فان
قلت في اتق نفسك يكون المتقى هو النفس فكيف يكون ذلك قلت المراد
بالاتقاء ههنا الخوف لانه لازمه فيكون المعنى ما ذكر في الاقليد خف نفسك
لانها تتعرض للاسد وخف الاسد لانه يهلكك ويمكن تقريره بوجه يكون
الاتقاء على حقيقته وهو ان تجعل ان تتعرض للاسد وان يهلكك بدلين
عن النفس والاسد والتقدير اتق نفسك تعرضها للاسد واتق الاسد
اهلاكه والى هذا اشارة في بعض شروح المفصل وفي بعض النسخ وجد في هذه
الامثلة راسك والسيف قبل قوله اياك والاسد وتقديره اتق راسك
ان يتعرض للسيف واتق السيف ان يقطعه قوله وان تحذف تقديره
اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان يتعرض لنفسك والمراد
حذف الارنب اي رميه بالعصا يقال حذفه بالعصا رماه بها وانما قيل
ذلك لانه يقتله فلا تحل قوله ويقولون اياك من الاسد اي يستعملون هذه

العبارة في التحذير فمن الاسد متعلق بما تضمنه اتق من قولك باعد اي
باعد نفسك من الاسد قوله ومن ان تحذف اي يقولون من ان تحذف وهو
مثل اياك من الاسد سواء قوله والطريق الطريق اي اتق الطريق قوله
ويقولون اياك ان تحذف بتقدير من ولا يقولون اياك الاسد لامتناع تقدير
من يعني يجوز اياك ان تحذف بغير من وبغير واو العطف لانه يمكن تقدير من
فيه لان حذف الحرف الجار مع ان قياس مستمر عندهم نظرا الى ظاهر اجتماع
الحرفين فيحصل الربط بين ان تحذف وما سبق عليه تقديرا ولا يجوز اياك
الاسد بغير من وبغير واو العطف لانه لو جاز ذلك لكان اما بتقدير اتق اياك
والاسد او بتقدير اياك من الاسد والاول غير جائز لامتناع حذف حرف
العطف والثاني كذلك لان حذف الحرف الجار من الاسماء الصريحة سماعي
ولم يسمع حذفه من باب الاسد قال المصنف في شرحه فان تمسك المجيز
بقوله واياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فليس
فيه حجة لامور منها انه على خلاف القياس واستعمال الفصحاء ومثل ذلك
مردود لا يثبت به الاصول الثاني انه في ضرورة الشعر والكلام في سعة
الكلام الثالث ان المراء مصدر بمعنى ان تماري فحمل عليه لكونه بمعناه
بخلاف باب الاسد الرابع قول الخليل ان المراء منصوب بفعل مقدر
واياك اياك مستقل ثم شرع في كلام اخر فقال المراء واذا احتمل ذلك لم يبق
حجة فيه لان اصول الابواب لا يثبت بالمحتملات قال رحمه الله المفعول فيه
الي قوله المفعول له قلت وجه تسمية بهذا الاسم لانه فعل فيه فعل فكان

باب المفعول فيه

مفعولا فيه فان قلت المفعول فيه بالاصطلاح هو اللفظ وما فعل فيه فعل
ليس بلفظ فانه ما فعل في لفظ اليوم مثلا شيء فكيف يعرف به قلت في امثال
ذلك نجعل الدال والمدلول كشيء واحد تسامحا فلذا جاز تعريف اللفظ بخواص
المدلول فاعرفه قوله ما فعل فيه متناول لمثل قولك يوم الجمعة حسن بالرفع
فان يوم الجمعة مما فعل فيه فعل فبقوله مذكور تخرج ذلك لانه ليس فيه فعل
مذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون مذكورا لفظا او تقديرا ليدخل فيه
يوم الجمعة في جواب من قال اي وقت خرجت وفي بعض الشروح ولقايل ان يورد
عليه النقض بمثل طاب اليوم وصام اليوم فانه فعل فيه فعل مذكور مع انه ليس
بظرف اللهم الا ان يقيد الحد بقيد آخر بان يقال وهو مقدر بفي قلت وكانه
كلام حق وما قيل في جوابه في بعض الشروح لا نسلم انهما ذكرتم من المثالين من
جملة ما فعل فيهما لان الاول فاعل والثاني مفعول به واهل الثبوت كاوهن البيوت
لان كون الشيء فاعلا او مفعولا لفظا لا يمنع من ان يقع فيه الفعل المذكور حقيقة
وذلك بين وفي بعض الشروح ما حاصله ان تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة
والجهالة اذ يفهم من المفعول فيه فعل وبالعكس قلت وكان هذا من تعريف
لفظ بلفظ مراد له اجلى منه ومثل هذا جايز عند اهل التحقيق كتعريف
الوجود بالكون قوله وشرط نصبه تقدير في يعني لا بد للمفعول فيه من كلمة
في تحقيقا للظرفية فهي ان كانت ملفوظة وجب الخفض بها فيجب ان يكون
مقدرة قوله وظروف الزمان كلها تقبل ذلك يعني ظروف الزمان معينة كانت
او مبهمة تقبل النصب بتقدير في وظروف المكان ان كانت مبهمة قبلت النصب

بتقدير في

بتقدير في وان لم يكن مبهمة لم تقبل والسبب في ذلك ان ظروف الزمان شاكلت
المصادر في ان صيغة الفعل يدل على القبيلين دلالة واحدة اذ المصدر والزمان
تحت حيزه فجرت مجرى المصادر في تعدي الفعل الى جميع انواعها محدودها ومبهمها
بخلاف المكان فان الفعل لا يدل عليه بصيغته بل انما يدل عليه نظرا الى ان
الفعل لا يوجد الا في المكان والفعل بهذه الدلالة على المبهم ادل منه على المحدود
لانك اذا قلت قمت دل على مكان مبهم لان قيامك وقع في مكان من الامكنة
فبذلك الفضيلة جري المبهم منه مجرى الزمان فعدي الفعل اليه بغير واسطة
قوله وظروف المكان ان كان مبهما قبل والا فلا كذا بلفظ التذكير في كان
ومبهما وقبل في نسخة سماعي والنسخ التي عندي غيرها ولعله صنع ذلك نظرا
الى المضاف اليه وهو المكان فاعاد الضمير الذي في كان اليه ثم بنى على التذكير اللفظين
الباقيين قوله وفسر المبهم بالجهات الست يعني فسر المكان المبهم بانه جهات
ست وهي الخلف والقدام والفوق والتحت واليمين والشمال قوله وحمل عليه
عند ولدي وشبههما اي وحمل على المكان المبهم عند ولدي وشبههما
وهو نحو دون وسوي قوله لابهامها اي لعدم تعينها فالمراد بالابهام هنا
هو الابهام اللغوي وهو خلاف التعيين دون الاصطلاحي فان ذلك منحصر
في الجهات الست على ما سلف وبيان الابهام فيها ان عند في قولك جلست
عندك لا يتناول مكانا بعينه بل يتناول لجميع الامكنة التي حواليك كما انك
اذا قلت جلست خلفك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول ما كان خلفك
الى انقطاع الارض فلذلك حمل عند واخواتها على المكان المبهم قلت

اعلم انه انما يحتاج الى هذا الحمل اذا جعل المكان المبهم منحصرا في الجهات الست
وهو مذهب بعض النحاة فاما عند من فسر المكان المبهم بانه كل مكان له
اسم باعتبار شيء ليس داخلا في مسماه والمعين بانه كل ما كان له اسم باعتبار
ما دخل في مسماه فلا حاجة الى هذا الحمل لان عند واخواتها مبهمة بهذا
التفسير بيان ذلك ان بعض الامكنة اضافي يطلق عليه اسمه بالاضافة
الى غيره من الامكنة كالفوق مثلا فانه يطلق عليه ذلك الاسم بالاضافة
الى التحت ولا شك ان التحت غير داخل في الفوق فكان لها اسم باعتبار
ما ليس داخلا في مسماه وهذا البعض بهذه الصفة هو المكان المبهم وبعض
الامكنة غير اضافي يطلق عليه اسمه باعتبار اجزائه لا غير كالدار والسوق
مثلا فان اطلاق اسمها عليهما لا باعتبار امر خارج بل باعتبار ما دخل
فيهما من البناء والآلات وهذا البعض بهذه الصفة هو المكان المحدود
ثم لا خفاء في ان اطلاق عند واخواتها على مسمياتها باعتبار ما هو غير داخل
في مسمياتها فان اطلاق عند على ما يقرب بشيء يكون بالاضافة الى ما يبعد
فكانت ظروفا حقيقة بهذا التفسير قوله ولفظ مكان لكثرته اي وحمل
على المكان المبهم لفظ مكان في قولك جلست مكانك مع كونه معينا لانه ليس
من الاسماء الستة ولا له اسم بالاضافة الى الغير من الامكنة فان المكان اسم
لما يتمكن فيه وهذا المعنى غير موقوف الى شيء خارج من الامكنة وانما حمل على
المكان المبهم لانه كثير الاستعمال فناسب به التخفيف بالحذف اولان الامكنة
كثيرة فكان فيه ابهاما لغويا كما في عند ولدى فلذا حمل على المكان المبهم

وقوله

وقوله لكثرته يحتمل هذين الوجهين فان قلت لو كان لفظ المكان مما لا العند
واخواتها فهلا قرنها معهما في قرن واحد قلت لان عند واخواتها مبهم اصطلاحي
على احد التفسيرين كما عرفت بخلاف لفظ المكان فانه ليس به على كل واحد
من التفسيرين فافهمه عن روية قوله وما بعد دخلت على الاصح اي
وحمل على المكان المبهم الامكنة المعينة التي بعد دخلت في قولك دخلت
الدار بطريق التوسع لكثرة استعماله وقوله على الاصح قال المصنف قوله
على الاصح اشارة الى الاختلاف فان بعضهم يقول ما يقع بعد دخلت مفعول به
والنظر في دخلت هل هو متعد او غير متعد فمن راى انه غير متعد حكم
بان الدار ظرف ومن راى انه متعد حكم بانها مفعول به وفي بعض الشروح
وجه من قال انه غير متعد القياس على خرجت وخرجت غير متعد بالاتفاق
فنقيضه غير متعد كذلك ووجه من قال انه متعد القياس على خرجت
ايضا يعني لا يتصور الخروج الا بالموضع الذي يقع فيه كما ان الضرب لا يتصور
الا بالمحل الذي يقع عليه وهذا القول ضعيف لانه يلزم من هذا سد
باب اللازم لانه لا يتصور فعل البتة بغير موضع يقع فيه الى هذا لفظه
وفي بعض الشروح وانما قال على الاصح تنبيها على ما قال الجرمي ان دخلت
يستعمل تارة بفي وتارة بغيرها تقول الدار دخلتها وان شئت تقول دخلت
فيها وعند سيبويه اظهار في شاذ وهذه فائدة لطيف المسلك في بيان
ذلك القيد قوله وينصب بعامل مضمر اي ينصب المفعول فيه بعامل
مضمر كما يقال لمن قال متى سرت يوم الجمعة اي سرت يوم الجمعة قوله

وعلى شريطة التفسير اي وينصب المفعول فيه على شريطة التفسير حسب
ما ذكر في المفعول به مفصلاً فيختار رفعه تارة ونصبه تارة ويستوي الامران
تارة ويجب نصبه تارة كقولك يوم الجمعة سرت فيه وايوم الجمعة سرت فيه
ويوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم الجمعة سار فيه عمرو فالجملة الاولى ذات
جهتين وان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه
كل ذلك على نحو ما فصل في باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير

مفعول له

قال رحمه الله المفعول له الى قوله المفعول معه قلت ما فعل لاجله
يتناول غير المفعول له نحو التاديب في قولك اعجبني التاديب وكرهت
التاديب لانه فعل لاجله فعل من الضرب والشتم وغيرهما فبقوله
مذكور خرج ذلك لانه لم يفعل لاجله شيء من الفعلين المذكورين قوله
ضربته تاديبا وقعدت جبنا انما اورد مثالين لانه توهم بعضهم ان
الفعل سبب للمفعول له نظرا الى مثل ضربته تاديبا فاورد المثال الثاني
ردا لذلك لانه لا يستقيم ان يكون القعود سببا للجبن قوله خلافا
للزجاج في بعض الشروح جعله متعلقا بالمثالين فقال في تفسيره اي التاديب
والجبن في المثالين المذكورين مفعول له خلافا للزجاج ولعله لو جعل متعلقا
بقوله المفعول له ليكون التقدير هذه الترجمة صحيحة خلافا للزجاج
كان اولى لانه لا اختصاص لخلاف الزجاج بالمثالين لانه ذكر صاحب
التخمير البصريون هم الذين يترجمون هذا الباب بهذا الاسم والكوفيون
لا يترجمون ويجعلونه نوعا من انواع المصدر ويعضد ما ذكرت قوله

فانه عنده مصدر بتوحيد الضمير وجه قول الزجاج ان قوله تاديبا في ضربته
تاديبا مثلا نوع من انواع الضرب فانتصب انتصاب قولك رجع القهقري
والمعنى ضربته ضرب تاديب فكان مصدرا ووجه قول غيره انه متضمن الكرم
وهذا التضمن عن مواقع المصدر بمعزل الا يرى انه لا يصح ان يقال ضربته
لضرب او لسوط ولما امتنع هذا التقدير في المصدر خرج عن حقه وكان بابا
على حدة اللهم الا اذا جعل المنصوب على المصدرية نوعين قوله وشرط
نصبه تقدير اللام لانه لا بد من اللام تحقيقا للعلية فهي ان كانت ملفوظة لكان
مجرورا فتكون مقدرة قوله وانما يجوز حذفها الى آخره اي انما يجوز حذف اللام
عن المفعول له عند حصول شرطين احدهما ان يكون المفعول له فعلا لفاعل
فعل يكون ذلك الفعل معللا بالمفعول له يعني يكون المفعول له والفعل لفاعل
واحد وثانيهما ان يكون المفعول له مقارنا للفعل المذكور في الوجود وانما اشترطا
في جواز حذف اللام لان المفعول له حينئذ يصير مشابها بالمفعول المطلق لانه فعل
لفاعل الفعل المذكور ومقارن لوجود الفعل فكما يتعدى الفعل اليه بغير
اللام فكذلك يتعدى الى المفعول له بغير اللام فان فقدا او احدهما فلا بد من اللام
مثال فقدانهما جئتك لاكرامك لي غدا ومثال فقدان الاول جئتك للسمن
ولاكرامك لي فان فقدان الاول يكون بان لا يكون فعلا اصلا او يكون فعلا
الا انه لا يكون لفاعل الفعل المعلل ومثال فقدان الثاني جئتك لاكرامي لك
غدا وفي بعض الشروح جعل الشرط الاول متضمنا لامرين المصدر وفعل
فاعل الفعل المعلل فذهب بلطف ما صنعه المصنف فانه عدل عما قال

صاحب المفصل وفيه ثلث شرايط ان يكون مصدرا وفعلا لفاعل الفعل
المعلل ومقارنا له في الوجود فرارا عن الاستدراك فان قوله فعلا لفاعل
الفعل المعلل شرط لحذف اللام عن المفعول له فلا بد من تحقيق المفعول له
ليحذف منه اللام بهذا الشرط والمفعول له اذا كان فعلا بهذه الصفة لا يكون
الا مصدرا فلا حاجة له الى جعل المصدر شرطا على حياله وهذا الفايد
كما ترى او قعه فيما فر منه قال رحمه الله المفعول معه الى قوله الحال

مفعول معه

قلت قوله بعد الواو احتراز عما وقع بعد الفاء وثم وغيرهما لعدم المقارنة
فيها والمقارنة شرط لتثبت المعية قوله لمصاحبة معمول فعل احتراز
عما لا يكون معمول فعل نحو زيد وعمرو اخواك او يكون معمول فعل لكن لا للمصاحبة
نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده ولا ينتقض الحد بقولنا جاءني زيد وعمرو معه
لان المراد بالمصاحبة هي المصاحبة الحاصلة من الواو ويدل عليه قيده الواو
بالمصاحبة وههنا ليست الواو للمصاحبة والا لكان ذكر مع تكرارا كذا في
بعض الشروح قوله لفظا او معنى تفصيل للعامل المراد ليدخل فيه النوعان
فاللفظي مثل قولك جئتك والمعنوي مثل قولك ما لك وما شانك كذا قال
المصنف رحمه الله وفي بعض الشروح ان هذا تفصيل للفعل الناصب
ولكليهما قيل وبعضهم عرف المفعول معه بانه مذكور بعد الواو وشارك
الفاعل احترازا عن مثل ضربت زيدا وعمرا عند ما يكون العمرو مصاحبا
لزيد عند وقوع الضرب عليه فانه يصدق على عمرو جميع الرسم الذي ذكره
المصنف وليس بمفعول معه بل مفعول به فقيد هذا القايل بقوله وشارك
الفاعل

الفاعل فانه غير مشارك للفاعل بل مشارك للمفعول والذي يدل على فساد
تعريفه اطباقهم على ان زيدا في حسبك وزيدا درهم مفعول معه مع انه
ليس بمشارك للفاعل بل مشارك للمفعول لان معناه كفاك وزيدا درهم
والجواب عن مثل ضربت زيدا وعمرا انه وجد ما هو اولى منه فحمل عليه
كذا قال المصنف قلت معنى هذا الكلام ان حمل هذا المثال على المفعول به
اولى من حمله على المفعول معه لان المفعول به اصل بالنسبة الى ساير المفاعيل
ولهذا يتعين لان يقوم مقام الاصل وهو الفاعل عند وجدان ساير
المفاعيل معه والى هذا اشارة في التخمير واعترض عليه في بعض الشروح
فقيل وللقايل ان يقول اذا كان الحال ما ذكرتم يجب الاحتراز عن مثل هذا
بان يزاد قيد آخر ويقال مذكور بعد الواو وكان اولى بالحمل عليه قلت
وكان هذا من قبيل التخلف لمانع وذكر عدم المانع غير مشروط في تحقيق
كل شيء فافهم حق استبصار قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف
فالوجهان اي اذا كان الفعل مذكورا في اللفظ ولم يمنع مانع عن العطف
على معموله فالوجهان العطف والنصب على المفعول معه مثل جئت انا وزيد
وزيدا ولقايل ان يقول ينبغي ان يكون العطف اولى لانه به يصير الاسم فاعلا
وهو الاصل في الكلام فان قلت الم يلزم من ترديده ان يكون المفعول معه
غير المفعول معه فانه ردد في المفعول معه وجعله قسمين ومورد التقسيم
يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه فيلزم ان يكون العطف مفعولا معه
ولما جعل العطف قسيما للمفعول معه يجب ان يكون غير المفعول معه

قلت لايلزم ذلك وان كان يتوهم لان قصده الترديد فيما يكون صالحا للعطف
والمفعول معه من حيث هو هو مع قطع النظر عن غيره لا فيما يكون مفعولا
معه على القطع ومثل هذا الصنيع صنعه في الاضمار على شريطة التفسير
حيث قال ويختار الرفع بالابتداء الى آخره ومعلوم ان ما اضمر عامله على شريطة
التفسير لا يرفع بالابتداء لانه ح لا يكون مجردا عن العامل اللفظي الآن
غرضه وضع المسئلة فيما يكون صالحا للقبيلين من حيث هو هو فكذلك
هنا قوله والا تعين النصب اى وان لم يجز العطف على معمول الفعل تعين
النصب على المفعول معه نحو جئت وزيدا لتعذر العطف على الضمير المرفوع
المتصل بدون التاكيد بالمنفصل قوله وان كان معنى وجاز العطف تعين
اى ان كان الفعل تقديرا وجاز العطف تعين العطف نحو ما لزيد وعمرو وانما
تعين العطف لان العامل هنا ضعيف فاختاروا العطف لانه في قوة تكرار
العامل ليتقوى العامل بذلك وقوله تعين فكانه اختياره فانه قد ذكر
في المفصل في مثل هذا المثال ان الجر هو الاختيار والنصب جائز قوله
والا تعين النصب يعني ان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين
النصب لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم قوله نحو ما لك
وزيدا وما شانك وعمروا وانما لا يجوز العطف في المثالين لان الكاف فيهما ضمير
مجرور والعطف على الضمير المجرور لا يجوز الا باعادة الجار نحو مررت به وبزيد
لما سيجيء وفي بعض الشروح وانما اورد مثالين ليعلم ان معنى الفعل موجود
مع حرف الاستفهام والجار والمجرور ومع حرف الاستفهام والاسم قال رحمه الله

الحال الى قوله التمييز قلت كلمة او لعناد الخلو فلا تمنع الجمع بينهما فعلى هذا يدخل
فيه لقيت زيدا راكبين وخرج بالهيئة ما لم يبين الهيئة كالتمييز فانه يبين الذات
لا الهيئة وخرج باضافة الهيئة الى الفاعل او المفعول به الصفة فانها تبين هيئة
الذات باعتبار الذات لا باعتبار الفاعلية او المفعولية بخلاف الحال فانها تبين
هيئة الذات باعتبار نسبة الفعل اليها سواء كانت فاعلا او مفعولا وانما قال
المفعول به لان الحال لا يقع بيانا لسائر المفاعيل لكونها فضلة بالنسبة الى
المفعول به كذا في بعض الشروح وفيه ايضا ولا ينتقض بمثل جئت انا وزيدا
راكبين فان زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لانه بحيثية عنه من حيث انه فاعل
معنى لا لانه مفعول معه ولا ينتقض الحد بقوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا
فان حنيفا حال من ابرهيم وهو مضاف اليه والحال يجب ان يكون عن الفاعل
او المفعول به لان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان المضاف
اليه في حكمه معنى فجاز ان يكون ذا الحال كما في قوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه ميتا فميتا حال عن قوله اخيه وجاز لانه في معنى المضاف فان لحم الاخ
هو الاخ والاخ هو اللحم فكذلك ههنا جاز ان يكون حنيفا حالا عن ابرهيم لان
ملة ابرهيم كانها في معنى ابرهيم الا يرى انه لا فرق بين ان يقول اتبع ابرهيم
وبين ان يقول اتبع ملة ابرهيم كذا ذكره الشيخ العلامة صاحب المفصل
في حاشية من الحال الى الكشاف قوله لفظا او معنى ليندرج الفاعل والمفعول الملفوظان
والمقدران فمثال الفاعل والمفعول لفظا نحو ضربت زيدا قائما فان قائما يحتمل
ان يكون حالا من التاء في ضربت وهو فاعل لفظا ويحتمل ان يكون حالا من زيد

وكذا اذا كان المضاف بعضا او جزءا من المضاف اليه نحو ... ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا على سرر متقابلين ... بعضه ... المضاف اليه ...

وهو مفعول لفظا ومثال الفاعل المعنوي زيد في الدار قايما ذكر في بعض الشروح
ان الفاعل المعنوي هو زيد في هذا المثال لانه فاعل حصل او حاصل المحذوف
من حيث المعنى ثم اورد عليه انه يلزم الاختلاف في عامل الحال وصاحبها لان
العامل في زيد هو الابتداء وفي الحال هو المقدر في الظرف واجيب عن ذلك
بان اطلاق ذي الحال على زيد بطريق المجاز تسمية للشيء باسم العائد عليه
وذو الحال في الحقيقة هو الضمير العائد على زيد وكونه معنويا باعتبار انه غير
ملفوظ بالفعل وهذا سالم عن التكلف الا انه بقي عليه شيء وهو انه لو كان
الفاعل المعنوي ما لا يكون ملفوظا لكان ينبغي ان يكون المفعول المعنوي
ما لا يكون ملفوظا كذلك وليس به فان هذا القائل حكم في شرحه ان في هذا
زيد قايما زيد هو المفعول المعنوي وانه ملفوظ والوجه في ذلك ان يقال المفعول
المعنوي في هذا المثال ايضا هو الضمير العائد الى زيد لان تقديره انبه عليه
قايما او اشير اليه يدل عليه ما قال صاحب الكشاف سئلت بمكة حرسها
الله عن ناصب الحال في هذا بعلي شيخا فقلت ما في حرف التنبيه او في اسم
الاشارة من معنى الفعل فقيل لي اما استقر من اصولهم ان العامل في الحال
وذيها يجب ان يكون واحدا وقد اختلف هنا ففي الحال ما ذكرت وفي ذيها معنى
الابتداء فقلت تحقيق الكلام فيه ان التقدير هذا بعلي انبه عليه شيخا
او اشير اليه وعلى هذا يتحد العامل فاستحسن الجواب من كان حضر
ومثال المفعول المعنوي هذا زيد قايما لان تقديره انبه عليه او اشير اليه
كما عرفت فزيد منبه عليه او مشار اليه فيكون مفعولا هذا تقرير ما في
الشروح

وذكر في بعض الشروح ان الفاعل المعنوي هو هذا الضمير العائد على زيد

تقرير بيان

وفي بعض الشروح اورد عليه ما اورد على زيد في الدار قايما وهو ان العامل
في زيد هو الابتداء وفي الحال معنى الفعل واجيب بما اجيب ثمه وانت قد
عرفت التحقيق الحقيق بالقبول بما اسلفت لك آنفا من قول صاحب
الكشاف **قوله** وعاملها الفعل او شبهه او معناه اي وعامل الحال
اما فعل نحو ضربت زيدا قايما واما شبه فعل وهو اسم فاعل نحو زيد
ضارب عمرا قايما او اسم مفعول نحو زيد مضروب قايما او الصفة
المشبهة نحو مررت بالحسن وجها قايما او المصدر نحو ضربي زيدا قايما
واما معنى فعل كحرف التنبيه واسم الاشارة كما مر وليت نحو ليت
زيدا عند عمرو قايما اي اتمناه في حال قيامه نحو كان زيدا قايما اسد
اي اشبهه في حال قيامه بالاسد وغيرها من الظروف والجار والمجرور
وانما يكون العامل فيها احد الاشياء لان العامل ما به يتقوم المقتضي
للاعراب والمعنى المقتضي لكون الحال منصوبا الحالية وهي لا يتحقق
الا باحد هذه الاشياء لانها بيان هيئة الفاعل او المفعول **قوله**
وشرطها ان يكون نكرة اي وشرط الحال ان يكون نكرة حتى لا يلتبس
بالصفة في قولك ضربت زيدا الراكب **قوله** وصاحبها معرفة الرواية
برفعها ولو عطف صاحبها على الضمير الذي في شرطها لم يستقم لان
تعريف صاحب الحال ليس بشرط الا انه يقع في اكثر الامر معرفة
لانه في المعنى محكوم عليه وانما قال غالبا لان صاحب الحال قد يجيء نكرة
كما يجيء معرفة **قوله** وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه متاقل

اتماما

سوال وجواب وتقديرُ السوال ان شرْطَ الحال التنكيرُ وقد وقعت
المعرفة في الامثلة حالا ووجه الجواب انّ كل واحد منها متاوّل
وفي تاويله وجهان احدهما انّها في المعنى نكرات وان كان اللفظ
معرفة فمعنى ارسلها العراك معتركة ومررت به وحده اي منفردا
والوجه الثاني وهو اختيار سيبويه ان التقدير ارسلها تعترك
العراك فالحال هو الفعل المحذوف والعراك مصدر على حاله وكذا
مررت به وحده تقديره ينفرد وحده فالحال محذوف وهو ينفرد
ووحده مصدر علي حاله وقوله ونحوها اراد به مثل قولهم فعلته جهدك
وتقديره تجهد جهدك او جاهدًا وقوله ارسلها العراك من اول
بيت لبيد يصف الحمار والاتن فارسلها العراك ولم يذدها ولم
يشفق على نغص الدخال وروايه الصحاح فاوردها العراك والارسال
اما البعث او التخلية بين المرسل والنغص بالصاد المهملة وتحريك
الغين المعجمة والدخال بكسر الدال ومعنى البيت ارسل حمار الوحش
الاتن الي الماء مجتمعة يقال اوردا بله العراك اذا اوردها جميعا الماء
كذا في الصحاح ولم يذدها اي لم يمنعها ولم يشفق اي لم يخف الحمار
علي الاتن من نغص الدخال اي من تكدير الماء الحاصل بالدخال
والدخال في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الي الحوض
ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن
يشرب كذا في الصحاح ولعل المراد ههنا نفس مداخلة بعض في بعض

قوله فان كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اى فلن كان صاحب الحال
نكرة وجب تقديم الحال عليه نحو جاءني راكبا رجل لانه لو اخرت لالتبست
بالصفة في مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت في ساير المواضع
وان لم تلتبس طردا للباب قال صاحب المفصل وعن عبد القاهر
لا يقبح وقوعها عن نكرة متاخرة كما يروي في لفظ النبي عليه السلام
فجاء فرس له سابقا قال الشيخ وعندي ان جاء هنا بمعنى جاء في قولهم
ما جاءت حاجتك اي ما كانت وفي بعض شروح المفصل فيه وجه آخر وهو
ان فرس وان كان نكرة الا انه موصوف بالجار والمجرور كما جاز وقوع مثله
مبتدا جاز وقوعه صاحب حال مع التقدم لمواخاته المعرفة بالتخصيص
وهو المذكور في الكشاف في قوله تعالى يبشرك بكلمة منه ثم قال وجيها
وهو حال عن كلمة لكونها موصوفة بالجار والمجرور اي منه وعليه
قراءة من قرا مصدقا بالنصب في قوله تعالي ولما جاءهم كتاب من
عند الله مصدقا فان قلت فما تقول في المستشهد المشهود في
وجوب تقديم الحال على صاحبها اذا كان نكرة وهو قوله لعزة موحشا
طلل قديم فان ذا الحال فيه نكرة موصوفة قلت لعلهم مثلوا بذلك
لنفس تقديم الحال على النكرة لا انهم اثبتوا وجوب التقديم به قوله
ولا يتقدم على العامل المعنوي الى آخره اى لا يتقدم الحال على العامل
المعنوي لان العامل المعنوي ليس بقوي قوة اللفظي وقد يضعف
العامل اللفظي بالتاخير حتى يجوز اتصال الصلة بمفعول الفعل

المتعدي اذا كان الفعل متاخرا فانه يجوز لزيد ضربت ولا يجوز ذلك
اذا كان متقدما فانه لا يجوز ضربت لزيد واذا كان العامل اللفظي
يضعف بالتاخير فالمعنوي اولى قوله بخلاف الظرف في بعض
الشروح يعني يجوز تقديم الحال اذا كان العامل الذي بمعنى الفعل
ظرفا لانه يجري التوسع في الظروف نحو زيد قايما في الدار وفي بعض
الشروح اي يجوز تقديمه يعني تقديم الظرف على العامل المعنوي
نحو قولهم اكل يوم لك ثوب فثوب مبتدا ولك في محل الرفع بانه خبره
وكل يوم منصوب على الظرف والعامل فيه معنى الفعل وهو لك
ووجه جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي وهو الاتساع
ايضا وذكر في ذلك الشرح في وجه الداعي الي الفرق بين جواز
تقديم الظرف على العامل المعنوي وامتناع تقديم الحال عليه
ان بين الظرف والحال مناسبة لدلالة الحال على الزمان كالظرف
فينبغي ان يمتنع في الظروف ما يمتنع في الحال قلت ولكل ما
في الشرحين قيل فانه نقل صاحب المقتبس عن حاشية صاحب
المفصل ان عند ابي الحسن يجوز زيد قايما في الدار واحتج بقوله
تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة فعلى هذا يمكن ان يكون
ما في بعض الشروح الذي نقلته اولا على مذهب الاخفش
وما في بعض الشروح نقلته ثانيا على مذهب غيره فان على مذهب
غيره لا يجوز تقديم الحال على الظرف اصلا فيحمل قوله بخلاف الظرف

على جواز

على جواز تقديم الظرف على العامل المعنوي وهذا هو الوجه فان الاول
مع ما يحتاج الى حمله على مذهب الاخفش لا يبقى قوله بخلاف
الظرف على تقديره على اطلاقه فان جواز تقديم الحال على الظرف
ليس الا فيما يكون صاحب الحال فيه مقدما فانه لا يجوز قايما في الدار
زيد بالاجماع كذا نقله صاحب المقتبس عن الحاشية التي مر ذكرها
آنفا قوله ولا على المجرور في الاصح قال المصنف في شرح المفصل
تقديم الحال على المجرور اذا كان هو صاحبها يعني مثل قولك
مررت راكبة بهند مختلف فيه فاكثر البصريين على منعه وكثير من العلماء
على تجويزه ووجه الجواز انه حال عن معمول فعل لفظي فجاز التصرف
فيه تقديما وتاخيرا نظرا الي عموم القاعدة في استقراء كلامهم ووجه
المنع انه كثر الحال من المجرور في كلامهم ولم يسمع من الفصحاء تقديمها
والوجه الاخر وهو لصاحب الكتاب ان ذا الحال الذي هو زيد
لما امتنع تقديمه على الجار امتنع تقديم ما هو فرع عليه وتبع له
وذيل بالطريق الاولى ومما اسلفت لك علم انه انما قال في الاصح لان
تقديمه وان كان جايزا عند البعض فهو خلاف استعمال الفصحاء
اولان التاخير مويد بالاصل لان الاصل في الحال التاخير لانها
تابعة لذي الحال وفي بعض الشروح المراد بالمجرور في قوله ولا على
المجرور المجرور بحرف الجر لان المجرور بالاضافة لا يجوز تقديم الحال
فيه عليه بالاتفاق مثل قولك زيد ضارب هند قايمة قوله وكل

اى لا يقال زيد قايمة ضارب هند

سواء كانت الاضافة معنوية نحو قوله تع بل ملة ابرهيم حنيفا ولفظية نحو جاءني ضارب زيد مجردا

بما دل على هيئة صح ان تقع حالا لقيامه بمعنى الحالية فلا حاجة الى شرط الاشتقاق كما شرطه كثير من النحويين مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا فرطبا و بسرا حالان لكونهما دالين على الهيئة وليسا بمشتقين ثم العامل في رطبا اطيب بالاتفاق وقد اختلفوا في بسرا ما العامل فيه فذهب قوم الى ان عامله اسم الاشارة منهم ابو علي الفارسي وليس لهم حجة على ذلك سوى ما استبعدوا ان يكون افعل التفضيل عاملا فيما قبله مع ضعفه في العمل وذهب قوم الى ان العامل فيه اطيب لانهم اتفقوا على جواز تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والعامل في بسرا اطيب بالاتفاق اذ هو متعين لذلك فلما عمل اطيب في الحال المتقدمة ههنا عمل فيها ههنا اذ هما نظيران واما استبعادهم عمل افعل في المتقدم فالجواب عنه انه لا بعد فيه لجواز ان يكون للحال اختصاص بعمل العامل الضعيف فيها متاخرا عنها كالظرف في توسعاته على ان اعمال اسم الاشارة في بسرا غير مستقيم بوجوه ذكرها المصنف في شرحه وانا اوردت اقواها مشرحا وهو انه لو كان اسم الاشارة عاملا في بسرا لزم ان لا يكون التمر مشارا اليه محكوما عليه بكونه في حال البسرية اطيب منه في حال الرطبية الا في حال البسرية وليس كذلك بيانه ان الحال مقيدة للحكم الحاصل من الجملة التي هي ذيلها كما في قولك جاءني زيد راكبا فان مجيء زيد مقيد فيه بحال الركوب فلو كان العامل هنا اسم الاشارة لكان كون التمر مشارا اليه محكوما عليه بكونه في حال

البسرية اطيب منه في حال الرطبية مختصا بحال البسرية وليس كذلك فانك لو قلت عند ما يكون رطبا او بلحا هذا بسرا اطيب منه رطبا كان مستقيما **فان قلت** ما الاختصاص لهذا الفساد بان يكون العامل اسم الاشارة وهلا يلزم ذلك لو كان العامل اطيب **قلت** لو كان العامل اطيب لم يلزم تقييد الحكم وهو كون المشار اليه محكوما عليه بكونه اطيب بحال البسرية بل يلزم تقييد كونه اطيب بحال البسرية وانه صحيح فاما تقييد الحكم على المشار اليه بكونه اطيب بحال البسرية ففاسد اذ لا اختصاص لهذا الحكم بتلك الحال **فان قلت** ما الفرق بين قولك هذا زيد قايما وبين قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا ولم جاز اعمال اسم الاشارة في الاول دون الثاني **قلت** الفرق بين المثالين بين فانه يفهم من قولك هذا زيد قايما انك اشرت الى زيد في حال القيام ولعل اشارتك اليه انما وقعت في تلك الحال فتقيدت واما قولك هذا بسرا اطيب منه رطبا فيفهم منه لو كان هذا عاملا انك اشرت الى تمر وقيدت كونه محكوما عليه بانه اطيب بحال البسرية وليس كذلك فالحاصل ان الاشارة شيء لا يكون الا في وقت معين فاتفق ان يكون ذلك الوقت حال القيام وكونه محكوما عليه بانه اطيب شيء مستمر فتخصيصه بالحال يكون لغوا فافهمه عن حذاقة وفطانة **قوله** وقد يكون جملة خبرية اي وقد يكون الحال جملة خبرية لان الحال حكم على ذي الحال من حيث المعنى والحكم على الشيء كما يكون بالمفرد يكون بالجملة

ومن هذا علم تقييد الجملة بالخبرية **قوله** فالاسمية بالواو الى آخره
الجملة التى تقع حالا لا تخ اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية اما
فعلها مضارع مثبت او منفي واما ماض مثبت او منفي فهذه خمس
جمل فالاولى وهي الجملة الاسمية بالواو والضمير كقولك جاني زيد وابوه
قايم اما الواو فليشعر بالحالية في اول الامر وهذا امر وضعي واما
الضمير فللربط وانما كانت بالضمير وحده نحو قولك كلمته فوه الي في
او بالواو وحدها نحو قولك جيتك والشمس طالعة على ضعف
لعدم العلم في اول الامر بكونها حالا وعدم ما يدل على الربط الجملة بالجملة
واعلم ان في هذا المقام بحثا يجب ايراده وهو ما قاله صاحب
المفصل في حواشيه ان مثل قولك اتيتك وزيد قايم ليست الحال
هنا بيان هيئة الفاعل ولا المفعول ولكنها بيان لازم الفاعل
او المفعول وقد استمر في كلام العرب العبارة عن الملزوم
باللازم فاللازم هنا زمان الاتيان وكانه بيان ذاتهما **قوله**
والمضارع المثبت بالضمير وحده وانما جاء بالضمير وحده لانه مشابه
لاسم الفاعل لفظا ومعنى فاستغنى عن الواو كما استغنى هو عنها
ولا بد من الضمير في الفعل المضارع العايد الى ذي الحال كما يكون
في اسم الفاعل ومثاله جاني زيد يضحك **قوله** وما سواهما بالواو
والضمير او باحدهما يعني فيما سوى الجملة الاسمية والمضارع المثبت
من الجمل اذا وقع حالا وهو المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي

فائت

فائت بالخيار اما ان يجي بالواو والضمير او يجي باحدهما كقولك
جاني زيد وما يتكلم غلامه وقد تكلم غلامه وجاني زيد وما يتكلم
عمرو وقد تكلم عمرو وجاني زيد ما يتكلم غلامه قد تكلم غلامه
ما تكلم غلامه وانما كنت بالخيار في هذه المواضع الثلاثة اما في المنفيين
فلان ما وقع حالا فيهما ذو جهتين جهة من غير اسم الفاعل وجهة
منه فمن حيث ان الحال في الحقيقة هو الانتفاء فان قولك جا زيد
لا يتكلم معناه غير متكلم كان له جهة من غير اسم الفاعل ومن حيث
ان المصحح للحالية هو الفعل لا النفي وانما جي به لغرض كون النسبة
منتفية كان له جهة من اسم الفاعل فمن جهتهما معا جي بهما اما
الواو فمن جهة غير اسم الفاعل واما الضمير فمن جهته ومن جهة
اسم الفاعل يجي بالضمير دون الواو ومن جهة غيره يجي بالواو دون
الضمير لان جهة غير اسم الفاعل انما يكون عند قطع النظر
عن الفعل وعند عدم الفعل يجوز ترك الضمير الى هذا اشارة
في بعض شروح المفصل ولا يكون ضعيفا لانه ليس باسم صرف
واما الماضي فانه من حيث ذاته يخالف الحال وبواسطة قد مذكورة
او مقدرة يوافقها فمن حيث المخالفة وصلت بالواو دليلا على
الحالية فمن حيث الموافقة الحاصلة بقد استغنيت عنها ثم لا
عليك ان لا تنكر عند الربط الحاصل بالواو بالضمير فنطرحه
وينبغي ان يعلم ان ما وقع في الكافية وشرحها للمصنف في هذا المقام

وما تكلم غلامه

مخالف لما وقع في شرحه للمفصل حيث اطلق التخيير هنا بين الواو والضمير وحصر التخيير في الواو ثمه وكان الحق ما في شرح المفصل اذ هو موافق لاقوال المهرة في هذه الصنعة قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة وانما اوجبوا قد فيها لتقرب الماضي من الحال واعترض على بعض المختلفة اي فان قد تقرب الماضي الى زمان الحال ومما عرف الحال المصطلحة به لا يلزم ان يكون هي زمان الحال قلت نعم لا يلزم ان يكون الحال زمان الحال تعريفا اما استعمالا فيلزم ولهذا قالوا وهي جواب كيف ولا شك انه سوال عن الحال وتعريفه وان كان لا يدل على لزوم زمان الحال تنصيصا فلا ينافيه تحقيقا للاستعمال مثال قد الظاهرة جاءني زيد قد ركب ومثال المقدرة قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اى قد حصرت وانما قيد الماضي بالمثبت لانه لو كان منفيا لم يحتج اليها لانه اذا نفي الفعل الماضي استمر ذلك الى الحال بحكم الاستصحاب بخلاف الثبوت فانه يحتاج في استمراره الى فاعل ومبق كذا في بعض الشروح وفي بعض الشروح وجه نحوي في ذلك وهو ان الماضي المنفي يكون للحال بغير قد بسبب كلمة ما ولهذا قال سيبويه ما فعل نفي لقول القائل هو يفعل اذا اريد به الحال وقيل لنفي قد فعل قوله ويجوز حذف العامل اى يجوز حذف عامل الحال اذا دلت عليه قرينة كما جاز حذف عوامل ساير الاشياء قوله راشدا مهديا

اي سافر راشدا مهديا والقرينة هي تهيئوه لاسباب السفر قوله وجب في الموكدة اى وجب حذف العامل في الحال الموكدة وهي الحال التي لا ينتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا مثل زيد ابوك عطوفا فان العطف ثابت للاب في غالب الامر لا ينتقل عنه وانما وجب حذف العامل فيها لان الجملة لما كانت متضمنة لهذا العامل ضرورة استغنى بذلك عن اظهاره قوله احقه اي اثبته من احق الامر اثبته والضمير عايد الى الاب وفي قوله احقه اشارة الى ان التعريف الذي مر شامل للحال المنتقلة والموكدة معا فانه لما كان التقدير احقه كان بيانا لهيئة المفعول في التقدير وان ابى بعض الفضلا صدق ذلك التعريف عليها وعرفها بتعريف آخر فقال وصف بيان لكيفية الخبر للمبتداء في ازليته فزيد ابوك عطوفا اى قد كان عطوفا قوله وشرطها ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما اشترط ان يكون مقررة ليكون موكدة وانما اشترط ان يكون لجملة اسمية لان الغرض من صوغ تلك الحال ان تدل على ان هذه الصفة من صاحبها لا تنتقل ولا تتحول فلو كانت موكدة الفعلية لما افضت الى ذلك الغرض لان الفعل يدل على الحدوث والتجدد فان قلت لو كان شرط هذه الحال ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية فما تصنع بما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قايما بالقسط من ان قايما حال موكدة من شهد الله قلت كان هذا حكم على الاغلب وقد يجوز الحال الموكدة من الفعلية

اي شرط هذه الحال ان يكون مقررة لمضمون جملة اسمية

اذا كانت في معنى الاسمية من حيث الثبات والدوام الا انه لا يحذف في الجملة الفعلية عاملها وتسميتها موكدة باعتبار ما سلفت لك في مقدمة البحث

مباحث التمييز

قال رحمه الله التمييز الى قوله المستثنى قلت قوله ما يرفع الابهام جنس يدخل تحته التمييز وغيره كعطف البيان والحال والصفة وغيرها فبقوله المستقر اي الذي بالوضع خرج عطف البيان لانه لا يرفع ابهاما وضعيا فان قولك ابو حفص مثلا ما وضعه الواضع مبهما ليرفع عمر الابهام الوضعي بل وضعه لانسان معين ثم وضع اخر لاخر معين كذلك فالابهام فيه انما يكون بالنسبة الى السامع لا الواضع وخرج بعض الصفات التي ترفع الابهام عن ذات كقولك عين مبصرة فان قولك مبصرة رفع الابهام عن ذات وليس بتمييز لان الابهام في العين غير مستقر اذ لفظ العين انما وضع دالا على كل واحد من مدلولاته على التعيين فان وقع ابهام فمن جهة خفاء القراين على السامع بخلاف نحو عشرون فانه في اصل وضعه لذات مبهمة وبقوله عن ذات خرج بقية الصفات فانها انما ترفع الابهام عن عوارض الذات فانك اذا قلت زيد العاقل ما رفعت الابهام عن زيد اذ لا ابهام فيه وانما الابهام في انه على اي صفة من الصفات فرفعت ذلك الابهام وخرج الحال ايضا لانها رافعة للابهام عن هيئة الذات لا عن الذات وخرج ايضا مثل رجع القهقرى فانه انما يرفع الابهام عن هيئة الرجوع لا عن ذات الرجوع وفي بعض الشروح ولا ينتقض بصفات المبهمة نحو مررت بهذا الرجل لوجوب كونها معرفة ووجوب كون التمييز نكرة قلت فعلى هذا يجب ان يزاد

في الحد شيء قوله مذكورة او مقدرة ليشمل قسمي التمييز كما سياتي قوله فالاول عن مفردة اي التمييز الذي يرفع الابهام عن ذات مذكورة هو التمييز عن المفرد والمراد بالمفرد هنا ما يقابل النسبة التي في الجملة وما شابهها كما يجيء قوله مقدار اراد بالمقدار ما يعرف منه قدر الشيء وانما قال غالبا لانه قد يجيء عن غير مقدار قليلا كقولك خاتم حديدا كما سيجيء قوله اما في عدد اي وذلك المقدار اما في العدد نحو عشرون درهما قوله وسياتي اي وسياتي تمييز العدد في باب العدد قوله واما في غيره اي في غير العدد وذلك اما كيل نحو قفيزان برا او وزن نحو منوان سمنا او مقياس نحو على التمرة مثلها زبدا او مساحة نحو ما في السماء قدر راحة سحابا وهي من قولهم مسح الارض اذا ذرعه والمصنف مثلا او رد مثال الكيل والمساحة وكرر مثال الوزن لان الرطل نصف من كذا في الصحاح لان غرضه ايراد الامثلة التي تمامها بالتنوين والنون والاضافة قوله فيفرد ان كان جنسا يعني لم يستعمل فيه التثنية والجمع ان كان التمييز جنسا والمراد بالجنس ما يطلق على حقيقة عامة من حيث هي هي نحو الزيت والماء والخل وغير ذلك تقول عندك رطل او رطلان او ارطال زيتا وانما يفرد لانه لما لم يقصد فيه الانواع والافراد كان الغرض بيان الحقيقة خاصة وهو يحصل بالجنس فلا حاجة الى التثنية والجمع قوله الا ان يقصد الانواع يعني اذا قصد انواع الجنس يصح ان يثنى ويجمع الجنس المميز اذ تحصل فائدة الجمع كقولك عندي رطلان زيتين وارطال زيوتا قوله ويجمع في غيره ذكر الجمع دون التثنية اذ يفهم حكمها منه لعدم القايل بالفصل

اي بالفرق بين التثنية والجمع

واراد الجمع اللغوي فيشمل المثنى والجمع الاصطلاحي اذ معنى الجمع لغة يشملهما
ومعناه انه يثنى ويجمع المميز اذا كان غير جنس اذا اريد استعمال التثنية
والجمع كقولك عندي عدل اثوابا وبيت كتبا **فان قلت** ما السر في ان
زيتا جنس حتى لا يثنى ولا يجمع الا عند ارادة الانواع وثوب ليس بجنس
حتى يثنى ويجمع مطلقا مع ان اسم الجنس وتعريفه يشملانهما **قلت** كان
هذا امر يرجع الى المراد بانه ان الجنس ما يطلق على كثيرين من غير قيد
فاذا قيد بشيء غير معين فهو نوع واذا قيد بشيء معين فهو فرد فالمتكلم اذا
اراد التمييز بجنس الثوب قال ثوبا واذا اراد التمييز بانواعه قال اثوابا
واذا اراد التمييز بافراده قال اثوابا كذلك فالمصنف رحمه الله اراد ان يبين
تلك المعاني الثلاثة فقال يفرد ان كان جنسا ليكون بيانا لارادة الجنس
ثم قال الا ان يقصد الانواع ليكون بيانا لارادة الانواع ثم قال ويجمع في غيره
ليكون بيانا لارادة الافراد ثم تخصيص مثال الجنس والنوع بالزيت
والزيوت ومثال الفرد بالثوب والكتب والآباء في الشروح لان بعض
الاشياء بحيث لا يتميز افرادها في الخارج الا باختلاف المحال ويتميز
انواعها مع قطع النظر عن اختلاف المحال كالزيت والخل وبعضها بحيث
يتميز افرادها من جميع الوجوه كالثوب والكتاب والاب وكان تمثيل الجنس
والانواع بالقسم الاول وتمثيل الافراد بالقسم الثاني اظهر **قوله** ثم
ان كان بتنوين او نون التثنية جازت الاضافة والا فلا يعني ان كان تمام
الاسم المفرد الذي يميز بتنوين او بنون التثنية جازت اضافة ذلك الاسم

الى التمييز

الى التمييز وجاز ترك اضافته اليه تقول رطل زيت ومنوا سمن لان الغرض
رفع الابهام وهو كما يحصل بالنصب يحصل بالاضافة **فان قلت**
هلا قيل ونون الجمع ايضا **قلت** لان هذا الجمع لمن يعلم في صفاته واعلامه
فيكون عن بيان المقدار بمعزل والاصل في تمييز المفرد ذلك واما ما جاء
من قولهم حسنون وجوها فقد قال المصنف في شرح المفصل ان هذا
ليس من تمييز المفرد في شيء وانما ذلك من تمييز ما يضاهي الجمل لان الحسن
منسوب الى الضمير العائد الى المبتداء فهو في الصورة كالمفرد وفي المعنى
كالجملة **قوله** والا فلا اي ان لم يكن تمام ذلك الاسم بالتنوين ونون التثنية
بل يكون بشيء آخر لم يجز الاضافة لان ذلك الشيء اما شبيه نون الجمع نحو عشرون
درهما وقد تعذرت الاضافة فيه لانه لو اضيف مع حذف النون لم يستقم
لان هذه النون من نفس الكلمة ولو اضيف مع النون لم يجز لان هذه
النون شبيهة بنون الجمع وهي تسقط عند الاضافة واما الاضافة نحو
مثلها زبدا ولا يصح الاضافة فيه ايضا وبيانه مما قال المصنف في شرح
المفصل وهو انه لو اضيف لم يخل اما ان يضاف المضاف او المضاف اليه
او كلاهما لا يمكن اضافة المضاف من جهة اللفظ ومن جهة المعنى
اما من جهة اللفظ فللفاصل واما من جهة المعنى فلان الغرض نسبة
المثلية الى التمرة لا الى زيد فلو اضيف الى زيد فسد المعنى ولا يمكن
اضافة المضاف اليه لفساد المعنى الا ترى انك اذا قلت عندي مثل
تمرة زيد فاضفت تمرة الى زيد لم يكن له معنى اذ ليس الغرض تبيين التمرة

ماخرج من خير وهذا القول انما يستعمل في التعجب ثم اعلم ان المصنف
جعل لله دره فارسا من باب تمييز النسبة وصاحب المفصل جعل من باب
تمييز المفرد وزيف المصنف قوله في شرح المفصل حيث قال لله دره فارسا
ليس من باب المفردات فايرادها في المفرد غير مستقيم من جهة ان
المعنى لله در فروسيته فهو مثل يعجبني حسن زيد ابا والمعنى حسن
ابيه واذا كان كذلك فهو من باب تمييز الجمل لانه من باب تمييز النسبة
الاضافية **قوله** ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له ولمتعلقه
اي كان التمييز اسما يصح ان يكون هو الذات المذكورة اي يصح ان تحمل عليها بهو هو
والذات المذكورة هي زيد في طاب زيد مثلا جاز ان يكون التمييز هو الذات
المذكورة وجاز ان يكون متعلق تلك الذات فان ابا في طاب زيد ابا لما جاز ان يكون زيدا
جاز ان يكون زيدا وجاز ان يكون ابا زيد ويظهر التغاير بين المعنيين اذا
عبرت عنهما بالفارسية فان الاب مثلا اذا كان له يكون المعنى زيد پدر است
واذا كان لمتعلقه يكون المعنى زيد را پدر است وفي اطلاق قوله ما انتصب
عنه على الاسم المذكور في المثال نظر بان التمييز عنه منتصب عنه بحال **قوله**
والا فهو لمتعلقه اي وان لم يصح ان يكون التمييز هو الذات المذكورة تعين
ان يكون متعلق تلك الذات كقولك طاب زيد علما فان العلم لا يكون زيدا
وكان متعلق زيد وفي بعض الشروح نقلت الرواية هكذا ثم ان كان اسما
يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه واورد سؤالان
احدهما انه يلزم ان يكون الشرط والجزاء واحدا وهو غير مفيد وثانيهما

انه لا يلزم

انه لا يلزم من انتفاء صحة المجموع المذكور ان يكون لمتعلق ما انتصب عنه
لجواز ان يكون لما انتصب عنه كقولنا طاب زيد نفسا والسؤالان انما يردان
على هذا النقل فان على ما نقلته وهو المشهور لا يرد عليه شيء منهما اما الاول
فلان الجزاء فيه مجموع والشرط جزؤه على انه يمكن تصحيحه على هذا النقل ايضا
بان يكون المراد بقوله يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه ان تحمل على هذا
الاسم وعلى متعلقه بهو هو ويكون المراد بقوله جاز له ولمتعلقه ان يكون
التمييز له ولمتعلقه وح يثبت المغايرة بينهما من حيث المفهوم واما الثاني
فلان المجموع المذكور انما يكون على نقله حتى يرد على تقدير انتفائه ما ذكر الا انه
يرد على ما نقلته طاب زيد نفسا فان نفسا يصح ان يكون لما انتصب عنه
ولا يصح ان يكون لمتعلقه **قوله** فيطابق فيهما ما قصد اي يطابق لفظ التمييز
في الصورتين اي فيما جعلت التمييز لما انتصب عنه وفيما جعلته لمتعلق
ما انتصب عنه ما قصدت منهما اي ان قصدت فردا افردت التمييز وان
تثنية فثنيته وان جمعا فجمعته تقول اذا كان التمييز لعين ما انتصب عنه
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون آباء وكذلك تقول اذا كان التمييز
لمتعلق ما انتصب عنه طاب زيد ابا ان قصدت ابا واحدا له وطاب زيد
ابوين ان قصدت ابا وامّا له وطاب زيد آباء ان قصدت ابا واجدادا له
قوله الا ان يكون جنسا استثناء من قوله فيطابق يعني اذا كان التمييز
جنسا لم يطابق التمييز ما قصد كقولك طاب زيد ابوة وعلما لانه تعذر
جمعه على ما تقدم **قوله** الا ان يقصد الانواع استثناء من قوله الا ان يكون

بالزبد وانما الغرض تبيين مثل التمرة بالزبد فكانت الاضافة تودي الى ماليس مقصود في المعنى ولا يستقيم اضافتهما جميعا لما تقدم من امتناع اضافة كل واحد منهما فاذا امتنعت اضافة كل واحد منهما لما ذكر كان امتناع اضافتهما جميعا اجدر قوله وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد والتقدير عن مفرد غير مقدار وفسر في بعض الشروح بانه كل نوع اضيف الى جنسه قوله والخفض اكثر يعني الخفض في هذا القسم من النصب لان دفع الابهام تحصل بالاضافة مع انها اصل لما عرفت ان الامهات التي وضع الاعراب لاجلها هي الفاعلية والمفعولية والاضافة قوله والثاني عن نسبة اراد بالثاني ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مقدرة ذكر المصنف في شرح الكافية ما يشعر بان الذات المقدرة هي النسبة التي في الجملة او فيما يضاهي الجملة حيث قال فالتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها الى امر يتعلق بالمذكور ثم تميز بعد ذلك فلولا ذلك لم يكن ثمه ما يحتاج الى تمييزه لان طاب زيد لا ابهام في واحد منهما وانما الابهام نشأ من نسبة الطيب الى امر يتعلق بزيد وذكر في شرح المفصل ما يشعر بان الذات المقدرة هي ما يتعلق بالاسم المذكور حيث قال وقد يكون عن ذات مقدرة وهي ايضا مبهمة نحو حسن زيد ابا لان الحسن وان كان مضافا الى زيد فهو في الحقيقة مضاف الى مقدر متعلق بزيد وذلك مبهم لاحتماله متعلقاته كلها فميز تلك الذات بقوله ابا وكان الوجه ما في شرح المفصل لفظا ومعنى اما لفظا فلان اطلاق لفظ الذات على ما يتعلق بالاسم المذكور

من نحو الدار والعلم والاب وغيرها اولى من اطلاقه على النسبة واما معنى فلانه لا ابهام على الحقيقة في النسبة فان النسبة وهي تعلق الطيب مثلا الى شيء معلومة وانما الابهام في ان الشيء الذي ينسب اليه الطيب حقيقة ما هو فان الطيب وان نسب ظاهرا الى زيد الا انه منسوب في الحقيقة الى شيء اخر يحتمل ان يكون دارا وعلما وابا وغيرها لما ذكر في المفصل ان هذه المميزات عن اخرها اشياء مزالة عن اصلها فان قلت فعلى هذا ما تصنع بقوله عن نسبة قلت قوله عن نسبة غير متعلق بقوله الثاني بل متعلقه محذوف مع متعلق قوله الثاني تقديره الثاني عن ذات مقدرة ناشية عن نسبة اي الثاني تمييز عن ذات مقدرة وتلك الذات انما نشأت في علم السامع عن نسبة في جملة وان كانت النسبة انما نشأت من الذات في الحقيقة لانها لو لم يكن هذه النسبة لم يفهم مقدر ومما يؤيده ما قال المصنف في شرح المفصل والذات المقدرة انما يكون باعتبار النسبة قوله طاب زيد مثال الجملة وقوله وزيد طيب مثال ما يضاهي الجملة فان الكلام في طيب وهو مع ضميره ليس بجملة كما اخبرت في باب الخبر لكن مشابه لها لانه منسوب الى هذا الضمير كما ان الفعل منسوب الى فاعله وقوله ابا وابوة الى اخره ينصرف الى طاب زيد وزيد طيب وقوله ولله دره فارسا مثال الاضافة فان الكلام في دره والدر في اللغة اللبن وفيه خير العرب اذ به معاشهم فلما كان ذلك معظما عندهم مرغوبا فيه استعملوه في موضع الخير اي لله

جنسا يعني ان كان المراد بالجنس انواعا مختلفة يجوز تثنيته وجمعه كقولك طاب زيد علمين او علوما كما تقدم قوله وان كان صفة كانت له وطبقة اي اذا كان المميز صفة اي اسما مشتقا كان التمييز للذات المذكورة لا للذات المقدرة مع المطابقة تقول لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فارسين وانما كان التمييز للذات المذكورة اذا كان صفة لان الاصل ان يكون التمييز للمذكور ترجيحا لهم الاسم لقوته وانه لا يستدعي محلا يقوم به يصلح ان يجعل للقبيلين بخلاف الصفة لانها لما اقتضت في نفسها محلا تقوم به جعلت لذات مذكورة عملا بالاصل وتكميلا لحقها قوله واحتملت الحال اي واحتملت تلك الصفة ان تكون حالا ولهذا قال قوم ان فارسا في هذا المثال حال والصحيح انه تمييز لانه يصير عاما في الدعاء بتقدير التمييز وبتقدير الحال يصير دعاء في حال كونه فارسا قوله ولا يتقدم التمييز اي ولا يتقدم التمييز على فعلا كان او غيره اما اذا كان فعلا فلان التمييز في المعنى فاعل لان اصل طاب زيد نفسا طابت نفس زيد وانما عدل الى التمييز لغرض المبالغة الحاصل بالابهام اولا والتفسير ثانيا والفاعل لا يتقدم الفعل فكذا التمييز واما اذا كان العامل غير فعل فلانه يكون ضعيف العمل فلا يعمل موخرا قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد يجوزان تقدم التمييز على العامل اذا كان فعلا تمسكا بقول الشاعر «اتهجر سلمى بالفراق حبيبها» وما كاد نفسا بالفراق تطيب» وجه الاستدلال ان في كاد ضمير الشان وفي تطيب ضمير سلمى فكانه قال وما كاد تطيب سلمى نفسا ثم قدم نفسا فقال

المازني والمبرد

سلمى

المصنف والاصح ان لا يتقدم على الفعل لما عرفت من الدليل واما الجواب عن البيت فبان الرواية نفسي على الاضافة فنفسي اسم كاد وتطيب خبرها فكانه قال وما كاد نفسي طيبة على انه قد جاءت الرواية يطيب بالياء على التذكير فلم يكن الدليل ح لاحتمال ان يكون في كاد ضمير الحبيب المذكورة في المصراع الاول فكانه قال وما كاد حبيبها نفسا يطيب بالفراق فيكون نفسا تمييز عن كاد حبيبها وفي بعض الرواية بالعراق مكان الفراق الاول قال رحمه الله المستثنى الى قوله خبر كان قلت قال المصنف لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان احدهما مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي يتميز به عن المنقطع والاخر غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة تعذر جمعهما بحد واحد نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ وهو ان يقال هو المذكور بعد الا واخواتها قلت في هذا الكلام نظر فان صحة تعريف المطلق لا يفتقر الى جمع انواعه في التعريف حتى يمنع اختلاف حقيقة نوعي المستثنى عن تعريف المستثنى من حيث هو هو ويفهم من ذلك مما في قوله نعم يمكن حدهما بحد واحد باعتبار اللفظ من النبوة فانه ليس عليه ان يعرف المستثنى من حيث هو هو ثم يقسمه الى قسميه وذلك يمكن بان يقول المستثنى هو المذكور بعد الا واحدى اخواتها ثم قسمه الى متصل ومنفصل كما صنع في التمييز ومن ذلك عرفت قصور عبارته في قوله بعد الا واخواتها قوله المتصل المخرج من متعدد اراد بالمتعدد ما يدل على كثيرين ولا فائدة في قوله متعدد الا نفس التوطية للتقسيم الى اللفظي والتقديري وما قيل انه احتراز

المستثنى

عن مثل قولك قام زيد الا عمرو لبس بشئ لانه اغنى عن الاحتراز عنه قوله المخرج
قوله لفظا او تقديرا يشتمل القسمين مثال المتعدد لفظا قام القوم الا زيدا
ومثاله تقديرا ما قام احد الا زيد وقيل في مثاله له على عشرة الا واحدا
وباع زيد غلاما الا نصفه وقيل جاني الرجال الا زيدا وجاني القوم الا زيدا
وقيل جاني القوم الا زيدا وما ضربت الا زيدا وقيل جاني القوم الا زيدا وجاني
زيد ليس الا لان المعنى ليس الجائي الا هو ولكل وجه وقيل قوله
بالا واخواتها احتراز عن مخرج بغير الا واخواتها كبدل البعض من الكل مثل
قوله تع ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا قوله على الناس
يتناول المستطيع وغيره فاخرج الله تع غير المستطيع بقوله من استطاع
فيكون مخرجا عن متعدد وليس باستثناء وقصود عبارته ظاهر بما سلفت
لك انفا فان قلت الاستثناء المتصل مشكل فانك اما ان تقول الاخراج
ليس بثابت فقد ابطلت واما ان تقول الاخراج ثابت فقد احلت
فان المتكلم اذا قال جاء القوم وجب نسبة المجئ الى زيد لانه منهم فاذا
اخرجه بعد ذلك فقد نفى عنه المجئ فتصير مثبتا منفيا باعتبار واحد قلت
ذكر المصنف في شرح المفصل في جواب هذه الشبهة انه لا يحكم بالنسبة
الا بعد كمال المفردات في كلام المتكلم فاذا قال المتكلم فاذا قال المتكلم
قام القوم الا زيدا فهم القيام اولا بمفرده ويفهم القوم بمفرده وان منهم
زيدا وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا ثم حكم بنسبة القيام الى هذا
المفرد الذي اخرج منه زيد فحصل الجمع بين المسالك المقطوع بهما على وجه

مستقيم قوله والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اى المستثنى المنقطع
هو المذكور بعد الا واخواتها ولم يكن مخرجا نحو جاني القوم الا حمارا فالحمار
غير مخرج عن القوم لعدم تناول القوم اياه قوله وهو منصوب اذا كان بعد
الا غير الصفة في كلام موجب شرع يبين مواضع التي يكون المستثنى منصوبا
فيها ان يكون المستثنى بعد الا غير الصفة في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي
ولا استفهام نحو جاني القوم الا زيدا واشترط ان يكون بعد الا غير الصفة
لانها لو كانت للصفة كان المستثنى تابعا لما قبله كما سيجئ واشترط ان يكون الكلام
موجبا لانه لو كان في كلام غير موجب لم يجب النصب كما سيجئ ايضا ومنها ان
يكون المستثنى مقدما على المستثنى منه نحو ما جاني الا زيدا احد ومنها ان يكون
المستثنى منقطعا نحو ما جاني الا حمارا وانما وجب النصب في هذه المواضع مع
ان الاصل في المستثنى ان يكون متحركا بحركة المستثنى منه للبدلية اذ به يتجانسان
اعرابا وترك جهة التجانس بلا ضرورة عبث ولان العاملين في كلا الوجهين
هو الفعل غالبا الا ان في النصب بواسطة وفي البدل بغير واسطة فاذا امكن
اعماله بغير واسطة كان المصير الى غيره ضعيفا ولان البدل فيه نوع تبيين
وتاكيد لا يكون في غيره لاشتماله مع المبدل على ذكرهما اجمالا ومنفصلا الا انه
لا يمكن البدل في تلك المواضع الثلثة اما في الموجب فلفساد المعنى لانك لو
ابدلت زيدا في جاني القوم الا زيدا من القوم لكان في تقدير تكرير العامل
فصار معناه جاء القوم الا جاء زيد وهذا عكس الغرض واما في المقدم فلان
البدل تابع لا يتقدم على المبدل واما في المنقطع فلان الاصل في البدل

ان يكون مجانسا للمبدل لان قيام الشئ مقام غيره لا بد فيه من طلب الجنسية
للمناسبة والا فعنى الغرض يضيع فان قلت على ما ذكر في تفسير المنقطع
ينبغي ان يجوز البدل اذا اتحد الجنس كما اذا قلت جاء القوم الا زيدا وزيد ليس
منهم قلت لما لم يكن المستثنى من جملة المستثنى منه صار كانه ليس من
جنسه لانقطاعه لانه لم يدخل فيه اصلا ولا اشتمل عليه الارادة ووجوب النصب
في المنقطع هو المذهب الحجازي واما بنو تميم فيبدلون بان يجعلوا المستثنى
من جنس ما قبله على المجاز على طريقة قوله تحية بينهم ضرب وجيع اولان
بدل الغلط واقع في الكلام لكن الاكثر الاصح هو الاول لان المجاز والغلط خلاف
الاصل والى هذا اشارة في قوله في الاكثر ثم لما لم يجز البدل في هذه المواضع
اختلفوا في ناصبه والاصح ان ناصبه الفعل بواسطة الحرف ان كان ثمه فعل
كالخشبة في استوى الماء والخشبة وان لم يكن فالعامل المستثنى منه بواسطة
الحرف وهذا هو الوجه في مثل قولك الزيدون الا اخاك اصحابك قوله او كان
بعد خلا وعدا في الاكثر اي المستثنى منصوب اذا كان بعد خلا وعدا وانما
نصب بعدهما لانهما فعلان متعديان تقول جاني الرجال خلا زيدا وعدا
زيدا وبعضهم يجعلهما من حروف الجر وفي قوله في الاكثر اشارة الى ذلك
فان قلت اليس الصواب ان يقال خلوا زيدا وعدوا زيدا وكذلك في ما خلا
وما عدا وليس ولا يكون قلت نعم الا ان هذه افعال مضمر فاعلوها بيانه
ان هذا الكلام جرى مجرى المثل لاطباق العرب في استعماله هكذا فلا بد
من تقدير نصحح ذلك والتقدير خلا بعضهم زيدا وكذلك البواقي لان الفعل

لا بد له من مرفوع والبعض لفظة صالحة لذلك لكونه كالجاري ذكره سابقا
لان الكل مشتمل على ابعاضه وقد سبق ذكر الكل فجرى ذكر بعضه ايضا ضمنا
ولخروج زيد وهو المستثنى عن حكم بعضهم لا على التعيين كخروجه عن حكم
الكل معنى لتناوله لكل فرد من الافراد على طريق الاحتمال كذا في بعض
شروح المفصل فان قلت اليس تقدير الكل اقصر مسافة الى الغرض
من تقدير البعض قلت بلى ولكن لا يستقيم تقديره في جاني القوم ليس
زيدا لانه لو قدر هنا لصار التقدير ليس كل القوم زيدا وهذا خلو
من الفائدة اذ من المعلوم المتيقن ان كل القوم لا يكون زيدا فلا حاجة
الى الاخبار به وانما المطلوب اخباره ان بعضهم زيدا لا فلما لم يستقم
في هذا المثال تقدير الكل وتحمل الى تقدير البعض قدر في اخواته قوله
وما خلا وما عدا وليس ولا يكون اي المستثنى يجئ بعدها منصوبا بالاتفاق
لاطباقهم على فعليتها ولا يكون الخلاف الذي في خلا وعدا في ما خلا وما عدا
لوجود ما المصدرية المخصوصة بالفعل فيهما ولهذا ما قيدهما بقوله
في الاكثر وتقدير قولهم جاني القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا جاني خلو بعضهم
زيدا وتجاوز بعضهم زيدا اي وقت خلوهم ووقت تجاوزهم لان ما مع
الفعل في تقدير المصدر وقد يجعل المصدر حينا للسعة في الكلام قوله ويجوز
فيه النصب ويختار البدل الى آخره المستثنى اذا كان بعد الا في كلام غير
موجب وقد ذكر المستثنى منه جاز فيه النصب والبدل لكن البدل هو المختار
فقوله بعد الا احتراز عما بعد اخواتها فان البدل لا يجوز ثم لان المستثنى فيه

يكون معمولا لاخواتها ولا يكون معمولا لعامل المبدل منه قوله في كلام غير
موجب احتراز عما وقع في كلام موجب فان فيه لم يجز البدل كما مر وقوله
المستثنى منه مذكورا احتراز عما لم يكن مذكورا فانه يعرب على حسب العوامل
كما سيجئ ومثاله قوله تعالى ما فعلوه الا قليل والا قليلا فالنصب على الاستثناء
والرفع على البدل من واو فعلوه وانما كان البدل هو المختار لما امضيت لك في مواضع
نصب المستثنى فان قلت فهلا قال ويختار الرفع كما يذكر في بعض النسخ قلت
لان البدل لا يختص بالرفع فانه كما يأتي فيه يأتي في المنصوب والمجرور نحو قولك
ما ضربت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا زيد والنصب في المنصوب مختلف
باختلاف التقديرين فانه في الاستثناء منصوب بواسطة الا وفي البدل بغير
واسطة كانك تقول ما ضربت الا زيدا فهو في الاول كلام تام وفي الثاني ناقص
معنى قوله ويعرب على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور اي ويعرب
المستثنى على حسب مقتضى العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان اقتضى
العامل مرفوعا فيعرب بالرفع وان اقتضى منصوبا فبالنصب وان اقتضى مجرورا
فبالجر نحو ما قام الا زيد وما رايت الا زيدا وما مررت الا بزيد قال المصنف
في بيانه وهو الذي يسميه النحويون الاستثناء المفرغ لانه فرغ له العامل الذي
قبل الا فحذف المستثنى منه وجعل اعرابه لما بعد الا ويسمى باسمه وان كان
في المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف الا ترى ان معنى ما قام الا زيد ما قام
احد الا زيد والا لا يستقيم الاستثناء وما يدل على انهم اعتبروا ذلك قولهم
ما قام الا هند ولا يقال قامت هند لان الفاعل في الاول المستثنى منه على التحقيق

وفي الثاني هند قوله وهو في غير الموجب اي كون المستثنى منه غير مذكور
انما يكون في غير الموجب لان المعنى انما يصح فيه لانه لا بد هنا من تقدير مستثنى
منه عام لعدم الدليل على الخاص وذلك انما يمكن في النفي دون الاثبات فانك
اذا قلت ما ضربني الا زيد يصح لك ان تقدر ما ضربني كل الناس الا زيد اذ عدم
ضرب جميع الناس الذي سوى زيد ممكن فاما اذا قلت ضربني الا زيد لا يصح
لك ان تقدر ضربني كل الناس الا زيد لان ذلك غير ممكن وهذا المراد بقوله ليفيد
قوله الا ان يستقيم المعنى استثناء من قوله وهو في غير الموجب اي كون المستثنى
منه غير مذكور انما يكون في غير الموجب الا ان يستقيم المعنى فانه حينئذ لا يكون
مخصوصا بغير الموجب بل يكون في الموجب نحو قولك قرأت الا يوم الجمعة لانه يمكن
ان يقال قرأت كل الايام الا يوم الجمعة وفي بعض الشروح لو تأملت حق التأمل وجدت
المثالين مشتركين في عدم الاستغراق قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما
اي ومن اجل ان ترك ذكر المستثنى منه في الموجب لا يجوز لا يجوز ما زال زيد الا عالما
لان زال للنفي وما للنفي ونفي النفي يكون اثباتا فيكون معنى ما زال ثبت فلو قيل
ما زال زيد الا عالما يلزم ثبوت اتصاف زيد بجميع الاوصاف الا بالعالمية وذلك
غير ممكن قوله واذا تعذر البدل على اللفظ الى آخره اي اذا تعذر ابدال المستثنى
من لفظ المستثنى منه فيما يمتنع البدل فيه من الصور المذكورة تعين البدل من موضع
المستثنى منه نحو ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا شيء
لا يعبأ به فانه يجوز فيها نصبه على الاستثناء ورفعه من موضع من احد
ولا احد وشيئا اذ محلها مرفوع لان الاول في موضع الفاعل والثاني في موضع المبتدأ

والثالث في محل الخبر نظرا الى الاصل ولا يجوز البدل فيها من اللفظ اما في المثال الاول
فلانه لو جعل زيد بدلا من لفظ احد لوجب تقدير من بعد الا اذ البدل
في حكم تكرير العامل ومن الاستغراقية لا تزاد في مقام الاثبات عند سيبويه
وهذا هو المراد بقوله لان من لا تزاد بعد الاثبات وينبغي ان يعلم ان من
الاستغراقية لا تزاد بعد الا في هذه الصورة بالاجماع اما عند سيبويه
فلما مر واما عند الاخفش فلانه لا يجوز زيادتها في المعرفة وانما تزاد
عنده في الاثبات اذا كان ما بعدها من اسماء الاجناس والنكرات كذا في بعض
الشروح واما في المثال الثاني والثالث فلان المستثنى لو ابدل فيهما من
لفظ احدا او شيئا لزم تقدير لا وما عاملتين بعد الا وذلك لا يجوز لان نفيهما
قد انتقض بالا فبطل عملهما وهذا هو المراد بقوله ما ولا لا تقدران عاملتين
بعد الا اي بعد الا الى آخره قال المصنف رحمه الله وهذا التعليل المذكور في لا
احد فيها الا زيد خير من تعليل ابي علي في انه انما امتنع البدل على اللفظ لانه يؤدي
الى دخول لا على المعارف وهي مختصة بالنكرات فانه يرد عليه لا احد فيها
الا رجل فانتفت العلة التي ذكرها والاجماع باق على امتناع البدل على
اللفظ ومن هذا علم ان بيان الاجماع المنقول عن بعض الشروح آنفا لا يطرد
فانك لو قلت ما جاءني من احد الا رجل لم يستقم فيه تعليل الاخفش
قوله بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا كذا الرواية في نسخة سماعي بدون
لا يعبأ به وفي بعض نسخ ظفرت عليها بعدها وليست بسديد لانه
لا بد من نعت للمستثنى في نحو قولهم ما زيد شيئا الا شيئا وليس زيد وامثاله

لصحة الاستثناء وهذا كما قال ذو الرمة وقد بهرت فما تخفى على احد الا على
احد لا يعرف القمرا ولو لم يصف احدا الثاني لكان كلاما باطلا وانما جاز
البدل من اللفظ هنا لان ليس انما يعمل لاجل الفعلية ولا مانع من تقدير
فعليتها بعد الا وان منع مانع من تقدير نفيتها وهذا هو المراد بقوله لانها
عملت للفعلية وقد شبهت هذه المسئلة بقولهم ما كان زيد شيئا الا شيئا
في انه كما صح تقدير كان بعد الا مجردا عن حرف النفي فكذا يصح تقدير فعلية
ليس بدون نفيتها واورد على ذلك ان ليس كلمة واحدة وما كان كلمتان
وذكر المصنف في جوابه والذي يدل على اعتبار ذلك لغة صحة قولك ليس
زيد الا قائما كما يقولون ما كان زيد الا قائما ولا يقولون ما زيد الا قائما قلت
في هذا المقام نظر لان النفيتة مع الفعلية يتلازمان في ليس وضعا ووجود
الملزوم بدون اللازم ممتنع واما جواب المصنف عن الايراد المذكور فلا يمكن
تمشيته على المتن لما ان ذلك يفضي الى الدور فاعرفه عن روية وفي بعض
النسخ بعد قوله لانها عملت للفعلية اثبت قوله ولا اثر لنقض معنى النفي
لبقاء الامر العاملة هي لاجله فلو ثبت انه من المتن فلعلها انث العاملة
لانها خبر للكلمة هي وصفة سببية للامر وقوله هي راجعة الى ليس قوله
ومن ثم جاز ليس زيد الا آخره اي ومن اجل انه عمل ما للنفيتة وعمل
ليس للفعلية جاز ان يقال ليس زيد الا قائما لان ليس انما عملت للفعلية
والا ما ابطلها وامتنع ما زيد الا قائما لان ما انما عملت للنفيتة والا قد
ابطلها قوله ويخفض بعد غير الى آخره اي المستثنى يخفض بعدها

وانما لحفض بعد الثلثة لانها لازمة الاضافة وقوله وبعد حاشا في الاكثر
قال المصنف لانهم يستعملونها حرف خفض وقد جاء منصوبا في اللهم اغفر لي
ولمن سمع حاشا الشيطان وهو قليل ووجهه ان يقدر فعلا بمعنى جانب
بعضهم الشيطان **قوله** واعراب غير كاعراب المستثنى بالا على التفصيل
اي اعراب غير اذا استعملت غير للاستثناء مثل اعراب المستثنى
على التفصيل الذي مر من وجوب النصب وجوازه مع اختيار البدل
والاعراب على حسب العوامل تقول جائني القوم غير زيد وماجائني غير
زيد احد وماجائني غير حمار بالنصب في الكل وماجائني احد غير زيد بالنصب
وغير زيد بالرفع على البدل وماجائني غير زيد بالرفع وانما اعربت غير هذه
باعراب المستثنى بالا لانه لما جعل ما بعدها مخفوضا بالاضافة لانها من
الاسماء اللازمة للاضافة اعطي اعراب ما بعدها اياها توفية لما يقتضيه
الحالتان **قلت** ولعل الصواب ايراد حكم غير مع حكم ما بعده بعد قوله
وغير صفة حملت على الا في الاستثناء على ما قيل نبت العرش ثم انقش
قوله وغير صفة حملت على الا في الاستثناء الى آخره صفة مقيدة بالرفع في نسخة
سماعي وكانها صفة لغير واعلم ان كلمة غير حقها ان تكون وصفا بمثبتها اعراب
ما قبلها اذ معناها المغايرة اما في الذات او في الصفات كقولك مررت برجل غير
زيد قاصدا الى ان مرورك كان بانسان آخر او بمن ليست صفته صفته الا انها غير
تحمل على الا وتستعمل للاستثناء كما تحمل الا عليها وتستعمل للوصفية وسبب
حمل كل واحد منهما على صاحبه هو ان ما بعد كل منهما مغاير لما قبلها **قوله**

الا اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور يعني انما يستعمل الا بمعنى غير بطريق القوة
اذا كانت الا بعد جمع يكون نكرة ولا يكون محصورا اي لا يكون من اسماء الاعداد
مثل عشرون واطلاق الجمع عليه لانه في حكم الجمع وانما تحمل الا في هذه الصورة على
الغير لتعذر الاستثناء وسيأتي تحقيقه فقوله تابعة احتراز عن قولك قام
الا زيد على تقدير قام رجال الا زيد فلا يجوز حذف الموصوف واقامة الصفة مقامه
هنا كما جاز في غير نحو قام غير زيد لان الا غير اصيل في الوصفية فلا يحسن
حذف موصوفها لئلا يتضاعف عليها الضعف بخلاف غير فانها اصيل في الوصفية
وقوله لجمع احتراز عن مثل قولك قام رجل الا زيد لان حال الا في الاستثناء ان
يكون ما بعدها بعضا لما قبلها فينبغي ان يراعى في الوصف بها ذلك المعنى كذا
في بعض الشروح **قلت** ما كان يثلج صدري بهذا القول منذ كنت في حل الكافية
الى ان عثرت في التحرير على هذا القول بعينه مع زيادة ايضاح وهو ما قال ان الاصل
في الا الاستثناء فاذا نقل الى غيره من المعنى فانه يجب ان يكون صورة الاستثناء
محفوظة **قلت** وكان هذا نظير الالف واللام من الموصولات فانهما وان كانا
بمعنى الذي الا انه روعيت صورتهما المشبهة بلام التعريف حتى جعلت صلتهما
اسم فاعل او مفعول وكذا هنا ولقائل ان يقول لو كانت صورة الاستثناء محفوظة
فيه لم يتعذر الاستثناء فكيف يحمل الا على الغير ويمكن ان يجاب عنه بان حفظ صورة
الاستثناء لا ينافي تعذره كما في جائني رجال الا زيد كما سيجيء تقريره وقوله منكور
احتراز عن قولك جاءني الرجال الا زيدا لانه لم يتعذر الاستثناء فيه لان لفظ الرجال
المحلى بالالف واللام شمل زيدا لكونه مستغرقا لكل الافراد فيصح اخراجه منه

بالاستثناء **قوله** غير محصور احتراز عن قولك لفلان علي عشرون الا واحدا
فانه لا يتعذر الاستثناء فيه لان الواحد من افراد عشرون فيصح الاستثناء منه
وفي بعض الشروح ولقائل ان يقول لا حاجة الى قيد المحصور لانه لا يطلق
الجمع على الاعداد كما نص المصنف في باب الاعداد **قلت** قوله لا يطلق الجمع على
الاعداد مسلم ان اراد الجمع الاصطلاحي فاما ان اراد الجمع على معنى انه يشمل الافراد
سواء كان اصطلاحيا او غيره فغير مسلم وفي بعض الشروح جعل قوله غير
محصور احترازا عن جمع القلة وليس بصواب لان ما اورده من المثال
في المتن جمع قلة اذ الآلهة افعلة وهي من اوزان جمع القلة **قوله** لتعذر
الاستثناء يعني يتعذر الاستثناء اذا كان الا بعد جمع منكور غير محصور
كقولك جائني رجال الا زيد لان شرط الاستثناء ان يدخل المستثنى لو سكت عنه
في المستثنى منه وهنا لو سكت عن زيد لم يلزم دخوله في رجال اذ معنى ليست
بعامة والا لما صح اخراجها من الجمع المعرف بالالف واللام وقد صح ان يقال
جائني رجال من الرجال فكذا الكلام في قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
يعني لما لم يلزم دخول الله تعالى في آلهة منكرة تعذر استثناؤه منها فحملت
الا على الغير وان كانت صورة الاستثناء هنا محفوظة على معنى لو اريد دخول
المستثنى في المستثنى منه لا يخطأ لغة بخلاف قام رجل الا زيد وفي بعض
شروح المفصل ان الا في الآية لو حملت على معنى الاستثناء يلزم فساد
معنى الآية الا يرى انك لو قلت لو كان فيهما آلهة مستثنى منها الله لفسدتا
لكان فاسدا لانه يوهم انه لو كان فيهما آلهة غير مستثنى منها الله لما فسدتا

ولا يلزم ذلك لو حملت الا على الغير لانه لا يوهم انه لو كان فيهما آلهة لا تكون غير
الله لما فسدتا لان كل آلهة فرضت انما تكون غير الله **قوله** وضعف في غيره
اي وضعف حمل الا على الصفة في غير جمع منكور غير محصور يعني اذا انتفى
احد القيود المذكورة لا يجوز حمل الا على الصفة الا على ضعف لانه لا يتعذر الاستثناء
حينئذ وهو الاصل وضعف غيره قال المصنف رح وقد زعم قوم انها يصح
حملها على الصفة ومتمسكهم قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
وهذا شاذ عند الاولين والاستدلال بهذا البيت ظاهر لان الا لو كان على اصل
الاستثناء لقيل الا الفرقدين بالنصب لمجيئه بكلام تام موجب على هذا التقدير
قوله واعراب سوى وسواء النصب على الظرف في الاصح قال المصنف هذا مذهب
سيبويه اذ لم يسمع منهم الا منصوبا فلذلك التزم فيه النصب ويكون ظرفا
من حيث المعنى لانك اذا قلت سوى زيد فكانك قلت مكان زيد وقد اجاز قوم
اجراءه مجرى غير ولذلك قال المصنف في الاصح ومتمسكهم قوله ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا فسوى فاعل لم يبق كانه قال غير العدوان وقوله
تجانف عن اهل اليمامة ناقتي وما قصدت من اهلها لسوائكا اي لغيرك
وقيل على الاول تقديره لم يبق شيء سوى العدوان فلم يبق حجة وعلى الثاني
قال المصنف هو عند الاولين شاذ **قال رحمه الله** خبر كان الى قوله اسم ان **قلت**
قوله المسند يشمل خبر المبتدأ وخبر ان واخواتها وخبر ما ولا فيقول بعد
دخول كان واخواتها خرج الجميع ولعل الصواب ان يقال بعد دخول كان او احدى
اخواتها **قوله** وامره كامر خبر المبتدأ اي وحكم خبر كان واخواتها حكم خبر المبتدأ

في جواز وقوعه مفردا او جملة اما فعلية او اسمية وجواز تقديمه على الاسم ووجوب العايد عن الجملة الى الاسم تقول كان زيد قايما وكان زيد ابوه قايم وكان زيد يقول كذا وكان قايما زيد وفي بعض الشروح هذا على اطلاقه ليس بجيد لانه يجوز ان يكون خبر المبتداء فعلا ماضيا نحو زيد قام بخلاف خبر كان فانه لا يجوز ان يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي اللهم الا ان يكون الماضي مع قد فانه يجوز كقولك كان زيد قد قام لتقريب قد اياه من الحال او وقع الفعل الماضي شرطا كقوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر **قوله** ويتقدم معرفة هذا بمنزلة الاستثناء عن الحكم المذكور كانه قال وامره كامر خبر المبتداء الا في جواز تقديم الخبر على الاسم اذا كان معرفة فانه يجوز هنا لعدم اللبس لتغاير اعرابي الاسم والخبر وهذا التعليل انما يكون ممشيا اذا كان اعرابهما لفظيا فاما اذا كان اعرابهما تقديريا فلا كقولك كانت الحبلى السكرى وفي بعض الشروح لو قال ويتقدم معرفة او متساويين لكان اولى ليتناول مثل قوله كان افضل منك افضل مني وانه يجوز تقديم الخبر هنا على الاسم لحصول التمييز بالاعراب **قوله** وقد يحذف عامله في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي يحذف عامل خبر كان يعني يحذف كان في كل موضع جاء بعد حرف الشرط منصوب ومرفوع معا لدلالة حرف الشرط عليه ولعله لو قيل ويحذف كان في مثل كذا لكان اخصر واظهر **قوله** ويجوز في مثلها اي في مثل هذه المسألة اربعة اوجه اعلم ان هذه المسألة اوردها سيبويه في كتابه وجوز في اعرابها اربعة اوجه الاول نصب الاول ورفع الثاني اما نصب الاول فبتقدير كان لانه فعل كثير الدور

في الكلام اولانه لما وجب تقدير الفعل ولا دليل على الفعل الخاص فقدر ما هو اعم الافعال وهو كان لاندراج جميع الافعال تحت الكون **فان قلت** هلا اضمرت كان التامة حتى يرتفع الاسم **قلت** لان الناقصة ادور في الكلام من التامة وكان الحمل على الاكثر اولى واما رفع الثاني فباضمار المبتداء لا باضمار الفعل لان الجزاء متى كان فعلا لم يحتج الى الفاء فكان الابتداء الزم وقوعا بعد الفاء والتقدير ان كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير والوجه الثاني رفع الاول ونصب الثاني بتقدير ان كان في عملهم خير فكان جزاؤهم خيرا او فيجزون خيرا لدلالة يجزون عليه والوجه الثالث نصبهما معا بتقدير ان كان عملهم خيرا فكان جزاؤهم خيرا والوجه الرابع رفعهما بتقدير ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير واعلم ان الاول من الوجوه هو افصحها لان ما اضمر في الشرط قليل وفي الجزاء اضمر المبتداء وهو كثير والثاني اضعفها لان في الشرط كثرة الاضمار وفي الجزاء اضمار الفعل بعد الفاء وهو ضعيف كما مر والاخيرين متوسطان لاجتماع جهتي القوة والضعف في كل منهما اما في الاول منهما فلان في الشرط قلة الاضمار وهي دليل القوة وفي الجزاء اضمار الفعل بعد الفاء وهو دليل الضعف واما في الثاني منهما فلان في الشرط كثرة الاضمار وهي دليل الضعف وفي الجزاء تقدير المبتداء بعد الفاء وهو دليل القوة **قوله** ووجب الحذف في مثل اما انت منطلقا انطلقت قالوا ان اصل هذا الكلام لان كنت منطلقا انطلقت اي من اجل ان كنت وان هذه هي المصدرية حذفت اللام منها لان حروف الجر تحذف عند ان وان كثيرا مستمرا ثم حذفت كان اختصارا وجعل الضمير المنفصل بدلا من الضمير المتصل

الحذف ما كان يتصل به فصار ان انت ثم زيدت ما عوضا عن كان فصار ان ما وخص ما بالزيادة هنا لانها تجيء زيادة كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله مع ما لها من المشابهة باخت كان وهي ليس واما لا فهي وان كانت كذلك في مجيئها زيادة ومشابهة لها الا انها اقل مشابهة بليس ولذا قيل عمل ليس في لا شاذ كما مر ثم ادغمت نون ان في ميم ما لقرب مخرجهما فصار الكلام اما انت منطلقا فيكون وجوب حذف كان لوجود قرينتها وهي ان المصدرية لانها تستدعي الفعل استدعاء ان الشرطية اياه ولا دليل على الخاص فيجب تقدير العام الناصب لوجود النصب في منطلقا وهو كان كما مر وقيام عوضها مقامها وهو ما كما عرفت واعلم انه ذكر منصوب كان في المشابهات بالمفعول ولم يذكر مرفوعها في المشابهات بالفاعل وكانه داخل في حد الفاعل عنده حيث لم يستانف له ذكرا كساير الملحقات **قال رحمه الله** اسم ان واخواتها الى آخره **قلت** قوله المسند اليه شامل للمبتداء واسم كان واخواتها واسم ما ولا وغيرها فبقوله بعد دخول ان واخواتها خرج الجميع **قال رحمه الله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس الى قوله المجرورات **قلت** انما ترجم هذا الباب بقوله المنصوب بلا ولم يقل اسم لا ليخرج ما هو مبني من اسمها قوله المسند اليه شامل للمبتداء ولاسم كان واخواتها ولاسم ما ولا المشبهتين بليس فلما قال بعد دخولها خرج عنه الجميع **قوله** يليها نكرة مضافا او مشابها به يليها بلفظ التذكير لان فاعله الضمير العايد الى المسند اليه والضمير المونث في يه عايد الى كلمة لا ونكرة منصوب على الحال عن هذا الضمير العايد الى المسند اليه وكذلك **قوله** مضافا او مشبها به

فيكون حالا بعد حال قال المصنف لما كانت ترجمة هذا الفصل بقولهم المنصوب وجب ان يحد بما يكون منصوبا فلذلك ذكرت هذه الشرايط فلو ترجم باسم لا لاستغني بان يقال هو المسند اليه بعد دخولها فقوله يليها احتراز عما يكون مفصولا بينه وبين لا وقوله نكرة احتراز عن المعرفة وقوله مضافا او مشابها به احتراز عن المفرد فان الصور الثلاثة لا يكون منصوبة كما سيجيء والمراد بالمشبه بالمضاف ما مر في المنادى وما في بعض الشروح اراد بالمشبه بالمضاف ما يكون داخلا على اسم عامل فيما بعده منقوض بقولهم لا خيرا من زيد **قوله** فان كان مفردا فهو مبني على ما ينصب به **قلت** هذا كلام لا يمكن حمله على الظاهر يودي الى ان يكون معاد الضمير الذي في كان هو المنصوب بلا وهذا يذهب بفايدة الترجمة بذلك فلا بد من تقدير يصح الكلام ووجهه ان يجعل اسم كان الاسم الذي بعد لا اي ان كان الاسم الذي بعد لا لنفي الجنس مفردا اي لا يكون مضافا ولا مشابها به فهو مبني على ما ينصب به اي ان كان نصبه بالحركة بني عليها كقولك لا غلام في الدار وان كان بالحرف بني عليه نحو لا غلامين لك وقوله على ما ينصب به لو اجري على ظاهره يذهب بفايدة الترجمة ايضا فلا بد من ان يكون التقدير فهو مبني على ما ينصب به لو نصب وانما بني المفرد مع لا لتضمنه الحرف لان تقدير لا رجل لا من رجل ليفيد استغراق الجنس وما قيل في بعض الشروح انه جواب هل من رجل وليس بصواب لان جوابه لا او نعم نص عليه في شرح المفصل للمصنف وسياتي تحقيقه وانما لم يبن المضاف والمشبه به لان الاضافة مانعة لخصوصيتها بالاسماء عن البناء اذ الاصل في الاسماء الاعراب ولان المضاف اليه

نازلٌ منزلة التنوين ولذلك يتعاقبان والبناء مع التنوين الذي هو للتمكن مستحيل فكذا مع القايم مقامه وبني المفرد على الحركة او على الحرف ايذانا لعروض البناء كما مر في المنادى وفي بعض الشروح وبني على الفتح لخفته وليس بصواب لان هذا انما يستقيم في لا غلام لك دون لا غلامين لك اما لان الفتح لا يطلق على هذا الاعراب او لان خفة النصب من ثقل الكسرة لا يتميز فيه لانه في كلتا الحالين بالياء فلعل الوجه ان يقال انما بني على ما ينصب به لانه اخف من باقي الوجهين في مثل لا غلام لك ولما بني المفرد على ما ينصب به لذلك المعنى بني التثنية والجمع على ما ينصبان به كذلك الحاقا للفرع بالاصل قال المصنف هذا اولى من قولهم مبني على الفتح فانا نقول لا غلامين لك ليس مبنيا على الفتح وكذلك لا مسلمين لك واذا قلنا مبني على ما ينصب به شمل ذلك كله قوله وان كان معرفة او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اي وان كان الاسم الذي يدخل عليه لا معرفة او وقع فصل بينه وبين لا وجب رفع المنفي والتكرير اي تجاء بعد لا والمنفي بلا منفي آخر تقول لا زيد في الدار ولا عمرو ولا فيها رجل ولا امراة اما وجوب الرفع في المعرفة فلان لا قد دخلت في غير موضعها فضعف عملها فيرتفع الاسم بالابتداء واما وجوب التكرير فيها فلانه مبني ايضا على سوال سايل سائل ازيد في الدار ام عمرو فوجب التكرير في الجواب ليكون مطابقا للسوال وانما قدر السوال مكررا لانه لو كان مقتصرا على ازيد في الدار لاستغنى المجيب بلا او نعم عن الذكر ثانيا فلما لم يكتف بلا واقدم على قوله لا زيد فيها علم ان السوال مكرر اذ عدم الاستغناء بلا انما يكون في المكرر فانك اذا قلت

لا في جواب قوله ارجل في الدار ام امراة ولم يكن فيها احدهما لم يستتب جوابك نفيا لكليهما نصا والى هذا اشارة في شرح المفصل للمصنف واما وجوب الرفع في المفصول بينه وبين لا فلحصول ضعف عملها بالفصل واما وجوب التكرار فلانه مبني ايضا على سوال سايل سائل افي الدار رجل ام امراة بدليل عدم اكتفاء المجيب بقوله لا او نعم واقدامه على قوله لا فيها رجل قوله ومثل قضية ولا ابا حسن لها متاول هذا جواب سوال يرد على قوله فان كان معرفة وجب الرفع والتكرير او على قوله يليها نكرة فان ابا حسن معرفة ولا رفع فيه ولا تكرير وهو منصوب بلا مع انه معرفة وتوجيه الجواب انه متاول تقديره هذه قضية اي حكم ولا قاضي مثل ابي حسن لها فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه والمثل وان اضيف الى المعرفة لا يكون معرفة لانه لا يتعرف بالاضافة كما سيجيء وفي تاويله وجه آخر هو احرى بالقبول واجري في العقول وهو ان العلم متى اشتهر بمعنى من المعاني نزل تنزيل الجنس الدال على ذلك المعنى كما في قولهم لكل فرعون موسى ولذلك اشتقوا من الاعلام فقالوا تمعدد اذا تشبه في خشونة العيش بمعد فمعنى ولا ابا حسن على هذا التاويل لا حاكم فيصل والمراد بابي حسن علي بن ابي طالب كرم الله وجهه فكان فيصلا في الخصومات قوله وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله الى آخره اي اذا عطف على المنفي بلا شيء وكررت لا وهو المراد بقوله في مثل لا حول ولا قوة الا بالله يجوز في المعطوف والمعطوف عليه خمسة اوجه الاول فتحهما نحو لا حول ولا قوة ووجهه ان يكون كل واحد منهما مستقلا وعطف احدى الجملتين

على الاخرى وذلك واضح وانما الاشكال في الاستثناء الواقع بعده وهو في المعنى راجع الى الجملتين والاستثناء اذا استعقب الجملتين انما يكون للثانية واشبه ما يقال ان الحول والقوة لما كانا بمعنى كان كانه تكرار فصح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد كذا قال المصنف في شرح المفصل والثاني فتح الاول ونصب الثاني نحو لا حول ولا قوة اما فتح الاول فظاهر واما نصب الثاني فعلى العطف على اللفظ كقوله لا اب وابنا ويكون لا الثانية مزيدة للتاكيد الثالث فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة ووجهه ان يكون الثاني معطوفا على المحل كقوله لا ام لي ان كان ذاك ولا اب الرابع رفعهما نحو لا حول ولا قوة ووجهه ما تقدم من قصد مناسبته السوال وهو ان يقال احول لنا ام قوة قال المصنف وانما لم يجئ نصبهما لو فتحا على اصلهما ليوهم التركيب وليس في كلامهم مثل ذلك ثم كره هولاء العدول باحدهما لما فيه من التحكم قلت هذا منقوض بالوجه الاول الخامس رفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة ووجهه ان تجعل لا الاولى بمعنى ليس والثانية لنفي الجنس وهذا القسم ضعيف لان لا بمعنى ليس شاذ وهذا هو المراد بقوله على ضعف فان قلت جعل صاحب المفصل الاقسام الجايزة ستة وصاحب الكافية خمسة فمن المحق منهما قلت لعله صاحب الكافية لما قال في شرحه للمفصل اما الوجه السادس فلا حاصل له لانه عكس الخامس وعكسه هو الثالث بعينه وقد توهم بعضهم ان ذلك وجه سادس باعتبار وجه الرفع فيكون رفع الثاني في الثالث على غير هذا الرفع لانه ذكر في الخامس على ان لا بمعنى

ليس او على مذهب ابي العباس ومذهبه انه يجيز في السعة لا رجل في الدار بالرفع وهذا الاعتبار ليس بشيء فانه لم يقصد الى عد الوجوه باعتبار توجيهها وانما قصد الى عدها باعتبار اختلاف لفظها ولا يزيد ذلك على خمسة وعلى ما ذكره المعتذر يجب ان يزيد على الستة لان رفعهما جميعا يجوز ان يكون على المناسبة وعلى كراهة وهم التركيب وعلى ان لا بمعنى ليس وعلى مذهب ابي العباس وعلى ان الاولى بمعنى ليس والثانية على مذهب ابي العباس وعلى العكس قوله فاذا دخلت الهمزة لم تغير العمل اي اذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير عملها لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام عليه واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا فعلى اضمار فعل كانه قال الا ترونني وزعم يونس انه نون مضطرا كذا في المفصل قوله ومعناها الاستفهام اي معنى الهمزة الداخلة على لا الاستفهام كقولك الا رجل في الدار والعرض الا تنزل عندي والتمني كقولك الا ماء اشربه قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا يعني اذا وصف المبني بلا بصفة ولم يتخلل بينها وبين الموصوف صفة اخرى وهو المراد بقوله الاول وتكون تلك الصفة مفردة ولم يفصل بينها وبين الموصوف فاصل آخر وهو المراد بقوله يليه جاز في الصفة البناء والاعراب ثم جاز في الاعراب الرفع والنصب اما البناء فلان الصفة والموصوف كليهما جميعا في حكم اسم واحد من حيث ان كل واحد من اللفظين عبارة عن ذات واحد فيحلهما البناء معا واما الاعراب فلان علة البناء لم تصادفها

وهي تضمن معنى الاستغراقية فانها وان لحقت الموصوف فلم تلحق الصفة
بدليل انها ان اخرجناها عن التقدير وحصلناها في اللفظ لم يلحق
الا بالاول ثم ان هذا الاعراب اما ان يحمل على اللفظ فينصب لان الفتح والنصب
من واد واحد جاز ان يحمل على اللفظ وان كانت الحركة بنائية لانها لما كانت
عارضة شابهت الحركة الاعرابية ونظيره باب توابع المنادي واما ان
يحمل على المحل فيرفع لان لا مع المنفي في محل الرفع فقوله نعت احتراز عن المعطوف
والمبني احتراز عن المعرب مثل لا غلام رجل ظريفا فيها والاول احتراز
عن النعت الثاني وما بعده مثل لا غلام ظريف عاقلا وعاقل ومفردا
احتراز عن نعت مضاف كقولك لا رجل حسن الوجه ويليه احتراز
من ان يفصل بين النعت والمنعوت فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف فانه
في جميع هذه الصور لا يكون الا الاعراب لما سيجيء قلت لعل قوله يليه
اغنى قوله الاول وقوله الاول بالرفع صفة للنعت ومفردا نصب على الحال
في بعض الشروح عن الضمير المرفوع في يليه وفي بعض عن النعت وهذا
ليس بشيء لان قوله نعت مبتدا فلا يصلح ان يكون ذا حال اللهم الا ان يقال
عن الضمير العايد عن مبني ومعرب الى نعت لان التقدير يبنى ويعرب نعت
المبني الاول مفردا وقوله يليه صفة للمفرد وقيل حال عن النعت وجه تزييفه
وتصحيحه مر والهاء في يليه عايد الى المبني ومبني ومعرب خبران عن نعت
ونصب رفعا ونصبا في بعض الشروح على المصدر فيكون التقدير رفع رفعا
ونصب نصبا وفي بعض على الحال عن معرب اي حال كونه مرفوعا ومنصوبا

ووجه

ووجه تحقيق العامل على هذا الوجه خفي اللهم الا ان يقال عن الضمير الذي في معرب
اي يعرب النعت حال كونه مرفوعا ومنصوبا فيكونان مصدرين بمعنى المفعول
قوله والا فالاعراب اي وان لم يوجد الشروط التي ذكرت تعين الاعراب في النعت
اما اذا لم يكن المنفي مبنيا فلان النعت انما يصير مبنيا في هذا الباب باعتبار
اتحاده مع المتبوع المبني وقد فقد هنا ذلك واما اذا لم يكن اول فلكراهتهم
ان يجعلوا ثلثة اشياء بمنزلة شيء واحد واما اذا كان مضافا فلان اسم لا اذا
كان مضافا لا يكون له الا الاعراب فتابعه اذا كان مضافا اولى بالاعراب واما
اذا لم يكن يليه فلان الفاصل يمنع عن جعل الموصوف والصفة شيئا واحدا
وفي بعض الشروح قوله والا فالاعراب استثناء عما ذكرنا قلت كان قائله
ظن ان الا هذا حرف استثناء وليس به لانه في الاصل ان لا كما في قوله تع والا تنصروه
فقد نصره الله قوله والعطف على اللفظ اي العطف من غير تكرير لا على المبني
مع لا على الفتح جايز على لفظ المبني وعلى محله نحو لا غلام وجارية فرفع جارية على
محل لا غلام ونصبها على لفظ لا غلام وحمل اللفظ من قال فلا اب وابنا مثل
مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتازرا قوله ومثل لا اباله ولا غلامي له
لانهما اسمان للا مفردين فمن حقهما ان يبنيا على ما ينصبان به كما مر الا انه
انما جاز اثبات الالف في المثال الاول وحذف النون في المثال الثاني تشبيها
لهما بالمضاف قال المصنف وانما شبه بالمضاف لمشاركته للمضاف في اصل
معناه لان معنى قولك ابوك اب لك فاشتركا في هذا المعنى وهو نسبة الابوة
الى المذكور بعد اللام مثلها في الاضافة وان اختلفا في ان الحذف يفيد قوة الخصوصية

حتى يصير معرفة واثبات اللام لا يصير معه كذلك قوله ومن ثم لم يجز لا ابا فيها
اي ومن اجل ان اثبات الالف وحذف النون في المثالين المذكورين انما كانا للتشبيه
اسم لا بالمضاف لم يجز لا ابا فيها لانتفاء اشتراكه مع المضاف في اصل معناه لان
الاضافة لا يكون هنا بهذا المعنى قوله وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه
اي ليس مثل هاتين الصورتين وهما لا اباك ولا غلامي لك بمضاف لفساد
المعنى وهو ما يلزم دخول لا على المعرفة بدون الرفع والتكرير فانه لو كان مضافا
لكان معرفة ولا رفع فيه ولا تكرير وهما لازمان اذا كان اسم لا معرفة كما مر قوله
خلافا لسيبويه فذهب سيبويه الى انه مضاف واللام لتاكيد النفي ولذلك كانت
فيها احكام الاضافة قال المصنف وانما غره من ذلك وجود احكام الاضافة وليس
بمستقيم كما مر قوله ويحذف في مثل لا عليك اي يحذف المنفي حتى جاز الحذف لما علم
لانهم يظهرون فيقولون لا باس عليك فعلم ان المضمر من جنس المظهر ولانه
هو المبتدا بعينه طرأت عليه كلمة النفي فجاز حذفه قياسا على حذف المبتدا الا انهم
جوزوا حذف خبرها ايضا فيقولون لا باس قياسا على جواز حذف خبر المبتدا والكلام
في المجوز هنا كالكلام في المجوز ثمه قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس قد مر وجه
مشابهتهما بليس وقوله المسند شامل لخبر المبتدا وخبر كان وخبر ان وغيرها
فلما قال بعد دخولهما اي دخول احدهما خرج الجميع قوله وهي لغة اهل الحجاز
اي لغة استعمالهما بمعنى ليس لغة اهل الحجاز فان بني تميم يرفعون ما بعدهما
على الابتداء والخبر ويقولون هما يدخلان الاسم والفعل وكل ما يدخل على القبيلين
لا يعمل كذا في شرح المفصل للمصنف والاولى اولى اذ هي اللغة التي ورد

عليهما

عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا قوله واذا زيدت ان مع ما الى آخره هذا
بيان الاسباب التي تبطل عملهما وهي زيادة ان المكسورة مع ما نحو ما ان زيد منطلق
وقوله مع ما احتراز عن لا فانها لا تزاد معها بالنقل وانتقاض النفي بالا سواء
كان النفي بما او بلا نحو ما زيد الا منطلق ولا رجل الا افضل منك وتقدم الخبر على
الاسم نحو ما قائم زيد ولا افضل منك رجل وانما تبطل عملهما في هذه المواضع اما
في الاول فلان ما عامل ضعيف عمل على خلاف القياس لشبهه بليس بقوي
فلما فصل بينها وبين معمولها ضعف عن العمل واما في الثاني فلان النفي
انتقض بالا وهو المعنى الذي عملتا لاجله فلما بطل بطل العمل واما في الثالث
فلما تقدم من كون عملهما على خلاف القياس فلا يحسن ان يتصرف فا كتصرف
الاصيل بخلاف ليس فانها اصيلة في العمل فلم يبطل عملها بتقديم الخبر قوله
واذا عطف عليه بموجب فالرفع اي اذا عطف على خبر ما ولا بحرف عطف موجب
اي مثبت ما بعده وهو بل ولكن مثل ما زيد قائما بل قاعد ولا زيد قائما لكن نائم
بطل عملها البطلان معنى النفي كما مر ولا يجوز في المعطوف الا الرفع حملا على محل خبر
ما ولا اذ هما مرفوعا المحل نظرا الى الاصل فاما اذا عطف بحرف غير موجب مثل
ما زيد قائما ولا قاعدا فحكمه حكم ساير المعطوفات قال رحمه الله المجرورات
الى قوله التوابع قلت المباحثات لفظية هنا ايضا كما مر في المرفوعات
قوله المضاف اليه كل اسم نسب اليه شيء الى آخره وانما قال اسم لان المضاف
اليه لا يكون الا اسما كما مر وقوله نسب اليه شيء احتراز عما لم ينسب اليه شيء
كخبر المبتدا مثلا كذا في بعض الشروح وانما قال شيء ليشمل الاسم والفعل

مثل غلام رجل ومررت برجل و **قوله** بواسطة حرف جر احترازٌ عن الفاعل والمبتدأ وغيرهما فانهما مما ينسب اليه شيء لكن لا بواسطة حرف الجر و **قوله** لفظا ليدخل مثل مررت بزيد و **قوله** تقديرا ليدخل مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم لان حرف الجر فيهن مقدر **قوله** مرادا احتراز عن قولك صمت يوم الجمعة فانه نسب صمت الى اليوم بواسطة حرف الجر تقديرا وهي في لكنها غير مرادة ولهذا لا يظهر اثرها وعلم من ذلك ان مراده بقوله مرادا ان يظهر اثر ذلك الحرف المقدر فيما بعده **قوله** فالتقدير شرطه الى آخره يعني اذا كان حرف الجر مقدرا في الاضافة شرطه ان يكون المضاف اسما مجردا عن التنوين قال المصنف نريد التنوين وما يقوم مقامه وهو نون التثنية والجمع وانما شرط ذلك لان التنوين وما يقوم مقامه يؤذن بانقطاع الاسم عما بعده وتمامه والاضافة يؤذن بضد ذلك فلا يجمع بينهما قال المصنف وما ليس فيه تنوين يقدر كاحمد ان لو كان فيه تنوين كان محذوفا لاجل الاضافة **قوله** لاجلها اي لاجل الاضافة فان التنوين لو جرد لاجل الالف واللام لجاز الضارب زيد على المذهب الاصح لا تجوز الاضافة بتقدير حرف الجر وما نقل عن الفراء انه يجوز الاضافة فيه فانما يجيز لانه يقول انما سقط التنوين بالاضافة لا بالالف واللام وكذا النون لو جردت لغير الاضافة لم تكن الاضافة متحققة والكلام في الاضافة المتحققة وهذا كما جردت النون لاتصال الضمير في الضاربوك فانه لا حاجة الى الاضافة هنا لاسقاط النون بل سقط بمجرد اتصال الضمير ويختلف بين النحويين ان محل الكاف هنا منصوب او مجرور فيكون شرط حذف التنوين لنفس الاضافة

اي المطلق

وشرط

٩٠

وشرط حذف النون للاضافة المتحققة والباعث الى هذا التكلف ما نقلت عن شرح المصنف انه اراد التنوين وما قام مقامه فيكون قوله لاجلها متعلقا بهذا المجموع فلا بد من تحقيق صورة يكون حذف النون فيها لا لاجل الاضافة وما ظفرت على غير ما ذكرت ومن رأى لي شيئا آخر اقوى من ذلك فليتنبه هنا منا بامن البر الرحيم وفي بعض الشروح وانما قال لاجلها احترازا عما سقط بعلة اخرى مثل التقاء الساكنين **قلت** ما ظهر على صورة حذفت فيها التنوين لاجل التقاء الساكنين ثم وان سلم ان تلك الصورة موجودة الآن كلامه لا يتوقف على المقصود لان نون التثنية والجمع لا يكون ساكنة حتى يحذف لالتقاء الساكنين **قال العبد الفقير** جامع هذه الفوائد قد مر علي بعد حين من الفراغ عن هذا الشرح عند مذاكرتي المفصل مع اصحابي قول صاحبه وقد يحذف اي التنوين اذا تلاقى ساكنا آخر كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا وقرئ قل هو الله احد الله الصمد فعلى هذا لم يبق على هذا الشارح الا الاعتراض الثاني **قوله** وهي لفظية اي الاضافة على ضربين معنوية ولفظية وانما قدم المعنوية لانها هي الحقيقية **قوله** فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها **قلت** ذلك انما يكون بان لا يكون المضاف صفة اصلا نحو غلام زيد وقيام زيد حسن فان المصدر هنا وان اضيف الى فاعله فالاضافة معنوية لفوات الصفة او بان يكون صفة لكن غير مضافة الى معمولها نحو كريم العراق فان الكريم وان كان صفة فالعراق ليس بمعموله لانه لا يقال

كرم العراق بل يقال كرم من في العراق والمراد بالعمل هنا ان يرفع المضاف المضاف اليه او ينصبه لو سلط عليه او المراد به ان المضاف كان رافعا او ناصبا له قبل الاضافة كذا في بعض الشروح قوله وهي اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه الى آخره اي الاضافة المعنوية على ثلثة اقسام لان المضاف اليه ان لم يكن جنس المضاف ولا ظرفه كانت الاضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنس الغلام ولا ظرفه وانما كانت بمعنى اللام هنا لان اللام هي الاصل في افادة اختصاص المضاف بالمضاف اليه المقصود بالاضافة اذ هي الموضوعة للاختصاص وكانت المتعينة للتقدير اللهم الا اذا قطع النظر عن الاختصاص واريد البيان او الظرفية فح يلتفت الى تقدير من او في لذلك الغرض وان كان المضاف اليه جنس المضاف اي يكون المضاف بعد الاضافة اخص مطلقا من المضاف اليه والمضاف اليه اعم مطلقا من المضاف كقولك خاتم فضة فان الخاتم بعد الاضافة الى الفضة يصير نوعا من الفضة والفضة جنسا له والا فقبل الاضافة بينهما عموم من وجه فكيف يكون احدهما جنسا للاخر وتحقيق ذلك يساعد للمزاولين في علم آخر كانت الاضافة بمعنى من لان الغرض من هذه الاضافة هو البيان وذلك انما يحصل بمن التبيينية وان كان المضاف اليه ظرف المضاف نحو ضرب اليوم كانت الاضافة بمعنى في وذلك ظاهر ولا سبيل الى دليل الحصر سوى الاستقراء قوله وهو قليل الكناية ينصرف الى القسم الثالث فلذا جاءت بلفظ التذكير والا فلو اعيدت الى الاضافة بمعنى في لوجب لفظ التانيث اي القسم الثالث

اي القليل وهي قليل

وهو

وهو الاضافة بمعنى في قليل الاستعمال قوله وتفيد تعريفا مع المعرفة اي الاضافة المعنوية تفيد تعريف المضاف اذا كان المضاف اليه معرفة نحو غلام زيد لانها تفيد خصوصية المضاف بالمضاف اليه فلما لم يكن المضاف اليه شايعا في امته كان المخصوص به كذلك ضرورة وذلك انما يكون في الاسماء التي لم يتوغل في الابهام اما التي توغلت فيه مثل غير ومثل وشبه فلا يتعرف بالاضافة اللهم الا اذا اشتهر المضاف بمماثلة المضاف اليه او بمغايرته وقيل ان الاضافة في مثل هذه الامثلة لفظية لان معنى الغير المغاير والمثل المماثل والشبه المشابه فلعل المصنف اختار هذا المذهب فلم يستثن هذه الامثلة مما ذكره من الحكم الكلي في افادة تعريف الاضافة المعنوية قوله وتخصيصا مع النكرة اي تفيد الاضافة الى النكرة تخصيصا في المضاف لما عرفت ان الاضافة تفيد خصوصية المضاف بالمضاف اليه ولا تعريف في المضاف اليه حتى يتعرف المضاف فيبقى على اصل الخصوصية الناشية من الاضافة قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف اي وشرط الاضافة المعنوية ان لا يكون في المضاف تعريف والا فان اضيف الى المعرفة يلزم تحصيل الحاصل وان اضيف الى النكرة يلزم تحصيل الادنى مع حصول الاقوى وفي بعض الشروح ويعلم منه انه لا يضاف العلم الا بعد اتفاق الاشتراك فيه نحو زيدنا خير من زيدكم ولا المعرف الا بعد حذف اللام منه وان المضمر والمبهم لا يضافان اصلا لامتناع سلب التعريف عنهما لوضعهما على العرفان فان قلت قد شرطت تجريد المضاف عن حرف التعريف فما تصنع بيا عبد الله قلت حرف النداء غير موضوع للتعريف

وانما يعرف ما بعده بالقصد والاقبال ولهذا قد يكون بعده نكرة عند عدم القصد والاقبال نحو يا رجلا لغير معين فكانه لم يعتد بتعريفه اعتداد ساير التعريفات فاغتفر دخوله فيما لا يكون تعريفه بواسطة الحرف ولم يغتفر فيما يكون تعريفه بواسطته نحو يا الرجل اذا الشناعة فيه اكثر والشناعة اكثر ولو بنفس اجتماع الحرفين قوله وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد ضعيف هذا سوال وارد على ما شرط من تجريد المضاف من حرف التعريف فان الكوفيين قد جمعوا بين التعريفين الاضافة الى المعرفة ودخول الالف واللام في المضاف في قولك الثلثة الاثواب فينتقض الشرط المذكور والعذر للكوفيين في قولك ان الثلثة والاثواب لذات واحدة في المعنى وانما جئ بالاول لغرض العدد فلما فهم اتحاد الذات عرفوا الاول لانه محل التعريف ولم يخلوا الثاني لانه المقصود بالذات في الحقيقة فهذا وجهه وان كان ضعيفا كذا في شرح المفصل للمصنف واجاب عنه بانه ضعيف ووجه الضعف انه خلاف القياس واستعمال الفصحاء اما القياس فلما مر واما استعمال الفصحاء فالمسموع منهم ثلثة الاثواب وقال ذو الرمة
ثلاث الاثافي والديار البلاقع وقال الفرزدق فسما وادرك خمسة الاشبار
انشدهما المصنف في شرحه قلت اشرح هذين المستشهدين وان لم يكن شرحهما مقصودا هنا ايضاحا للمراد وتكميلا للاستشهاد اما صدر بيت ذي الرمة فقوله امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي البيت يقول

ان

ان الاثافي ورسوم الديار بعد خرابهما لا ترد جواب سلام ولا توضح عن خبر اذا استخبرت وهذا معنى قوله او يكشف العمى وصدر بيت الفرزدق ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما وادرك البيت وبعده يدني خوافق من خوافق تلتقي في ظل معتبط الغبار منازعي بالخوافق الرايات وبمعتبط الغبار مكانا لم يقاتل فيه قبله ولم يثر غباره حتى اثاره واراد بالخمسة الاشبار القبر وهو يمدح يزيد بن المهلب فيقول لم يزل مذ كان صغيرا الى ان مات يقود الجيوش ويحضر الحروب والمعنى هو مذ كان وفي الكشاف في اية الحجاب ان قوله وادرك خمسة الاشبار اشارة الى مذهب علي بن ابي طالب كرم الله وجهه انه كان يعتبر البلوغ بالقامة ويقدر ذلك بهذا القدر ومعنى البيت بهذا التقدير ظاهر فان قلت فاي احتجاج فيما انشد من البيتين وهذا لان الكوفيين يجيزون تجريد المضاف عن اللام ايضا في فصل العدد كما في غيره قلت لان المقام مقام تعريف باللام ولم يعرف بها فدل على ان المضاف في فصل العدد بدون اللام يكون والدليل على انه مقام التعريف باللام ان المعنى فسما وادرك القبر الذي هو خمسة الاشبار وكذلك المعنى الثلث من الاثافي كذا في بعض شروح المفصل ولقايل ان يقول البيتين لو طاوع صاحبيهما النظم المستقيم مع اللام فيهما لما بعد منهما القول به فالاستدلال بهما ليس بضربة لازم لعدم جواز مذهب الكوفي وهذه الفوايد منقولة من المقتبس قوله واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها فقوله صفة ليخرج ما ليس بصفة وقوله مضافة الى معمولها ليخرج الصفة المضافة

الى غير معمولها كقولك مصارع مصر لانه وان كان صفة مضافة لكن لا الى معمولها
لان معناه مصارع في مصر فالمصر ليس بمعمول المصارع لما عرفت من معنى
العمل ههنا قوله ولا يفيد الا تخفيفا في اللفظ اى الاضافة اللفظية لا يفيد
الا تخفيفا بحذف التنوين ونوني التثنية والجمع ولا يفيد تعريفا وتخصيصا
لان حقيقتهما لما كانت اضافة الصفة الى معمولها قبل الاضافة كان معنى
العاملية والمعمولية الاصليتين منظور اليه بينهما بعد الاضافة ولكن
يتصور ذلك الا بتقدير التنوين او النون وذلك التقدير بجعلهما في حكم الانفصال
فلا يحصل للمضاف اختصاص بالمضاف اليه فلا يسري معناه اليه قوله
ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اى ومن اجل ان الاضافة اللفظية لا يفيد
الا تخفيفا في اللفظ ولم تفد التعريف اصلا جاز ان يقال مررت برجل حسن
الوجه فانها لو افادت تعريفا لكان حسن الوجه معرفة فلا يصح وقوعه
صفة للنكرة حينئذ ولما لم يتعرف بهذه الاضافة جاز ان يقع صفة لرجل
قوله وامتنع بزيد حسن الوجه لما عرفت ان هذه الاضافة لا يفيد التعريف
فلم يتعرف حسن الوجه فلم يصح وقوعه صفة للمعرفة قوله وجاز الضاربا زيد
لوجود علة الاضافة وهي الخفة بسقوط النون قوله وامتنع الضارب زيد خلافا
للفراء قال المصنف في شرح المفصل واما الضارب زيد فمن نظر الى ان اللام
سابقة والتنوين زال لاجلها حكم بمنع الاضافة لفوات الشرط وهو التخفيف
ومن نظر الى ان الاضافة سابقة وقد حصلت الخفة بها بحذف التنوين
جوز تعريفه والوجه هو الاول لان اللام في الوا... سابقة على ما يشعر

بالاضافة

بالاضافة فوجب ان يكون حذف التنوين لها لا للاضافة لانه موجب له موجبان
سبق احدهما فثبت الحكم للسابق كما لو مس ثم بال فنقض الوضوء للمس
اذ لا يحصل الحاصل قلت ما ضرب من المثال شافعي والحنفي هو كما اذا افتصد
ثم بال قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما ضعف ذلك لان قوله
وعبدها معطوف على المائة المضاف اليه الواهب والمعطوف حكمه حكم المعطوف عليه
فكانه قال الواهب عبدها فيكون مثل الضارب زيد في الاضافة بالالف واللام
الى المعرفة وانما جوزه بعض النحويين لان اضافة الواهب الى عبدها ليست
بصريحة بل انما قدرت لوجود حرف العطف وقد يحتمل في التقديرات
ما لا يحتمل في القصديات كما في رب شاة وسخلتها بدرهم فان ادخال كلمة رب
على سخلتها لا يجوز قصدا لان السخلة معرفة بالاضافة الى الضمير ورب انما تدخل
على النكرة لكن جاز بواسطة حرف العطف وكذلك ههنا وكذلك جاز ان يقال
يا زيد والحارث ولم يجز يا الحارث ولقائل ان يقول الواهب المائة الهجان وعبدها
كالمثالين المستشهد بهما في الغرة بالعزة فلم ضعف هو ولم يضعفا
قوله وانما جاز الضارب الرجل حملا على المختار في الحسن الوجه اراد ان ينبه
على الفرق بين الضارب الرجل وبين الضارب زيد فان الاول جائز والثاني ممتنع
مع ان في كليهما اضافة الاسم المحلى بالالف واللام الى المعرفة ووجه الفرق
ان الضارب الرجل مشبه بالحسن الوجه من حيث ان كليهما مما يحلى جزآهما
بالالف واللام دون الضارب زيد فانه فقدت تلك المشابهة فيه حيث ليس
في المضاف اليه فيه الالف واللام والحسن الوجه المختار فيه الاضافة والا

فلو رفع الوجه يلزم خلو الصفة عن الضمير الذى به ترتبط بالموصوف في قولك
مررت بزيد الحسن الوجه ولو نصبت فانما نصب تشبيها له بالمفعول اذ لا يجوز
ان يكون تمييزا لانه معرفة والاضافة لانها اصل اولى من المشبه بالفضلة
على انه يوهم تعديته ما ليس بمتعد وهذا هو المراد بقوله حملا على المختار
في الحسن الوجه فان قلت ما وجه بيان الخفة في الحسن الوجه حتى ساغت
الاضافة فيه قلت هو ان الاصل الحسن وجهه لان معناه الذى حسن وجهه
فزالت الاضافة وكانت مشتملة على الضمير المردف بالواو والتي هي مدة
وعلى حركة الرفع وضمة الضمير وهذه خفة من غير وجه واما اللام التي حصلت
عند الاضافة فهي حرف ساكن كالعدم لا يعبا به فان قلت اليست الخفة
الاضافية هي ما يحصل بحذف التنوين او النون قلت بلى وكان ذلك
مشكلا على منذ صرت في حلقة الكافية ولعل هذا من باب اخذ الحكم
بالشبه فان الاصل في الخفة المجوزة للاضافة ان يكون بحذف التنوين
او النون الا ان هذه الخفة لما اشتركت بتلك في اصل معنى الخفة اخذت
حكمها وكم لذلك من نظائر لاولي بصائر قوله والضاربك وشبهه تقدير
الكلام انما جاز الضاربك وشبهه حملا على ضاربك لانه عطف على قوله الضارب
الرجل واراد بشبهه الضاربه وتثنيتهما وجمعهما فان حاصل ان قوله الضاربك
يرد اعتراضا على مسئلة الضارب زيد وذلك لان علة امتناع الاضافة
موجودة في الضاربك كما هي موجودة في الضارب زيد مع ان الضارب مضاف
الى الضمير المتصل عند سيبويه واصحابه والجواب عنه انه انما جاز ذلك حملا

على ضاربك

على ضاربك بيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين بمفعولاتها وكانت
مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقيق تخفيف فقالوا ضاربك
وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الكاف اذ لا يجتمع الضمير
المتصل مع التنوين والنون لانهما مشعران بالتمام والضمير المتصل في حكم
تتمة الاول فتصير متصلا منفصلا في حالة واحدة ثم لما لم يعتبروا التخفيف
في ضاربك وجوزوها بدونه اجماعا حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد والى هذا اشار بقوله
حملا على ضاربك وهذا كله على قول من قال ان الضارب مضاف الى الضمير المنفصل
فاما من زعم ان هذا الضمير مفعوله فهذا الاعتراض ساقط عنه والى هذا اشار
بقوله فيمن قال انه مضاف فان قلت ما الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف وهلا قيل انها سقطت للاضافة قلت لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ضارب لك اولا ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد ولن يتصور ضارب لك فعلم انها انما سقطت
لاتصال الكاف لا للاضافة قوله ولا يضاف موصوف الى صفة لان الصفة حقها
ان يكون باعراب الموصوف والمضاف اليه حقه ان يكون مخفوضا بالاضافة فيؤدى
الى ان يكون مخفوضا مرفوعا وهو باطل قوله ولا صفة الى موصوفها اى لا يضاف
صفة الى موصوفها لانه يؤدى الى تقديم التابع وتاخير المتبوع قوله ومثل
مسجد الجامع وجانب الغربى وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء وحتاقول قال
المصنف هذا يرد شبهة في اضافة الموصوف الى صفة لانهم يقولون المسجد الجامع

والجانبُ الغربيُّ والصلوةُ الاولى والبغلةُ الحمقآءُ فاذا قالوا مسجدُ الجامعِ
فقد اضافوا الموصوفَ الى صفتهِ والجواب ان مثل ذلك مُتاوّلٌ فمسجدُ الجامع
متاوّلٌ بمسجد الوقت الجامع وكما يصح وصفُ المسجد بكونه جامعا لانه موضع
الاجتماع يصح وصفُ الوقتِ بكونه جامعا لانه وقتٌ يُجتمَعُ فيه وجانبُ الغربيّ
متاوّلٌ بجانب المكان الغربيّ وصلوةُ الاولى متاوّلٌ بصلوة الساعة الاولى
وبقلةُ الحمقآء متاوّلٌ ببقلة الحبّةِ الحمقآء وكما يصح وصف البقلة بالحمقآء لانها
تُنبَتُ في مجارِي السّيْلِ فيجترُّها السّيْلُ يصح وصفُ الحبّة بالحمقآء لذلك قوله
ومثل جَرْدُ قطيفةٍ واخلاقُ ثيابٍ متاوّلٌ قال المصنف هذا يرد شبهةً في اضافة
الصفة الى موصوفها لانهم يقولون قطيفةٌ جَرْدٌ وثيابٌ اخلاقٌ فامّا اذا قالوا
جَرْدُ قطيفةٍ واخلاقُ ثيابٍ فانما اضافوا الصفةَ الى موصوفها والجواب عنه انّ
مثل ذلك متاوّل ووجه تاويله انهم حذفوا قطيفةً واستعملوا جرْدًا مكانها
على طريقةِ حذفِ الموصوفِ واقامةِ الصفة مُقامَهُ فصار في الاستعمال كانه اسم
غيرُ صفةٍ بمنزلة خاتمٍ وسوارٍ فلمّا قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لانْ يكون
قطيفةً وغيرَها مثل خاتمٍ في كونه صالحا لانْ يكون فضّةً وغيرَها اضافوه الى
جنسهِ الذي يتخصّص به كما اضافوا خاتما الى فضّةٍ فحاصلُ التاويل انّ جرْدًا
بعد حذف موصوفهِ واقامتهِ مقامهِ متاوّلٌ بانّه اسمٌ غيرُ صفةٍ فلم يلزم
اضافة الصفة الى الموصوف فان قلت لمّا كانوا محتاجين الى الاتيان بالموصوف
دفعا للالتباس فلِمَ لم يُبقُوا الكلام على اصله كفايةً لمؤنة الحذفِ ثم الردِّ
قلت هذا الاحتياج ما كان اوانَ الحذفِ لان الالتباس انما عرضَ بعد طولِ

العهد المنسِيّ للموصوف فامّا عند قرب العهد بحذف الموصوف فانما كان الاذهانُ
شاعرةً بالموصوف فلم يقع الالتباس اذ ذاك حتى لو كان الالتباسُ اوّلَ وهلةٍ
لما غيّر الكلام عن اصلهِ فان قلت فعند الالتباس هلّا ردّوا الكلامَ على اصله
قلت لانّ الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفةً فلم يحتج الى الموصوف
بل احتاجت الى المبيّن والبيانُ بالاضافة هو الاصل قوله ولا يضاف اسمٌ مماثلٌ
للمضاف اليه في العموم اى لا يضاف احد الاسمين المتساويين في الصدق الى الآخر
نحو ليث واسد في الاعيان وحبس ومنع في المعاني لعدم الفائدة اذ لا معنى
لتخصيص الشئ بنفسه وفي بعض الشروح وانما قال مماثل للمضاف اليه ولم
يقل مرادف للمضاف اليه ليدخل فيه المرادفانِ نحو الليث والاسد والمتساويان
نحو الانسان والناطق قوله بخلاف كلّ الدراهم وعين الشئ هذا لدفع وهم
من عسى يتوهّم انّ الكل مع الدراهم متساويان ومنشأ الوهم هو ان لفظ الكل
لا معنى له بعينه بل يكتسب معنىً مما اضيف اليه فلمّا اضيف الى الدراهم كان معناه
هو الدراهم فيكون اضافة الشئ الى نفسه وهذا الوهم انما يكون بعد اضافة
الكلّ الى الدراهم فقال انهما ليسا متساويين بل الكلّ اعمّ من الدراهم والعينُ
اعمّ من الشئ لانّ الكلّ قبل الاضافة جاز ان يكون دراهم او دنانير او غيرها
فبعد الاضافة بالدراهم اختصّ بها وكذلك لفظ العين قبل الاضافة جاز
ان يطلق على العدم المحض والعدم المطلق كذا في بعض الشروح فبعد الاضافة
تخصّص بالشئ الذي لا يطلق الا على الموجود قلت في تحقيق هذا المثال
مباحثاتٌ علمُ الالهي كافلٌ اياها والاقرب ان يقال انه يطلق على العدم
المضاف

كعدم زيد وامثاله قوله فانه يختص اى فانّ الكلّ يختص بالدراهم والعينَ يختص
بالشئ وانما وحّد الضمير وقد ذكر شيئين ذهابا الى المعنى لان كليهما في حكم شئٍ
واحدٍ وهو المضاف الاعمّ من المضاف اليه كما ذُهِب في قوله تعالى والذين يكنزون
الذهب والفضّة ولا ينفقونها الى المعنى وهي العِدّةُ الكثيرةُ من الدنانير والدراهم
فلذا قيل ينفقونها او الى الكنوز او الى الاموال او يكون المعنى فان الكل يختص
والعينُ كذلك كما قيل في هذه الآية انّ معناه ولا ينفقونها والذهبَ كما انّ معنى
قوله فاني وقيّارٌ بها لغريبٌ وقيّار كذلك وتحقيق امثال ذلك انما يُساعد
للمزاولين في الكشّاف قوله وقولهم سعيدُ كرزٍ ونحوه متاوّل هذا يرد اعتراضا
على قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص فانّ سعيدًا وكُرزًا
متماثلان في العموم والخصوص لكونهما علمين لرجل واحد واضيف احدهما الى الآخر
والجوابُ انه متاوّل ووجه تاويله ان المراد بالمضاف المسمّى والمدلول وبالمضاف اليه
الاسم فاذا قلت جاءني سعيدُ كرزٍ فكانك قلت جاءني مدلولُ هذا اللفظ ولم
يكن التاويلُ بالعكس لامتناع اسناد المجئ ونحوه الى اللفظ ولم يضف
اللقبُ الى الاسم فلم يقل كُرْزُ سعيدٍ لان اللقبَ اوضح من الاسم فاضافة الاسم
الى اللقب اولى من العكس كذا في بعض الشروح قوله واذا اضيف الاسمُ الصحيحُ
او الملحقُ به الى ياء المتكلم الى آخره نعني بالصحيح ما ليس آخره حرفَ علّة
نحو ثوب ودارٍ وبالملحق بالصحيح ما آخره واوٌ او ياءٌ قبلها ساكنٌ وانما
كان ذلك في حكم الصحيح لتحمّل آخره الحركاتِ كالصحيح لان حرف العلّة يخفّ
النطقُ به متحرّكا لسكون ما قبله فاذا اضيف احدُ الاسمين المذكورين

اى الصحيح والملحق بالصحيح

الى ياء المتكلم كُسِرَ آخره قال المصنف في شرح المفصّل انما كُسِر لانهم ارادوا
ان يكون ما قبل الياء من جنسها لانها تصير مدّةً اذ المدّةُ هو حرف علّة
يكون ما قبله حركةٌ من جنسه فتخفّ والموضع موضع التخفيف اذ الاسمان
تنزّلا منزلة اسمٍ واحدٍ قوله والياء مفتوحة او ساكنة ياء الاضافة حقها
الفتح لئلا يُبتدأ بها ساكنةً حكما لانها كلمة على حدةٍ وكونها مفتوحةً لان
الفتح اخفّ الحركات والمحلّ ضعيف وانما تُسكّن طلبًا لزيادة التخفيف فيها
على انها متصلة بما قبلها اتصالا فلا يلزم الابتداء بالساكن من كل وجه
قوله فان كان آخره الفا تثبت ظاهرُ هذا الكلام يوهم انه في بيان حكم الصحيح
والملحق به بعدُ وليس كذلك بل ما سبق كان حكم الصحيح والملحق به وههنا
شرع في احكام ما لا يكون صحيحا ولا ملحقا به وذلك لا يخلو اما ان يكون في آخره الفٌ
او واوٌ او ياءٌ فان كان في آخره الف سواءٌ كانت للتثنية او لغيرها مثل عصايَ ورحايَ
وضاربايَ تثبت الالف عند الاضافة على اللغة الفصيحة لتعذّر الحركة عليها
وخفّتها قوله فان كان آخره الفا اى ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم بدلالة
سياق الكلام قوله وهذيل تقلبها لغير التثنية ياءً لانهم ارادوا كسر الالف
قبل ياء المتكلم فلم يقدروا فقلبوا الالف الى اخت الكسرة فاجتمع متجانسان
فادغموا احدهما في الآخر كذا في بعض شروح المفصّل وانما لم يقلبوا الف التثنية
لانهم كرهوا ان يغيّروا حرفا جيء لمعنى بخلاف الف موسى كذا في شرح المفصّل
للمصنف قوله وان كان ياءً ادغمت اى ان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم
ياءً ادغمت في ياء المتكلم كما هو الحكم في اجتماع المثلين سواءٌ كانت ياء التثنية

كمُسلمِيَّ بفتح الميم او للجمع كمُسْلِمِيَّ بكسرها او لغيرهما كقاضِيَّ وغازِيَّ بتشديد الياء
وانما عاد المحذوف في قاضيّ لان بالاضافة سقطت التنوين التي يلزم منها ومن
الياء اجتماع الساكنين قوله وان كان واوا قلبت ياء وادغمت اي وان كان آخر
الاسم المضاف الى ياء المتكلم واوًا قُلبت ياءً وادغمت الياء في الياء قال المصنف
وانما يكون ذلك في جمع السلامة لا غير فانه اذا لحقته ياء الاضافة اجتمعت الواو
والياء وسبق احدهما بالسكون وقياس لغتهم في ذلك قَلْبُ الواو ياءً وادغام
الياء في الياء كما تقول في مسلمون مسلميّ وكُسِرَ ما قبل الياء بعد الادغام لاجل
الياء وفي بعض الشروح فان قيل لم لا يكسر في مُصْطَفَيَّ قلنا اصله مصطفونَ
فتصير مصطفويَ قُلبت الواو ياءً ثم ادغمت فابقيَ ما قبلها على ما كان
لخفة الفتحة بخلاف مسلميّ فان ما قبل الواو فيه مضموم قوله وفتحت الياء
للساكن اي فتحت ياء الاضافة مع تلك الحروف المذكورة لانها لو سُكِّنَتْ
يلزم التقاء الساكنين ولو حركت فالفتح اولى للخفة وقد جاء في قراءة نافع
مَحْيايْ بسكون الياء وهو ضعيف قوله واما الاسماء الستة فاخي وابي شرع
يُبَيِّنُ حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم ولما كان بعضها مخالفا
للبعض لم يَقْرِنِ الكلَّ في قول واحد بل فَصَلَ بعضها عن بعض وسَتَطَّلِعُ
في أثناء المباحثات على ذلك قوله فاخي وابي يعني حكم الاخ والاب عند الاضافة
الى ياء المتكلم حكمُ الصحيح ولا يُعادُ الى اصلِهِما من محذوفهما صار كأنْ
لم يكن كما في يدٍ ودمٍ فان قلت ما الفرق بين اضافتهما الى ياء المتكلم وبين
اضافتهما الى غيرها ولم يجيئون بالمحذوف ثمه ولم يجيئوا به هنا قلت لو جيء

بالمحذوف هنا لقيل أَبَوِيَ وأَبايَ وأَبِيَّ وكل ذلك ممتنع اما أَبَوِيَ فلان الياء
اِمّا ان تُسكَّن وحينئذ يجتمع ساكنان او تُحرَّك وحينئذ ينقلب الواو الاعرابي
ياءً على القاعدة المعهودة في اجتماع الياء والواو وسُبِقَ احدهما بالسكون
ويلزم اشتباه المرفوع بالمجرور فان قلت ليس في ابي مثل ذلك الاشتباه
قلت بلى ولكن مع التخفيف بالحذف ولا يلزم من تحمل الاشتباه مع التخفيف
تحمّله لا معه فان قلت الم يلزم ذلك الاشتباه في مُسْلِمِيَّ وقد تُحمّل ثمه فهلا
تُحمّل هنا قلت لو لم يتحمّل ذلك الاشتباه في مسلميّ لكان ينبغي ان يقال مُسْلِمِي
بالياء الخفيفة كما يقال ابي اذ لا يقال مُسْلِمُوِيَ بالاصل الجاري مرارًا فكان
يَشتبه المفردُ بالجمع وهذا الاشتباه اشدُّ فسادًا من الاشتباه المتحمّل
اذ اشتباه المفرد بالجمع في جنسين والاشتباه المتحمَّل في جنس واحد وهذا
الفساد ساقط هنا فلا يتحمّل الاشتباه واما أَبِيَّ فلان الياءين اِمّا ان يُدغما
ولزم الفساد المذكور اوّلا او لا يُدغما وح يستثقل اجتماعهما لتجانسهما وفكّ
الادغام مع كسرة ما قبلهما واما أبايَ فلطرد الباب لانه من ذلك قوله
واجاز المبرد اخيّ وابيّ يعني انه يعيد المحذوف ويُدغم تمسكا بقول الشاعر
وابيّ مالك ذو المجاز بدار الواو للقسم وذو المجاز اسم لسوق العرب
بناحية مكة يحضرون بها كل سنة ويقيمون شهرًا للتبايع والتفاخر
وتناشد الشعر قال المصنف وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون
اقسم بالآباء وذلك ان الاب يُجمع جمع السلامة في كلامهم فيقال أبُونَ
وأبِينَ فمن الجائز ان يكون قوله وابيّ جمعا لان الواو للقسم وكان وابِينْ

مجرورا في الاصل ثم اضيف الى ياء المتكلم فسقط نون الجمع وادغمت ياء الجمع في ياء
الاضافة فعادت الكلمة وابيّ ومثل هذا الاحتمال يدفع كونه حجة للمبرد قوله
ويقول حمي وهني يعني ان حكمهما حكم الصحيح كما كان في اخ واب وانما فصلهما
عن اخي وابي لان في الاولين نقل خلاف المبرد وليس ذلك فيهما وان كان القياس
ان يصح على قوله حميّ وهنيّ الا انه ذكر في بعض الشروح انه لم ينقل عن المبرد
غير ابيّ واخيّ فان قلت هل من مخصص في ابيّ واخيّ سوى انه لم ينقل منه
غيرهما قلت نعم ورود الشعر في ابيّ وثبوت التاء آخيّ بين اخيّ وابيّ في الصورة
اكثر مما بين ابيّ وغيره قوله ويقال فيّ في الاكثر وفمي فم اصله فوه حذف
الهاء لخفائها ثم الواو لاعتلالها فلم يبق الا حرف واحد وليس في الاسماء
المتمكنة مثله في كلامهم وارادوا ان يجروه مجرى اخواته معربا بالحركات
ومنونا عند الافراد وذلك لا يمكن في حرف واحد لاعوازِ نظيره في الكلام فابدلوا
الواوَ المحذوفة ميما لتجانسهما لانهما من حروف الشفة فصار على حرفين نحو
اخ واب وهن ثم حصل لهم بعد ذلك طريقان عند الاضافة فمن نظر الى
ان حذف الواو وابدالها ميما انما كان عند الافراد بالعلة المذكورة وزالت العلة
عند الاضافة يردّ الواوَ ويقلبها ياءً ويدغم فتقول فيّ بكسر الفاء وتشديد
الياء ومن نظر الى انه يقال اذا أفرد فم وقياس هذه الاسماء ان تُلحق
بمفرداتها ياء المتكلم على ما هو عليه كما قيل اخي وابي لانهم يقولون اخٌ وابٌ
فكما قيل في اخ اخي قيل في فم فمي والاول افصح واكثر لان فيه ابدال الواو
الى اختها وهي الياء وفي الثاني ابدالها الى الميم التي ليس بينها وبينها الا

الا وشيجة بعيدة وهذا هو المراد بقوله في الاكثر قوله واذا قطعت قلت اخٌ وابٌ
اي اذا قطعت هذه الاسماء عن الاضافة كان اعرابها بالحركات كما في يد ودم قوله
وفتح الفاء افصح منها يعني في فم لغات ضم الفاء لان الميم عوض عن الواو فيضم
ما قبلها كما في الواو كذا ذكره المصنف وهو ضعيف لانه لو كان الواو ثابتة هنا
لم يكن ما قبلها مضموما فما يكون بدلا عنها اولى ان لا يكون ما قبلها مضموما
وكسرها لانه لما عوضت الواو ميما للعلة ذكرناها فكانه عوضت الواو ياء فكما
انه اذا عوضت ياءً كسر ما قبلها فكذا اذا عوضت ميما كذا في شرح المصنف
وضعفه ظاهر وفتحها وهو الاصل لما عرفت ان اصلها فوه وفتحها افصح
منها اي من هذه اللغات المذكورة واعاد الضمير اليها وان لم يجر ذكرها لظهورها
كما في قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى وحتى توارت بالحجاب اعيد الضميران
على الارض والشمس وان لم يجر ذكرهما لظهورهما كذا تقرر عندي عند
سماع الكافية وفي بعض الشروح وجهه لا يبعد عن الصواب وهو ان تقدير
الكلام فتح الفاء من كلمة فم افصح فيكون منها متعلقا بالفاء لا بافصح
اي فتح الفاء منها افصح قوله وجاء حم مثل يد الى آخره اراد في حم لغات
سوى ما ذكر احدها اعرابها بالحركات حالتي الافراد والاضافة وهو المراد
بقوله مطلقا تقول هذا حمٌ ورايت حمًا ومررت بحمٍ وهذا حمك ورايت حمك
ومررت بحمك والى هذا اشار بقوله مثل يد وثانيها انه يكون مهموزا
معربا بالحركات مطلقا اي في حالتي الاضافة والافراد تقول هذا حمْءٌ
ورايت حمْأً ومررت بحمْءٍ وهذا حمْؤُك ورايت حمْأَك ومررت بحمْئِك

والى هذا اشار بقوله وخبٍ وثالثها ان يكون آخرها واوًا خالصة تقول هذا حَمْوٌ ورايت حَمْوًا ومررت بحَمْوٍ وهذا حموك ورايت حموك ومررت بحموك والى هذا اشار بقوله ودلوٍ ورابعها ان يكون آخره الفًا مقصورة فيكون اعرابه تقديريا حالتى الافراد والاضافة تقول هذا حمًا ورايت حمًا ومررت بحمًا وهذا حماك ورايت حماك ومررت بحماك والى هذا اشار بقوله وعصا **قوله** وجاء هَنٌ مثل يدٍ مطلقا اى وجاء في هن لغة اخرى سوى ما ذكر وهى ان تكون مثل يدٍ مطلقا اى في حالتى الافراد والاضافة تقول هذا هنٌ ورايت هنا ومررت بهنٍ وهذا هنك ورايت هنك ومررت بهنك **قوله** وذو لا يضاف الى مضمرٍ ولا يقطع اى ولا يقطع عن الاضافة وقال المصنف وانما لم يضف الى مضمر لان وضعها ليتوصل بها الى الوصف باسماء الاجناس كقولك مررت برجل ذي مال فلم يضف الا اليه وفي بعض الشروح وان جاء بخلاف ذلك فشاذ نحو صلِّ على محمد وذويه وكقوله انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه **قلت** وما ذكر في المفصل من ان ذو لا يضاف الا الى اسماء الاجناس الظاهرة اولى مما ذكره صاحب الكافية لانه لا فائدة في التخصيص بانه لا يضاف الى مضمر فانه كما لا يضاف الى مضمر لا يضاف الى كل ما لا يكون اسم جنس كالعلم وغيره قال المصنف ولم يقطع عن الاضافة لانها ليست بمقصودة وانما هي وصلة الى المضاف اليه فلذلك لم يقطع **قال رحمه الله**

مباحث التوابع

التوابع الى قوله المبنى **قلت** لما مضى بيان الاعراب الاصلى بتفاصيله شرع في بيان الاعراب التبعي بتقاسيمه **قوله** كل ثان يشمل التابع وغيره لان خبر ان

وكان

وكان وما ولا وغيرها ثوانٍ لاسمائها فبقوله باعراب سابقه خرج جميع ذلك ثم قوله ثان باعراب سابقه يشمل خبر المبتداء والثاني والثالث في علمت واعلمت فبقوله من جهة واحدة خرج كل ذلك ايضا لان اعراب خبر المبتداء من جهة كونه مسندا به واعراب المبتداء من جهة كونه مسندا اليه وكذلك اعراب مفعول الثاني من باب علمت من جهة كونه محكوما به في المعنى واعراب المفعول الاول منه من جهة كونه محكوما عليه كذا في بعض الشروح وفيه ايضا ولا ينتقض هذا الحد بالمعطوف بالحرف مثل قام زيد وعمرو وان كان اعراب الثاني بواسطة الحرف لان الثاني مرفوع بكونه فاعلا كالاول **قلت** يفهم من جميع ذلك ان المراد باتحاد الجهة ان لا يكون بين الاول والثاني تخالف من حيث يكون احدهما محكوما عليه والآخر محكوما به وذلك لا يتوقف عن اخراج ما يجب اخراجه لانه يبقى عليه المفعول الثاني من باب اعطيت فانه ليس بينه وبين الاول تخالف بهذا المعنى وليس بتابع فالصواب ان يقال المراد بالجهة الواحدة هو الانسحاب المستعمل بين النحاة عند قولهم ينسحب حكم العامل على القبيلين اعني التابع والمتبوع بيان ذلك ان عمل العامل في الشيئين على ضربين ضرب يتوقف عقلية العامل عليهما فيقتضيهما معا على السواء كعلمت بالنسبة الى مفعوليه وضرب يتوقف على واحد فلا يقتضي الا ذلك الواحد وانما يعمل في الآخر لانه ذيل لذلك الواحد ومتعلق به اي تعلق كان لا انه يتوقف عقلية ذلك العامل عليه ايضا وهذا هو المراد بالانسحاب فعلى هذا خرج خبر المبتداء والمفاعيل الثواني والثوالث سواء كانت من باب علمت او من باب اعطيت

لان عمل العامل في شيء منها ليس بطريق الانسحاب بل بالاقتضاء الاولى واما تحقيق الانسحاب في جاءني زيد وعمرو فلان عقلية العامل هنا حصلت بزيد ثم انسحب الى عمرو لانه متعلقة في اشتراك المجيء **فان قلت** هذا الحد ينتقض بالحال اذا كانت عن المفعول فانها ثانية باعراب سابقها من جهة واحدة بكل واحد من التعريفين **قلت** المراد بالثاني ما يكون ثانيا حتما بحيث لا يصح ان يصير اولا قط والحال ليست كذلك لانها ليس بحتم كونها ثانية لانها قد يصير اولا كما في قوله لعزة موحشا طلل قديم وامثال ذلك بخلاف التوابع فانها لا تصير اولا البتة **فان قلت** فهلا اخرج خبر المبتداء والثاني والثالث في علمت واعلمت بهذا القيد ولم قيل من جهة واحدة **قلت** كان يسع له ذلك لكن بطريق العناية كما ذكر وكان استعمال هذه الاشياء اكثري الوقوع فالاهتمام باخراجها حجزه عن ان يخرجها بقيد لا يكون صريحا في الاخراج فجاء بقيد آخر لذلك فاما الحال التي تبرا اي انه ينتقض الحد بها فهي اقلية الوقوع بالنسبة الى ما ذكر من الاشياء لانها صنف من اصناف نوع فلم يعتن باخراجها ذلك الاعتناء وفي بعض الشروح ولا ينتقض هذا الحد بمثل قولك قام هؤلاء العقلاء فان سابقه ليس بمعرب لان المراد بالاعراب ما هو اعم من اللفظي والتقديري والمحلي ولا ينتقض بمثل ايها الرجل فان الرجل تابع لاي واعرابه غير اعراب سابقه لفظا ومحلا اما لفظا فلان المتبوع مبني واما محلا فلان المتبوع محله منصوب والتابع مرفوع لان المراد بالاعراب ما هو اعم من الاعراب الحقيقي والشبيه بالحقيقي وحركة المنادى

وان لم يكن

مبحث النعت

وان لم يكن اعرابا حقيقيا لكن تشبه الحقيقي لكون بنائه عارضيا **قوله النعت** تابع الى آخره فقوله تابع شامل لجميع التوابع فبقوله يدل على معنى في متبوعه خرج ما كان من التوابع سوى النعت لان شيئا منها لا يدل على معنى في متبوعه وقوله مطلقا قال المصنف انه يرفع وهم المتوهم مثل ضربت زيدا قائما انه داخل في ذلك فانه وان سلم انه تابع يدل على معنى في متبوعه فليست دلالته على ذلك مطلقا وانما هو تقييد بحال الضرب **قلت** هذا الكلام بصريحه يدل على ان قوله مطلقا ليس بقيد ضروري بل انما قيل لدفع وهم المتوهم وهو الصواب لان الحال ليست بداخلة في التوابع حتى يحتاج الى اخراجها بقيد كما مر وما قيل في بعض الشروح وانما قال مطلق ليخرج عنه مثل قولك ضربت زيدا قائما لان قائما داخل في التوابع بزعم بعضهم بل داخل في قوله تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا قال مطلقا خرج عنه لانه ما دل على معنى في متبوعه مطلقا بل انما دل على المقيد بحال الضرب لهذا تقرير ما ذكره المصنف في شرح هذا الكتاب تبرا اي انه غير سديد لان قوله قائما داخل في التوابع بزعم بعضهم فالمصنف بريء عن هذا النقل فلا يكون هذا تقرير قوله وكذلك قوله بل داخل في قوله تابع يدل على معنى في متبوعه لان المصنف لم يذكره بطريق التناسب البتات بل ذكر انه يرفع وهم المتوهم انه داخل في التوابع وكم من فرق بينه وبين ذلك فاسمعه مني وان لم اكن هنالك وفي بعض الشروح لو قال تابع يدل على معنى في متبوعه او متعلقه لكان اصوب ليشمل النوعين وفي بعض الشروح وقيل يرد على هذا الحد الرجل في قولك مررت بهذا الرجل فانه صفة مع انه ليس بدال

وان كان

علی معنی فی متبوعه ویمکن ان یجاب عنه بان یقال لا نسلّم ان الرجل لم یدل علی معنی فی هذا ود لالته علیه ظاهرة لانه یدل علی الذکر المعین من ذکور بنی آدم وهو حاصل فی هذا وقیل ایضا انه یرد علیه مثل حسنه فی اعجبنی زید حسنه لانه یدل علی معنی فی متبوعه مطلقا مع انه بدل بالاتفاق ویمکن ان یجاب عنه ایضا بان یقال النعت انما یذکر لیدل علی معنی فی المتبوع لا انه مقصود بنفسه بخلاف البدل فانه انما یذکر لیدل علی معنی فی نفسه لانه هو المقصود لا متبوعه وکذا الجواب عن قولهم ضربت القوم ثلثهم وقیل علیه ایضا لو کان معنی النعت فی متبوعه ومتبوعه غیره لکان معناه فی غیره ولو کان کذلک لکان النعت حرفا لکونه لفظا دالا علی معنی فی غیره ویمکن ان یجاب عنه بان المراد بما ذکره ان یدل علی معنی حصل فی المتبوع لا انه لا یدل علی معنی الا بواسطة المتبوع الی هذا لفظ ما فی بعض الشروح **قوله** وفایدته تخصیص او توضیح الی آخره هذا اشارة الی ان النعت ینقسم اقسامها فی الافادة منها التخصیص فی النکرات کقولک جاءنی رجل کریم فبتقییده مع الکریم صار اخص مما کان قبله ومنها التوضیح فی المعارف کقولک جاءنی زید الکریم فانه مما یشارکه غیره فی الاسم فیمیّزه الکریم عن ذلک المشارک وهذا انما یکون اذا کان الکریم خاصا به وهذا هو المراد بافادته التوضیح فالفرق بین التخصیص والتوضیح انک اذا قلت مررت برجل طویل کنت قد نقصت رجلا من عموم الاسم فجعلته یقع علی بعض الجنس دون کله بحیث لا یدخل الا من یکون طویلا من الرجال فیه فهذا هو المراد بالتخصیص واما التوضیح فالصفة هنا لا تجاء بها لان تخص من الجنس ببعضه وانما الغرض منها ازالة

قوله لمجرد اشارة الی ان النعت فی الاصل مع افادته التخصیص والتوضیح لا یخ من معنی التاکید او الثناء او الذم بحسب اللفظ لکنه جرد عن معنی التخصیص فیه والتوضیح واستعمل لمجرد احدهما الا یری انک اذا قلت هذا الرجل الصالح او الفاسق یفید الوصف فی الاول معنی الثناء وفی الثانی معنی الذم وفیهما معنی التاکید لان الوصف تقرر ما علیه الموصوف من الافراد والتثنیة والجمع والتانیث

للبس ومنها ان یکون لمجرد الثناء کالاوصاف الله تعالی نحو هو الله الخالق لانه لما لم تصح ارادة التخصیص والتوضیح ههنا جعلت الاوصاف لمحض الثناء وجردت عن معنی التخصیص والتوضیح وان کانت فی الاصل لهما ثم لما کان ذکر الصفة للتخصیص والتوضیح هو الغالب اتی بکلمة التقلیل فیما جاء لغیرهما فقال وقد یکون لمجرد الثناء الی آخره ومنها ان یکون لمجرد الذم کقولک فعل زید الفاسق الخبیث اذا کان زید معروفا بالفسق والخبث قبل ذکر هذه الصفات وفایدة هذا القید ان یتمحض الصفة للذم ولا یحتمل التخصیص والتوضیح ومنها ان یکون للتاکید نحو قوله تعالی نفخة واحدة لانه لما علم من بناء الفعلة انها واحدة لم یفد ذکر الوحدة الا مجرد التاکید **قوله** ولا فصل بین ان یکون مشتقا او غیره الی آخره توهم کثیر من النحاة ان الاشتقاق شرط فی النعت حتی تاولوا غیر المشتق بالمشتق فرد المصنف ذلک المذهب وقال لا فرق بین ان یکون مشتقا او غیر مشتق اذا کان موضوعا لان یدل علی معنی فی متبوعه اما فی جمیع استعمالاته کقولک تمیمی وذو مال فانهما لا یستعملان الا لان یدلا علی معنی فی متبوعهما وهذا هو المراد بقوله عموما او فی بعض استعمالاته کقولک مررت برجل ای رجل ای کامل فی الرجولیة فان ایّ یدل علی معنی فی متبوعه هنا ولم یدل فی قولک ایّ رجل عندک ونحو الرجل فی قولنا مررت بهذا الرجل فانه یدل علی معنی فی متبوعه فی هذا الموضع ولم یدل فی قولک جاءنی الرجل ونحو اسم الاشارة فی قولک مررت بزید هذا فان هذا یدل علی معنی فی متبوعه وهو الاشارة ولم یدل فی هذا زید وهذا هو المراد بقوله او خصوصا وانما قال

لا فرق بینهما لان الغرض من الصفة هو الدلالة علی معنی فی المتبوع وهو کما یحصل بالمشتق یحصل بغیره فلا حاجة الی اشتراط الاشتقاق **قوله** ویوصف النکرة بالجملة الخبریة الی آخره یعنی اذا کان الاسم نکرة یصح ان یوصف بالجملة الخبریة لحصول فایدة النعت نحو مررت برجل یضرب فقوله النکرة احتراز عن المعرفة فانها لا توصف بالجملة الخبریة لانها نکرة فلا یصح ان یوصف بها المعرفة وانما قلنا انها نکرة لان التعریف عند النحویین فی غیر المضمرات والاشارات والموصولات والاعلام انما یحصل بالالف واللام او بالاضافة الی المعارف ولا یصح دخول اللام فی الجملة من حیث هی هی ولا یصح اضافتها من حیث هی هی الی شیء فلا یحصل التعریف فیها وقوله بالجملة الخبریة ای المحتملة للصدق والکذب احتراز عن الجمل الانشائیة من الامر والنهی والاستفهام وغیرها لان النعت حکم فی المعنی علی صاحبه کالخبر فلم یستقم ان یکون انشائیة ومن ثم اتفقوا علی تاویل قوله جاؤا بمذق هل رایت الذئب قط بانه مقدر بمذق مقول عنده هذا القول المذق لبن یختلط بالماء فیقل بیاضه فیشبه لون الذئب **قوله** ویلزم الضمیر ای ویلزم الضمیر فی الجملة التی تقع صفة للنکرة لیعود الی الموصوف فیرتبط تلک الجملة به کما کان ذلک فی الخبر الا یری انک لو قلت مررت برجل قام عمرو لم تکن ربطت بینهما بشیء **قوله** ویوصف بحال الموصوف وحال متعلقه ای ویوصف الاسم بحال نفسه ای بصفة قائمة به حقیقة مررت برجل عالم ویوصف بحال متعلقه ای بصفة قائمة بمتعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فحسن صفة قائمة بالغلام

وهو متعلق رجل وصفة من حیث اللفظ لرجل **قوله** فالاول یتبعه فی الاعراب الی آخره ای الصفة بحال الموصوف تتبع الموصوف فی هذه الاشیاء اما فی الاعراب فلانه ینصب عمل العامل علی القبیلین انصبابة واحدة واما فی البواقی فلان الصفة فی المعنی للذات المتبوع لها فوجب مطابقتها فی هذه الاشیاء لئلا یختل المعنی کذا ذکره المصنف **قوله** والثانی یتبعه فی الخمسة الاول ای النعت بحال متعلق الموصوف انما یتبع الموصوف فی الخمسة الاول وهی الرفع والنصب والجر والتعریف والتنکیر وفی بعض النسخ فی الثلاثة الاول وهی الاظهر وکانها لیست روایة المصنف لانه قال فی شرحه فهذا یتبعه فی الخمسة الاول الرفع والنصب والجر التی عبر عنها بالاعراب والتنکیر والتعریف **قوله** وفی البواقی کالفعل ای فی الخمسة الباقیة وهی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث ومعنی قوله کالفعل ان النعت فی هذا القسم مسند الی ما بعده کما ان الفعل مسند الی ما بعده فکما ان الفعل سواء کان فاعله مفردا او تثنیة او جمعا فالفصیح ان یفرد الفعل والضعیف ان یطابق الفاعل فکذلک حال النعت مع ما بعده وکما ان الفعل یجب تذکیره اذا کان الفاعل مذکرا ویجب تانیثه اذا کان مونثا حقیقیا ویجوز الامران اذا کان مونثا غیر حقیقی فکذلک هذا النعت بالنسبة الی ما بعده بخلاف الخمسة الاول لان عروضها علی الاسم لا من جهة ان له فاعلا تکون هی له باعتباره فحکم نمه باصل المطابقة بالدلیل الذی مر **قوله** ومن ثمه حسن قام رجل قاعد غلمانه الی آخره یعنی من جهة کونه کالفعل قیل قاعد فوحد وان کان

فاعليه جمعا كما تقول قام رجل قعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه كما ضعف
يقعدون غلمانه وانما جاز قام رجل قعود غلمانه لمجيئه على صيغة لم يشبه
بها الفعل بخلاف قاعدون غلمانه فانه مشبه بقولك يقعدون غلمانه فلم
يلزم من امتناع قاعدون امتناع قعود كذا ذكره المصنف في شرحه والشارحون
في شروحهم قلت الحكم بانه كالفعل ان كان لاجل انه مسند الى ما بعده فينبغي
ان يمتنع قعود غلمانه كما يمتنع قاعدون غلمانه وان كان لاجل تشاركهما في الحركات
والسكنات فينبغي ان يقال وفي البواقي كالفعل اذا كان النعت مشاركا
للفعل في حركاته ليختص الحكم بتلك الصورة اذ هو محل يحتاج الى هذا البيان
قوله والمضمر لا يوصف انما لا يوصف المضمر لكونه واضحا لان انا في غاية
الوضوح فحمل باب المضمر عليه فلا يحصل بالصفة التوضيح كذا في بعض
الشروح قلت هذا الكلام مع انه لا يستو في المقصود لان غرض المصنف
من هذا ان المضمر لا يقع موصوفا ولا صفة فانه دليل على الاول دون
الثاني ولم يذكر هذا الشارح دليلا آخر على الثاني انه يتم ان لو كان فايدة
النعت هو التوضيح لا غير وليس كذلك كما مر وعن بعض الفضلاء واحسن
ما قيل في المضمر انه قصد فيه الاختصار الا تراك تقول الرجلان قاما
ومعناه الرجلان قام الرجلان فلما استطيل اقيم حرف مقام ذلك المطول
فحصل الغرض واذا كان الغرض من وضعه الاختصار فلئن وصف
رجع الامر على موضوعه بالنقض وهذا من كلام الامام عبد القاهر
فان قلت ما ذكر من التطويل انما يلزم في الوصف لا في الموصوف حتى يلزم

تطويل

تطويل المضمر قلت لما كان الوصف مع الموصوف في حكم شيء واحد كما مر الآن كان
التطويل في الوصف كانه في الموصوف وانما لا يقع صفة لان حق الصفة ان يكون
اعم من الموصوف او مساويا له كما سيجيء ولا شيء اخص من المضمر ولانه لا يصدق
على المضمر انه يدل على معنى في متبوعه اذ هو لا يدل الا على محض الذات قوله
والموصوف اخص او مساو اختلفت آراء الشارحين للكافية والمفصل
في قوله اخص ما المراد به فقال بعضهم الاخص هنا ما يكون مستلزما من غير
عكس كما هو حقيقته وهذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر ايضا حيث قال
في المقتصد من حق الصفة ان يكون اعم عن الموصوف فاذا قلت مررت بزيد
الطويل كان الطويل اعم من زيد الا يرى ان الطويل كما يكون لزيد يكون لعمرو
وغيرهما وزيد لا يكون لكل احد ودليلهم على ان الصفة يجب ان يكون اعم بهذا
المعنى هو انها لو اختصت بالموصوف على وجه لا يكون لغيره فانها تكتفي بها
ولا يحتاج نحو ان يقول الجسم المتحيز فانه لا فايدة في الجمع بينهما لافادة كل منهما
ما تفيده الآخر وقال بعضهم المراد بالاخص هنا الاعرف وباعثهم الى هذا
التاويل ما ورد على الاولين من النقض بمثل الحيوان الناطق فان الحيوان
مع كونه موصوفا هنا اعم من الناطق بالتفسير المذكور ودليلهم على ان الموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويا له هو ان الموصوف هو المقصود
بالنسبة ولا يليق ان يجعل المقصود ادون من غير المقصود في الدلالة على
الذات المرادة قلت عذرهم عما ذكره الاولون بواسطة هذا النقض بتراءي
انه غير سديد لانه غير مسلم ان الناطق اخص من الحيوان من حيث المفهوم فان مفهوم
الناطق

شيء له النطق وهو لا يلزم ان يكون حيوانا والا لكان الجنس داخلا في طبيعة
الفصل وهو غير جايز لما عرفت في علم آخر ولو كان اخص من الحيوان من
حيث المفهوم لكان الناطق مستلزما للحيوان من حيث المفهوم وليس كذلك
بل ينبغي ان يكون سبب العدول ورود النقض بشيء طويل وانه يقع قوله
او مساويا ضايعا على تفسير الاولين لما اراينك من الجسم المتحيز يؤيد ذلك
ما نقل عن صاحب المفصل انه قال في قولي او مساويا نظر قلت وفي قول
المصنف ومن ثم الى آخره اشارة الى ان مذهب الآخرين اختيار قوله ومن
ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله الى آخره اي ومن اجل ان الموصوف يجب ان يكون
اعرف من الصفة او مساويا لها في التعريف لم يوصف الاسم المعرف باللام الا
بالاسم المعرف بها او بالاسم المضاف الى المعرف بها وانما جاز وصف المعرف
باللام بهما لحصول المساواة في التعريف بين الموصوف والصفة وانما لم يجز
بغيرهما من المعارف لانتفاء الوصفية في الاعلام والمضمرات وكون المبهمات
والمضاف الى احد هذه الاشياء الثلاثة اعرف بالنسبة الى المعرف باللام قوله
وانما التزم وصف باب هذا بذي اللام للابهام جواب سؤال ووجهه ان يقال
قولكم الموصوف اخص او مساو ينبغي ان يجوز وصف اسم الاشارة بالاسم المضاف
الى المعرف باللام او بالاسم المضاف الى اسم الاشارة فيقال مررت بهذا صاحب
الرجل مررت بهذا صاحب هذا اذ في الاول يكون الموصوف اخص وفي الثاني
مساويا ووجه الجواب انه انما التزم وصف باب هذا بالمعرف باللام لغرض
آخر وهو ما في باب هذا من الابهام فان هذا الابهام يقتضي تبيين جنسه

وانما يتبين

وانما يتبين جنسه باسم جنس ووجب ان يعرف باللام لان الموصوف معرفة
واللام اداة وضعت لتعريف الجنس فلهذا المقصود التزم وصف باب هذا
بذي وان كان القياس يستدعي ان يصح وصفه بما يكون اعم منه قوله ومن ثم
ضعف مررت بهذا الابيض الى آخره اي ومن اجل هذا الابهام المقتضي لتبيين
الجنس يجوز هذا التركيب على الضعف لان الابيض يوضح جنس الابيض
فبالنظر اليه يكون جايزا لكن يقصر التوضيح لان الابيض غير مختص بجنس
واحد لشموله امورا شتى فبالنظر الى ذلك ضعف وحسن بهذا العالم لان
العالم يوضح الجنس غاية الوضوح لانه يعلم منه انه انسان بل رجل قال رحمه الله
العطف تابع الى قوله التوكيد قلت قوله مقصود بالنسبة يخرج الصفة
وعطف البيان والتاكيد لان المقصود في هذه الاشياء هو الاول دون الثاني
وقوله مع متبوعه يخرج البدل لانه وان كان مقصودا بالنسبة لكن متبوعه
ليس مقصودا بها كما سيجيء قوله يتوسط بينه وبين متبوعه شرط بعد
تمام الحد لان الحد بما قبله قد تم قال المصنف ولم يستغن بقوله تابع
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط
بين الصفات وغرضنا حد يفصله عنها ولو حد العطف بذلك لدخل
فيه بعض الصفات قلت ظاهر هذا الكلام يشعر بان مراد المصنف انه
يدخل الحرف بين النعوت لا بين النعت والمنعوت فلو سلم انه يكون هكذا
لم يلزم دخول النعوت في حد العطف على هذا التفسير وانما يلزم ان لو كانت
جهة النعتية هي بعينها جهة العطفية وان كان مراده انه يدخل حرف العطف

بين النعت والمنعوت كما قيل في بعض الشروح ان احد هذه الحروف يتوسط بين
النعت والمنعوت فيكون ذلك دعوى بلا دليل وما ضرب في هذا الشرح مثالا
لذلك من قوله تع الر تلك آيات الكتاب والذى انزل اليك من ربك الحق فغير
متيقن فيه تخلل العاطف بين المنعوت والنعت فان المراد بالكتاب السورة
وبقوله الذي انزل اليك القرآن كله كذا في الكشاف فكيف ينعت السورة بانها القرآن
كله بل هو على الحقيقة عطف الجملة على الجملة كما قيل في الكشاف تلك اشارة الى
ايات السورة والمراد بالكتاب في بابهما ثم قال والذى انزل اليك من القرآن
كله هو الحق الذى لا مزيد عليه لا هذه السورة وحدها الى هذا لفظ الكشاف
والحق انه يستغني بذلك عن الاول ولهذا عرفه في شرح المفصل وانما شرط
توسط الحرف بين التابع والمتبوع هنا لمغايرة بينهما بخلاف ساير التوابع واورد
على هذا الحد نقوض احدها جاءني زيد لا عمرو فان الثاني غير مقصود بالنسبة
مع الاول وثانيها جاءني زيد بل عمرو فانك لما اضربت عن الاول كيف يكون مقصودا
وثالثها قام زيد او عمرو فان المقصود بالنسبة احدهما فلا يكون التابع مقصودا
بالنسبة مع متبوعه والجواب عن الاول ان المراد بكونه مقصودا بالنسبة
اعم من كونه مقصودا بالنسبة الايجابية او السلبية كذا في بعض الشروح
وعن الثاني بان المراد بكون الاول مقصودا ان يكون معتمد الحديث ولا يذكر
لتوطية ذكر الثاني وهنا كذلك لان قام زيد حديث مقصود ارادة فلما اورد
عرض للمتكلم غرض آخر دعاه الى حديث آخر اقوى من الاول او ادون منه
فاضرب عن الاول واورد ذلك الحديث وهذا غير مانع من ان يكون الاول

السورة اي تلك الآيات العجيبة آيات السورة الكاملة

مقصودا بالمعنى المذكور وعن الثالث ان المراد بالمعية اعم من ان يكونا مجتمعين
في كونهما مقصودين حتما او في كونهما جايزي القصد وههنا كذلك فانه كما
يصح ان يقال زيد جايز القصد بالنسبة فكذا يصح ان يقال عمرو جايز القصد بالنسبة
بخلاف البدل فانه لا يصح ذلك فيه قوله واذا عطف على المضمر المرفوع المتصل
اكد بمنفصل يعني اذا اريد ان يعطف شئ على المضمر المرفوع المتصل اكد ذلك
المتصل اولا بمضمر منفصل ثم عطف عليه نحو ضربت انا وزيد لان الضمير
المرفوع المتصل لتاكد اتصاله لفظا ومعنى صار كجزء من الكلمة ولذلك اسكنوا
اللام في نحو ضربت فكرهوا العطف عليه واتوا باسم مستقل موافق له في المعنى
ليكون كانهم عطفوا عليه في الصورة وقيد الضمير بالمرفوع فانه اذا كان منصوبا
او مجرورا يجوز العطف بدون التاكيد بالمنفصل نحو ضربتك وزيدا ومررت بك
وبزيد لفقد تاكد الاتصال في الاول ووجوب اعادة الخافض في الثاني كما سيجئ
واعادتها مانعة عن ان يكون عطفا على جزء الكلمة قوله الا ان يقع فصل فيجوز
تركه يعني اذا وقع فصل بين الضمير المرفوع وبين المعطوف يجوز ترك التاكيد
ويجوز الاتيان به اما الاتيان به فعلى ما تقدم كقوله تع وقال الذين اشركوا
لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شئ نحن ولا اباؤنا فانه اكد بنحن الضمير
المرفوع الذي في عبدنا مع وقوع الفصل بقوله من شئ واما تركه فلطول
الكلام كقوله تع سيصلى نارا ذات لهب وامراته عطف وامراته على الضمير
المرفوع في سيصلى بدون التاكيد اعتمادا على الفصل وهو قوله نارا ذات
لهب قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد

لا يخلو
لانه اما ان يكون المضمر مجرورا بالحرف كما ذكر من المثال او بالاضافة مثل غلامك
فان كان الاول اعيد الخافض لان اتصال المجرور بالجار اقوى من اتصال الفاعل
بالفعل ولم يوجد ضمير مجرور منفصل يوكد به المتصل فاعيد الخافض لئلا يلزم
عطف الشئ على جزء الكلمة وان كان الثاني فالضمير بمنزلة التنوين لان التنوين
كما يمنع الغلام مثلا عن الاضافة فكذلك الكاف يمنعه عنها ولا يجوز عطف
الشئ على التنوين فكذا على ما هو مثله فالتقييد بالمضمر ليخرج مثل مررت بزيد
وعمرو فانه جايز لان اتصال المظهر بالجار لا يكون كاتصال المضمر به واما قراءة
حمزة تساءلون به والارحام فقد قيل في المفصل انها ليست بتلك القوية
قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه يعني ان ما يجب للمعطوف عليه ويمتنع
له يجب للمعطوف ويمتنع له وذلك كما اذا عطف على الخبر يجب ان يكون المعطوف
صالحا لان يكون خبرا واذا عطف على الصلة يجب ان يكون صلة واذا عطف
على الحال يجب ان يكون حالا واذا عطفت جملة على جملة يجب في الثانية من الضمير
ما يجب في الاولى منه وفي بعض الشروح واعلم انه ليس المعطوف في حكم المعطوف
عليه في جميع الاشياء فانه يجوز ان يقال يا زيد والحارث ورب شاة وسخلتها مع
امتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعارف
قوله ومن ثم لم يجز ما زيد بقايم او قايما ولا ذاهب عمرو الا الرفع يعني ومن اجل
ان المعطوف في حكم المعطوف عليه لم يجز في ذاهب في هذا التركيب سوى الرفع لانك
لو جررته عطفا على بقايم او نصبته عطفا على قايما لزم ان يكون فيه ضمير راجع الى زيد
كما ان ضميرهما عايدان عليه ولما ذكرت عمرو بعده خليته عن الضمير فوجب الرفع

اما لانه خبر عمرو مبتدا او مبتدا فاعله كما مر في ما قايم زيد قوله واما جاز الذى يطير
فيغضب زيد الى آخره جواب سوال يرد على قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه ووجه
السوال ان يقال ينتقض ما ذكرتم بهذا التركيب فانه عطف فيه يغضب على يطير بالفاء
وفي يطير ضمير عايد على الموصول وليس في يغضب ضمير عايد عليه لان فاعله زيد
ووجه الجواب ان الفاء للسببية لا للعطفية ليكون المعنى الذى يطير انه سبب لان
يغضب زيد هو الذباب حتى لو قيل الذى يطير ويغضب زيد لم يجز بالاتفاق قوله
واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز الى آخره اى اذا عطف شيئان على معمولي
عاملين مختلفين على تقدير حذف المضاف لم يجز وفي هذه المسئلة ثلثة مذاهب
احدها انها لا يجوز مطلقا وهو مذهب سيبويه والبصريين المتقدمين وثانيها
انها تجوز مطلقا وهو قول الفراء والكوفيين وثالثها انها يجوز اذا كان اول المعمولين
مجرورا والثاني منهما اما مرفوعا او منصوبا وهو مذهب الاعلم وغيره فقول المصنف
اذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز مع قوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فان
الاستثناء انما وقع عن قوله لم يجز اشارة الى مذهب الثالث وقوله خلافا للفراء اشارة
الى المذهب الثاني وقوله خلافا لسيبويه وهو متعلق بقوله الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو اشارة الى المذهب الاول حجة المانعين مطلقا ان اقامة الحرف الضعيف مقام
العاملين قبيح وحجة المجوزين مطلقا هي الآية والشعر والمثل اما الآية فقوله
تعالى ان في خلق السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من
دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما انزل الله من السماء
من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون

فعطف واختلاف على خلقكم وآيات على آيات فيكون عطفا على عاملين مختلفين
لان خلقكم مجرور بفي وآيات الثانية منصوبة بان نعني لان وفي خلقكم معطوف
على قوله في خلق السموات فيكون ان عاملة في هذا الاسم والخبر ايضا وكذلك
يلزم العطف على عاملين مختلفين في قراءة من قرأ الثالثة آيات بالرفع لانها
حينئذ يكون عطفا على موضع ان واسمها واما الشعر فقوله اكل امرئ تحسبين
امرأ ونار توقد بالليل نارا فانه عطف نار على امرئ والعامل فيه كل
وعطف نارا على امرأ والعامل فيه تحسبين واما المثل فقوله ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة فانه عطف بيضاء على سوداء والعامل فيها كل وعطف شحمة
على تمرة والعامل فيها كلمة ما وحجة المفصلين ان الآية والشعر والمثل قدم
فيها المجرور على غيره فانحصر الجواز في ذلك ولم يجز غيره بعين ما ذكره المانعون
وما تمسك به المجوزون ضعيف اما الآية فقد قال المصنف ان آيات يجيء بها
توكيدا للآيات الاولى وكانه قيل آيات آيات وح لا يكون من العطف في شيء
واما الشعر والمثل فقد قيل في المفصل انهما مما حذف فيه المضاف وترك
المضاف اليه على اعرابه فيكون التقدير في الشعر وكل نار وفي المثل ولا كل
بيضاء واذا كان الامر كذلك يكون الجر في نار بهذا المضاف المقدر لا بالعطف
على امرئ ثم يكون ذلك المجموع معطوفا على معمولي تحسبين وكذا الكلام في
المثل وانما قال على عاملين لجواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا لانه لا يلزم هنا اقامة الحرف الضعيف مقام عاملين
وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع من يتوهم ان مثل قولنا ضرب زيد
عمرا

فقد ذكر في الكشاف قرئ آيات لقوم يوقنون بالنصب والرفع على قولك ان زيدا في الدار وعمرا في السوق او وعمرو في السوق

من هذا الباب فلا يجوز العطف على زيد وعمرو وليس من هذا الباب لان الثاني تاكيد
للاول فيجوز العطف عليها كذا في بعض الشروح ولعل تحقيق العاملين يعسر
في امثال هذا المثال قال رحمه الله التاكيد الى قوله البدل قلت قوله تابع
يعم جميع التوابع فبقوله يقرر امر المتبوع خرج العطف بالحرف والبدل فانهما
لا يقرران امر المتبوع وبقوله في النسبة خرج النعت وعطف البيان لانهما
يقرران امر المتبوع لكن لا في النسبة ولا في الشمول بل في الايضاح وفي بعض
الشروح اخرج النعت بقيد التقرير فقيل المراد بالتقرير تثبيت المعنى
وتمكينه في نفس السامع باعادة الاول اما لفظا او معنى والشيء كما يوصف
بالحقيقة يوصف بالمجاز كقولك لزيد وجه قمر منير قلت لعل هذا القول
لا يتوفر على اخراج جميع انواع النعت بل يخرج بعضها كما ترى وفي بعض
الشروح الحد المذكور لا يتناول اكتع واخواته لانها لا تقرر امر المتبوع في
النسبة ولا في الشمول او تتبع ما يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول
لكان اصوب قلت تناول هذا الحد هذه الاشياء ظاهر لان المراد بالتقرير
المذكور اعم من ان يكون بالاستقلال او بالتبعية وفيه ايضا يشكل هذا الحد
بجميع التواكيد التي لم ينسب الى متبوعها شيء نحو زيد زيد قائم وان ان زيدا
قائم قلت وكان النقض بالمثال الثاني هو الوارد دون الاول وتمام علم
ان الواحدة في قوله نفخة واحدة ليست من هذا الباب لانها لا تقرر امر
المتبوع في النسبة على ما قرر من معنى التقرير وهو دفع وهم المجاز ولا في الشمول
بل تفيد معنى في النفخة وهو الوحدة فيكون من باب النعت لا من باب التاكيد

ماهية التاكيد

قوله وهو لفظي ومعنوي اي التاكيد على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي ان
يكرر اللفظ الاول وليس يعني بتكرار اللفظ الاول ان يعاد اللفظ الاول
بعينه حتما بل لو اعيد مرادفه يكون مما نحن بصدده فعلى هذا لا يشكل
بضربت انت وبك انت وامثال ذلك قوله ويجري في الالفاظ كلها اي يجري
التاكيد اللفظي في الاسم كما اري من النظير وفي الفعل نحو ضربت ضربت زيدا
وفي الحرف نحو ان ان زيدا منطلق قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اي محصورة
وهي تسعة في المتن واما ابصع فقد قال صاحب المفصل الذي قرأناه بالصاد
غير المعجمة وعن ابن الاعرابي بالضاد معجمة قال وكان من الثقات وعن الميداني
المعجمة اعرف وفي الصحاح رواية الضاد المعجمة ليست بالعالية وابصع
من بصع الماء في نقرة الجبل اجتمع والبصع غير معجمة الجمع ذكره في الصحاح
واكتع ماخوذ من قولهم اتى عليه حول كتيع اي تام كذا في الصحاح وابتع من
البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه والجامع بينهما البيان والوكادة
كذا في التخمير قوله والاولان يعمان باختلاف صيغهما وضميرهما اراد ان النفس
والعين يستعمل كل منهما للمذكر والمونث والتثنية والجمع باختلاف صيغة
كل منهما وباختلاف ضمير كل منهما بحسب المؤكد تقول جاءني الرجل نفسه
والمراة نفسها باختلاف الضمير والرجلان او المراتان انفسهما والرجال انفسهم
والنساء انفسهن باختلاف الصيغ والضمير وانما قالوا بصيغة الجمع في التثنية
الحاقا لها بالجمع في موضع لا يقع الالتباس كما في قوله تع فقد صغت قلوبكما وسببه
كراهة اجتماع لفظ تثنيتين فيما تاكد اتصالهما لفظا ومعنى فعلى هذا يكون

ما في بعض النسخ من قوله باختلاف صيغتهما وضميرهما غير فصيح وكذلك رواية
من روى ضميرهما بلفظ الواحد بل الحق وضمايرهما على هذا التقدير قوله
والثاني للمثنى وانما جعل الثالث ثانيا لان النفس والعين كانهما شيء واحد
والمعنى ان كلا يكون لتاكيد المثنى خاصة ويختلف ضميره باعتبار من هو له
من متكلم او مخاطب او غايب تقول جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاآ كلاهما
وان كانت لمونث زيدت التاء فقلت كلتانا وكلتاكما وكلتاهما قوله والباقي
لغير المثنى يعني بالباقي الخمسة الباقية وهي كله واجمع واكتع وابصع وابتع
وهي يقعن تاكيدا لغير المثنى اكتفاء للمثنى بكلا قوله باختلاف الضمير
في كله يعني كلمة كل لا يختلف صيغته تثنية وجمعا لما مر في المصدر ويختلف
ضميره كما مثل قوله والصيغ بالجر عطفا على الضمير في قوله باختلاف الضمير
اي وباختلاف الصيغ لا الضمير في البواقي وهي اجمع واكتع وابصع واختلاف
الصيغ بالسماع والقياس ان لا يختلف كما في كل قوله ولا يوكد بكل واجمع
الى آخره اي لا يصح التاكيد بهذين اللفظين الا لشيء له اجزاء يصح افتراق
تلك الاجزاء حسا نحو جاءني القوم كلهم او حكما نحو اشتريت العبد كله فان
العبد يجوز ان يكون اشتريت نصفه او ثلثه او غير ذلك وان لم يكن لشيء
اجزاء بتلك المثابة كقولك جاءني زيد كله لا يصح تاكيده بهما لانهما انما وضعا
ليفيد الشمول والاحاطة ولن يتصور ذلك المعنى الا فيما بين الصورتين
قوله واذا اكد المضمر المرفوع المتصل الى آخره يعني اذا اكد المضمر المرفوع
المتصل بالنفس والعين فالشرط ان يوكد ذلك المتصل اولا بالمنفصل

ثم يؤكد بها والسبب في ذلك ان هذا الضمير كالجزء من الفعل فكرهوا ان يؤكدوا
الجزء بما هو كالمستقل من الظاهر لان النفس والعين يستعملان لغير
التاكيد يقال طابت نفسه ورايت عينه بخلاف ما سواهما حيث لا استعمال
له بدون التاكيد فان قيل كلمة كل تجيء لغير التاكيد ايضا كما في قوله تع كل
نفس ذائقة الموت قلنا وضع كل للتاكيد ولكن جوزوا تقديمه حتى
يصير الكلام موكدا من اول الامر كتقديم همزة الاستفهام كذا في بعض
الشروح قال المصنف المضمر احتراز من الظاهر قوله المرفوع احتراز من
المضمر المنصوب لانه يؤكد من غير شريطة قوله بالنفس والعين احتراز
من تاكيد المضمر المرفوع المتصل بغير النفس والعين فانه يؤكد من غير
شريطة وفائدة القيود ظاهرة تقف عليها بادنى لفتة خاطر قوله
واكتع واخواه اتباع لاجمع الى آخره اراد ان اجمع يكون سابقا عليها فلا يتقدم
شيء منها عليه ولا يجيء دونه قال المصنف اما كونها لا يتقدم عليه فلانه
ادل منها على المعنى المقصود وهي الاحاطة والشمول فكان بالتقديم اجدر
واما كونها لا تذكر دونه فلفوات دلالتها على معنى الجمعية فكانت اقعد
لذلك وقد جاء ذكرها دونه وهو ضعيف لقلته واما تقدم بعضها على
بعض فالظاهر ان اكتع ابتع ابصع اولى من غيره قال رحمه الله البدل
الى قوله عطف البيان قلت قال المصنف قوله مقصود بما نسب الى المتبوع
يخرج التوابع كلها الا المعطوف قوله دونه يخرج المعطوف لانه وان كان
مقصودا بالنسبة فليس هو مقصودا بالنسبة دون المتبوع بخلاف البدل

البدل

فانه

فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه فاذا قلت اشتريت الجارية نصفها
فالمشترى النصف واذا قلت جاء زيد وعمرو فالمجيء منسوب الى التابع
والمتبوع ولا ينتقض الحد بنحو ما قام احد الا زيد فانه وان كان المراد بالنسبة
ما هو اعم من ان يكون وجوديا او عدميا حتى يصح الحكم بان زيد مقصود
بالنسبة فلا يدخل في الحد لان المتبوع مقصود ههنا لانه صدر الكلام لا يكون
مقصودا في شيء من مواقع الاستثناء لان معنى هذا الكلام انما قام زيد كذا
في بعض الشروح وفيه تامل لانه لا ينتقض على ان هذا المعنى هل يتصور
بدون ان يكون صدر الكلام مقصودا ام لا قوله وهو بدل الكل الى آخره
اراد ان البدل باعتبار دلالته ودلالة متبوعه اربعة اقسام وذلك
لان البدل اما ان يكون مدلوله مدلول المبدل منه اولا فان كان فهو بدل
الكل من الكل نحو جاءني زيد اخوك فان لم يكن فاما ان يكون مدلوله
بعض مدلول المبدل منه اولا فان كان فهو بدل البعض من الكل
نحو ضربت زيدا راسه وان لم يكن فاما ان يكون بين البدل والمبدل منه
ملابسة غير الكلية والجزئية وهو المراد بقوله ملابسة بغيرهما اولا يكون
فان كان فهو بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه وان لم يكن فهو بدل
الغلط اي البدل من الغلط نحو مررت برجل حمار واختلف في تسمية بدل
الاشتمال وقيل لان الاول مشتمل على الثاني وقيل لان الثاني مشتمل
على الاول وكلاهما غير مستقيم لان غلامه في ضرب زيد غلامه بدل
الاشتمال كما نقل المصنف في شرح المفصل وليس زيد مشتملا على الغلام

ولا الغلام عليه وقيل لاشتمال المعنى عليه بيانه انك اذا قلت اعجبني زيد
حسنه فمعنى الكلام مشتمل على نسبة الاعجاب الى الحسن فالمشتمل عليه
في المعنى هو البدل ولذلك سمي بدل الاشتمال وهذا هو الصحيح فان قلت
الابدال كلها كذلك فانك اذا قلت اعجبني زيد راسه فالاعجاب بالنسبة الى
الراس مثله في النسبة الى الحسن في الاشتمال قلت مثل ذلك لا يضر
بالتسمية في الاصطلاح فكم من مسمى باسم جعل علما عليه لمعنى وان كان
ذلك المعنى يوجد في غير ذلك المسمى هذا كله هو المفهوم من شرح المفصل
للمصنف قلت هذا كلام يلوح عن وجهه سيماء التحقيق الا انه بقي عليه
شيء وهو انه لما كان الاشتمال بهذا المعنى مشتركا بين الابدال كلها فكيف
يتميز بدل الاشتمال عن غيره ووجه دفعه ان لكل من الابدال سوى الاشتمال
خاصة ليست هي له اما في الكل فلكون مدلوله مدلول الاول واما في
البعض فلكونه بعض الاول واما في الغلط فلكونه تداركا للغلط فاذا وقع
الاشتمال المذكور في صورة ولم يكن معه شيء من هذه الخاصيات الثلاثة
حكم بانه بدل الاشتمال ومما مر علم ان ما في بعض الشروح من ان المراد
بالملابسة الشمول والاحاطة ليس بسديد اللهم الا ان يراد بالشمول شمول
معنى الكلام كما مر من التحقيق وفي بعض الشروح لا يقال هذه القسمة
غير حاصرة لانه يقال نظرت الى القمر فلكه فالفلك بدل من القمر بدل
الكل عن البعض لانا نقول لا نسلم جوازه كيف وهذا غير مروي عن العرب
ولئن سلمنا جوازه لكن لا نسلم ان القمر بعض الفلك بل هو شيء مركوز

في الفلك

في الفلك فيكون الفلك شاملا له وهو عين بدل الاشتمال الى هذا لفظه قلت
هذا الجواب غير مطرد فانه لو قيل رايت درجة الاسد برجه مثلا لا يكون
لهذا الجواب فيه ممشى ولعل التقسيم الذي ذكره العلامة السكاكي مستتبع
باخراج مثل هذا النقض ووجه الحصر عندي هو انا نقول البدل اما ان
يكون عين المبدل منه او لا يكون فان كان فهو بدل الكل من الكل وان لم يكن
فاما ان يكون اجنبيا او لا يكون فان كان فهو بدل الغلط وان لم يكن فاما
ان يكون بعضه فهو بدل البعض من الكل او غير بعضه فهو المراد ببدل
الاشتمال وقد سقط بهذا زعم من زعم ان ههنا قسما خامسا اهمله
النحويون وهو بدل الكل من البعض كنحو نظرت الى القمر فلكه الى هذا
لفظ المفتاح قوله والثالث بينه وبينه ملابسة بغيرهما وفي بعض
الشروح صح بضمير المونث واعيد الى البعضية وفي بعضها صح بضمير
التثنية واعيد الى البعضية والكلية وهو الصواب لانه كما يجب اخراج
بدل البعض عن هذا فكذا يجب اخراج بدل الكل عنه ولا شك ان في بدل
الكل ملابسة بالمعنى المذكور فيجب اخراجه قوله ويكونان معرفتين
ونكرتين ومختلفتين اراد ان البدل والمبدل منه يكونان معرفتين
ونكرتين ويكون البدل معرفة والمبدل نكرة ويكون المبدل معرفة
والبدل نكرة فهذه اربعة فاضربها في الابدال الاربعة فيحصل لك
ستة عشر صورة اربعة في بدل الكل وهي زيد اخوه ورجل اخ له
ورجل اخوه وزيد اخ له واربعة في بدل البعض وهي زيد راسه

ورجل راس له ورجل راسه وزيد راس له واربعة في بدل الاشتمال وهي زيد ثوبه ورجل ثوب له ورجل ثوبه وزيد ثوب له واربعة في بدل الغلط وهي زيد الحمار ورجل حمار ورجل الحمار وزيد حمار **قوله** واذا كان نكرة من معرفة فالنعت اي اذا ابدل النكرة من المعرفة فالاتيان بالنعت للبدل واجب كقوله تع بالناصية ناصية كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلم يحسن ان يكون المقصود منحطا عن غيره من كل الوجوه فاتى بالصفة ليتخصص ويتقرب من المعرفة لان القريب منها قد تقوم مقامها كما في المبتداء **قوله** ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين هذا تقسيم آخر للبدل والمبدل منه باعتبار الاظهار والاضمار فهذه اربعة اقسام ايضا فاضربها في اربعة بدل لتحصل ستة عشر صورة اربعة في بدل الكل وهي زيد اخوه وضربته اياه وضربته زيدا وضربت زيدا اياه واربعة في بدل البعض وهي زيد راسه وراسه زيد ضربته اياه على ان يكون ضمير ضربته عايدا الى زيد وضمير اياه عايدا الى الراس وراس زيد ضربت زيدا اياه وزيد ضربته راسه واربعة في بدل الاشتمال نحو زيد ثوبه وثوب زيد سلبته اياه على ان يكون ضمير سلبته عايدا الى زيد واياه الى الثوب وثوب زيد سلبت زيدا اياه على ان يكون اياه عايدا الى الثوب وزيد سلبته ثوبه واربعة في بدل الغلط نحو زيد الحمار وحمار زيد ركبته اياه على ان يكون ضمير ركبته عايدا الى زيد واياه الى حمار وحمار زيد ركبت زيدا اياه على ان يكون اياه عايدا الى الحمار وزيد ركبته حمارا **قوله** ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغايب قال المصنف لانهم

لو فعلوا ذلك لادى الى ان يكون المقصود بالنسبة اقل دلالة عن غير المقصود لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص من الظاهر فلم يقولوا اضربتني اخاك ولا اضربك زيدا لذلك واما الغايب فلم يكن في القوة كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره فجوز واضربته زيدا لذلك واما غير بدل الكل فيجوز ان يبدل فيه الظاهر من المضمر لفقدان المانع لان ما سواه من الابدال ليس مدلول الثاني فيه هو مدلول الاول فلا يلزم فيه كون غير المقصود اقوى دلالة بالنسبة الى المقصود لان ذلك انما يتصور بالنسبة الى مدلول واحد ولئن سلم ان ذلك قد يتصور في المدلولين المتغايرين فالنبوة في صورة اتحاد المدلولين اكثر فاغتفر في صورة تغاير المدلولين لقلة النبوة ولم يغتفر في صورة اتحاد المدلولين لكثرتها فلذلك جاز ان يقول اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار **قال رحمه الله** عطف البيان الى قوله المبني **قلت** قوله غير صفة احتراز عن الصفة وقوله يوضح متبوعه احتراز عن بقية التوابع سوى عطف البيان اذ ليس فيها ما يوضح متبوعه **قوله** وفصله من البدل لفظا الى اخره كما ان الفرق المعنوي ثابت بين البدل وعطف البيان وهو ان عطف البيان يوتي به ليوضح متبوعه دون البدل فكذلك الفرق اللفظي ثابت في بعض الصور وهو مثل قوله انا ابن التارك البكري بشر فانك لو جعلت كلمة بشر بدلا عن البكري والبدل في حكم تكرير العامل فيكون تقديره انا ابن التارك بشر وهو غير جايز لانه مثل الضارب زيد وانه

مبحث عطف البيان

ان يجعل فرعا له فيودي الى الدور كما ذكرنا في الاعراب **قوله** والقابه اي والقاب البناء لدلالة المبني عليه ضم وفتح وكسر ووقف فالضم كقولهم منذ وقبل وبعد ويا زيد والفتح كقولهم كيف ولا رجل والكسر كقولهم هولاء وامس والوقف نحو من وكم وفي بعض الشروح انما قال في البناء القابه وفي الاعراب انواعه لان انواع الاعراب مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ **قلت** هذا انما نص ان لو كانت النوعية مفتقرة الى ذلك المعنى وهو ممنوع فان النوع عبارة عن الجنس المقيد فكل واحد من الحركات بالنسبة الى مطلق الحركة بهذه المثابة سواء اعتبر ذلك المعنى فيه او لم يعتبر ولعل الصواب ان يقال انما لم يقل لهذه الحركات والوقف هنا انواعا لما يكون جنسا شاملا لها نظرا الى الاصل اذ الاصل ان يكون جنس البناء منحصرا في نوع واحد وهو السكون بالنقل فانهم قالوا الاصل في البناء السكون فلما كان من حق البناء ان لا يشتمل هذه الاشياء نظرا الى الاصل لم يطلق عليها اسم الانواع رعاية لجانب الاصل قال المصنف جعلوا لها تسمية مخصوصة كما جعلوا حركات الاعراب وسكونه القابا مخصوصة ليكون اللقب اذا ذكر منبها على انهم ارادوا احد النوعين دون الاخر فاذا قال قايل رفع علم انها حركة اعراب واذا قال ضم علم انها حركة بناء وكذلك باقيها وهذا الاصطلاح للبصريين واما الكوفيون فيجوزون كل واحد من اللفظين

لكل واحد من اللفظين **قوله** وهي المضمرات الى آخره اي المبنيات هذه الاشياء والاصوات بالرفع لئلا يلزم عطفه على الافعال فيكون تقديره اسماء الاصوات لان اسم هذا النوع من الاسماء الاصوات فلا حاجة الى اضافة الاسماء اليها **قوله** والمضمر ما وضع لمتكلم الى آخره ووجه بناء المضمر احتياجه الى المرجع فقوله تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما اما لفظا فنحو ضرب زيد غلامه واما معنى فنحو قوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان هو عايد الى معنى اعدلوا وهو العدل واما حكما فكضمير الشان في مثل زيد قايم فزيد قايم مرجع مقدم على هو حكما لانه انما يؤتى بضمير الشان فيما اذا افتروه بجملة معهودة بينك وبين مخاطبك ويجيء الكلام فيه وكما في نعم رجلا وربه رجلا فكما في ضربني وضربت زيدا وكما في ضرب غلامه زيد **قوله** وهو متصل ومنفصل اي المضمر اما متصل واما منفصل لانه ان لم يكن مستقلا في التلفظ فهو الاول والا فهو الثاني **قوله** فالمنفصل المستقل بنفسه اي غير محتاج الى كلمة قبله ويكون هو كالتتمة لها فيكون المتصل بخلافه **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور لان المضمر كناية عن الظاهر وهو على احد هذه الثلاثة **قوله** والمجرور متصل يعني لا يجيء الضمير المجرور منفصلا لان المضمر انما يقع موقع مظهره ومظهره لا ينفصل عن الجار لانه اما حرف او مضاف ولا يقع الفصل بين الحرف والمجرور ولا بين المضاف والمضاف اليه فكذلك المضمر لا ينفصل بخلاف المرفوع والمنصوب فان مظهريهما ينفصلان عن العامل كقولك ما ضرب زيدا الا عمرو وما ضرب عمرو الا زيدا

مباحث المضمرات

لايجوز كما مر في باب الاضافة واذا جعلت عطف بيان جاز لانه ليس في حكم تكرير
العامل وانما قال مثل انا ابن التارك باقحام المثل اشارة الى انه يقع الفرق
اللفظي في صورة اخرى ايضا من غير هذا الباب كقولك يا غلام زيدٌ وزيدًا
فان زيدا لو جعل بدلا عن الغلام صار منادى مستقلا فلا يجوز فيه الامران
من الضم والنصب بل يتعين الضم فيه ولو جعل عطف بيان يجوز فيه الامران
كذا في شرح المصنف وفي بعض الشروح وانما قال في مثل لان هذا الفرق
جار في باب اسم الفاعل المعرف باللام اذا اضفته الى اسم فيه اللام واجريت
على المضاف اليه اسما علما معطوفا عليه عطف بيان فانه يظهر الفرق بينه
وبين البدل في اللفظ نحو الضارب الرجل زيد **قلت** هذا احسن طباقا
من حيث المثلية وان كان فيما ذكره المصنف فايدة جديدة **فان قلت**
لم لا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا مضافا الى البكري والنون محذوفة
بالاضافة والياء لفظا لاجتماع الساكنين فيكون كقوله والمقيمي الصلوة
وح لا يبقى الشعر شاهدا **قلت** لان قايل بشر كان واحدا من آبائه واشتهر
بذلك بين العرب فلم يلتبس البيت على احد من الناس كذا في بعض شروح
المفصل وتمام البيت عليه الطير ترقبه وقوعا قوله وقوعا جمع واقع
وهو حال من الطير اي واقعة حوله ترقبه لانزهاق روحه لان
الحيوان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه وخصوصا في الانسان
فالحمد للولي الازلي على التوفيق لاتمام المعرب والتوجه الى المبني
ولو املت ايها المتشوق الى خرايد المعاني الابكار والمتشوق الى عقايل

دلايل الافكار لما ابليت لك بحسن التفهم وعين الاستبصار وجذبت
في ضبعك في مداحض الايجاز ومزالق الاختصار شهامة باطنية
تكون لاولى الابصار لا تطلعك طلع المقاصد وكفاك فرقانا بين
الصحيح والفاسد ولهذا مع من ينظر فيه بادنجة طبعه الملكي
وصفاء عنصره الفلكي بعين الرضاء التي هي عن كل عيب كليلة
فاما المناظر بدخل دخلته وخبث نيته بعين السخط التي تبدي المساوي
فلم يعثر على عثرات لا يقال وهفوات لا يمكن كثرة ان يقال فذاك
بغية نالته الاناني واعذنا من شره المكافي **قال رحمه الله المبني**
الى قوله ونون الوقاية **قلت** اعلم ان سبب البناء اما اصل الوضع كما
في الفعل الماضي والامر الحاضر والحروف ويسمى كل منها مبني الاصل
وسبب وضع هذه الاشياء مبنية ما فقد فيها من مقتضى الاعراب
ومشابهتها بالاسماء كمشابهة الفعل المضارع واما المشابهة بمبني
الاصل كما في المضمرات وغيرها على ما سيجيء واما وقوع الكلمة غير
مركبة كزيد بكر واحد اثنان **قوله** ما ناسب مبني الاصل يشمل القسمين
الاولين الثاني بالتصريح والاول بالدلالة ومثل هذا التسامح معفو
في امثال هذه العلوم **قوله** او وقع غير مركب يشمل القسم الثالث قال
المصنف وليست او هذه بالتي يفسد بها الحد لان المراد ههنا ما كان
على احد هذين الوصفين وانما يفسد الحد بها اذا كان المراد بها الشك ولم يعقل
في حق ما لا يختلف آخره لان علامة اختلاف الآخر فرع على عقليته فلا يستقيم

قوله فذلك خمسة انواع ذلك اشارة الى المضمر اي فالمضمر خمسة انواع
لانه مرفوع ومنصوب ومجرور والاولان ينقسمان الى قسمين فيكون
المجموع خمسة **قوله** والاول نحو ضربتُ وضربتِ كلاهما للمتكلم كما هو
دأبه في الابتداء بالمتكلم في باقي الامثلة والاول على صيغة المعلوم والثاني
على صيغة المجهول لان غرضه التنبيه على ان هذه الضماير بهذه الصورة
لا يتصل الا بالماضي المبني للفاعل او المبني للمفعول اما غيرهما من المضارع
والصفات فلا يتصل بها لان لتلك الفاظا اخر كما سيجيء وعنى بالاول
المرفوع المتصل وهو اثنى عشر ضميرا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما
ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتن ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا
ضربن وعلى هذا قياس المجهول فكان من حق المرفوع المتصل ان يكون
ثمانية عشر قسما لان الخطاب والغيبة والحكاية ثلثة وكل منها
مذكر ومونث فيصير ستة فاضرب الستة في الثلاثة المفرد والتثنية
والجمع ليحصل ثمانية عشر قسما الا انه اكتفي في ضربت وضربنا للمذكر
والمونث على صورة واحدة لان المتكلم يرى غالبا ويعلم بالصوت انه مذكر
او مونث فيحصل الفرق وكذلك في ضربتما لقلة الحاجة لقلة استعمال
التثنية وكذلك ضمير التثنية في الغايب والغايبة لذلك او لانه تمتاز
الغايبة عن الغايب بتانيث الفعل كما في ضربتا وانما لم يجئ الجمع على
صورة واحدة مع ثبوت هذه العلة لان الالباس المشتركات فيه اكثر
فكثرة الالباس عارضت العلة فبقي الاصل سالما وهو عدم الاشتراك

لا يقال الالباس المشتركات وان كان في الجمع اكثر بالنسبة الى التثنية والحاجة
الى الجمع اقل بالنسبة اليها بعين ما ذكرت في التثنية بالنسبة الى المفرد
فينبغي ان يكون الجمع على صورة واحدة ايضا لانا نقول في صياغة التثنية
نوع ضيق ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة
بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ثم لما كان الامر كما ذكر سقط
عن المتكلم اربعة وعن الخطاب واحد وعن الغيبة واحد فبقي اثنا
عشر قسما وفي بعض الشروح جعل هذا الضمير ثلثة عشر قسما ظنا
على ان ضمير الغايب غير وضمير الغايبة غير نظرا الى ظاهر ضربا وضربتا
وليس بسديد لان الضمير فيهما هو الالف لا غير واما التاء فهي علامة
التانيث التي كانت في الفعل وليست هي من الضمير في شيء **قوله** والثاني
انا الى هن عنى بالثاني المرفوع المنفصل وهو اثنا عشر ضميرا انا
نحن انت انتما انتم انتِ انتما انتن وضمير التثنية مشترك كما مر
هو هما هم هي هما هن وانما سوي في الغيبة بين مذكر التثنية ومونثها
لان هذا الضمير اما ان يقع مبتدأ نحو هما فعلا او فعلتا فيستغني بتانيث
الخبر عن تانيثه او فاعلا نحو الرجلان ما ضرب الا هما والمراتان ما ضربت
الا هما فيستغني بتانيث الفعل عن تانيثه **قوله** الثالث ضربني الى
ضربهن عنى بالثالث المنصوب المتصل وهو اثنا عشر ضميرا ايضا
ضربني ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكن وعلة
اشتراك التثنيتين ما مر ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن

وانما سوّي هنا بين الثنتيتين في الغيبة لئلا يلزم مزية المنصوب المتصل
على المرفوع المنفصل الذي هو اقوي قوله الرابع اياي الى اياهن
عني بالرابع المنصوب المنفصل وهو ايضا اثنا عشر ضميرا اياي
ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها
اياهما اياهن وعلة تسوية التثنيتين في اياكما ما مر وفي اياهما لئلا
يلزم مزية اياهما عليهما قوله الخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن
عني بالخامس المجرور المتصل ونبّه بالمثالين على ان هذا الضمير كما
يتصل بالاسم يتصل بالحرف وهو ايضا اثنا عشر ضميرا غلامي
ولي غلامنا ولنا غلامك ولك غلامكما ولكما غلامكم ولكم غلامك
ولك غلامكما ولكما غلامكن ولكن غلامه وله غلامهما ولهما غلامهم
ولهم غلامها ولها غلامهما ولهما غلامهن ولهن وعلة اشتراك التثنيتين
ما مر قوله فالمرفوع المتصل خاصة احتراز بالمرفوع عن المنصوب
متصلا اوغيره والمجرور فانهما لا يستتران في شيء وبالمتصل عن المرفوع
المنفصل لانه لا يستتر في شيء ايضا لان علة الاستتار دلالة الفعل
على ما هو كجزئه وهذا انما يتحقق في المرفوع المتصل خاصة لانه هو
يصير كالجزء من الفعل لاغير قوله يستتر في الماضي الى آخره الحاصل
ان المرفوع المتصل يستتر في ثلثة مواضع في الماضي والمضارع والصفة
اما في الماضي فيستتر في الغائب والغائبة لاغير نحو زيد ضرب وهند
ضربت والتاء في ضربت علامة للفاعل لا ضمير لانها لا تسقط مع الظاهر

نحو ضربت هند وانما يستتر فيهما لان الغائب ضعيف فالخفة الحاصلة
بالاستتار مناسبة له وانما لا يستتر في تثنيتهما وجمعهما دفعا للالتباس
ولم يعكس الامر لان المفرد باولويته السّبق استحق الخفة وانما لا يستتر
في المخاطب والمتكلم لانهما قويان فالقوة الحاصلة بالابراز مناسبة لهما
لا الضعف الحاصل بالاستتار واما في المضارع فيستتر في المتكلم الواحد
عظيما كان او غيره وتثنيته وجمعه ومذكره ومؤنثه نحو اضرب ونضرب
وهو المراد بقوله مطلقا وفي المخاطب نحو تضرب وفي الغائب نحو زيد يضرب
وفي الغائبة نحو هند تضرب كان هذه الكلمات بسبب وجود القرائن الدالة
على الضماير وهي الهمزة والنون والياء والتاء استغنت عن الابراز بخلاف
المخاطبة في الاصح وتثنية الغائب والمخاطب والمخاطبة وجمعها نحو تقومين
وهما يقومان او تقومان وانتما تقومان وهم يقومون وهن يقمن وانتم تقومون
وانتن تقمن فان الضمير يبرز فيها اما في تقومين فلو وقع الالتباس بين
المخاطب والمخاطبة لو قيل فيهما تقوم مثلا ولم يجعل على العكس لان المخاطب
بالسبق استحق خفة الاستتار وانما لم يعتبر الالتباس في المخاطب والغائبة
حيث يقال فيهما تقوم لانه يرتفع بمرجع الغائبة نحو هند تقوم وكذا لم يعتبر
في تثنية المخاطب والمخاطبة والغائبة حيث يقال فيهما تقومان لقلة
استعمال التثنية واما في البواقي فانها لا تستتر لفقدان القرينة الدالة
على ضمير التثنية او الجمع فيها واعلم ان الامر والنهي داخلان في المضارع واما
في الصفة وهي اما اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل

فيستتر سواء كانت مفردة او تثنية او جمعا وهو المراد بقوله مطلقا نحو زيد
ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وزيد مضروب والزيدان مضروبان
والزيدون مضروبون وزيد حسن والزيدان حسنان والزيدون حسنون وزيد
افضل والزيدان افضلان والزيدون افضلون والالف والواو ههنا ليسا ضميرين
لتغيرهما في النصب والجر والضمير لا يتغير كما في الف يضربان وواو يضربون
فانهما لا يتغيران بوجه وانما يستتر في الصفة مطلقا لان في لفظها في هذه
الاوجه قرينة اغنت عن الابراز كالضارب للمذكر المفرد والضاربة للمؤنث
والضاربان للاثنين وعلى هذا القياس قوله ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر
المتصل يعني لا يجوز ان يستعمل الضمير المنفصل الا لتعذر الاتيان بالضمير
المتصل فحينئذ يجوز ان يستعمل المنفصل وذلك لان الغرض من الضماير
الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل قوله وذلك بالتقدم على عامله
اي تعذر المتصل اما بتقدم الضمير على عامله مثل اياك ضربت لان الضمير
المقدم لا يتصل بشيء بعده لان معنى المتصل ان يكون كالتتمة لما قبله
قوله او بالفصل بين الضمير وعامله لغرض وانما تعذر ههنا لان مع الفصل
لا يمكن الوصل وقوله لغرض احتراز عن ضرب زيدا انا فانه ليس بفصل
لغرض لم يحصل بضربت زيدا ولو قيل الغرض هو الاهتمام بذكر زيد قيل
ذا يحصل بدون الفصل بان يقال زيدا ضربت والغرض في المثال المذكور
في المتن وهو ما ضربك الا انا هو حصر الفاعل قوله او بالحذف اي بحذف
عامل الضمير كقولك اياك والشر لان الملفوظ لا يتصل بالمحذوف

قوله او بكون العامل معنويا وهو المبتدأ نحو انا زيد وقد تعذر اتصاله
لما ان اللفظ لا يتصل مع غير اللفظ قوله او حرفا اي او بكون عامل
الضمير حرفا نحو ما انت قايما لانه لو اتصل به فاما ان يستتر واستتار
الاسم في الحرف لا يجوز لضعف عمل الحرف او يبرز فقيل ماتَ قايما
على معنى ما انت قايما وذلم يجئ في لغتهم قوله والضمير مرفوع احتراز
عن مثل انك ولك فان المنصوب والمجرور هكذا جاءا متصلين بالحرف
في لغتهم قوله او بكونه مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له الضمير
في بكونه راجع الى الضمير ومسندا اليه خبر كان وصفة بالرفع اقيمت
مقام فاعل مسندا اليه لان التقدير تسند اليه صفة والمعنى
ان التعذر يكون بسبب ان يسند الى الضمير صفة تكون من حيث
اللفظ صفة لشيء ومن حيث المعنى لشيء آخر وهذا هو المراد بقوله
صفة جرت على غير من هي له كقولك هند زيد ضاربته هي فقولك
هي ضمير يسند ضاربته اليه وضاربته صفة لزيد من حيث اللفظ
اي خبر عنه لان المراد هي الصفة الاصطلاحية وللمضمر من حيث
المعنى وانما تعذر الاتصال في هذا المثال لانهم جعلوا انفصال
الضمير في مثل زيد عمرو ضاربه هو مع امكان الاتصال على وجه
الاستتار آية على عوده الى ابعد المكنيّ وهو زيد وكان من حق
الضمير ان يرجع الى اقرب المكني وانما فعلوا ذلك دفعا للالباس
لانه لولا هذا الضمير لم يعلم ان الضارب زيد ام عمرو فان اعتبروا الضمير

عن العود الى اقرب المكنى غيّروا لفظه عن الاتصال ليكون تغيير اللفظ دليلا على تغيير المعنى ولمّا اوجبوا ذلك التغيير في تلك الصورة رفعا للالتباس اوجبوه في مثل هند زيد ضاربته هي وان كان لا التباس طردا للباب ثم لما فرغ عن تعداد الاسباب المستدعية لتعذر الاتصال اورد امثلة الكل على الترتيب **قوله** واذا اجتمع ضميران الى آخره اراد بالاجتماع ان يلي احدهما الآخر واحترز بقوله وليس احدهما مرفوعا عن مثل قولك ضربتك فانه لا يجوز فيه ضربت اياك لوجود الاخصر **فان قلت** يلزم مما ذكرت ان لا يجوز انفصال الثاني اذا كان احدهما مرفوعا وذلك منقوض بكنت اياك كما سيجيء **قلت** الاصل ان لا يجوز ذلك الا ان في خبر كان خاصية يستدعي ذلك كما سيجيء فكان هذا من قبيل التخلف لمانع ثم الضميران بحسب العقل اما مجروران او منصوبان او مختلفان وبحسب الوقوع الاول مطرح فان كانا منصوبين واحدهما اعرف وقدمت الاعرف بالاولوية فلك الخيار في الثاني يعني يجوز لك ان تقول اعطيتكه وان تقول اعطيتك اياه اما الاتصال فلانه ممكن لان الاول صار بمنزلة جزء الكلمة فلا يمتنع الاتصال واما الانفصال فلتعذر الاتصال حقيقة بتخلل الاول وان لم يكن احدهما اعرف او كان ولم تقدم فالثاني منفصل لا غير مثل اعطاه اياه واعطاه اياك اما في المثال الاول فلان يكون استقلال الثاني عوضا له عن تقديم الاول واما في المثال الثاني فلان يكون الاقوى مستقلا غير تابع للادنى وان كان احدهما مجرورا والآخر منصوبا واحدهما اعرف وقدمت الاعرف بالاولوية فلك الخيار في الثاني

ايضا نحو ضربيك وضربي اياك فان ضمير المتكلم اعرف من المخاطب ودليل الخيار ما مر وان لم يكن احدهما اعرف او كان ولم تقدم فالثاني منفصل لا غير كما مر **قوله** والا فهو منفصل معناه ان لم تكن احدهما اعرف او كان ولم تقدمه **قوله** والمختار في خبر باب كان الانفصال يعني اذا وقع خبر باب كان ضميرا جاز الاتصال نحو كنته تشبيها بالمفعول اذا كان ضميرا وجاز الانفصال نحو كنت اياه لان خبر باب كان في الاصل خبر المبتداء وخبر المبتداء اذا وقع ضميرا يجب انفصاله كما عرفت فاجري هذا الخبر مجراه لكن المختار هو الانفصال لانه استعمال الفصحاء **قوله** والاكثر لولا انت الى آخرها وعسيت الى آخرها يعني لو جئت بالضمير بعد لولا وعسى ينبغي في الاكثر ان يكون مرفوعا منفصلا بعد لولا ومرفوعا متصلا بعد عسى اما كونه مرفوعا بعد لولا فلان من خصايصها الوضعي وقوع الاسم المرفوع بعدها اذا كان ظاهرا فكذا اذا كان مضمرا ينبغي ان يكون مرفوعا لقيامه مقام الظاهر واما كونه منفصلا فلتعذر اتصال المرفوع بالحرف واما كونه مرفوعا متصلا بعد عسى فلان هذا الضمير فاعل عسى ويمكن اتصاله بعسى لانه فعل **قوله** الى آخرها في الصورتين معناه الى آخر الضماير كقولك لولا انت لولا انتما لولا انتم عسيت عسيتما عسيتم الى الآخر **قوله** وجاء لولاك الى آخرها وعساك الى آخرها اي يجيء بعد لولا هذه الضماير في الاول وهي مجرور المحل بعد لولا منصوبة بعد عسى عند سيبويه

يجيء

مرفوع المحل بعدها عند الاخفش حجة سيبويه ان هذه الضماير انما يجيء للمجرور والمنصوب فلما اشتبه الامر بعد لولا يكون الحمل على الغالب اولى لان حروف الجر اكثر في كلامهم ولا يبعد ان يكون لولا يعمل الرفع في انت والجر في هذه الضماير كما ان لدن يعمل النصب في غدوة والجر في غيرها ولا يجيء للمرفوع فتعذر رفعها بعد عسى فتعين النصب لان ما بعد الفعل اما مرفوع او منصوب وحجة الاخفش ان الاصل هي الاسماء الظاهرة وهي بعدهما مرفوعة بالاتفاق فكذا الضماير الا انه استعيرت هذه الضماير وان لم يكن مرفوعة للمرفوع بعد لولاك وعساك ومثل هذه الاستعارة جايز كما في مررت بك انت وضربته هو وقوله الى آخرها في الصورتين معناه ان تقول لولاك لولاكما لولاكم عساك عساكما عساكم الى الآخر **قال رحمه الله ونون الوقاية** الى قوله ويتوسط **قلت** اراد ان يثبت ان بعض الضماير يزاد معه شيء آخر كياء المتكلم فانها تزاد معها نون الوقاية وياء المتكلم هي المرادة بقوله مع الياء وقوله مع ياء المتكلم احتراز عن ياء امر المخاطبة مثل اضربي لان هذه الياء ضمير الفاعلة فكانت كالجزء من الفعل فاشبهت ياء يرمي فلا يتصل بنون الوقاية ثم الاتيان بهذه النون اما لازم او جايز او مختار او ضعيف اما اللازم ففي الماضي والمضارع العاري عن نون الاعراب مثل ضربني ويضربني صونا للفعل عن اخي الجر وهو الكسر او الياء قوله عريا عن نون الاعراب احتراز عن تضربانني وتضربونني فانك في ذلك بالخيار

ولا يجيء

مثلا

كما ستعرف واعلم ان الامر مثل اضربني والنهي لا تضربني داخلان في المضارع واما الجايز وهو الذي ان شئت زدتها وان شئت تركت ففي المضارع مع نون الاعراب ولدن وان واخواتها نحو تضربانني ولدني وانني ولكنني فيجوز زيادة النون فيها اما في المضارع مع نون الاعراب فصونا للفعل عن اخي الكسرة واما في لدني فلوقاية سكونها البنائي واما في ان واخواتها فلشبهها بالفعل ويجوز تركها اما في المضارع مع النون فلقيام نون الاعراب مقامها واما في لدن فلكونها اسما والاسماء مستغنية عن هذه النون واما في ان واخواتها فلكراهة اجتماع النونات وهذا معنى قوله وانت مع النون ولدن وان واخواتها مخير وفي بعض النسخ وانت مع النون في لدن وليس بصحيح لانه يقصر عن حكم المضارع مع النون للاعراب والصواب وانت مع النون ولدن واما المختار ففي ليت ومن وعن وقد وقط نحو ليتني ومني وعني وقدني وقطني ووجه الاتيان فيها اما في ليت فلشبهها بالفعل وعدم اجتماع النونات واما في من وعن فلوقاية سكونهما البنائي واما في قد وقط فلمحافظة السكون ايضا ووجه الترك اما في ليت فتشبيها لها بان واخواتها وفي من وعن فلكراهة الجمع بين النونين وفي قد وقط فلكونهما اسمين وانما اختير الاتيان فيها لان قرينته اقوى اما في ليت فلان مشابهتها بالفعل اقوى في التاثير من مشابهتها بان واخواتها لان الفعل اقوى من الحروف واما في من وعن فلانه لا شك ان محافظة البناء على اصله ارجح من دفع الثقل اليسير

مع نون الاعراب

وهو البناء صح

واما فى قد وقط فلان مشابهتهما بالحرف غالبة على اسميتهما ولهذا ظهر
اثر المشابهة فيهما دون اثر الاسمية فان قلت مشابهة لدن بالحرف
غالبة على الاسمية ايضا لما ذكرت فكيف يستوى فيها الامران دون قد
وقط قلت انما يستوى فيها الامران لانها اطول من قد وقط فالطول
المستدعى للخفة اعان جهة الترك فيستوى فيها الامران واما الضعيف
فى لعل بقول لعلنى على ضعف والقوى لعلى ووجه الاتيان فيه هو
التشبيه باخواتها وانما كان الحذف هنا اولى لان اللام كالنون لقرب
مخرجهما ولهذا يدغم احدهما فى الاخر فى نحو لم يكن له فيكون اللام المشددة
كالنونين فيقتضى تسوية الاثبات والحذف كان لكن لما كانت الكلمة
على اربعة احرف وتطول بنون الوقاية كان الحذف احسن بخلاف
ان فانها ثلاثية وبخلاف كان فان الكاف فيه زايدة وبخلاف لكن
لان اصله لكن ان والدليل عليه ولكنى من ختمها لعميد لان اللام
لا تجامع الا ان على ما عرف قوله وعكسها لعل اشارة الى هذا القسم
يعنى لعل عكس ليت ومن وعن وقد وقط وكان الاتيان مختارا فيها
والترك ضعيفا ففى لعل يكون الترك مختارا والاتيان ضعيفا قال
رحمه الله ويتوسط بين المبتداء والخبر الى قوله ويتقدم قبل الجملة
قلت انما اطلق لفظ المبتداء والخبر على ما بعد العوامل نظرا الى
الاصل ولقائل ان يقول على هذا يلزم شبهة الجمع بين الحقيقة
والمجاز وانما قال صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع للاختلاف

فى ان هذا الفصل ضمير ام حرف لما ستعرف فاختار الصيغة ليشملهما
وانما تعينت صيغة المرفوع للفصل لانها ادل على الخبر لان مرفوعية
الخبر كثيرة فى كلامهم وانما تعين المنفصل لذلك لان المرفوع المتصل
فاعل ليس الا فاتى بتوسط بين المبتداء والخبر قوله مطابق للمبتداء
اى فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كقولك زيد هو
القايم والزيدان هما القايمان والزيدون هم القايمون والزينب هى القايمة
والزينبان هما القايمتان والزينبات هن القايمات وانما شرطت المطابقة
طلبا للمناسبة سواء كانت الصيغة اسما او حرفا قلت المصنف فى شرحه
والشارحون فى شروحهم جعلوا الموافقة فى الغيبة والمتكلم والخطاب من تفسير
المطابقة ومثلوها بقولهم انا نحن القايمون وانكن انتن القايمات وانهن
هن القايمات وفيه تامل لانه لا التباس لاخبار الضمير بالصفات حتى يحتاج
الى الفصل اذ المضمر لا يوصف ولهذا جعل العلامة صاحب المفصل فايدة
هذه الصيغة شيئين الفصل وافادة ضرب من التاكيد واورد الصيغة
التى بعد الضماير مثل كنت انت الرقيب عليهم فى القسم الثانى لعدم دخولها
فى القسم الاول فان قلت ما ذكرت من القسمة ليس بحتم فانه يجوز ان يكون
فايدة هذه الصيغة شيئين عنده معا فى الموضعين اذ ليس فى لفظه ما يدل
على ان الشيين موزعان على الموضعين بحيث لا اشترك كل منهما فى نصيب
صاحبه بل فى قوله ليفيد ضربا من التاكيد اشارة الى انه لم يرد تخصيص
كل من الموضعين بامر ما فلو كان المراد ما ذكر فما تصنع بنحو كنت انت الرقيب عليهم

كان صح

قلت فى التمسك بالطرد واصح كلام الشارحين بان الاصل هو المظهر فلما
احتيج الى الفصل فى نحو زيد هو المنطلق وجى به فى نحو هذا المثال طردا للباب
لكن لو حمل الكلام على نحو ما امضيت لكان فى شىء من التحقيق قوله ليفصل
بين كونه خبرا ونعتا اى ليعين الفصل ان ما بعده خبر لا نعت وكان
الفصل بهذه الصيغة جعل علما لذلك والا فالفصل بين النعت والمنعوت
لغير الضمير جايز كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم قوله وشرطه
ان يكون الخبر معرفة الى آخره اى شرط هذا التوسط ان يكون الخبر معرفة
لان الالتباس انما يقع فيه لا فى النكرة لان المبتداء لا يكون نكرة او يكون الخبر
افعل التفضيل المستعمل مع من لانه مشابه بالمعرفة لانه لا يدخل فيه
علامة التعريف كما لا يدخل فى المعرفة مرة ثانية وانما لم يتعرض لتعريف
المبتداء لانه لا يكون المبتداء نكرة والخبر معرفة وفى بعض الشروح لو قال
وشرطه ان يكون الخبر معرفة او مشابها لها ليدخل الاسماء المتوغلة فى الابهام
مثل غير ومثل وشبه اذا اضيفت والاسماء المضافة الى المعرفة اضافة
لفظية نحو ضارب زيد الآن او غدا لكان اولى فان قلت هذه الامثلة لما
لم يقعن صفات للمعرفة فاين الالتباس حتى يجاء بالفصل قلت كان
فى الاصل ان يقع الالتباس مناط ذلك الحكم الا انه عمم فى الاستعمال فجى بالفصل
فيما لا يقع الالتباس وفيه ايضا بمجرد شبهه بالمعرفة وان كان التشبيه بعدم
دخول اللام ولهذا قالوا كان زيد هو يقول ذاك ثم انما لم يقولوا كان زيد هو
قال ذاك لان التشبيه بالمعرفة انما يليق بالمضارع المشابه بالاسم دون الماضى

قوله ولا موضع له عند الخليل فهو حرف عنده بمنزلة الكاف فى اياك
والتاء فى انت وحجته انه لو كان له موضع من الاعراب فاما ان يكون
بالاستقلال وتعين ان يكون مبتداء لانتفاء احتمال غيره ولو كان مبتداء
لكان ما بعده مرفوعا دايما لكونه خبرا له ولا يلزم ذلك لوقوع المنصوب
بعده فى كان زيد هو المنطلق او بالتبعية ويلزم ان يكون مثل المتبوع
فى المرفوعية وغيرها كما فى ساير التوابع وهو غير لازم ايضا كما فى مثل
ان زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لزيد لكان ينبغى ان يقال اياه المنطلق
قوله وبعض العرب يجعله مبتداء وما بعده خبره فهؤلاء يرفعون المنطلق
فى كان زيد هو المنطلق ويجعلون الجملة فى محل النصب خبرا لكان فيكون
هذه الصيغة عندهم اسما قياسا على هو زيد وانت زيد ويكون اعرابه
بالتبعية ولا يلزم ان يكون مثل المتبوع كما فى مررت بك انت قال رحمه الله
ويتقدم قبل الجملة الى قوله اسماء الاشارة قلت معناه يجب تقدم هذا
الضمير لانه انما وضع ليفسر بما بعده لكون التفسير بعد الابهام اوقع
فى القلب فلو اخر لبطل هذا الغرض قوله قبل الجملة احتراز عن الضمير
فى نعم رجلا وربه رجلا فان فيهما تقديم الضمير الغايب على مفسر مفرد
وليس الضمير فيهما للشان قوله ضمير غايب احتراز عن ضمير المتكلم
والمخاطب فلانه لا ابهام فيهما وهو من شرايطه قوله يسمى ضمير الشان
فى بعض الشروح وانما سمى ضمير الشان اى ضمير الجملة لان الشان والجملة
والقصة والحديث بمعنى واحد وهذا الضمير كناية عن جملة لانه كان

قايلا قال ما الشان فقلت هو زيد قايم اي الحديث الذي سالته عنه هو زيد قايم وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال هو زيد قايم الا ان يكون قيام زيد امرا عظيما له وقع في قلوب الناس فلذا سمي ضمير الشان كذا في بعض شروح المفصل **قوله** يفسر بالجملة بعده لانه وضع لذلك **قوله** ويكون منفصلا ومتصلا مستترا وبارزا على حسب العوامل قال المصنف فاعتبر فيه قياس باب الضماير فاذا وقع مبتداء وجب ان يكون مرفوعا منفصلا كقولك هو زيد قايم واذا وقع فاعله فيجب ان يكون مستترا لانه ضمير مفرد غايب في الفعل فلا يكون الا مستترا كقولك كان زيد قايم وليس زيد قايم واذا وقع منصوبا فلا بد ان يكون بارزا اذ لا يستتر المنصوب كقولك انه زيد قايم ويجب ان يعلم ان الجملة لما كانت تفسيرا لهذا الضمير وهو كناية عنها استغنت بذلك هذه الجملة عن عايد اليه **قوله** وحذفه منصوبا ضعيف معناه ان حذف هذا الضمير حال كونه منصوبا جايز مع ضعف وان كان ظاهر هذا الكلام يوهم ان حذف هذا الضمير اذا لم يكن منصوبا لا يكون ضعيفا بل يكون فصيحا وليس الامر كذلك فانه اذا لم يكن منصوبا لم يجز حذفه اصلا فعلى هذا يكون قوله منصوبا احترازا عن المرفوع من حيث ان المرفوع لا يجوز حذفه اصلا والمنصوب يجوز حذفه على ضعف وانما لا يجوز حذفه اذا كان مرفوعا ويضعف حذفه اذا كان منصوبا لانه حذف المقصود بلا دليل يدل عليه الا ان المنصوب جاء محذوفا في مثل قول الشاعر

ان من يدخل الكنيسة يوما ۝ يلق فيها جآذرا وظباء ۝ فانه لو لم يحكم ههنا بالحذف وان التقدير انه من يدخل يلزم بطلان صدريته من بدخول ان عليه فيجوز الاضمار على ضعف في المنصوب خاصة اقتصارا على مورد الشعر وفي بعض الشروح ولم يحترز بقوله منصوبا عن شيء لان هذا الضمير اذا كان مرفوعا لم يجز حذفه اما اذا كان مبتداء فلانه يلزم نقض الغرض واما اذا كان اسم كان فلانه لا يجوز حذف الفاعل بل ذكره ليبان ان حذفه منصوبا جايز على ضعف **قلت** قوله لم يحترز لو حمل على ظاهره يتراءى انه غير مستقيم اذ هو احتراز عن المرفوع كما مر وكانه اريد بذلك العناية التي اسلفتها في مطلع هذا البحث الا ان عبارته قصرت عنها ويجب ان يعلم ان المراد بالحذف ههنا الاضمار لكن لا الاضمار المصطلح بل على طريقه قوله ما اضمر عامله اي يكون منويا غير ملفوظ ولا مستتر في شيء فانما اولته بهذا لان دليل المصنف في شرحه على قوله الا مع ان اذا خففت فانه لازم لم يساعد الا بهذا التقدير كما ستقف عليه **قوله** الا مع ان اذا خففت فانه لازم يعني اذا خففت ان المفتوحة يلزم اضمار ضمير الشان بعدها بالمعنى المذكور ولان مشابهتها بالفعل اقوى من المكسورة لمشابهة فتح اولها ايضا بفتح اول الماضي دون المكسورة والمكسورة المخففة جاءت عاملة في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فلو لم تقدر ضميرا معمولا لها وعملها في الظاهر بعد التخفيف ملغى كما يجيء في بابها يلزم اعمال الادنى وابطال الاقوى واما تخصيص اعمالها بعد التخفيف بضمير الشان فانها لا تعمل فسيجيء وجه ذلك في الحروف ومثاله من التنزيل وآخر دعواهم ان الحمد

لله رب العالمين اي انه الحمد لله رب العالمين فقد ظهر وجه تاويلنا الحذف بالاضمار لان اللازم بهذا الدليل لزوم الاضمار بالمعنى المذكور لا لزوم الحذف ويعضد هذا التاويل قول المصنف في شرح المفصل قدر النحويون ضمير الشان في المفتوحة المخففة اينما وقعت ولم يقدروه في المكسورة البتة فاعرف التحقيق واستنشط طربا ولا تنشط غضبا **قال رحمه الله** اسماء الاشارة الى قوله الموصول **قلت** انما بنيت اسماء الاشارة لمشابهتها بالحرف لاحتياجها الى المشار اليه ثم انه عرف اسماء الاشارة الاصطلاحية بالمشار اليه اللغوي فلا يساوي المعرف المعرف في المعرفة والجهالة **قوله** وهي ذا للمذكر الى آخره المشار اليه ينقسم عقلا الى ستة اقسام لانه اما مفرد او تثنية او جمع وكل واحد منها اما مذكر او مونث فوجب وضع اسماء الاشارة بحسب المشار اليه فوضعوا ذا للمفرد المذكر وذان لمثناه المرفوع وذين لمثناه المجرور والمنصوب وتا وتي وته وذه للمونث المفردة وتان لمثناها المرفوع وتين لمثناها المنصوب والمجرور وهذا الوضع مرتجل عند المحققين لان ذان وذين فرعان على ذا وتان وتين فرعان على تا اذ لو كانا على قياس المثنى لوجب ان يكون الفهما منقلبة كما تقلب الف عصا ورحى والى هذا اشارة في شرح المصنف للمفصل فان قلت القلب في الف عصا حكم الالف اذا كانت ثالثة وهنا ليست بها **قلت** القلب هنا اجدر لان في اثباتها جمعا بين ساكنين وفي حذفها تنقيطا بخلاف عصا واولاء بالمد والقصر لجمع المذكر والمونث فصارت اسماء الاشارة

اسماء الاشارة

بسبب اشتراك الجمع خمسة وان كان مدلولها ستة **قوله** ويلحقها حرف التنبيه اي يلحق اسماء الاشارة حرف التنبيه ليدل على تنبيه المخاطب فيقال هذا هذان هاتا هاتان هولاء وفي بعض الشروح والمراد بقوله يلحقها ان يلحق بعضها لانه لا يجوز هذا لك **قلت** هذا من قبيل التخلف لمانع وقيد عدم المانع غير مشروطة في بيان الاحكام الكلية بيانه انه ذكر في بعض حواشي المفصل لصاحبه انما لا يقال هذا لك كما يقال هذاك لان ها اغنت عن اللام في افادة التبعيد فلم يجمعوا حرفين لمعنى واحد فعلم ان هذا التخلف في ذلك لوجود المانع وهو اللام **قوله** ويتصل بها حرف الخطاب اي يتصل باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب نحو ذاك وانما جعل الكاف حرفا ههنا لانها لو كانت اسما لكانت مضافا اليها لانتفاء احتمال الغير ويلزم تعريف المعرف فيكون كالكاف في اياك حرفا دالا على الخطاب **قوله** وهي خمسة اي حروف الخطاب خمسة وهي ك ك كما كم كن واسماء الاشارة خمسة على ما مر واما تي وته وذه فهي معنى تا فيعد كلها لفظا واحدا ويتصل خمسة الخطاب على كل من خمسة الاشارة فيكون خمسة وعشرين مثالا وهي ذاك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن ذانك ذانك ذانكما ذانكم ذانكن ذانكما ذانكن تاك تاك تاكما تاكم تاكن تانك تانك تانكما تانكم تانكن اولئك اولئك اولئكما اولئكم اولئكن **قوله** ويقال ذا للقريب الى آخره وانما يقال هكذا للمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف وانما خصت اللام للبعيد لان الاصل في الزيادة

حروف المد لسلاستها وقد تعذرت هنا اما الالف فلئلا يلزم اجتماع الساكنين
واما اختاها فلاستثقال الكسر عليهما ثم بعد ذلك اقرب حرف من الحروف
منهما هو النون لخفته ولو زيد لاشتبه المفرد بالمثنى فصير الى حرف
مجانس له وهو اللام واقيم مقامه ليحصل تلك الفايدة كذا في بعض
شروح المفصل **قوله** وتلك وذانك وتانك مشددتين واولالك مثل
ذلك فقوله وتلك مبتدا والبوا في عطف عليه ومثل ذلك خبر عن الكل
والمعنى ان هولاء كلهن للبعيد كما ان ذلك للبعيد وغرضه ان يشير
الى ان صيغة المفرد المونث وصيغة تثنية المذكر والمونث وصيغة الجمع
مذكرا ومونثا يجئن على انحاء ثلثة ايضا للقريب والبعيد والمتوسط
فجعل تلك لبعيد المونث فيكون اشارة الى ان تا لقريبها وتاك لمتوسطها
وجعل ذانك وتانك مشددتين لبعيد تثنية المذكر وتثنية المونث
فيكون اشارة الى ان ذان وتان لقريبهما وذانك وتانك مخففتين لمتوسطهما
وجعل اولالك لبعيد الجمع فيكون اشارة الى ان اولاك واولائك للقريب
والمتوسط **قوله** واما ثم وهنا وهنا فللمكان خاصة صح الاول بفتح الهاء
وتشديد النون لانه مع ثم من واد واحد لما ستقف والمعنى ان هذه الالفاظ
مخصوصة باشارة الامكنة وما سبق كان مشتركا بين الاشخاص والازمان
والامكنة وثم وهنا للمكان البعيد وضعا وهو ليس من لغات هنا لان
اصله هننن بثلاث نونات مثل جعفر فابدلوا من احدى نوناته الفا
هربا من التضعيف كذا في بعض شروح المفصل وهنا للقريب وهناك

الموصول

للبعيد وهناك للمتوسط على الاصل المجتهد في ذلك **قال رحمه الله** الموصول
الى قوله اسماء الافعال **قلت** وجه بناء الموصولات احتياجها الى الصلات
وانما قال جزءا اي جزء الكلام ولم يقل اسما كما قال بعض لان احتياج الموصولات
الى الصلات لا للاسمية لانها اسماء بدونها **فان قلت** كيف يكون اسماء
وهن محتاجة في الافادة الى الاغيار وهذه الحاجة من خواص الحروف
قلت هذه الحاجة ليست بها فان حاجة الحروف الى متعلقاتها مشروطة
في الوضع وحاجة الموصولات الى الصلات عارضية غير مشروطة في الوضع
و في كلام المصنف في شرح المفصل اشارة الى ذلك **قوله** بصلة اراد
بها اللغوية فلا دور كما مر في اسماء الاشارة **قوله** وعايد احترازا عن مثل
حيث واذ واذا فانها محتاجة الى الجملة والعايد غير مشروط فيها وانما
وجب العايد هنا لان الجملة مستقلة فلو لم يكن الرابط لم يكن للكلام معنى
قوله وصلته جملة خبرية اي صلة الموصول جملة خبرية ولا ينتقض
بصلة الالف واللام لانها وان كانت اسم فاعل او مفعول صورة الا انها
جملتان في التقدير **قوله** جملة احتراز عن المفرد **وقوله** خبرية احتراز
عن الامرية والنهيية والاستفهامية وغيرها وانما لم تقع المفرد وتلك
الجمل صلة لان الذي وهو ام الموصولات وضع لوصف المعارف بالجمل
فخرج المفرد عن ان يكون صلة له وكذلك تلك الجمل لانها لا تقبل الوصفية
لان الوصف بالشيء يقتضي ثبوته ولا ثبوت لهذه الاشياء ثم حمل البواقي
عليه وانما لم يقل حالا يتم جزءا الا بجملة خبرية حتى يستغني عن قوله

وصلته جملة خبرية ثانيا احترازا عن استعمال المجاز في التعريف لان اطلاق
الجملة على صلة الالف واللام مجاز كما مر لكن اطلاق الصلة على الكل حقيقة
فقال هكذا ليكون المجاز في الحكم لا في الحد ولعل هذه الفايدة الذ مذاقا في بعض
الشروح من انه انما احتاج الى تعريف الصلة لانها لم تكن بينة وكانت
ماخوذة في تعريف الموصول فعرفها بان قال صلته جملة خبرية لئلا يلزم
تعريف الشيء بما هو مثله في المعرفة والجهالة انما هو اخفى لان ذلك
الغرض يحصل بادنى عناية امضيتها مع وجه دفع المجاز وهو العمدة
في التعريفات **قوله** وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول وانما لا يكون
صلة الالف واللام بمعنى الذي او التي الا اسم فاعل او مفعول لان للالف واللام
شبها بحرف التعريف من حيث الصورة وحرف التعريف انما تدخل في المفرد
وشبها من حيث المعنى بالذي وهو انما تدخل في الجملة فوجب ان يدخل فيما
لفظه مفرد ومعناه جملة وهو اسم فاعل او مفعول عملا بالشبهين **قوله**
وهي الذي شرع في عد الموصولات اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي
للمفرد المونث واللذان واللتان بالالف والياء اي بالالف لتثنية المذكر
والمونث حال الرفع وبالياء لتثنيتهما حال النصب والجر وهذا التغيير
ليس باعراب على الاصح بل وضع اللذان في حال الرفع واللذين في حال النصب
والجر كما وضعوا اياك للمنصوب في المضمرات وانت للمرفوع والى هذا
اشارة في شرح المفصل للمصنف **قوله** والاولى والذين كلاهما لجمع المذكر
واللاتي الى قوله واللواتي كلها لجمع المونث وتصحيحها اللاتي واللات

بالمثناة الفوقانية واللائي كالناعي واللاء كاللاع واللاي بصريح الياء
واللاتي بالمثناة من فوق **قوله** وما ومن فما لما لا يعلم غالبا ومن لمن يعلم
غالبا **قوله** وذو الطائية ذو اما بمعنى الصاحب كما مر في اول الكتاب
واما بمعنى الذي وهو لغة طي وهو المراد بقوله وذو الطائية والفرق
بينهما ان الاولى معربة بتغير العوامل والثانية مبنية لا يتغير يقول
جاءني ذو قام ومررت بذو قام ورايت ذو قام كذا في بعض شروح المفصل
قوله وذا بعد ما للاستفهام يعني ذا اذا كان بعدها للاستفهام يكون من
الموصولات نحو ماذا صنعت وسياتي **قوله** والعايد المفعول يجوز حذفه اي
حذف العايد من الصلة اذا كان مفعولا بلا ضعف لانه حينئذ يكون فضلة فاما
اذا كان مرفوعا او مجرورا فلا يجوز حذفه وان جاء في بعض الصور يكون ضعيفا
فلا يقال الذين ضرب على تقدير الذين ضربوا ولا الذي مررت اما المرفوع
فلانه يكون احد جزئي الجملة واما المجرور فلان حذفه يستلزم حذف جاره
فيكثر الحذف واستدل في بعض الشروح على امتناع حذف المرفوع بانه فاعل
والفاعل لا يجوز حذفه وبامتناع حذف المجرور بما مر ثم قيل فيه نظر بناء على
انهما تعليلا المصنف في شرحه وبين وجه النظر بجواز كون المرفوع مبتدا
وخبرا وجواز حذفهما وبجواز حذف الجار والمجرور معا كقوله عسى الايام
ان يرجعن قوما كالذي كانوا اي كالذي كانوا عليه **قلت** لعل هذا النظر
يندفع بادنى عناية وهي ان يقال اراد بالجواز كون الحذف فصيحا وبعدم جوازه
كونه غير فصيح فعلى هذا حذف المرفوع وان كان جايزا في بعض الصور لكن لا يكون

فصيحا فان قلت صورة الجواز عند ناهى المبتدا، والخبر ولا قايل بقول حذف
احدهما ليس بفصيح قلت ذلك فيما يحذف احدهما في موضع لا يكون للكلام
احتياج من وجه آخر الى احدهما فاما فيما اذا احتاج الكلام للربط الى احدهما
فلا نسلم ان حذفه فصيح ويعضد ما ذكرت من العناية قول المصنف في شرح
المفصل ثم انّ الضمير المفعول العايد على الموصول يجوز حذفه كقوله تع الله يبسط
الرزق لمن يشاء من عباده اما اذا لم يكن مفعولا فحذفه ضعيف وما ذكر
من الاستشهاد على حذف الجار والمجرور لا يكاد يصح بدليل ما ذكر الامام
الفاضل المرزوقي في شرح الحماسة عند شرحه هذا البيت لا يجوز ان يكون
التقدير قوما كالذى كانوا عليه لان مثل عليه لا يجوز حذفه من الصلة لا تقول
الذي مررت جالس وانت تريد به والذي دخلت قايم وانت تريد الذى
دخلت عليه ويجوز ان يكون قوله كالذى كانوا اراد به كالذين كانوا وحذف
النون تخفيفا كما قال، وانّ الذى حانت بفلج دماؤهم، هم القوم كلّ القوم
يا امّ خالد، فيكون امانيّ يرجعن بهم قوما كالذين كانوا هم من قبل قوله
واذا اخبرت بالذى صدّرتها قلت ايضاح هذا الفصل يستدعى تقديم
مقدّمة وهى ان الغرض من الاخبار بالذى هو انّ اسما ذُكِر في جملة اما حديثا
او محدّثا عنه او متعلّقا بالجملة على احد وجوه التعلق نحو ان يكون مفعولا مثلا
ثم يذهب عن السامع معرفة ذلك الاسم ويقع خلل في معلومه من ذلك
فتقصد ان تجدّد ذلك المعلوم عليه وتعلمه فتقول في زيد اخوك الذي
زيد هو اخوك وفي قام زيد الذي قام هو زيد وفي ضربت زيدا الذي ضربته زيد

كانه شيء من تلك الجمل الثلث ثم وقع له اشتباه في الحديث في الاول والمحدّث
عنه في الثانية والمفعول في الثالثة فازلت شبهته بما اخبرت بواسطة
الذى والى هذا اشارة في كلام الامام عبد القاهر اذا ثبت ذلك جئنا
الى شرح المتن قوله بالذى اى باستعانة الذى كما في كتبت بالقلم والمعنى
اذا اردت ان تخبر عن مثل هذا الاسم الذى هو حديث او محدّث عنه
او مفعول يشتبه على السامع بعد ما علمه باستعانة الذي صدّرت الذي
لانه يصير مخبرا عنه وهو انما يجيء مقدما ثم جعلت موضع المخبر عنه وهو ذلك
الاسم المذكور ضميرا عايدا الى الذى اما الضمير فللربط واما في موضع المخبر عنه
فلانه في حكم الكناية عنه فناسب ان يكون في موضعه واخّرت ذلك المخبر عنه
عن الضمير حال كونه خبرا لان الخبر موخّر وقوله موضع المخبر عنه اراد المخبر عنه
من حيث الحقيقة وهو زيد لان المخبر عنه من حيث اللفظ هو الذي لكن
لما كان زيد هو المراد بالمبهم الذي اخبر بواسطة الذى عنه جعله مخبرا عنه
وان كان خبرا وفي بعض الشروح اعلم انه يجب تقديم المبتدا، هنا مع انه لا تذكره
في موضع وجوب تقديم المبتدا، وتاخير الخبر قوله وكذلك الالف واللام يعني
اذا اخبرت بالالف واللام عن الاسم الذى مرّ ذكره فاصنع كما صنعت
في الذى من تصدير الالف واللام ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير
المخبر عنه حال كونه خبرا الا انّ الذى يمكن الاخبار بها فيما كان ذلك الاسم
المذكور في جملة فعلية او اسمية كما عرفت في قام زيد وزيد اخوك والالف
واللام لا يمكن الاخبار بهما اذا كان ذلك الاسم في جملة اسمية فلا يقال الهو اخوك زيد

وهو المراد بقوله في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول
دليل على ذلك لانّ الالف واللام انما يدخلان في اسم الفاعل او المفعول كما عرفت
قبله ولا يمكن بناء اسم الفاعل او المفعول من الجملة الاسمية فان قلت هذا
انما يكون اذا كانت الجملة اسمية مثل زيد اخوك اما اذا كانت مثل زيد يقوم
فلم لا يجوز بناء اسم الفاعل او المفعول من يقوم حتى تدخل الالف واللام في اسم
الفاعل عند تاخير زيد خبرا قلت هب انه يجوز بناؤه الا انه لا يمكن دخول
الالف واللام في اسم الفاعل هنا لانه لا بدّ في موضع زيد ضمير كما عرفت
فيدخل الالف واللام فيه لا في اسم الفاعل قوله فان تعذّر امر منها اى من التصدير
وجعل الضمير موضع المخبر عنه وتاخيره خبرا تعذّر الاخبار قوله ومن ثم
امتنع في ضمير الشان الى آخره اي ومن جهة انه اذا تعذّر امر منها تعذّر
الاخبار امتنع الاخبار عن ضمير الشان بالذى لانه تعذّر تاخيره خبرا لانك
لو اخبرت عن الضمير في قولك هو زيد منطلق فقلت الذى هو زيد منطلق
هو فقد ابطلت استحقاقه صدر الكلام وامتنع الاخبار عن الموصوف
لتعذّر جعل الضمير موضع المخبر عنه فانك لو اخبرت عن زيد في قولك
زيد الظريف حسن فقلت الذى هو الظريف زيد حسن لاوهمت انّ
الضمير موصوف وانه لا يجوز وامتنع الاخبار عن الصفة لانك لو اخبرت
عن الظريف في هذا المثال فقلت الذى زيد هو حسن الظريف لاوهمت
انّ الضمير صفة وامتنع الاخبار عن المصدر العامل لانك لو اخبرت عن ضربي
زيدا في قولك ضربي زيدا فقلت الذي هو زيدا ضربي لاوهمت انّ الضمير

ناصب وانما قيد المصدر بالعامل لان الاخبار عن المصدر الغير العامل
جايز كما في اعجبني الضرب فيصح ان يقول الذى اعجبني هو الضرب وامتنع الاخبار
عن الحال لانك لو اخبرت عن قايما في قولك ضربت زيدا قايما فقلت الذى
ضربت زيدا اياه قايم لاوهمت ان الضمير وقع حالا والمعرفة لا يقع حالا
وامتنع الاخبار عن ضمير يستحق ان يعود الى غير الذى وهو المراد بقوله
والضمير المستحق لغيرها اى لغير الذى فانّثه على تاويل الكلمة لانك لو اخبرت
عن الضمير في زيد ضربته فقلت الذى زيد ضربته هو فان جعلت الضمير
الاول لزيد بقي الموصول بلا عايد وان جعلته للموصول بقي المبتدا، بلا عايد
ولا يمكن ان يكون عايد الموصول هو الضمير الاخير لان العايد انما يكون
في حيّز الصلة وان كان في حيّز الصلة فاين الخبر وان كان في حيّز الخبر
فاين العايد فان قلت فان زدت فيه ضميرا ثالثا هل يصح المسئلة قلت
نعم لكن لا يكون هذه المسئلة بل مسئلة اخرى كذا في بعض شروح المفصل
وامتنع الاخبار عن الاسم المشتمل على الضمير المستحق لغير الموصول لانك
لو اخبرت عن غلامه في زيد ضربت غلامه فقلت الذى زيد ضربته غلامه
لجعلت الموصول او المبتدا، بلا عايد كما مرّ هذا اذا اردت الاخبار عن مجموع
الاسم مع الضمير فان اردت الاخبار عن الاسم بدون الضمير فقلت
الذى زيد ضربته هو غلامه ليكون الاول وهو الضمير الاخباري عايدا الى
الموصول والثاني وهو المضاف اليه عايدا الى المبتدا، لقدّمت المضاف
اليه على المضاف قوله وما الاسمية موصولة الى آخره لما كان في المبنيات كما

يوافق لفظه لفظ الموصول لم يجعل له باب براسه وبُيّن في ضمن الموصولات كما بيّن فجارِ وفساقِ وقطامِ وان لم يكن من اسماء الافعال في اسماء الافعال للتوافق اللفظي بنزالِ وتراكِ وقوله الاسمية احتراز عن الحرفية لان معناها ليست على تلك الانحاء وسيجيء في الحروف فالموصولة كقوله تع قل ما عند الله خير من اللهو اي الذي عند الله والاستفهامية كقوله تع وما تلك بيمينك والشرطية كقوله تع وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه والموصوفة كقوله ربّما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال الفرجة بالجيم وفتح الفاء التفصي من الهم وبالضم فرجة الحائط وما اشبهه وفي الشعر بالفتح هو الافصح وقوله كحل العقال اي كما يحل العقال من ركبتي الجمل وانما حكم بان ما موصوفة هنا لان رب انما تدخل في النكرة الموصوفة كما سيجيء في بابها وقيل ان ما كافة كما في ربما يود فيكون حرفا فلا يكون استدلالا والاول اولى لانه لو كانت حرفا لم تكن مفعولة لتكره فصار تقدير الكلام تكره النفوس شيئا من الامر فيلزم حذف الموصوف واقامة الصفة وهي الجار والمجرور مقامه وهو قليل واما ما يلزم من حذف الضمير العائد الى الموصوف على تقدير الاول فشائع كذا ذكره المصنف في شرح المفصل والتامة هي التي غير محتاجة الى صلة وصفة كقوله تع فنعما هي اي فنعم شيئا هي فهي ليس بصلة لانه مفرد ولا صفة لانه ضمير والصفة كقولك اضرب ضربا ما اي ضربا اي ضرب او ضربا قليلا قوله ومن كذلك يعني كلمة من مثل ما في الوجوه المذكورة الا ان من لا يجيء تامة وصفة في لغتهم وهو المراد بقوله الا في التام

والصفة مثال الموصولة عرفت من عرفته والاستفهامية من ابوك والشرطية من تضرب اضرب والموصوفة رب من يكرمني قوله واي واية كمن يعني يجيء كلمة اي ايضا على اربعة اوجه موصولة كقولهم اضرب ايهم خرج والاستفهامية كقولك اي الرجلين عندك والشرطية كقولك ايا تضرب اضرب والموصوفة كقولك يا ايها الرجل ولعل المصنف انما ترك قسما من اقسام اي وهو ان يكون صفة كقولك مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية لانه اشار اليه في باب النعت فسقط اعتراض ما في بعض الشروح قوله وهي معربة وحدها اي كلمة اي معربة وحدها من بين اخواتها وانما اعربت مع قيام علة البناء وهي المشابهة بالحرف لانها يكون مضافة غالبا والاضافة من خواص الاسم فعارضت علة البناء فبقي الاصل سالما وهو الاعراب في الاسماء فلما اعربت بهذا السبب في صورة الاضافة اعربت فيما لم يضف طردا للباب كقوله تع ايا ما تدعوا قوله الا اذا حذف صدر صلتها يعني اذا حذف الجزء الاول من صلتها عادت الى البناء على اللغة الفصيحة لافتقاره الى ذلك الصدر كما بني من قبل لافتقاره الى المضاف اليه المقدر كقوله تع ايهم اشد لان التقدير ايهم هو اشد وانما لم يستثن الموصوفة لبنائه مثل ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا قوله وفي ماذا صنعت وجهان الى آخره فالوجه الاول ان يكون ما استفهامية وذا بمعنى الذي وصنعت صلتها والعائد محذوف فيكون التقدير اي شيء الذي صنعته

ويكون جوابه مرفوعا مطابقة للسوال لان ما لا يكون الا مبتداء على هذا التقدير لان صنعت صلة ذا ولا تعمل الصلة فيما قبل الموصول والوجه الثاني ان يكون ماذا بكمالها موضوعة بمعنى اي شيء فيكون التقدير اي شيء صنعت ويكون جوابه منصوبا مطابقة للسوال ايضا لان اي شيء منصوب بصنعت اذ لا مانع من العمل وينبغي ان يعلم انه يجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور في السوال ويجوز في الثاني رفع الجواب على تقدير خبر مبتداء محذوف الا ان الوجهين المذكورين اولا اولى لان التقدير خلاف الاصل فلذلك لم يعتبر المصنف جواز الوجهين الاخيرين قال رحمه الله اسماء الافعال الى قوله الاصوات قلت انما بنيت هذه الاسماء لان وضع بعضها وضع الحروف نحو قد كه ثم الحق البواقي بها او لوقوعها موقع ما لا اصل له في الاعراب وهو الامر او الماضي قوله بمعنى الامر او الماضي احتراز عن نفس الامر او الماضي واعلم ان هذه الاسماء موضوعة بازاء لفظ الامر او لفظ الماضي فان رويد موضوع للفظ امهل وهيهات للفظ بعد فلا ترد هذه الاسماء نقضا على الافعال لان مفهوم الافعال ليس بلفظ وكذلك خرج اسم الفاعل اذا كان بمعنى الماضي لان مفهومه ليس بلفظ قوله مثل رويد زيدا اي امهله وهيهات ذلك اي بعد وانما بنيا على الحركة لئلا يجتمع الساكنان وعلى الفتح لخفته اعلم ان في رويد اربعة اوجه هو في احدها مبني وهو اذا كان اسما للفعل وفيما عداه معرب وذلك ان يقع صفة كقولك ساروا سيرا رويدا او حالا كقولك ساروا رويدا

او مصدرا مضافا في معنى ارواد كقولك رويد زيد وللنحويين في موضع رويد في رويد زيدا مذهبان احدهما انه في موضع نصب على المصدر كانك قلت ارواداً زيدا والثاني ان يكون في موضع رفع على الابتداء والضمير المستتر فيها فاعل سد مسد الخبر كما في اقائم الزيدان والثاني هو الوجه لان الاول لا يكون اسم فعل وهو خلاف الاجماع قوله وفعال بمعنى الامر من الثلاثي قياس فعال مبتداء وقياس خبره يعني ان كل فعل ثلاثي صالح لان يؤخذ منه فعال بمعنى افعل كنزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وانما بني باب نزال على الكسر على اصل التقاء الساكنين قوله وفعال مصدرا معرفة الى آخره فعال مبتداء ومصدرا حال ومعرفة حال بعد حال وصفة عطف على مصدرا وقوله مبني خبر فعال اعلم ان فعال الذي غير اسم الفعل على ثلاثة اقسام قسمان مبنيان باتفاق ما هو مصدر معرفة كفجار وهو علم للمعاني وما هو بمعنى الصفة مثل يا فساق لمشابهتهما بفعال الذي هو اسم الفعل من حيث العدل والزنة اما الزنة فظاهر واما العدل فلان فجار معدول من الفجور او الفجرة وفساق معدول عن فاسقة كما ان نزال معدول من انزل والقسم الثالث وهو ان يكون علما للاعيان مؤنثا كقطام وغلاب مبني في لغة اهل الحجاز معرب في لغة بني تميم وانما بني في الحجاز لمشابهة بنزال من حيث العدل والوزن وان كان تقديريا اذ ليس لقطام وغلاب قاطمة وغالبة غير لا عنهما تحقيقا الا انهم اثبتوا العدل التقديري في هذا الباب ليتحقق المشابهة بنزال ليكون الاخوات على سنن واحد وانما اعرب

فى بنى تميم لان غيرا المنصرف من المعربات وهو غير منصرف لوجود العلم والعدل
وقوله علما احتراز عن باب فساق وقوله للاعيان احتراز عن باب فجار لانه علم
للفجرة او الفجور وهما من المعانى وانما احترز عنهما لانه لا اختلاف فيهما بل هما
مبنيان بالاتفاق قوله الا ما فى آخره راء نحو حضار فى الاكثر اكثر بنى تميم
وافقوا الحجازيين فى بنائه مثل حضار وقليل منهم يعربونه عملا بالقياس
اذ لا فرق بين ما آخره راء وبين غيره فى موجب الاعراب ووجه الاكثرين ان الراء
مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر ولذلك كثر فيه اللثغ فاختير فيه البناء لانه اخف
اذ سلوك طريقة السهل من طرائق قرد لا غنية للسالك عنه وحضار
ابدا وحضار وبوار كوكبان يطلعان قبل سهيل قال رحمه الله
الاصوات الى قوله المركبات قلت وانما بنيت الاصوات لفقد التركيب
لانها انما وضعت لان ينطق بها مفردة اما لحكاية صوت او لتصويت
حيوان مثلا اذا قلت غاق حاكيا صوت الغراب او قلت نخ مشددة
او مخففة عند اناخة البعير لم تحتج الى ما تتركب معه لان وضع الاول
على حكايته لا غير ووضع الثانى لاسماعه هذا الصوت لا غير فلم يحتج باعتبار
المعنى الذى وضع له الى جزء آخر بخلاف الحروف المعجمة فانها انما وضعت
للمعانى كوضع رجل وفرس فان الباء اسم لب والراء اسم لر كذا فى الكشاف
فيعامل بها معاملة رجل وفرس بخلاف تلك الاصوات فانها ليست لها
مدلولات تكون اسماء لها بل الغرض من وضعها حكاية الصوت او التصويت
ليس الا قال المصنف وقد جاء اعرابه مركبا قليلا كقوله تداعين

مباحث الاصوات

مباحث المركبات

باسم الشيب فى متثلم والشيب صوت مشافر الابل قال رحمه الله
المركبات الى قوله الكنايات قلت قوله كل اسم من كلمتين اى كل اسم
مركب من كلمتين قوله ليس بينهما نسبة اى ليس بينهما تعلق العمل ولا
الحكم ولا الاضافة فخرج باب تابط شرا وبرق نحره فانه محكى على اصله
قبل التسمية وليس بناؤه بالتركيب والكلام فيما كان بناؤه به وخرج
غلام زيد لان الجزئين فيه معربان وهذا المركب انما يكون احد جزئيه او كلاهما
مبنيا فقوله كل اسم كالجنس وبقوله من كلمتين خرج الاسماء المفردة
وبقوله ليس بينهما نسبة خرج نحو تابط شرا وبرق نحره كما عرفت
وفى بعض الشروح وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين ليدخل فيه
مثل سيبويه قلت كانه وهم ان احد جزئيه حرف وليس به فانه سيب
اسم فارسى وويه من الاصوات ولم يعده احد فى باب الحروف قوله
فان تضمن الثانى حرفا بنيا يعنى فان تضمن الثانى من جزئى هذا المركب
حرفا بنى الجزآن اما الاول فلتنزل آخره منزلة وسط الكلمة واما
الثانى فلتضمنه معنى الحرف كخمسة عشر اذ الاصل خمسة وعشرة
قوله كخمسة عشر وحادى عشر انما اورد مثالين ليعلم ان القبيلين
اعنى العدد والواحد من المتعدد مشتركان فى هذا الحكم وفى بعض الشروح
وفيه نظر لان الثانى فيه لا يتضمن الحرف لانه لا يراد حادى وعشر وجوابه
لا نسلم انه لا يتضمن الحرف اذ لم يرد به حادى وعشر لان معناه حادى
وعاشر كما ان معنى احد عشر احد وعشر لانه مركب من المفردين

من المتعدد احدهما الحادى والثانى العاشر وكما يقال احد عشر كان ينبغى
ان يقال حادى عاشر الا انه بعد حذف الواو غير لفظ العاشر الى لفظ العشر
للتخفيف الى هذا لفظه قلت قوله وهو مدار جوابه لان معناه حادى وعاشر
منظور فيه اذ لو كان كذلك لكان هذا الواحد الذى يقال له بالفارسية يازدهم
موصوفا بهاتين الصفتين ولكان ترجمة حادى عشر يكى ودهم لان الحادى
قلب واحد ومعناه بالفارسية يكى كما ان ترجمة احد عشر يكى وده فظاهر
انه ليس كذلك ولعل عشرا على حقيقته ويكون التقدير حادى وعشر على
ان يكون الواو متمحضة للمعية ليكون المعنى يكى با ده وهو معنى قولهم يازدهم
ويندفع النظر لمن ينظر فيه عن اريحية عنصره الذكى والمعية ضيقية
الوضع فان قلت احد عشر بهذا التاويل يصلح لذلك المعنى فهلا قيل له
قلت دفعا للالتباس او لان لفظ الحادى كانه جعل علما لهذا المجاز وهو تخليص
الواو للمعية من بين ساير المركبات قوله الا اثنى عشر يعنى اعرب فيه الجزء
الاول من بين المركبات مع موجب البناء وهو التركيب قال المصنف لما
شبه بالمضاف فى حذف النون منه لان الاصل اثنان وعشرة فلما حذفت الواو
بقى اثنان عشرة فكرهوا ابقاء النون الذى تؤذن بالانفصال مع حذف الواو
الذى يؤذن بالاتصال فحذفوا النون تشبيها له بالمضاف فلما شبه بالمضاف
وجب اجراؤه مجراه فى اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب البقاء على الاعراب
وبقى عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف قال المصنف فى شرحه هو استثناء
من باب خمسة عشر يعنى لا من باب حادى عشر حتى يكون ثانى عشر

مبنيا لفقد تلك المشابهة قوله والا اعرب الثانى اى ان لم يتضمن الثانى حرفا اعرب
الثانى لعدم علة البناء باعراب المفرد فيقال هذا بعلبك ورايت بعلبك ومررت
ببعلبك فلا ينصرف للعلتين واما الاول فيبنى لتنزله منزلة الجزء وهو الفصيح
الكثير ولهذا قال فى الافصح ومن العرب من يستعمل الاول كالمضاف فيعربه
اعراب المضاف بالرفع والنصب والجر ويعرب الثانى اعراب المضاف اليه
ثم انقسم هؤلاء قسمين قسم يعرب الثانى اعراب ما لا ينصرف فيقولون
هذا بعلبك برفع البعل ونصب البك بلا تنوين وقسم يعربونه اعراب المنصرف
فيقولون هذا بعلبك برفع البعل وجر البك بتنوين وفى بعض الشروح قوله
فى الافصح عايد الى اعراب الثانى وبناء الاول جميعا وليس به فان فى الثانى ليس
الا اعراب فلا تعلق للافصح به ولا ينتقض قوله والا اعرب الثانى بمثل سيبويه
لان الكلام فيما يكون مبنيا بالتركيب قال رحمه الله الكنايات الى قوله الظروف
قلت فى شرح المصنف المراد بالكنايات المبنية والا ففلان وفلانة والفلان
والفلانة كنايات وليست بمبنية والمراد بالكنايات ههنا الفاظ مبهمة
يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا اما لابهامه على المخاطب واما لنسيانه
فعلى ذلك لا يكون كم من ذلك لانه غير معبر عن شىء وقع مفسرا فى كلام متكلم
ولا يستقيم ان يكون الكناية مرادا بها وقوع لفظ عوضا او من الفاظ فانه يؤدى
الى ان يكون اكثر الكلمات باعتبار تراجمها والى ان يكون نحو اين وكيف واى
ومتى كنايات لان قولك اين تجلس عوض عن قولك أفى مكان كذا او فى موضع
كذا تجلس وكذا الباقية نعم قد يطلق الكناية على لفظ عبر به من لفظ

مباحث الكنايات

ليس مثله في السماجة كما يكنى بهن وهنة عن القبيح وكما يكنى بالغائط عن
غيره وبوطئت عن غيره وليس ذلك مرادا هنا وانما سيق كم في باب الكنايات
لما وافق كذا في العدد وهما مبنيان فلم يجعل له باب آخر الى هذا ما في المصنف
والشروح الاخرى قلت هذا موضع التفت لي حلقتا البطان في طويل من
الزمان وما ظفرت بشيء اعول عليه في بيان الداعي لهم في تفسير الكنايات
بما فسروا حتى احتاجوا الى تاويل الكنايات بالمبنية اولا ثم لزمهم خروج
كم وهي ام الكنايات والمبنى فيها في بابها عن الكنايات حتى تداركوا ذكرها
فيها بما تداركوا ثم لن يتخلصوا عن وهم دخول الفاظ عبر بها عن الفاظ في
تعريفهم الا بالتصريح ثانيا بانها ليست بمرادة وهلا قالوا في تفسيرها هي
الفاظ مبهمة وضعت لان يعبر بها عن عدد مفسر او حديث كذلك اذ الكنايات
التي نحن فيها هي كم وكذا للعدد وكيت وذيت للحديث ليخرج فلان وبابه
لانه ليس يعبر به عن عدد او حديث لانه يغيب اللاتي للاناسي وبها للبهائم
ويدخل كم لانها لفظة مبهمة يعبر بها عن عدد وليخرج ابن واخواته لانه
لا يعبر بها عن القبيلين اصلا ثم بقولنا وضعت لان يعبر بها الى آخره خرج
بعض الاسماء الذي عسى يعبر به عن احدهما كما لو عبر بضعف ثلاثة لو سلم
ابهامه عن ستة قوله كم وكذا للعدد اي هما كنايتان عن العدد وانما بنيا
اما الاستفهامية فلتضمنها معنى الهمزة والخبرية لمشابهتها الاستفهامية لفظا
او الحروف وضعا واما كذا فلانه في الاصل اسم الاشارة دخل عليه كاف التشبيه
واسماء الاشارة مبنية قوله وكيت وذيت للحديث اي هما كنايتان عن الحديث

اي عن الخبر وانما بنيتا لانهما كنايتان عن الجمل والجمل من حيث هي
هي مبنية فيكون القائم مقامها مبنيا وكذا كيت وذيت قوله فكم الاستفهامية
مميزها منصوب مفرد مميز الاستفهامية انما يكون منصوبا مفردا لان
الاستفهامية عبارة عن مطلق العدد فجيء بمميزه على نحو مميز الاعداد
المتوسطة وهي من احد عشر الى تسعة وتسعين لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح
قوله والخبرية مجرور مفرد ومجموع اي والخبرية مميزها مجرور مفرد ومجموع
وانما كان مجرورا لانها للعدد الكثير والعدد الصريح الكثير كمائة والف مميزها
كذلك لما سيجيء في باب العدد وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك
وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كميته صريحا ولما كان
هذا ليس مثله في التصريح جعل جمعه كانه نائب عن معنى التصريح في مثله
كذا في شرح المصنف قلت في وجه النصب لمميز الاستفهامية والجر لمميز الخبرية
يصح ان يقال حملت الخبرية على رب حمل النقيض على النقيض ورب من شانها
المجرور بعدها فكذا المحمول عليها ثم بعد ذلك يتعين النصب للاستفهامية
اذ ليس في باب التمييز الا النصب او الجر ثم قلت ينبغي ان يعلم انه اذا
فصل بين الخبرية ومميزها نصب تقول كم في الدار رجلا وله مستشهدات
في المفصل والمصنف اهمل ذلك ولعل المعول له شهرة عدم جواز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه والمميز لو كان مجرورا لكان كم مضافا على الاصح
فافهم عن استبصار قوله وتدخل من فيهما اي في مميزيهما على حذف
المضاف نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها وهذا امر سماعي

اولان من الاستغراقية يناسب تكثير الخبرية ولذا دخولها في مميزها اكثر
فلما دخلت فيها بالمناسبة دخلت في اختها ايضا بالمناسبة قوله
ولهما صدر الكلام اما للاستفهامية فللاستفهام واما للخبرية فلانها
لانشاء التكثير لكونها تناقض رب لكونها لانشاء التقليل ولرب
صدر الكلام فكذا للنقيض قوله وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
يعني يكون محل كم الاستفهامية والخبرية لقبولها العوامل المقتضية
للرفع والنصب والجر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا قوله فكل ما بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره بيان ضابط يكون ان عنده منصوبين
يعني كل موضع يكون ما بعد كم فعلا ولا يكون ذلك الفعل عاملا في ضمير
يعود الى كم ولا في متعلق ذلك الضمير كان محل كم منصوبا بذلك الفعل
بحسب ما يقتضيه العامل فان اقتضى مفعولا به كان مفعولا به نحو كم رجلا
ضربت وكم غلام ملكت وان اقتضى مفعولا مطلقا كان مفعولا مطلقا
نحو كم ضربة ضربت وكم ضربة ضربت وان اقتضى ظرفا كان ظرفا
نحو كم يوما صمت وكم يوم صمت كانك قلت اعشرين رجلا ضربت وكثيرا
من الغلمان ملكت واعشرين ضربة ضربت وكثيرا من الضرب ضربت
واعشرين يوما صمت وكثيرا من الايام صمت والتمثيل بعشرين لنفس
العدد لا ان كم يدل على عشرين بتا فان قلت كيف سلطت الفعل على عشرين
قلت تسليط الفعل موخرا لا يضر ذلك واظن انه مر مثل هذا النحو فيما اضمر
عاملة على شريطة التفسير وانما قال فعل احترازا عن الاسم نحو كم درهما مالك

اذ ليس فيه ناصب وانما قال غير مشتغل عنه بضميره احترازا عن قولك
كم رجل ضربته لان كم فيه مبتدا لاشتغال الفعل عنها بالضمير كذا في بعض
الشروح وفيه نظر لان اشتغال الفعل عنها بالضمير لا يمنع تسليط مثله
حتى ينتصب وكان هذا القيد لا حاجة في اشتراط انتصاب كم بدليل ما
قال جار الله العلامة في حاشية المفصل لو قلت كم رجلا رايته كان محل
كم نصبا وان كان ضميره مشغولا بالفعل لان الاستفهام يقدر بعده الفعل
فكان النصب احسن وبدليل ما قال المصنف في شرحه ولو قيل
يجوز النصب فيما اذا اشتغل الفعل عنه بضميره في مثل قولك كم رجلا
ضربته لم يكن بعيدا ويكون بمنزلة زيدا ضربته منصوبا بفعل دل عليه
ما بعده الا انه يجب ان يقدر بعد كم لا قبلها لئلا توقعها غير صدر
الكلام فتقول كم رجلا ضربت ضربته ولو قيل للمصنف اشتراط هذه
القيود للنصب القطعي وفي هذا المثال يجوز الرفع ايضا كان محلا وان كان
لفظه قاصرا قوله وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور بيان ضابط
يكون ان عنده مجرورين يعني كل موضع يكون قبل كم حرف جر او شيء مضاف
الى كم نحو بكم رجلا او رجل مررت وغلام كم رجلا او رجل ضربت كان محل
كم هنا مجرورا فان قيل كم يدخل على الصدر فاذا دخل الجار عليه لا يكون
داخلا في الصدر قلنا الجار بمنزلة جزء المجرور فيصير تقديمه كتقديمه
كذا في بعض الشروح قوله والا فمرفوع يعني ان لم يكن بعد كم فعل غير
مشتغل عنها بشيء آخر ولم يكن قبلها حرف جر او مضاف فمحل كم مرفوع

في ذلك الموضع بانه مبتداء ان لم يكن ظرفا وظرفيتها انما تعلم بكون المميز ظرفي
فان كان ظرفا فظرفا والا فلا ولا يمكن ارتفاعها بالفاعلية لاستحقاقها صدر
الكلام وبانه خبر ان كان ظرفا كقولهم كم يوما سفرك لانك لو جعلت كم مبتداء
وهي للزمان تعذر ان يكون خبرها السفر كما يتعذر ذلك في مثل متى سفرك
لتعذر حمل السفر على متى فيجب ان يقدر السفر مبتداء وما تقدم ظرفا في موضع
رفع على الخبر كقولك متى القتال كذا في شرح المصنف ومما اسلفت لك علم
ان العظم قاصر قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط يعني حكم اسماء الاستفهام
والشرط حكم كم في كونها منصوبة اذا كان بعدها فعل غير مشتغل عنها الى
غيرها وفي كونها مجرورة اذا تقدم عليها حرف جر او مضاف وفي كونها مرفوعة
عند فوات احد القيود المذكورة واذا قلت من ضربت ومن تضرب اضرب
فمنصوب واذا قلت بمن مررت وبمن تمرر امرر به او بغلام من مررت
او بغلام من تمرر امرر به كان مجرورا واذا قلت من ضربته ومن ضربته
ضربته فمرفوع والاعتراض عليه ما مر قوله وفي مثل كم عمة لك يا جرير
وخالة ثلاثة اوجه اراد بالاوجه الثلاثة لا رفع عمة ونصبها وجرها
فالنصب على ان يكون كم استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام هنا ولكنه
على سبيل التهكم كانه متحقق في ذلك ولكنه ذهل عن كمية العدد فهو يسال
عنه والجر على ان يكون خبرية اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت علي
عشاري والرفع على ان يكون عمة مبتداء ولك صفتها وقد حلبت في المصراع
الثاني خبرا عنها والمميز محذوف وكم اما استفهامية او خبرية والتقدير

كم مرة على التهكم او كم مرة على الكثير عمة لك حلبت على عشاري قلت
فعلى هذا الرواية المعول عليها ما في نسخة سماعي وهو قوله وفي مثل كم عمة
لا ما في بعض النسخ وهو قوله وفي مثل تميز كم عمة تامله عن فطانة وكم
على الوجهين الاولين يكون مرفوعة بالابتداء وعلى الوجه الثالث يكون منصوبة
قال المصنف وكم استفهامية كانت او خبرية اذا رفعت عمة في موضع
نصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او تسلط
المصدرية وكون الفعل وقع خبرا لا عنعه ذلك من عملة فيما قبل المبتداء الاترى
انك تقول عمرا زيد ضرب وعمرا زيد ضارب ويوم الجمعة زيد ضارب وتمام البيت
فدعاء قد حلبت على عشاري فاذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا
نصبت نصبتها واذا خفضت خفضتها والبيت للفرزدق يهجو جريرا
والفدع من صفات الاسد وهو التواء في الرسغ واقبال في الابهامين احدهما
على الآخر والعشار جمع عشراء وهي الابل التي اتت عليها عشرة اشهر هذا
اصله ثم استمر اطلاق هذا اللفظ عليها الى حين نتاجها وهذا الكلام تهكم منه
وقوله يعيره بذلك كانه قال كن خادمات لنا وراعيات ابلنا وكان قومه معروفين
بكثرة الابل حلبت علي اي على كره مني وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره
كانه استنكف ان يحلب امثالها عشاره ويشهد لهذا المعنى الفدعاء وعن بعض
الفضلاء يصح ان يكون علي هنا بمنزلتها في قولك فلان يقوم على فلان اي في حوائجه
ومنه فلان قيم على اهله اي يسعى في امورهم قال رحمه الله الظروف
الى قوله المعرفة والنكرة قلت اللام للعهد عايدة الى بعض الظروف المعدود

مباحث الظروف

في مطلع المبنيات من المبنيات وهي على اقسام منها ما قطع عن الاضافة
اي حذف المضاف اليه في اللفظ واثبت في النية فلاحتياجها الى ذلك المضاف
اليه اشبه الحرف فصار مبنيا ولهذا يعرب اذا لم ينو كقوله فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات وانما بني على الحركة لكون
بنائه عارضا وعلى الضم لان المضاف اليه لما اقتطع صار كان بعض
الكلمة قد زال فظهر النقصان فبنوه على الضم جبرا للنقصان لانه اقوى
الحركات ولان حالة بنائه مناسبة للضمة لانها لم يكن في حالة اعرابه
فلذا بني على الضمة وصارت علما لهذا الحذف هذا هو المفهوم من
الشروح قلت قديما ما اشكل لي الفرق بين قبل وقبلا اذا القطع في القبلين
واحد وكما ان معنى قبل قبل زمان كذا مثلا فكذا معنى قبلا فمن اين
حكم ببناء قبل واعراب قبلا حتى بترا اي لي انه عسى يتخلص عن عهدة
ذلك لو علل في وجه البناء في قبل بتضمنه معنى الحرف عند الاقتطاع فانه
لما اقتطع عن الاضافة ونوى فيه الاضافة كان معنى الاضافة التي هي من
معاني الحروف مقدرا فيه فصار المضاف بمنزلة اين في تضمنه حرف الاستفهام
فبني لذلك بخلاف قبلا فان المضاف اليه فيه لما لم ينو لا يكون المضاف
متضمنا للاضافة وان كان مرادا في نفسه كان كساير المحذوفات ولا تضمن
هناك للاضافة ولا لمعنى الحرف فوضح الفرق بينهما ثم عثرت على هذا الفرق
بعينه في الاقليد فشكرت بذلك نعمة المتناهية للمزيد قوله فاجري مجراه
لا غير وليس غير وحسب يعني اجري مجرى ما قطع عن الاضافة من الظرف

في اقتطاعها عن الاضافة وبنائها على الضم وان لم تكن ظروفا الا انها
لكثرتها اشبهت الظروف فعوملت معاملتها تقول فعلته لا غير اي لا غير
ذلك وجاء القوم ليس غير اي ليس غيرهم وافعل هذا حسب
اي حسبك ومعناه لا غير قوله ومنها حيث اي ومن الظروف المبنية
حيث وانما بنيت لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول
الى ما يتم به ولانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث
جلس زيد اي مكان جلوس زيد وانما بنيت على الضم لشبهها بالغايات
من حيث ملازمتها الاضافة قوله ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر وانما
لا يضاف الا الى جملة لانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة وانما قال
في الاكثر لانها قد تضاف الى مفرد كما في قوله اما ترى حيث سهيل
طالعا قوله ومنها اذا وهي للمستقبل اذا في الزمان كحيث في المكان يعني
وضعت لزمان وقوع النسبة فلذا بنيت كما بنيت حيث وهي للمستقبل
وضعا سواء دخلت على الماضي او المستقبل قوله وفيها معنى الشرط
اي في اذا معنى الشرط يعني يستعمل غالبا بمعنى الشرط فلذلك اي فلاجل
ان استعماله غالبا في الشرط اختير ان يكون بعدها الفعل والاعتراض
عليه برواية المفصل مع ما يسنح من جوابه اسلفته في الاضمار
على شريطة التفسير قوله وقد يكون للمفاجاة قال صاحب الكشاف
انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة يضاف اليها
خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة

والجملة ابتدائية لا غير فتقدير نحو قوله تع فاذا حبالهم وعصيهم فنفاجاء
موسى وقت تخييل سعي حبالهم قوله فيلزم المبتداء بعدها وانما التزموا
ذلك فرقا بينها وبين اذا الشرطية وفي بعض الشروح لو قال يقع المبتداء
بعدها غالبا لكان اصوب لانه لا يلزم المبتداء بعدها والا لكان الرفع
بعدها واجبا وليس كذلك والجواب عنه ما امضيت في الاضمار على شريطة
التفسير قوله ومنها اذ لما مضى من الزمان الماضي سواء دخلت على الماضي
وغيره ووجه بنائهما ما مر في اذا ولان وضعها وضع الحروف قوله ويقع
بعدها الجملتان لانها بمعنى زمان من غير معنى الشرط فيصح ان يفسر
بالفعلية تارة وبالاسمية اخرى كحيث في المكان وانما لا تصح اذ للشرط لانها
موضوعة للماضي وهو مستقر ثابت معلوم على حد الاسماء في ثباتها واستقرارها
نحو رجل وفرس والاسم لا يصح للمجازاة فكذا ما في معناه بخلاف اذا فان
امرها مبني على الابهام حتى اذا دخلت فيها الكافة في اذ هيئتها لمعنى
المجازاة لانها تزيدها ابهاما وهذا معنى ما في المفصل من قوله وفي اذا
معنى المجازاة دون اذ الا اذا كفت كقول عباس بن مرداس اذ ما دخلت
على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمان المجلس عنى بالرسول رسول الله
صلعم ومفعول قل هو البيت الثاني يا خير من ركب المطي ومن مشى
فوق التراب اذا تعد الانفس وحقا عليك اي حق القول عليك
وكلام المصنف قاصر عن بيان هذا الحكم وايضا ذكر في المفصل
ان اذ تجي ايضا بمعنى المفاجاة حيث قال وقد تقعان للمفاجاة والمصنف

لما ذكره ثم اعلم ان اذا قد يكون ظرفا غير متضمن للشرط كاذا في قوله عز
وجل والليل اذا يغشى اذ في تقدير الشرط فساد المعنى من حيث ان
الجزاء لا بد من ان يكون مذكورا او بمنزلة المذكور لدلالة ما تقدم عليه ولا ذكر
في الاية شئ يصلح ان يقع جزاء فيلزم ان يكون متروكا بمنزلة المذكور لدلالة
السابق عليه ولا يكون التقدير اذ ذاك على نحو اذا يغشى اقسم فيصير
القسم معلقا بالشرط فليس المعنى على هذا فيجب ان لا يكون اذا للشرط
هذا هو المفهوم من شرح المصنف قوله ومنها اين واني للمكان استفهاما
وشرطا استفهاما وشرطا حالان اي هما للمكان حال كونهما للاستفهام
والشرط كقوله بدت قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت
غزالا تقول اين زيد واين تكن اكن واني زيد واني تفعل افعل وبنيا
لتضمنهما معنى حرف الاستفهام او حرف الشرط قوله ومتى للزمان
فيهما اي متى ظرف الزمان في الاستفهام والشرط تقول متى القتال
ومتى تكرمني اكرمك وجه بنائه ما مر قوله واتان للزمان استفهاما
ايان ظرف الزمان في الاستفهام كقوله تع ايان يوم الدين وبناؤه
لتضمنه همزة الاستفهام قوله وكيف للحال استفهاما يعني كيف للزمان
الحال في الاستفهام تقول كيف زيد ومعناها على اي حال هو قال المصنف
واما استعمالها للشرط اذا دخلت عليها ما فضعيف عند البصريين
وجايز عند الكوفيين قوله ومذ ومنذ بمعنى اول المدة قال المصنف
في شرح المفصل علة بناء مذ ومنذ احد الامرين هما في احد الوجهين

حرفان وفي الوجه الآخر لفظهما مثلهما حرفين فهما اشبه شئ بالحرف والوجه
الثاني ان فيهما اقتطاعا عن اضافة مرادة في المعنى لان قولك منذ يوم
الجمعة معناه اول المدة ولزم بناؤهما لان المضاف اليه لا بد كر معهما ابدا
لا على انه محذوف بل هو متضمن قلت وهذا الوجه يؤيد ما اسلفت قبل
من الفرق بين قبلا وقبل ثم اعلم ان مذ ومنذ اذا كانا ظرفين يجيئان
لمعنيين احدهما اول المدة تقول ما رايته منذ يوم الجمعة اي اول المدة
التي انتفت فيه الرؤية يوم الجمعة وح ينبغي ان يليهما المفرد المعرفة
اما المفرد فليتعين الاولية المقصودة فانك اذا قلت منذ اليومان
وانت تعني اول المدة زمت شططا حيث لا مدخل لليوم الثاني في الاولية
لان الاول اسم للمفرد السابق واما المعرفة فلتفيد التعيين المقصود
بالذكر الا ترى انك لو قلت ما رايته منذ يوم وانت تعني اول المدة
لم تفد تعيينا لمزاحمة الايام كلها في ذلك قوله وبمعنى الجميع فيليهما المقصود
بالعدد هذا هو المعنى الثاني من معنييهما يعني انهما يجيئان ايضا بمعنى
جميع المدة فينبغي ان يليهما المقصود بالعدد حتى لو كان المراد جميع المدة
التي انتفت فيها الرؤية يومان قيل ما رايته منذ يومان وعلى هذا لان
الغرض بيان المدة باسرها فلا بد من ذكر المقصود قوله وقد يقع بعدها
المصدر او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف يعني يقع بعد مذ ومنذ
احد هذه الاشياء الثلاثة تقول ما رايته مذ سفره او مذ سافر او مذ
انه سافر فيجب ان يقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الاشياء

ليصير التقدير مذ زمان سفره او مذ زمان سافر لان الظروف يضاف
الى الفعل وان كان بتاويل او مذ زمان انه سافر لان المعنى انما يحسن
بتقدير الزمان على هذا النحو وهما لانهما لابتداء الغاية في الزمان يكونان
قرينتين للزمان فان قلت كما تقع بعدهما ان الثقيلة فكذلك تقع ان الخفيفة
كقولك مذ ان سافر فهلا ذكر ذلك قلت لما كان ان هذه مع الفعل بمعنى
المصدر لعله اكتفى بذكر المصدر عنه لانه هو في الحقيقة والمثقلة وان كانت
كذلك الا انها لما اشتملت على المبتداء والوسط والمنتهى اعتدها اعتداد
المصدر والفعل في الوقوع بعدهما بخلاف المخففة قوله وهو مبتدا وما بعده
خبره خلافا للزجاج اي مذ مبتدا ومنذ كذلك وقد مر نحو من هذا التصحيح
وهذا عند العامة لان المعنى اول المدة يوم الجمعة او جميع المدة يومان
فيكونان بهذا التاويل معرفتين صالحتين لان تقعا مبتداتين والظرف
ايضا صالح للخبرية والمعنى صحيح مستقيم فاما عند الزجاج فانهما خبران
لما بعدهما اي يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع تلك المدة واللفظ والمعنى
يأبى مذهبه اما المعنى فلان المقصود هو الاخبار عن اول المدة او جميعها
بانه يوم الجمعة او يومان لا عكس ذلك يعرف بالمذاق السليم واما اللفظ
فلان يومان نكرة لا تصلح لها فان قلت اليس تقديم الخبر مصححا قلت نعم
لما قال المصنف في شرحه وكون خبره اسم زمان مقدما على رايه لا يسيغ
ذلك وانما يسيغه ان لو كان ظرفا الا ترى انك لو قلت جميع المدة يومان
لم يستقم ان يكون مبتداء وما تقدمه خبره وقد مر وجه ذلك في باب الخبر

قوله ومنها لدى ولدن اى ومن الظروف المبنية لدى ولدن وانما بنيت
لدى مع لغاتها التى سيجى تقريرها لان بعضها وضع وضع الحروف نحو لد ولد
فاجرى بقية اللغات مجراها لاتفاقهما فى لفظها ومعناها قوله وقد جاء
لدن الى آخره بيان تلك اللغات ومجموعها ثمانية الاولى لدا بالالف والثانية
لدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون والثالثة لدن بفتح اللام والدال
وسكون النون والرابعة لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون والخامسة
لدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون والسادسة لد بفتح اللام وسكون
الدال والسابعة لد بضم اللام وسكون الدال والثامنة لد بفتح اللام وضم
الدال ثم اعلم ان معناها اخص من عند لانك تقول عندى كذا لما كان فى ملكك
حضرك او غاب عنك ولدى كذا لما لا يتجاوز حضرتك وحكمها ان تجر بها على
الاضافة كقوله تع من لدن حكيم عليم وقد نصبت العرب بها غدوة خاصة
قال الشاعر لدن غدوة حتى الاذ بخفها بقية منقوص من الظل قالص
تشبيها لنونها بالتنوين لما راوها تنزع عنها وتثبت ومعنى البيت
سارت من الغداة الى الظهر والضمير فى بخفها للناقة قوله وقط للماضى
المنفى اى من الظروف المبنية قط وهى للزمان الماضى على سبيل الاستغراق تقول
ما رايته قط ولا تقول ما اراه قط وقيل هى ماخوذة من القط وهو القطع
فاذا قلت ما ضربته قط كانك قلت ما ضربته فيما انقطع من عمرى وانما
بنيت لتضمنها معنى حرفين وهما مذ وحتى لانك اذا قلت ما رايته قط فكانك
قلت ما رايته مذ خلقنى الله حتى الآن كذا فى بعض الشروح اولان من لغاتها

قط بفتح القاف وسكون الطاء على وضع الحروف وانما بنيت على الضم تشبيها
لها بقبل من حيث تضمن معنى الحرف كما مر قوله وعوض للمستقبل
المنفى اى من تلك الظروف عوض وهى للزمان المستقبل المنفى على سبيل
الاستغراق تقول لا افعله عوض اى لا افعله ابدا وقيل انه ماخوذ من العوض
لان الدهر كلما مضى منه جزء خلف جزء آخر فكان عوضا منه كذا فى بعض
الشروح وانما بنيت على الضم لقطعها عن الاضافة لان معناها عوض العائضين
كما يقال دهر الداهرين كذا ذكره المصنف فى شرحه قوله والظروف المضافة
الى الجملة واذ يجوز بناؤه على الفتح يعنى اذا اضيف الظرف الى الجملة اوالى كلمة
اذ كقوله تع هذا يوم ينفع الصادقين وكقوله تع من عذاب يومئذ يجوز البناء
مشابهة بحيث واذا فى الظرفية والاضافة الى المبنى وانما بنى هذا النوع
من الظروف على الفتح فرقا بينها وبين ما قطع عن الاضافة ويجوز الاعراب
لان الاضافة فيه غير لازمة بخلاف حيث اولان الاصل اضافته الى المفرد
فكانت اضافته الى الجملة عارضة فلا يعتد بها وفى بعض الشروح المراد
بالجملة هى الفعلية لعدم جواز بنائها عند اضافتها الى الجملة الاسمية
وهو ممنوع عند الاولين لان الجملة مبنية سواء كانت فعلية او اسمية
ويجوز اكتساب المضاف اليها البناء منها قوله وكذلك مثل وغير مع ما
وان كذا فى بعض النسخ وفى بعضها مع ما وان وان وهو الصواب اى فكذلك
يجوز بناء مثل وغير على الفتح اذا اضيفا الى هذه الاشياء نحو قيامى مثل
ما تقوم او مثل ان تقوم او مثل انك تقوم وكذلك غير قال المصنف

واما بنيا تشبيها لهما بالظروف المتقدمة حيث كثرت وبنيت بالجملة
بعدها لان ما وان يستلزمان الجملة كما يستلزمها اذ وكما جاز ان يبنى
ما يضاف الى اذ من الظروف جوزوا ان يبنى ما اشبه الظروف ويجوز
اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب وليسا من الظروف حقيقة

المعرفة والنكرة

قال رحمه الله المعرفة والنكرة الى قوله اسماء العدد قلت قوله
ما وضع لشئ كالجنس يشمل المعرفة وغيرها فبقوله بعينه خرج غير
المعرفة قوله وهى المضمرات الى آخره تعداد لانواع المعرفة واراد بالمبهمات
الموصولات واسماء الاشارة واما المعرف باللام فاللام فيه اما للتعريف
الجنس نحو اهلك الناس الدينار والدرهم واما للتعريف استغراق
الجنس كقوله تع ان الانسان لفى خسر الا الذين آمنوا واما للعهد بان
يذكر منكور ثم يعاد المذكور معرفا كقوله تع كما ارسلنا الى فرعون رسولا
فعصى فرعون الرسول او بان يكون معهودا فى الذهن كقولك ادخل السوق
اذا كان سوق معهود بينك وبين مخاطبك واما بمعنى الذى نحو الضارب
والمضروب كذا فى بعض الشروح واما قال معنى لانه لو اضيف الى احدها
لفظا لم يتعرف المضاف من المضاف اليه واراد بما اضاف الى احدها معنى
سوى اسماء توغلت فى الابهام كغير ومثل وشبه قوله والعلم ما وضع
لشئ بعينه غير متناول غيره بوضع واحد لما مر لدى ذكر ساير المعارف
سوى العلم اعرض عنها وجعل يعرفه قوله ما وضع لشئ بعينه كالجنس
لجميع المعارف فبقوله غير متناول غيره خرج ساير المعارف لانها تستعمل

والعلم

لمعين آخر الا ترى انك اذا قلت انت وانت تخاطب زيدا صح ان تقول انت لعمرو
اذا خاطبته ايضا وفى بعض الشروح اعلم ان فيه نظرا لان انت مثلا اما موضوع
لمخاطب معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول لعدم فهم المخاطب
المعين منه ولا الى الثانى والا لم يكن معرفة لكونه موضوعا لشئ غير معين
والمقدر خلافه لا يقال نختار انه موضوع لمخاطب غير معين ونمنع كونه
موضوعا لشئ غير معين لان ذلك الشئ معين من حيث انه مخاطب لتميزه عن
المتكلم والغايب لانا نقول لا يكفيه ذلك فى كونه موضوعا لشئ معين والا
لكان مثل رجل معرفة لانه موضوع لواحد من الرجال فيتميز عن واحد من
غير الرجال فكان مثل انت ورجل يشتركان فى انهما موضوعان لواحد
لكن احدهما لواحد من المخاطبين والآخر لواحد من الرجال لكن مثل رجل
نكرة بلا خلاف فلا يكتفى تميزه عن المتكلم والغايب فى كونه موضوعا للمعين
واعلم ان جوابه مبنى على حرف واحد وهو ان مثل انت كلى باعتبار
ان مفهومه لمن تخاطب زيدا كان او عمرا وجزئى باعتبار عروض الجزئية
والتشخيص اياه بسبب قصدك به شخصا معينا واذا عرفت ذلك
فالمراد بقولهم انه موضوع لشئ معين انما هو باعتبار عروض الجزئية
والتشخيص اياه والمراد بقولهم لا انه متناول غيره انه يكون استعماله
فى شخص آخر غير الذى استعملته اولا لكون مفهومه كليا او نقول
فى الجواب المراد بالوضع الاستعمال فيكون معنى الحد العلم ما استعمل
لشئ بعينه غير جائز استعماله فى شئ آخر وح لا يتوجه الاشكال

الى هذا لفظه قلت الشارح رضى الله عنه وان كان ابا عذر التصدى
لتلك المباحثات السرية والراشق الذابت فى طعن انكى من الرماح السمهرية
الا ان فى الجواب الاول نظرا لان رجلا صح لو هذان الاعتباران ايضا اعتبار
انه كلى باعتبار مفهومه واعتبار انه جزئى اذا قصد به شخص معين
فكان ينبغى ان يكون نظير انت وليس كذلك واما الجواب الثانى فتاويل
الوضع بالاستعمال اظنه انه لا يجدى به شيئا لان للخصم ان يجعل الترديد
فى هكذا انت اما ان ينحصر استعماله لمعين او يستعمل لغير معين لا سبيل
الى الاول لجواز استعماله فى معين آخر ولا الى الثانى والا لم يكن معرفة
فان قلت ايش تعنى بقولك انت اما ان ينحصر استعماله لمعين فان اردت
لمعين واحد يسعك ان تنفى السبيل اليه فاما لو اريد ان يستعمل لمعين
بعد معين فما الدليل على انه لا سبيل اليه قلت عند هذه الارادة لا يحتاج
الى تاويل الوضع بالاستعمال بل يمكن الجواب بدون هذا التاويل كما سيجئ
ذلك على ان هذا الجواب لو سلم جواب عن ورود انت على تعريف العلم ولو
اورد على تعريف المعرفة بان قيل انت اما ان وضع او استعمل لمخاطب
معين او لمخاطب غير معين لا سبيل الى الاول بعين ما مر فتعين الثانى
فلا يلزم ان يكون المعرفة موضوعة او مستعملة لشئ معين والمقدر خلافه
ولعل الصواب فى الجواب ان يقال ما المراد بقولك فى الشبهة انت اما موضوع
لمخاطب معين فان اردت بذلك ان الواضع انما وضعه على زيد مثلا على معنى
انه كلما تلفظ بانت علم ان المخاطب زيد فبهذا المعنى غير موضوع لمخاطب معين

ولا يلزم ان يكون نكرة لتحقق الواسطة وهو ان يكون موضوعا لشئ معين على معنى
انه كلما تلفظ بانت ينطلق على معين مشخص ويقطع بانه انطلق على ذلك المعين
ولم يبق متحملا لما سواه وان كان ذلك المعين لا يكون زيدا مثلا لا غير بل يكون
زيدا وبكرا وهلم جرا على حسب ارادة المتكلم بخلاف رجل فانه كلما تلفظ به
انما ينطلق على شئ صالح محتمل ان يكون هذا او ذلك لان الواضع انما وضعه قابلا
للتعريف والتنكير فعند التعين لا يزول قابليته الوضعية عنه من حيث
هو هو فلا يتعين مفهومه هذا التعين فاما انت فانما وضعه لينطلق
على معين فهو غير قابل للتنكير اصلا وان كان ذلك المعين لا يكون بحيث
ينحصر نوعه فى شخصه واذا كان كذلك فلا ينحصر ترديده فى الشبهة فوهت
شبهته ونفوت وردت ايضا عن المعرفة فما وردت فدونك يا اخى
تخفيفا صدرع عبقرية السوس وكان دون مرامه حرب البسوس
قوله بوضع واحد يمنع وهم من يتوهم ان زيدا اذا سمى به رجل ثم سمى به رجل
آخر فهو متناول غيره فلا يكون جامعا فاذا قيل بوضع واحد دخل ذلك فانه
وان كان متناولا غيره لكن ليس بوضع واحد بل باوضاع فاك المصنف
واما نحو اجمع وبابه فانما كان معرفة بتقدير الاضافة فيه ولكنهم التزموا
ترك التلفظ بها لما كان ذلك معروفا فلا حاجة الى ان يجعل بابا برأسه قوله
واعرفها المضمر المتكلم الى آخره اى اعرف المعارف المضمر المتكلم لان الالتباس
لا يقع فيه البتة ثم المخاطب لجواز وقوع شركة ما ثم الغايب ثم الاعلام ثم
المبهمات ثم الداخل عليه حرف التعريف والمنادى والمضاف الى احدها

معنى بحسب المضاف اليه فان قلت ينبغى ان يكون العلم اعرف المعارف
فانه غير متناول لغير ذلك المعين بخلاف انت قلت المراد بالاعرفية هنا
انتفاء ازدحام الاغيار والمتكلم ارسخ قدما فى ذلك من العلم لان فى العلم
يتصور التباس ما وان كان باوضاع بخلاف انا فانه لا يتصور فيه الالتباس
البتة واما كون باقى الضماير اعرف من العلم فانى غير ملتزم ببيان ذكره
اذ ما لاح لى فى ذلك شئ يعول عليه وما فى بعض الشروح من ان الكلام المحقق
ان يقال كل ما كان من المعارف ابعد عن الالتباس كان اعرف فيلزم ان
يكون المضمر اعرف من العلم لانك اذا قلت زيد كان اقرب من الالتباس
اذا قلت انا افعل كذا او قلت انت تفعل كذا او قلت زيدا ضربته فهو
كما ترى دعوى بلا دليل ونكتة بلا تعليل قوله والنكرة ما وضع لشئ
لا بعينه فقوله ما وضع لشئ كالجنس يشمل المعرفة والنكرة فبقوله
لا بعينه خرجت المعرفة نحو رجل فانه وضع لواحد من هذه الحقيقة ثم يتناول
الكل على سبيل البدل قال رحمه الله اسماء العدد الى قوله المذكر
والمونث قلت اراد ان اسماء العدد الفاظ وضعت ليدل على كمية احاد
الاشياء فالواحد على هذا الاصطلاح لانه يقع جوابا عن سوال كم عندك وان
كان ليس بعدد عند كثير من الحساب لتعريفهم العدد بما يخرج الواحد
عنه وفى بعض الشروح ولا ينتقض الحد بمثل الذراع مع كونه موضوعا
لكمية احاد الاشياء لانه غير موضوع لكمية احاد جميع الاشياء لانه لا يمكن
تقدير جميع الاشياء بالذراع وفيه نظر لانه لا يمكن تقدير جميع الاشياء

بجميع الاعداد والحق ان يقال المراد ما وضع لكمية احاد الاشياء بالذات فلا ينتقض
بالذراع لان الكمية عارضة له الى هذا لفظه قلت اظن ان لا محل لورود هذا
الاشكال اصلا فانه ان عنى بكونه موضوعا لكمية احاد الاشياء ان لفظه موضوع
لتلك فذلك غير مسلم بل هو انما وضع لآلة تعرف باستعمالها كمية احاد الاشياء
وان عنى مفهومه مقتضيا لذلك فذلك بمعزل عما نحن فيه قوله اصولها اثنتا
عشرة كلمة اراد بالاصول الاسماء التى يرجع باقى الاسماء اليها اما بالتثنية او
بالجمع او بالتركيب او بالعطف على ما سيجئ قوله تقول واحد اثنان اى تقول
واحد اثنان للمذكر وواحدة اثنتان للمونث وهو على القياس قوله ثلثة الى عشرة
اى تقول ثلاثة للمذكر الى عشرة وثلث للمونث الى عشر فتقول ثلاثة رجال
الى عشرة رجال وثلاث نسوة الى عشر نسوة وانما خولف فى ذلك عن القياس
لان المعدود المذكر هنا جمع فيكون مونثا من حيث الجمعية فلا بد من الحاق
التاء بعدده توفيرا لجانب الجمعية ثم بعد ذلك ما لحقت بالمونث فرقا بينهما
ولم يعكس الامر لسبق المذكر واستحقاقه التانيث اولا قوله احد عشر
الى آخره غيروا واحدا الى احد وواحدة الى احدى فى التركيب اختصارا ثم
حكم الواحد والاثنان عند التركيب حكم انفسهما فى التذكير والتانيث
على ما تقدم وحكم الثلاثة الى التسعة كذلك على ما سبق واما عشر فكان
حكمها ايضا ان يكون مونثا فى المذكر ومذكرا فى المونث الا انهم لما انثوا الاول
فى المذكر كرهوا تانيث الثانى مع استغنائهم عن ذلك لانهما كالشئ الواحد
فقالوا ثلثة عشر فى المذكر ولما حصلوا الفرق فى المونث بينه وبين المذكر

يطرح التاء عن الجزء الاول اذ هو الداعي الى طرحها عن المونث اتوا بالتاء
في الجزء الثاني عملا بالاصل مع عدم المانع فقالوا ثلث عشرة في المونث فان
قلت ما ذكرت انما يتمشى في ثلثة عشر وثلث عشرة وما بعدهما فما تصنع
باحد عشر واثنا عشر واحدى عشرة واثنتا عشرة حيث ما انثوا الاول في المذكر
هنا ليطرحوا علامة التانيث عن الثاني وما حصلوا الفرق في المونث بطرح
العلامة عن الاول ليعملوا في الثاني بالاصل قلت كان ينبغي ان يجيئوا هنا
بالتاء في العشرة في المذكر ويطرحوها في المونث الا انهم اجروا عشر هنا
مجرى بقية الابواب كراهة المخالفة في باب واحد قوله وتميم تكسر الشين
قال المصنف وتميم تكسر الشين من عشرة في المونث فتقول ثلاث عشرة
الى تسع عشرة كانهم لما كرهوا توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع الامتزاج
بمافية فتحة عدلوا من فتحة الى كسرة وفي الفصيحة من حركة الى سكون
ولا يلزم ذلك في ثلثة عشر الى تسعة عشر اذ ليس في عشر اربع متحركات
ولا يلزم ذلك في عشرة اذ لم يمتزج بما فيه فتحة قوله عشرون واخواتها
فيهما هذه جملة تامة اي عشرون على هذه الصيغة واخواتها وهي ثلاثون
واربعون الى تسعين على صيغها كائنة فيهما اي في المذكر والمونث نحو عشرون
رجلا وامراة الى تسعين رجلا وامراة يعني لا يفرق فيها بين المذكر والمونث
بالتاء وطرحه لان نونها مشابهة بنون الجمع وليس في كلامهم تاء التانيث
فيما في آخره نون الجمع قوله احد وعشرون ابتداء كلام وفي بعض الشروح
ما يشعر بان ذلك متصل بقوله عشرون واخواتها وليس كذلك والحق

ما اضيفت بدليل ما قال المصنف في شرحه عند شرحه يعني عشرون
واخواتها في المذكر والمونث بلفظ واحد ثم فصل وقال قوله احد وعشرون
يعني اذا عطف العشرات اعني من عشرين الى تسعين على ما دون العشرة
وهو من واحد الى تسعة يستعمل ما دون العشرة على الترتيب المار ويعطف
عليه عشرون والمصنف اورد مثال التعليم ثم اشار الى هذا المعنى بقوله
ثم بالعطف بلفظ ما تقدم اي في الباقي بعد احد وعشرون واحدى وعشرون
يعني تاخذ من واحد الى عشرة على الترتيب المذكور من غير تغيير ويعطف
عليه عقود العشرات فتقول اثنان وعشرون رجلا واثنتان وعشرون
امراة الى تسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امراة وانما لم تركب
الاحاد مع العشرات في العشرين واخواتها كما ركبت الاحاد مع العشرة
لان الواو والياء في عشرين واخواتها علامة للاعراب والتركيب موجب
للبناء والجمع بينهما متعذر كذا في بعض الشروح وانما غيروا واحدا
الى احد وواحدة الى احدى ههنا بدون التركيب لان هذا المجموع ههنا في قوة
المركب ثمه فاخذ حكم المركب في استدعاء التخفيف قوله مائة والف مائتان
والفان فيهما اي تقول في المذكر والمونث مائة ومائتان والف والفان
من غير تغيير نحو مائة رجل ومائة امراة والف رجل والف امراة وهذا
لان المائة موضوعة بالتاء فلا يحسن الحاق تاء اخرى للمونث ثم الحق
الالف عليها لانهما من العدد الكثير فان قلت هلا اسقطت تاؤه للمذكر
كثيرة وتمر قلت حفظا لها على القدر الصالح قوله ثم على ما تقدم يعني اذا عطفت

على المائة والالف شيئا من الاحاد والعشرات تقول على قياس ما تقدم نحو مائة
او الف وثلاثة رجال ومائة او الف وثلث نسوة قوله وفي ثماني عشر فتح
الياء الى آخره يجوز في ياء ثماني عشر الفتح قياسا على سائر المركبات من الاعداد
لانه آخر الاسم الاول من المركب اولانه لما سقطت الهاء من ثمانية بقيت الياء
مفتوحة كما كانت والاسكان للتخفيف كقوله يا دار هند عفت الا اثافيها
فاذا جاز الاسكان في الفتحة الاعرابية فههنا اجوز قوله وشذ حذفها بفتح
النون اي حذف ياء ثماني مع فتح النون شاذ لانها اذا حذفت للتخفيف فالوجه
بقاء الكسرة كما في قاض الآن الذي يسوغ ذلك كونه مركبا فروعي زيادة
استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قوله ومميز الثلاثة الى العشرة مخفوض
مجموع لفظا او معنى اما المخفوضية فلان المميز مقصود في الكلام ولهذا
يوصف هو دون الاول في مثل قوله تعالى في سبع بقرات سمان والعدد لاجل
بيان كمية المميز فكرهوا اعطاء النصب الذي هو حركة فضلة الكلام اياه مميز
اولان العدد لما كان مبهما يصلح لكل شيء وقصد الى تبيينه اضيف كما يضاف
نفس وذات وكل وبعض اذا قصد بيانها والاصل في ذلك ان التمييز
بالاضافة اسبق فيكون اولى قال المصنف ولا يرد على ذلك احد عشر
الى تسعين اما في العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون
ولا حذفها واما في احد عشر وبابه فلكراهة ان يصيروا ثلاثة اسماء كالاسم
واحد فان قلت فقد قالوا خمسة عشر زيد وهذه خمسة عشرك قلت
الفرق بين بين ما يضاف الى المميز وبين ما يضاف الى غيره فان المضاف اليه

في الاول هو المقصود والمجيء به لبيان ذلك العدد فكان الجميع كالشيء الواحد
فيكره بخلاف ما يضاف الى غير المميز فان المضاف اليه لما كان غير العدد
لا يمتزج معه امتزاج ذلك المميز فلا يكره تلك الكراهة فان قيل لم يجوز ثلثمائة
امراة وفيها جعل ثلث كلمة بمنزلة كلمة واحدة قلنا جوزنا فيها ليطرد
بمائة امراة كذا في بعض الشروح فان قلت هلا قالوا في مميز خمسة عشر بالجر
ليطرد بمميز عشرة قلت لما اقتضى الدليل على ان لا يطرد هو به في الافراد والجمع
لم يبق جانب الاطراد فيهما منظورا وانما كان مجموعا ليطابق العدد بالجمعية
اما لفظا نحو ثلاثة رجال او معنى كقولك ثلثة رهط وثلثة ذود قوله
الا في ثلثمائة استثناء من قوله مجموع يعني اذا وقعت المائة مميزة لثلاثة واخواتها
الى تسع لم تجمع وتستعمل على صورتها الوحدانية فتقول ثلثمائة واربعمائة
وكان القياس ان يقال ثلثمائات للمونث وثلثمئين للمذكر الا انهم لو اجروها
على القياس لزمهم اجتماع ثلاث علامات التانيث فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
وهو ثلاث مائات امراة احدها طرح التاء من ثلاث والثانية جمع المائات
والثالثة تاء امراة وقولنا فيما هو بمنزلة كلمة واحدة احتراز عن مثل
ثلاث جاريات امراة فانه وان اجتمع فيه ثلاث علامات الا ان امراة ههنا
تمام تحركت بما قبلها اتحاد امراة ثمه بما قبلها لانها ثمه مميزة دون ههنا
وقد مر شيء من هذا النحو آنفا قوله ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين
منصوب مفرد اما كونه منصوبا فلتعذر الاضافة اما في غير عشرين
الى تسعين فلئلا يمزجوا بين ثلاثة اشياء واما فيها فلانها اذا اضيفت

لاجائز ان يثبت نونها او يحذف واما كونه مفردا فلانه صار كالفضلة بسبب
حركة النصب والافراد في الفضلة اولى حتى تصير الفضلة قليلا قوله
وبمميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد قال المصنف وجمعه
يعني جمع الالف لان المائة في العدد لا يجمع كقولك ثلثمائة درهم كما تقدم فلو
قال جمعهما لكان خطاء واما تخفض هذه المميزات لما مر من انها مقصودة
في الكلام والخفض اولى بالمقصود من النصب مع عدم المانع من الخفض
واما يفرد لان دلالة العدد الكثير على كثرة الجمع اغنيت عن الاتيان بصيغة
الجمع اولان المائة والالف اسمان لجمع الكثرة فاستثقلت اضافتهما الى الجمع
ثانيا قوله واذا كان المعدود مونثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان
يعني اذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا كالشخص اذا اطلقته
على المرأة جاز لك ان تجيء بالتاء في العدد فتقول ثلاثة اشخص رعاية لجانب
اللفظ وان تطرحها فتقول ثلاث اشخص رعاية لجانب المعنى وكذلك اذا
كان المعدود مذكرا واللفظ مونثا وهو المراد بقوله او بالعكس كالنفس
اذا اطلقتها على الرجل جاز لك ان تقول ثلاثة انفس نظرا الى المعنى وجاز
ان تقول ثلث انفس نظرا الى اللفظ قوله ولا يميز واحد واثنان استغناء
بلفظ تمييزهما عنهما مثل رجل ورجلان لافادته النص المقصود بالعدد
اي لا يستعمل الواحد والاثنان كساير الاعداد في انها يجاء بها اولا ثم يجاء
بتمييزهما ثانيا كما مر بل يقتصر ههنا بذكر المميز عن ذكر العدد فيقال
رجل ورجلان للاستغناء بلفظ تمييزهما اي مميزهما وهو رجل ورجلان

مثلا عنهما اي عن ذكر الواحد والاثنان لافادته اي لافادة تمييزهما ما يفيد
العدد من بيان الكمية وهو المراد بقوله لافادته النص المقصود بالعدد
وهذا بخلاف الجمع فانه لا يدل على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به وفي بعض
الشروح صححت الرواية هكذا استغناء بلفظ تمييزه اي تمييز العدد عنهما
اي عن الواحد والاثنان فانث بتاويل الجماعة وما في نسخة سماعي اظهر
قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره الثاني والثانية الى العاشر
والعاشرة لا غير قلت شرح هذا البحث يستدعي تقديم مقدمة وهي
ان اسم الفاعل المشتق من العدد كالثالث مثلا اذا اضيف الى عدد له
اعتباران تارة يضاف الى العدد لانه يصير ذلك العدد ازيد مما كان قبله
كقولنا ثالث اثنين اي مصير الاثنين ثلاثة وترجمته بالفارسية سه كننده دو
وهذا هو المراد بقوله باعتبار تصييره ولا بد من ان يكون المضاف اليه اقل بواحد
من العدد الذي اشتق منه اسم الفاعل ليفهم منه ذلك المعنى وطورا يضاف
الى العدد لانه واحد منه كقولنا ثالث ثلاثة وترجمته بالفارسية سيم سه
وهذا هو المراد بقوله وباعتبار حاله ويضاف ذلك الى عدد مثل ما اشتق
هو منه او ازيد على قول بعض الشارحين كما سيجيء ثم نقول وتقول في اسم الفاعل
المشتق من المتعدد وهو المراد بقوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار
تصييره اي باعتبار جعله العدد الذي يضاف هو اليه ازيد مما كان الثاني
للمذكر والثانية للمونث الى العاشر والعاشرة يعني لا يمكن اشتقاق ذلك
الاسم مما قبل الاثنين ولا يعدو من العشرة لانه انما اطلق باعتبار كونه

مصيرا عددا اقل منه بواحد الى ذلك العدد الذي اشتق منه وهذا المعنى
لا يتصور فيما اشتق مما قبل الاثنين لان ما قبل الاثنين واحد وليس
قبل الواحد شيء اقل من الواحد ليصيره ذلك الاسم واحدا واما انه لا يعدو
من العاشر لان اسم الفاعل الذي بتلك الصفة لا بد له من فعل يكون هو
مشتقا منه كما اشتق الثاني من ثنيتهم والثالث من ثلثتهم ولم يوجد
بعد العشرة فعل بمعنى جعلتهم احد عشر فلذلك لا يعدوها قوله
وباعتبار حاله الاول والثاني الى العاشر والعاشرة والحادي عشر
والحادية عشرة والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة يعني اذا اعتبر المعنى الثاني وهو كونه واحدا من العدد الذي يضاف
هو اليه لانه مصير له عددا آخر يمكن ان يجيء مما قبل الاثنين ويعدو العشرة
فيقال اول الاثنين اي واحد منهما لانه لا يستدعي عددا اقل منه قبله ليجعله
على هذا العدد المشتق هو منه فلا مانع هنا وانما قال الاول ولم يقل الواحد
لكون الواحد للعدد وليس المراد هنا العدد بل الصفة فعبر لفظ الواحد
الى الاول كما غير لفظ الاثنين الى الثاني كذا في بعض الشروح وكذلك يقال
الحادي عشر لانه بهذا الاعتبار لا يقتضي فعلا بهذا المعنى يكون هو مشتقا منه
فلا مانع هنا ايضا فيقال الحادي عشر للمذكر بطرح التاء عن الجزئين والحادية
عشرة للمونث باثبات التاء في الجزئين قال المصنف وقد وقع في بعض المصنفات
الحادية عشر الى التاسعة عشر في المونث وكذلك وقع في المفصل وهو
غلط لانهم لما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر انثوا الاسمين

في الحادية عشرة وانما ذكروا الاسمين في الحادي عشر والثالث عشر لانه
اسم لواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلث عشرة وثلثة عشر
فانه للجماعة على ما تقدم وفي بعض الشروح ويمكن ان يقال لا نسلم انه غلط
لانهم انما قالوا هكذا لئلا يجمعوا بين علامتي تانيث بلفظ واحد فيما هو
كالاسم الواحد قلت فيه تامل لانه لو قيل الحادية عشرة يلزم اجتماع علامتي
تانيث احدهما ما بقيت علامة هنا وان كان في الاصل علامة لان التاء في العشرة
علامة للتذكير لا للتانيث ولو قيل الحادية عشر يلزم اجتماع علامتي تانيث
كلتيهما على حقيقة كونهما علامة فان ترك التاء في العشرة علامة للتانيث ولا شك
ان اجتماع علامتين يكون كل واحدة منهما علامة في الحال يكون اقبح من اجتماع
علامتين احديهما ما بقيت علامة ويعضد قول المصنف ما ذكره صاحب
المقتبس من ان فساد طرح التاء عن العشرة من حيث القياس والاستعمال
اما الاستعمال فالمنقول تانيثهما واما القياس فلان الاسم الاول حكمه تانيث
المونث وتذكير المذكر واما الثاني فحقه ان يبقى على ما كان عليه في العدد
بدليل قولهم ثالث عشر حيث تركوا عشر على ما كان عليه في ثلاثة عشر
والاصل ما ذكرت ان عدم التاء فيه لما كان علامة المونث فبحذفه يؤدي
الى اجتماع علامتي تانيث فان قلت المراد باجتماع علامتي التانيث اجتماع التائين
لفظا قلت المتحدان صورة اذا كان معناهما مختلفا لا يستشنعان كما في
القوافي فاعرفه وانما بني الحادي عشر واخواته للتركيب المقتضي لبناء
الاسمين معا مثله في احد عشر لان المعنى الحادي وعشر قوله ومن ثم

قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيّرهما من ثلثتهما اي ومن اجل ان ذلك الفرد
المشتق من المتعدد له اعتباران اعتبار تصييره واعتبار حاله فاذا اعتبرت
تصييره اضفته الى عدد اقل منه فانك لو اضفته الى عدد اكثر منها ومساوله
لفسد المعنى لان ثانيًا مثلا لا يصيّر ثلاثة ثلاثة لامتناع تحصيل الحاصل
بل انما يصيّر اثنين ثلاثة ومنه قوله تع ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم
ولا خمسة الا هو سادسهم واذا اعتبرت حاله اضفته الى ما هو فيه في العدد
لان المعنى واحد منه فلو اضفته الى اقل او اكثر فسد لان الثالث في هذا المعنى
ليس واحدًا من اثنين ولا من اربعة وانما هو واحد من ثلاثة ومنه قوله تع
لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة كذا في شرح المصنف وفي بعض الشروح
وقيل يجوز اضافته الى ما هو اكثر منه نحو ثالث عشرة لجواز ان يكون
واحدًا من عشرة ولمعنى آخر وهو اتصافه بالثالثية قلت هذا جائز
عند العقل لو كان مستعملا وقوله من ثلثتهما بالتخفيف في الصحاح ثلثتهم
يثلِثهم بالكسر اذا كنت ثالثهم او كملتهم ثلاثة بنفسك وهو المراد هنا
قوله وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي
عشر احد عشر على الثاني خاصة اي وتقول حادي عشر احد عشر
الى تاسع عشر تسعة عشر باعتبار الحال لصحة المعنى ح لا باعتبار
التصيير لعدم فعل اشتق منه اسم فاعل فوق العشرة بهذا المعنى
قوله وان شئت حادي احد عشر الى تاسع تسعة عشر فتعرب الاول
يعني ان شئت حذفت عشر من الاول تخفيفا فقلت حادي احد عشر

لان ذلك لا يلتبس ويكون الاول على هذه اللغة معربا لذهاب التركيب المقتضي
للبناء فيه وهذا هو المراد بقوله فتعرب الاول قال المصنف في شرح المفصل
وقد قيل في هذا الموضع وجه ثالث وهو ان تقول في حادي عشر احد عشر
حادي عشر فتحذف الاسم الثاني من الاول والاول من الثاني فيبقى لفظه
كلفظ الاولين في الصورة ولم ينقل الا البناء فيهما قلت كانهما بعد حذف
شطريهما ابقيا على البناء السابق ونظيرهما يا حار بالكسر في باب الترخيم
قال رحمه الله المذكر والمؤنث الى قوله المثنى قلت ذكر في بعض الشروح
وانما عرّف المؤنث اولا لان التانيث وجودي والتذكير عدمي ومعرفة
الملكات سابقة على معرفة الاعدام قوله لفظا يعني مثل ضاربة وظلمة
وصحراء وذكرى وقوله او تقديرا يعني مثل أذن وعين فان التاء مقدرة
فيهما بدليل تصغيرهما على أذينة وعيينة فلولا انها مقدرة في المكبر
لكان اظهارها في المصغر على خلاف القياس قال المصنف ولم يات في التقدير
الا التاء يعني التاء انما يقدر لا الالف قوله والمذكر بخلافه اي لا يكون فيه
علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا قوله وعلامة التانيث التاء والالف
ممدودة او مقصورة وفي بعض الشروح جعل التاء للتانيث لانه من مخرج
الثاني من مخارج الفم والمؤنث ايضا ثان للمذكر والالف لخفته او لمناسبة
بينهما في الهوائية قلت هذا وجيه لو ثبت كونها ثانية في المخرج قال
المصنف وقد زاد بعضهم الياء في قولك هذي امة الله وزعم انها للتانيث
وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث او يكون الياء

بدلا من الهاء في قولك هذه امة الله قوله وهو حقيقي ولفظي اي المؤنث اما
حقيقي واما لفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كامرأة فان بازائها
رجلا وناقة لان بازائها جملا قال المصنف ولا فرق بين ان يكون فيه تاء
لفظية او مقدرة كجدي وعناق قوله واللفظي بخلافه وهو ان لا يكون
بازائه ذكر من الحيوان قال المصنف ولا فرق بين ان يكون حيوانا او غيره
كدجاجة وحمامة اذا قصد به مذكر فانه مؤنث لفظي ولذلك كان قول
من زعم ان النملة في قوله تع قالت نملة انثى لورود تاء التانيث وهما غير كاف
لجواز ان يكون مذكرا في الحقيقة وورود تاء التانيث كورودها في فعل
المؤنث اللفظي قلت هذا القائل الذي نسبه ابن الحاجب الى الوهم
هو ابو حنيفة رضي الله عنه لما روي عن قتادة انه دخل الكوفة
فاجتمع عليه الناس فقال سلوا عما شئتم وكان ابو حنيفة حاضرا وهو
غلام حدث فقال سلوه عن نملة سليمان اكانت ذكرا ام انثى فافحم
اي اسكت فقال ابو حنيفة كانت انثى فقيل له من اين عرفت ذلك
فقال من كلام الله تع قالت نملة وهذه القصة منقولة من الكشاف
ولعمري ان ابن الحاجب تعسّف هنا وترك الواجب حيث اعترض على
امام الاسلام ولم يقتصر على اعتراضه حتى نسبه الى الوهم بالخيال
وها انا قد كشفت عن ساعد الانتصار منه والحرب سجال فقلت
قوله وورود تاء التانيث كورودها في فعل المؤنث اللفظي وهو مدار اعتراضه
اعتراضه ليس بشيء اذ لو كان جائزا ان يؤتى بتاء التانيث في الفعل

بمجرد صورة التانيث في الفاعل المذكر الحقيقي لكان ينبغي ان يقال جاءتني طلحة
وعلى المذهب المنصور لا يجوز ذلك وجوابه في الشرح عن ذلك بقوله وليس
ذلك كتانيث اسماء الاعلام فانها لا يعتبر فيها الا المعنى دون اللفظ خلافا
لبعض الكوفيين والسر فيه هو انهم نقلوها عن معانيها الى مدلول آخر
فاعتبروا فيها المدلول الثاني ولو اعتبروا تانيثها لكان اعتبارا للمدلول
الاول فيفسد المعنى فلذلك لا يقال عندنا في الاعلام اعجبتني طلحة خلافا
لبعض الكوفيين تناقض محض وتعارض صرف وكانه نسي هذا المتبختر
في غلوائه المتبختر في ثوب خيلائه حتى تجاسر على الامام سراج اهل
الاسلام ببادرته النكراء ولفظته الشنعاء عفا الله عنه ما هفا وعما
اذى به اهل الملة البيضاء وحقّا ما مضى في صدر كتابه من قوله فان
سمي به مذكر فشرطه الزيادة فلا يخفى على من له ادنى مسكة ان عقرب
مؤنث مع ان علامة التانيث فيها مقدرة فالعلمية لا تمنعها عن اعتبار تانيثها
حتى يمنع من الصرف فكيف يمنع العلمية عن اعتبار التانيث في طلحة مع
ان علامة التانيث فيها لفظية فليس طرح التاء عن الفعل الا لان التاء
انما يجاء بها علامة لتانيث الفاعل والفاعل ههنا مذكر حقيقي فكذا النملة
لو كان مذكرا لكان هو مع طلحة حذو القذة بالقذة وينصر قول ابي حنيفة
ما نقل عن ابن سكيت حيث قال هذا بطة ذكر وهذا حمامة وهذا شاة
اذا عنيت كبشا وهذا بقرة اذا عنيت ثورا فان عنيت به انثى قلت
هذه واعلم انه يلزم من هذا الاصطلاح ان يكون بين التانيث بالتاء وبين

المونث المعنوي عموم من وجه وبما مضى في غير المنصرف يلزم ان يكون بينهما
تناف فاعرفه اللهم الا ان يراد بالمعنوي نحو بعض المعنوي قوله واذا اسند
الفعل اليه فبالتاء اختلف الشارحون في معاد الضمير في اليه فبعضهم اعاده
الى المونث الحقيقي نظرا الى ظاهر قوله فبالتاء لان هذا الاسلوب في الروايات
تقتضي ايجاب الحكم وايجاب التاء مطلقا انما يكون اذا اسند الفعل الى المونث
الحقيقي لان في اللفظي لا يكون التاء واجبا مطلقا بل انما يكون اذا اسند الفعل
الى ضميره وبعضهم اعاده الى المونث مطلقا وهو قول المصنف حيث قال
في شرحه قوله اليه يعني الى المونث مطلقا كقولك قامت هند وهند قامت
واعجبتني العين والعين اعجبتني ووجه ذلك ان يكون قوله فبالتاء اعم
من الواجب والجايز ثم فصل بين الواجب والجايز بقوله وانت في ظاهر
غير الحقيقي بالخيار ليكون حاصل الكلام هكذا اذا اسند الفعل الى المونث
مطلقا فبالتاء اما وجوبا ففي المونث الحقيقي مطلقا ومضمر غير الحقيقي
واما جوازا ففي ظاهر غير الحقيقي وانما لحقت التاء بالفعل عند اسناده الى
المونث ايذانا بان الفاعل مونث قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار يدل
على جواز الحاق التاء بالفعل اذا اسند الى ظاهر غير الحقيقي بالعبارة وعلى
وجوب الحاق التاء اذا اسند الى المونث الحقيقي مطلقا والى مضمر غير الحقيقي
بالاشارة وانما وجب الحاق التاء في المونث الحقيقي مطلقا كقولك قامت
امراة لان التانيث ثابت في المعنى بطريق القوة فيجب ان يثبت علامته
في اللفظ للمطابقة بين المعنى واللفظ فان قلت قد حكمت بوجوب التاء للمونث

في الحاق التاء

الحقيقي فما تصنع بمثل قولهم حضر القاضي امراة قلت الفصل ههنا قام
مقام التاء فكانه مع التاء وكذلك اذا اسند الى مضمر غير الحقيقي كقولك الشمس
طلعت اذ لو لم يلحق التاء بفعله لجاز ان يظن ان الفاعل مرقوب منتظر
وان الذي تقدم ذكره ليس اياه فلما كان في الالحاق كشف الغطاء ووضوح
الدلالة على الغرض كان الوجه ان لا يترك ووجه اخر وهو ان تانيث الفعل
لكون الفاعل مونثا واذا كان الفاعل ضميرا كان اشد اتصالا وامتزاجا
مع الفعل من المظهر فكان الداعي الى اثبات التاء اكثر وانما جاز الامران
في ظاهر غير الحقيقي نحو ذهب الظلمة وذهبت الظلمة لان في لفظ الظاهر
مما يشعر به فاستغنى عن الحاق التاء في الفعل ولا يرد عليه الظاهر الحقيقي
لان ادخال التاء في فعله لقوته في التانيث لا لتانيث الفاعل بخلاف
غير الحقيقي قوله وحكم ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير
الحقيقي وفي بعض النسخ غير المذكر السالم ساقط ولا بد من اثباته لان حكم
الجمع المذكر السالم ليس هكذا كما يتعرف واحترز بظاهر الجمع عن ظاهر
التثنية فان حكم ظاهر التثنية حكم المفرد في الحقيقي وغيره تقول قامت
الهندان والهندان قامتا واعجبتني العينان والعينان اعجبتا وذلك لان
صيغة الواحد باقية في التثنية بخلاف الجمع واحترز بظاهر الجمع ايضا من
مضمره لان حكمه يخالف ذلك كما سيجيء وقوله مطلقا يعني سواء كان ذلك
الجمع جمع المذكر او المونث حقيقيا كان او غيره تقول جاء الرجال والزينبات
وجاءت الرجال والزينبات فانت في التخيير ههنا كما كنت في ظاهر غير الحقيقي

عن

لم

واعلم انث هذا الجمع لانه ناسب التانيث في انه ثان للواحد كالتانيث للتذكير
وانه قد استونفت له صيغة اخرى فكانت مرتبة على صيغة المفرد فحصلت
فيه الفرعية من جهتين فعوملت معاملة الفرع في التانيث ثم لما كان
هذا التانيث غير حقيقي كان لك الخيار في الحاق التاء والترك كما في ظاهر
غير الحقيقي واعلم انه لا يختلف الحال في تانيث جمع المكسر بين ان يكون
مفرده مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا لان التانيث الحقيقي انما يعتبر
في الافراد وانت في الجمع لم تقصد الا النسبة الى الجمع والجمع ليس فيه
تانيث حقيقي من حيث هو جمع فلم يعتبر فيه الحقيقة الثابتة في المفرد فيجوز
فيه التذكير قال الله تعالى وقال نسوة في المدينة وانما قيد الجمع بغير المذكر
السالم لان جمع السلامة لا يونث لوجهين احدهما ان المفرد فيه سالم وهو
مذكر فكما لا يقال ذهبت زيد كذلك لا يقال ذهبت الزيدون والثاني وهو
ان هذا الجمع لما اختص بالعقلاء صار له نوع شرف وتفضيل وفي التانيث
نوع نقص فلا يجمع عليه وصفان متنافيان قوله وضمير العاقلين غير المذكر
السالم فعلت وفعلوا يعني اذا اسند الفعل الى ضمير جمع المذكر العاقل
يجوز بالتاء نحو الرجال فعلت لان الرجال مونث ويجوز بضمير الجمع نحو الرجال
فعلوا نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع لمذكر عاقل فان قلت لم لا يقال
الرجال فعلن حتى يشعر بالجمعية والتانيث قلت لان النون ضمير
المونث في الاصل والمذكر الحقيقي قد اعطي الواو بازائه وقد اجروا
جمع المذكر على نهج المونث بالمشابهة من حيث الجمعية فاقتصروا على ان

جوزوا

جوزوا فيه تانيث الواحد نحو فعلت الرجال والرجال فعلت ولم يجوزوا
تانيث الجمع لئلا يلزم خروج المذكر الحقيقي عن اصله من كل وجه كذا في بعض
شروح المفصل وانما قيد ضمير العاقلين بغير المذكر السالم احترازا
عن نحو الزيدون فعلوا فانه لم يجز ان يقال الزيدون فعلت لما في بعض
النسخ هذا القيد ساقط ولا بد من اثباته قوله والنساء والايام فعلت
وفعلن اي اذا كان الفعل مسندا الى ضمير جمع مونث عاقلا كان كالنساء
او غيره كالعيون او الى ضمير مذكر غير عاقل نحو الايام جاز الحاق تاء التانيث
بالفعل نظرا الى كونه مسندا الى ضمير جمع مونث تقول النساء والعيون
والايام فعلت وفعلن لم يقتصر لفظه عن مراده قلت ومما مر انما
علم انه لو قال والنساء والعيون والايام فعلت وفعلن لم يقتصر لفظ مصنف
عن مراده فان قلت لم جاز الايام فعلن وهي جمع مذكر قلت لانها وان كانت
جمعا مذكرا الا انها ليس لها اصل في التذكير كالرجال فيراعى حقها في التذكير
فاجريت على سنن المونث والى هذا اشارة في بعض شروح المفصل
قال رحمه الله المثنى الى قوله المجموع قلت اراد ان المثنى اسم الحق
باخره الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة وقد مضينا فيه نبذا اي شيا يسيرا
من الكلام فلا نعيده في هذا المقام قوله ليدل على ان معه مثله من جنسه
تنبيه على علة الحاق هذه الحروف بالاسم المفرد اي ليدل الالحاق على ان
معه مثله من جنسه واراد بالمثل ان يكون ذلك الاسم واحدا كالاول كذا
في بعض الشروح وعندي ان المثل ان يكون نظيره في اللفظ ويلزم منه

المثنى

ان يكون واحدا كالاول فيكون قوله مثله اشارة الى اشتراط جنسية اللفظ
وقوله من جنسه اشارة الى اشتراط جنسية المعنى فخرج الالفاظ المشتركة
عن الحد لا يقال قرآن ويراد بها الحيض والطهر بل يراد طهران او حيضان
لانتفاء جنسية المعنى قلت الاسماء المشتركة هل يصح تثنيتها باعتبار
معانيها المشتركة ففيه خلاف كما ذكره المصنف في شرح المفصل حيث قال
وهل يجوز ان تاخذ الاسم المشترك فتثنيه باعتبار المدلولين كقولك عينان
في عين الشمس وعين الماء فيه خلاف والظاهر جوازه شاذا والاكثر
المستعمل خلافه فعلى هذا اخراج المصنف الالفاظ المشتركة من الحد
يكون اختيارا لمذهب الاكثر ومما جاء على اللغة القلى قول ابي العلاء
التهامي حيث قال لم و في جفني و في جفني منصل غرار ان ذا نوم وذا
مسلط والمراد بقوله من جنسه ان يصدق حقيقة احدهما مجردة عن
العوارض على حقيقة الآخر فدخل تثنية مثل زيد وزيد علمين لان
زيدا الاول بعد تجريده عن العوارض يصدق على زيد الثاني وبالعكس
بخلاف الالفاظ المشتركة فان مفهوماتها بعد تعريتها عن المشخصات
لا يصدق كل منها على الآخر بوجه وفي بعض الشروح في هذا المقام تطويلات
تشمئز عنها الطباع التي لها مرن بتنقيح الالفاظ وتصحيح المعاني
فتركها ترك السقب غرسه والرال تريكته فان قلت قد شرطت
جنسية اللفظ في التثنية فما تصنع بمثل العمرين والقمرين قلت جنسية
اللفظ ثابتة فيهما لان القايل بهما كانه سمى ابا بكر عمر والشمس قمرا

ثم قال عمران وقمران والمراد بجنسية اللفظ اعم من ان يكون ذلك اللفظ ثابتا
للحقيقتين وضعا او يستعير القايل عند صوغ التثنية لاحدهما من الآخر
فافهم عن استبصار قوله والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي
قلبت واوا الاسم الصحيح نحو زيد والملحق به نحو ظبي ودلو والمعتل اليا
نحو القاضي الحق بآخرها الف او ياء ونون من غير تغيير يقول جاءني الزيدان
والظبيان والقاضيان ورايت الزيدين والظبيين والقاضيين وهكذا
في الجر ويرد المحذوف من المنقوص فيقال قاضيان وعميان لعدم موجب
حذفه حينئذ ولم يذكر المصنف حكم هذه الانواع لانه يعلم بنفس الحد وشرع
فيما لم يعرف حكمه بنفس ذلك الحد وقال والمقصور ان كان الفه عن واو
يعني اذا كان في آخر الاسم الثلاثي الف مقصورة مقلوبة من الواو ترد الى اصلها
في التثنية كقولك عصوان اما الرد فلتعذر بقائها الفا لوقوع الالف بعدها
واما الرد الى اصلها فلانه اولى من ردها الى غيرها ضرورة ولا يصح ان
تحذف لاجل ان التثنية موضوعة على ان يبقى صيغة المفرد فيها محفوظة
ما امكن والرد الى الاصل محافظة على الصيغة وانما اشترط في قلبها واوا
ان يكون ثلاثيا لانها لو كانت فوق الثالثة تقلب ياء لما سيجئ قوله
والا فبالياء اي وان لم يكن كذلك تقلب الالف ياء وذلك انما يكون باحد
الامرين اما بان لا يكون ثلاثيا او بان لا يكون بدلا عن واو وان كان ثلاثيا
اما الاول فاما ان يكون الفه بدلا عن واو كملهى من اللهو او عن ياء كمغشى
لانه من غشي عشا كذا في مقدمة الادب او لا يكون بدلا عن شي كحبلى وحبارى

ولما الثاني فاما ان يكون بدلا عن ياء كفتى او لا يكون وقلما ظفرت على مثاله
ففي الكل تقلب الالف ياء فيقال ملهيان وحبليان واعشيان وحباريان
وفتيان اما في القسم الاول فلانهم استثقلوا الكلمة بكثرة حروفها فاختاروا
فيها اخف الحرفين وهو الياء او يقال فعل بها كذلك في الافعال نحو اغزيت
فاجريت الاسماء عليها لان الفعل اصل في التصرف واما في القسم الثاني فلانه
لما لم يكن بدلا عن واو فان كان عن ياء فظاهر وان لم يكن عن ياء فكذلك تقلب
ياء اذ الياء اخف من الواو قلت كلام المصنف ههنا لا يخلو عن نوع قصور
وذلك لان الالف التي في الثلاثي اذا جهل اصلها نظر فان اميلت قلبت ياء
كقولك متيان وبليان في مسميين بمتى وبلى والا قلبت واوا كقولك لدوان
والوان في مسميين بلدى والى وكلامه مع انه ساكت عن هذا التفصيل
فقوله والا فبالياء لا يجري على اطلاقه لما عرفت من لدوان والوان قوله
والممدود ان كانت همزته اصلية ثبتت يعني اذا كان في آخر الاسم همزة تسبقها
الف فان كانت الهمزة اصلية ثبتت عند التثنية تقول في قراء قراآن
اذ الاصل اثبات ما هو الاصل وان كانت للتانيث قلبت واوا تقول في
حمراء وصحراء حمراوان وصحراوان فرقا بينها وبين الاصلية وكان الواو
اولى من الياء كراهة اجتماع اليائين في حال النصب والجر وقال المبرد
الواو كانت اولى من الياء لانه شبيهة بالهمزة لتناقضهما في المخرج لان
الهمزة من اقصى الحلق كما ان الواو من اقصى حروف الفم فكانا على طرفي
مخارج الحروف كلها وهم يحملون النقيض على النقيض او لان الواو اثقل

من الياء فكانت مناسبة بثقل الهمزة ولا يقال لم لم يعكسوا الحكم لحصول
الفرق حينئذ لان تغيير الزايد اولى من تغيير الاصلي لان في تغييره اعلالها
والزايد اولى بذلك لمناسبة اصله ولان قلب الهمزة واوا شيء من باب
التخفيف والمونث اولى به قوله والا فالوجهان اي وان لم يكن الهمزة اصلية
ولم يكن الهمزة للتانيث وهي اما ان تكون منقلبة عن حرف اصلي كرداء
وكساء فان اصلهما رداي وكساو لانهما من رديت على الخمسين واردية اي
زدت وهذا لان الرداء زيادة على ساير الثياب ومن كسوت او مزيدة للالحاق
كعلباء وهو عصب العنق فالهمزة فيه للالحاق بقرطاس بدليل انه يكسر
كتكسيره فيقال علابي كما يقال قراطيس ففي كل واحد من الوجهين يجوز القلب
حتى يقال كساوان ورداوان وعلباوان والابقاء على الهمزة حتى يقال كساآن
ورداآن وعلباءآن اما القلب فلانها من جهة كونها ليست همزة في الاصل
اشبهت همزة التانيث فقلبت واوا واما الابقاء فمن جهة كونها غير زايدة
ومن جهة كونها ملحقة بالاصل اشبهت الاصلية فبقيت وفي بعض الشروح
واعلم ان المراد بالاصلية ما يكون اصليا او في حكمه ليشمل ما فيه همزة زايدة
للالحاق تقول حرباآن لكونها في حكم الهمزة الاصلية قلت سوق هذا الكلام
يدل على انه لا يجوز الامران في الهمزة التي في حكم الاصلية وفيه نظر لان الهمزة
التي في حكم الاصلية هي التي للالحاق نص عليه في الاقليد حيث قيل فيه
والهمزة في علباء وحرباء منقلبة عن حرف زايد في حكم الاصلي وهو
الذي جاء للالحاق وقد كثر فيه القلب نص عليه في الاقليد حيث قال

بعد طوطئة التعليل فلذا كثر فيه القلب نحو علباوان على انه صرح في شرح
المفصل للمصنف فان القلب في هذه الهمزة اظهر حيث قال فيه والثالثة
يعني التي في حكم الاصلية ليست اصلية ولا منقلبة عن حرف اصلي فكان
القلب اظهر و ينبغي ان يعلم ان كلام المصنف ساكت عن حكم محذوف العجز
على التمام نحو اخ واب و يد و دم و قد عقد فصل في المفصل لذلك فليطلب
فيه قوله وتحذف نونه بالاضافة اي تحذف نون المثنى بالاضافة لان النون مشعر
بالانفصال كالتنوين وكما تحذف التنوين بالاضافة تحذف النون بها قوله وحذف
تاء التانيث في خصيان واليان القياس ان لا تحذف تاء التانيث عند التثنية
اذ لو حذفت لالتبست تثنية المونث بالمذكر كما لو قيل في تثنية ضاربة
ضاربان واما في خصيان واليان فهذه الالتباس مدفوع فلذا جاز حذف التاء
فيهما ولان خصيان لما كانتا متلاصقتين فكانهما شيء واحد فتنزلتا لذلك
منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع في حشو صيغة المفرد وكذا الكلام في
اليان قال رحمه الله المجموع الى قوله المصدر قلت اراد ان المجموع اسم
دال على احاد مقصودة تلك الاحاد بحروف مفرده كرجال فانه دال على احاد تقصد
تلك الاحاد بالراء والجيم واللام وقوله ما دل على احاد يشمل المحدود وغيره
من الاسماء الجموع نحو رهط ونفر وخمسة فبقوله مقصودة بحروف مفرده
اي بالحروف التي يكون في مفرد ذلك الجمع خرج منه مثل رهط اذ مفرده زيد
وعمرو وبكر على اختيار بعض الشارحين او رجل على اختيار بعض وليس في رهط
حروف هذه الافراد وكذلك خرج مثل تمر وركب لانه وان دل على احاد بحروف

مفرده كالتمر والركب لكن ليس بجمع لان احاده ليست بمقصودة بحروف مفرده
وانما تفق لو مفرد من لفظه كذا في بعض الشروح قلت وفيه نظر لان ذلك انما يمشي
في نحو تمر فانه اسم جنس على الاصح فلا يكون الاحاد مقصودة فيه واما في نحو ركب
فلا لانه اسم جمع نص عليه في المفصل فلا يكون اسم جمع بدون ان تقصد فيه الاحاد
فالصواب ان يقال ان التقدير في الكلام ما دل على احاد بحروف مفرده وما دل
على آحاد بتغيير ما على ان يجعل قيد مقصودة زايدا كما ذكر في بعض الشروح انه زايد
ولو لم يجعل زايدا بدليل لاح لاحتج بكون التقدير مقصودة بحروف مفرده
مقصودة بتغيير ما اذ هو اقرب متعلقيه وبقوله ما دل بتغيير ما او مقصودة
بتغيير ما خرج نحو تمر وركب لانهما لم تدلا على الاحاد بواسطة التغيير بل لان
تمرا وضعت اسما للجنس وركبا اسما للجمع لا انهما بالتغيير يدلان على الاحاد كدلالة
رجال عليها فانها انما تدل على الاحاد بالتكسير لا بالوضع قوله ونحو تمر وركب ليس
بجمع على الاصح وجه ذلك ما امضيت لك آنفا من التحقيق والداعي الى اخراج
المثال هذه الاسماء انهم وجدوا لها خواص منافية لبست بجمع كوقوع تمر في موضع
لا يصح فيه الجمع كقولك عندي خمسة ارطال تمرا من غير قصد الانواع وكبناء
فعل في نحو تمر وركب فان فعلا لم يثبت كونه من ابنية الجموع وكجواز تصغيرهما
بتمير وركيب فلو كانا جمعين لكانا جمعي كثرة اذ هما ليسا من ابنية القلة ولو كانا
جمعي كثرة لم يصغرا على بنائهما هذا مذهب سيبويه خلافا للاخفش وهو الاصح
والى هذا اشار بقوله على الاصح قوله ونحو فلك جمع لان لفظ ذلك يدل على الاحاد
بتغيير ما وهو التغيير التقديري بجعل ضمة المفرد كضمة قفل وضمة الجمع

كضمة اسد ومثل هذا التغيير معتبر عندهم الا يرى ان اسماء اسم امراة مثل
اسماء في جمع اسم من حيث الصورة ولكنهما مختلفان في التقدير فوزن الاول
فعلاء والهمزة الاولى بدل من الواو في وسماء من وسم اذا حسن فالهمزة
الثانية بدل من الف التانيث ووزن الثاني افعال والهمزة الاولى زايدة والثانية
بدل من الواو في اسماء فمن سوى بين الضمتين في فلك وفلك كان كمن سوى
بين اسماء واسماء كذا في بعض شروح المفصل قوله وهو صحيح ومكسر لانه
ان سلم فيه الواحد فهو الاول والا فهو الثاني قوله الصحيح اي فالجمع الصحيح
اما جمع المذكر او جمع المونث قوله المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها الى
آخره يعني جمع المذكر اسم لحق باخره الى آخره وفي بعض الشروح ما لحق آخره
واو مضموم ما قبلها يخرج المثنى وفي بعض الشروح هذا ضعيف لان المثنى
ليس بداخل في الجمع قلت وهذا ارذل من القول لان ذلك انما يرد ان لو قال
جمع لحق آخره وايضا قد خرج بهذا القيد جمع المونث السالم قوله ليدل على
ان معه اكثر منه تنبيه على غرض الالحاق كما مر في التثنية وفي بعض الشروح
وكان ينبغي ان تقول من جنسه كما قال في المثنى وفي بعض الشروح هذا احق
لانه يرد عليه مثل عيون قلت كان هذا القايل فهم ان هذه الواو والنون
لاحقتان في آخر عين والا فما معنى ورودها نقضا والصحيح ان يقال لا بد من
ان يقول من جنسه حتى لا يرد عليه قايلون مثلا بان يكون بعض افراده
قايلا من القول وبعض افراده قايلا من القيلولة وكانه ترك القيد اعتمادا
على ما مضى مثله في المثنى قوله فان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون

اي فان كان آخر الاسم الذي اريد جمعه ياء قبلها كسرة حذفت الياء مثل قاضون اصله
قاضيون في الرفع حذفت الضمة استثقالا بها على الياء بعد الكسرة فالتقى ساكنان
الياء وواو الجمع فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم قلبوا الكسرة التي هي على الضاد
ضمة ليمكن النطق بالواو فصار قاضون واما قاضين في النصب والجر فاصله
قاضيين كرهوا الكسرة على الياء بعد الكسرة فحذفوها فالتقى ساكنان فحذفت وبقي
ما قبل ياء الاعراب مكسورا على ما كان عليه اذ لم يحتج الى تغيير كذا في شرح المصنف
قوله وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون اي وان كان
الاسم الذي اريد جمعه مقصورا نحو مصطفى حذفت الالف وبقي ما قبل الالف مفتوحا
فيقال مصطفون اصله مصطفيون تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى
ساكنان الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقاء الساكنين وبقي ما قبلها
مفتوحا على حاله اذ لا ضرورة في تغييره هذا في الرفع فاما في النصب والجر فاصله
مصطفيين تحركت الياء وانفتح ما قبلها الى آخره فان قلت فما الداعي الى قلب الف
مصطفى ياء حتى صار مصطفيون ثم الفا حتى يجتمع الساكنان وهلا حكم باجتماع الساكنين
اول وهلة الف مصطفى وواو الجمع او يائه قلت نعم كذلك يجتمع ساكنان في اول الامر
الا انه لم يتعين حذف الالف حينئذ لانه لا ضرورة تلجئ الى ذلك لجواز ردها الى اصلها
فصنع كما صنع استدراجا الى اضطرار الحذف فاعرفه وفي بعض الشروح فان قيل
لم لا يضم ما قبل الواو كما في قاضون قلنا يجوز فتحة ما قبل الواو كما في قول فلا
حاجة لنا الى الضم ولا يجوز كسرة ما قبل الواو وفيه ما لا حاجة قوله وشرطه
ان كان اسما فمذكر علم يعقل اي ما يجمع جمع التصحيح لا يخلو اما ان يكون اسما او صفة

فانه كان اسما فشرطه ان يكون مذكرا علما بعقل قال المصنف وكان يستغنى عن قوله مذكرا لان الكلام في جمع المذكر واعاد ذكره لدفع وهم من يظن انه كاللقب لهذا الجمع او بذهل عن تقدم الذكر او يظن ان المذكر في الاول محمول على المعنوي حتى يكون نحو طلحة داخلا وانما اشترطت لصحة هذا الجمع الامور الثلاثة لان هذا الجمع اشرف الجموع لسلامة بناء المفرد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف ولهذا لم يجمع زينب هذا الجمع لفقد التذكير ولا رجل لفقد العلمية ولا اعوج اسم فرس لفقد الاخير قلت لو قال يعلم كان اقرب الى الادب لانه جاء في القران فنعم الماهدون اى فنعم الماهدون نحن وام نحن الزارعون وهما من جموع السلامة وقد اطلقا على الله تعالى كما ترى ولا يطلق على الله عز وجل اسم العاقل ويطلق اسم العالم قوله وان كان صفة فمذكر يعقل نحو المسلمون وجه بيان الشرطين ما مر غير انه سقط شرط العلمية بالوصفية اذ بينهما تضاد كما مر في اول الكتاب فلا يقال النساء قائمون والافراس قائمون قوله وان لا يكون افعل فعلاء عطف على قوله فمذكر اى وشرط آخر لما يجمع هذا الجمع اذا كان صفة ان لا يكون افعل الذى مونثه فعلاء نحو احمر حمراء لانه لا يجمع هذا الجمع ليحصل الفرق بين افعل التفضيل الذي يجيء منه الجمع الصحيح نحو افضلون وبين افعل الذي للصفة ولم يعكس لتفضيل التفضيل وفي بعض الشروح ولا يشكل بأجمع لانه يجمع بالواو والنون مع انه افعل فعلاء لان مونثه جمعاء لانه ليس بصفة وكلامنا في الصفة قوله ولا فعلان فعلى شرط آخر اى لا يقال سكرانون وانما اشترط ذلك للفرق

بينه وبين فعلان الذي مونثه فعلانة فانه يجيء منه الجمع الصحيح نحو ندمانون ومن ثم نبس التدريس في بيان انه لم يعكس الامر انه لما سلمت صيغة المذكر في باب ندمان في التانيث والجمع يضرب بعرق مع المونث كما مر فلهذا الجانب فجيء بجمع السلامة فيه بخلاف باب سكران فانه غيرت صيغة المذكر فيه في التانيث حيث يقال في مونثه سكرى قوله ولا مستويا فيه مع المونث مثل جريح وصبور شرط آخر اى ينبغي ان لا يكون هذه الصفة بحيث يستوى فيها المذكر والمونث مثل جريح وصبور فانه يقال فيهما رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور وذلك لانهم لما وافقوا بين المذكر والمونث في المفرد لم يخالفوا في الجمع فلم يقولوا جريحون ولا جريحات بل قالوا في المذكر والمونث قتلى وجرحى وصبر اى قوله ولا بتاء تانيث مثل علامة شرط آخر وانما شرط ذلك لان مثل علامة مونث وشرط ذلك الجمع ان يكون مذكرا قال المصنف وكان يستغنى عن ذلك لانا قد قلنا شرطه ان يكون مذكرا وعلامة مونث وانما ذكره لقطع وهم من يتوهم ان المراد بالتذكير من جهة المعنى فقطع الوهم قوله وتحذف نونه بالاضافة اى وتحذف نون الجمع بالاضافة على ما ذكرناه في نون التثنية قوله وقد شذ نحو سنين وارضين جواب سوال وهو انه يقال قد جمع بعض الاسماء هذا الجمع مع فوات الشرائط المذكورة وهي العلمية والتذكير والعقل وذلك نحو جمع سنة وارض وثبة وقلة وحرة واوزة على سنون وارضون وثبون وقلون وحرون واوزون فاجاب المصنف عن ذلك بقوله وقد شذ تكلف بعضهم لتوجيه هذا الجمع فيها فقال الواو والياء والنون

في سنون وثبون وقلون وارضون عوض عن المحذوف لان اصل سنة سنوة وفي ثبة ثبوة وفي قلة قلوة وفي ارض ارضة بدليل اريضة وفي حرون واوزون عوض عن الاعلال وهو الادغام لانه اعلال عندهم قال المصنف وفيه تعسف قوله والمونث ما لحق آخره الف وتاء وفي بعض الشروح اي جمع المونث الصحيح على تقدير حذف المضاف قلت لا حاجة الى هذا التقدير لان اللام فيه للعهد ينصرف الى المونث المتجه لهذه الصفات عند قوله فالصحيح لمذكر ومونث قوله وشرطه ان كان صفة الى آخره اى شرط اللفظ المونث الذي يراد جمعه بالالف والتاء اذا كان صفة وله مذكر ان يجمع مذكره بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قوله وان لم يكن له مذكر فان لا يكون مجردا كحايض اى فان لم يكن لذلك المونث مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن حرف التانيث كحايض لانه اذا كان مجردا كان اسما لحصول ذلك المعنى لا باعتبار الحدوث وتانيثه باعتبار الحدوث كقولك حايضة اذا قصدت الحدوث فارادوا ان يفرقوا بين الصفة باعتبار الحدوث وبينها باعتبار الثبوت فاذا اعتبر الثبوت قيل حايض وجمع على حيض او حوايض واذا اعتبر الحدوث قيل حايضة وجمعت على حايضات ولم يعكس لان هذا الجمع للمونث وجانب التانيث في الحايضة اظهر قوله والا جمع مطلقا قال المصنف وان لم يكن صفة جمع بالالف والتاء مطلقا من غير نظر الى شرط مما ذكرناه بخلاف الصفة فانها للمذكر والمونث على حال سواء واما الاسماء فكل واحد منها له باب مستقل في المذكر والمونث فلم يكن بينهما ربط فلذلك لا تعلق

جمعت الاسماء المونثة كلها بالالف والتاء وفي بعض الشروح فان قيل الجمع الصحيح لا يجيء من غير العقلاء في المذكر لم يجيء من المونث في غير العقلاء نحو ثمرات قلنا لاحتياج المونث الى كثرة الزينة قوله جمع التكسير ما تغير بناء واحده كرجال وافراس اى جمع التكسير جمع تغير بناء واحده تحقيقا نحو رجال وافراس او تقديرا نحو فلك كما مر قلت لو قال المكسر لكان اشبه بتراكيبه قوله وجمع القلة افعل وافعال الى آخره هذه قسمة الجمع باعتبار آخر الى جمع القلة وجمع الكثرة وجمع القلة هو الجمع الذي يطلق على العشرة فما دونها وصيغ جمع القلة افعل كاكلب وافعال كاجمال وافعلة كارغفة وفعلة كغلمة وصيغ الجمع الصحيح كلها وما جاوز هذه الصيغ المذكورة فهو جمع كثرة قال المصنف وقد يستعار كل منهما للاخر كقوله تعالى ثلثة قروء في موضع اقراء قال رحمه الله المصدر الى قوله اسم الفاعل قلت اراد بالحدث الحادث يقال هذا حدث من احداث الدهر واراد بالجاري على الفعل الذى له فعل يصح ان يجري عليه اى على الفعل ان يكون بعينه بيانا لمدلول ذلك الفعل مثل ضربت ضربا كذا في شرح المصنف فيكون معناه المصدر اسم للحادث الذي يكون بعد الفعل بيانا له قال المصنف في شرحه قوله اسم الحدث يدخل فيه ما ليس جاريا على الفعل فيقول الجاري على الفعل يخرج ذلك قلت كانه اراد ما ليس جاريا على الفعل ويكون حدثا النوع الثالث من المفعول المطلق على ما قسمه صاحب المفصل حيث قال والمصادر المنصوبة بافعال مضمرة على ثلثة انواع ما يستعمل اظهار فعله واضماره وما لا يستعمل اظهار فعله وما لا فعل له اصلا

ثم مثّل للقسم الثالث فقال والنوع الثالث نحو دُفْرًا وبَهْرًا واُفّةً وتُفّةً
ووَيْحَكَ ووَيْسَكَ ووَيْلَكَ ووَيْبَكَ وكان هذا القسم على اصطلاح المصنف
ليس بمصدر مع ان امثلتها دالة على الحدث فقيّد بقوله الجاري على الفعل
ليخرج هذا القسم قوله وهو من الثلاثي سماع اى المصدر من الثلاثي المجرد
انما يعرف بالسماع لا بالقياس وينتهي ما ذكره سيبويه منها الى اثنين
وثلثين بناء وهي معدودة في المفصّل فليُطلب فيه قوله وفي غيره قياس
اى وفي غير الثلاثي قياس لان صيغ غير الثلاثي لا يختلف اختلاف الثلاثي
تقول في اَفعل اِفعالا وفي اِنفعل اِنفعالا وفي اِفتعل اِفتعالا وفي اِستفعل
اِستفعالا وكذلك سايرها الا انك تقول في فَعّل تَفعيلا وتَفعِلة وفي تَفعّل
تَفعُّلا وتِفِعّالا وفي فاعل مُفاعلة وفِعالا وفي فعلل فَعْلَلةً وفِعْلالًا وفُعلالًا
قوله ويعمل عمل فعله الى آخره يعني يعمل المصدر عمل فعله سواء كان بمعنى الماضي
اوالحال او الاستقبال تقول اعجبني ضربُ زيدٍ امس كما تقول اعجبني ضربُ
زيدٍ الآن لان عمل المصدر بتقدير اَن والفعل والفعلُ المقدّر اما ماضٍ او مستقبل
كذا في شرح المفصّل للمصنف او لان شَبَهَ المصدر بالفعل قويٌّ اذ معناه معنى
الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه اسم لمحل الفعل قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا
قال المصنف يعني اذا لم يكن منصوبا بفعله المذكور معه لفظا او تقديرا
اما ان كان منصوبا بفعله فسياتي تفصيله قوله ولا يتقدم معموله يعني
لا يتقدم معمول المصدر على المصدر فلا يقال اعجبني زيدًا ضربٌ لان المصدر
في معنى الفعل مع اَن وهناك لا يجوز تقديم معمول الفعل على اَن فكذلك هنا

وهذا لان اقصى درجات المعمول فيه ان يقع موقع العامل والعامل فيه
وهو الفعل لا يتقدم اَن فكذا لا يتقدم معموله بالطريق الاولى ولان اَن
موصولة بالفعل الذي بعدها والصلة متممة للموصول فلا يتقدم عليه
واذا لم يتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمول الصلة على الموصول ذكره
في التخمير فان سالت قد اجيز ضربًا زيدًا وان شئت زيدًا ضربًا اجبت
لانه ليس فيه معنى اَن انما هو امر والتقدير اضرب زيدًا ضربًا قوله ولا يضمر
اى لا يضمر شي في المصدر كما يضمر في اسم الفاعل وغيره لانه لو اضمر فيه
لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد لكن لا يجوز اضماره في المثنى والمجموع
لانه يستلزم اجتماع التثنيتين تثنية المصدر وتثنية الفاعل اذ
المصدر غير والفاعل غير بخلاف اسم الفاعل لانه اذا اضمر فيه كان
ذلك الفاعل اسما لذلك الضمير واذا كان كذلك يكون تثنية الفاعل
تثنية الضمير فلا يحتاج في التثنية الى التثنيتين وكذا الكلام في المجموع
اولان المصدر اسم جامد على الاصح فكان كساير الاسماء الجامدة في خلوها
عن الضمير قوله ولا يلزم ذكر الفاعل اى ولا يلزم ذكر فاعل المصدر مع المصدر
بل يجوز ان يقال اعجبني ضربُ زيدًا لان فاعل المصدر لا يقع احد جزئي الجملة
كما يكون مع الفعل بدليل انه لا يصح السكوت عليهما فلم يحتج اليه كما يحتاج
اليه في الفعل ولا يقال اسم الفاعل لا بد له من فاعل وليس فاعله احد
شطري الجملة بدليل انه لا يحسن السكوت عليه كما يحسن مع الفعل
لانا نقول اسم الفاعل اقرب منزلة من الفعل في اعتبار العمل بدليل

انه يقوم مقامه في نحو زيد ضاربٌ قياسا مستمرا وليس ذلك في المصدر لا يقال
زيدٌ ضربٌ الا على تاويل وليس يحتاج في ذلك الى تاويل على انه من ذلك
الاستمرار بمعزل كذا في شرح المفصل للمصنف قوله ويجوز اضافته الى الفاعل
وقد يضاف الى المفعول اى يجوز اضافة المصدر العامل الى فاعله والى مفعوله
فمثال الاول اعجبني دقُّ القصارِ الثوبَ ومثال الثاني اعجبني دقُّ الثوبِ القصارُ
قال المصنف وانما جاز اضافته لانه اسم لمدلول غير الفاعل والمفعول فكانت
نسبته الى فاعله كنسبة اليد والرجل فجاز ان تقول ضربُ زيدٍ كما تقول يدُ زيدٍ
ومعنى قوله وقد يضاف الى المفعول اشارة الى ان اضافة المصدر الى الفاعل
اكثر والى المفعول اقل وذلك لان الفاعل اخص به من حيث كان محلا له والمفعول
كالفضلة فلما كان اخص به وقعت اضافته اليه اكثر قوله واعماله باللام قليل
اى اعمال المصدر المعرّف باللام قليل وذلك لانه ضعف بالتعريف عمله لبعده
عن الفعل بذلك كذا ذكره الامام عبد القاهر ولان المصدر انما يعمل اذا كان
مما أوّل بانْ مع الفعل بدليل ان ما لم يكن على هذا التاويل لم يعمل وذلك التاويل
مع اللام متعذر فلو قلت عجبت من الضرب زيدٌ عمرا كان فاسدا ثم المجوز لاعماله
مع قلته ما جاء في رواية المفصل من قوله ضعيفُ النكاية اعداءَه قوله فان كان
مطلقا فالعمل للفعل اى ان كان المصدر مفعولا مطلقا ولم يكن بدلا عن الفعل
اى لا يكون مما التزم حذف الفعل فيه سواء كان الفعل مذكورا معه نحو اضرب
ضربًا زيدًا او محذوفا نحو ضربًا زيدًا فالعمل للفعل لانه الاصل في العمل ويمكن
اعماله واظن انه مرّ بي في بعض تصنيفات الكشاف ان صاحبه ضرب لذلك مثلا

بقوله اذا جرى نهرُ الله بطل نهرُ معقلٍ وقولنا ان لم يكن بدلا عن الفعل
ليصح تقسيمه بقوله وان كان بدلا قوله وان كان بدلا منه فوجهان يعني ان كان
المصدر مما التزم فيه حذف الفعل نحو سقيا زيدا قال بعضهم ان المصدر
عامل لا من جهة كونه مصدرا بل من جهة كونه بدلا من الفعل ولو طالعت
ما اقتضبت لك من السؤال والجواب من جهة صاحب التخمير وضحت لك فائدة
ذلك وقال بعضهم الناصب هو الفعل لان المصدر منصوب فلا بد له من ناصب
فيكون ناصبه ناصب ذلك الاسم وهذا هو المراد بقوله فوجهان قال رحمه الله

مباحث اسم الفاعل

اسم الفاعل الى قوله اسم المفعول قلت مما اشتق من فعل يشمل المحدود وغيره
كاسم المفعول والصفة المشبهة واسماء الزمان والمكان والالة واسم التفضيل
فبقوله لمن قام به خرج منه ما عدا الصفة المشبهة واسم التفضيل لان الجميع
ليس لمن قام به والمراد بالقيام به ما امضيته في فصل الفاعل وبقوله
على معنى الحدوث خرج الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا الحدوث
لانهما لا يدلان على الماضي والمستقبل اى لا يكون معناهما مقيدا باحد الازمنة
ومعنى الثبوت مفسر بذلك في شرح المفصل قوله وصيغته من الثلاثي
المجرد على فاعل الى آخره اى وصيغة اسم الفاعل من الثلاثي انما يجي على وزن
فاعل قال المصنف وبه سمي لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب له ثم لما قصدوا
وضعه من غير الثلاثي قصدوا الى ان يكون في لفظه ما يشعر بما هو منه
فجعلوه على صيغة المضارع ووضعوا موضع حرف المضارعة ميما مضمومة
وكسروا ما قبل اللام اما لفظا نحو مُكْرِمٍ او تقديرا نحو مختار ومحمَّرٍّ قوله

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال في بعض الشروح المراد بقوله
يعمل عمل فعله ان فعله ان كان لازما يكون اسم الفاعل لازما وان كان متعديا
الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان الى اثنين
كان اسم فاعل كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له
والمفعول معه وساير الفضلات كذلك يتعدى هو اليها والمراد بالحال
والاستقبال تحقيقا او حكاية حتى لا يشكل بمثل قوله تع وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسط هنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال
الماضية ودليل الاشتراط استقراء كلام العرب وحكمته انه يشبه المضارع
صورة ومعنى لموافقته له في ذلك واذا كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع
في المعنى ولا للماضي في اللفظ فسقطت قوة المشابهة واذا ضعف في كلا
الطرفين حاله لم يعمل قوله والاعتماد على صاحبه يعني انما يعمل اسم الفاعل
اذا كان معتمدا على صاحبه وصاحبه اما مبتدا او موصوف او ذو الحال
بدليل ما قيل في المفصل ويشترط اعتماده على مبتدا او موصوف او ذي
الحال وجه الاشتراط انه صفة في المعنى فلا بد له من شيء محكوم عليه به حتى
يتقوى بذلك على العمل نحو زيد ضارب ابوه عمرا ومررت برجل ضارب ابوه
عمرا وجاءني زيد ضاربا ابوه عمرا قوله والهمزة او ما يعني اذا لم يكن معتمدا ينبغي
ان يكون بعد همزة الاستفهام او بعد ما النافية لان اسم الفاعل في هذين
الموقعين يصير اخص بالفعل لان النفي والاستفهام معناهما يتعلق بالاحداث
دون الذوات لان الذوات ثابتة لا تنفى والاستفهام اخو النفي اذ هما يضطربان

قوله

في واد واحد فيكتسي اسم الفاعل في هذين الموضعين لباس المناسبة بالافعال
لوقوعه في حيز هو بالفعل احق قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى
اي اذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي وجبت اضافته الى ما بعده وكانت الاضافة
معنوية لفوات شرط اللفظية وهو ان يكون مضافا الى معموله لان فاعله لم يبق
معمولا له لما عرفت انه اذا كان بمعنى الماضي لم يعمل في شيء فتفيد الاضافة
هنا التعريف ان كان المضاف اليه معرفة فتقول مررت بزيد ضاربك امس
قوله خلافا للكسائي قال الكسائي بجواز اعماله وان كان ماضيا وتمسك بامور
احدها قوله تع وجاعل الليل سكنا والشمس ومنها اجماعهم على قولهم الضارب
ابوه زيدا امس ومنها قوله تع وكلبهم باسط ذراعيه واجيب عن قوله والشمس
بجواز ان يكون منصوبا بمضمر دل عليه ما قبله فلم يبق تمسكا وعن قولهم
الضارب ابوه زيدا امس بان اللام فيه موصول قياسه ان يوصل بجملة ولا يكون
اسم الفاعل موصولا بجملة الا بتقديره فعلا فقوي تقدير الفعل فيه توفيرا
لما يقتضيه الموصول من الجملة فلا يلزم من اعمالهم اياه هنا مع بلوغه هذا
المبلغ من القوة اعماله في صورة عرائه عنها وعن قولهم وكلبهم باسط ذراعيه
بانه بمنزلة قولك رايت رجلا امس يقرا آية الكرسي في حكاية حال الماضية
فان قلت فلم جاز في اسم الفاعل المراد به الماضي ان يتعدى الى المفعول الثاني
في نحو زيد معطي عمرو درهما قلت لا نسلم تعديته الى المفعول الثاني لجواز ان
يكون نصبه بتقدير عامل دل عليه اسم الفاعل اي اعطاه درهما قوله فان
كان معمول آخر فبفعل مقدر اي فان كان بعد ذلك المضاف اليه منصوبا فنصبه

بفعل مقدر كما امضيت لك آنفا من قولهم زيد معطي عمرو درهما وتساهل
لفظه غير خفي وفي بعض الشروح وكان ذكر آخر للاهتمام بنفي قول الكسائي
اذ قولك زيد معطي عمرو درهما من متمسكاته والا فلو قلت هذا ضارب
زيد امس فالحكم كذلك قوله وان دخلت اللام استوى الجميع يعني اذا دخلت
الالف واللام على اسم الفاعل يعمل اذا كان ماضيا ايضا تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا امس كما سلفت آنفا في الصفحة المتقدمة تقريره قوله وما وضع
منه للمبالغة الى آخره ما وضع مبتدا ومثله خبره يعني اسم الفاعل الموضوع
للمبالغة مثل اسم الفاعل الذي ليس للمبالغة في العمل والشرايط المذكورة
وان زالت فيها المشابهة اللفظية كانهم جعلوا ما فيها من زيادة المعنى قايما
مقام ما فاتت من زنة فاعل فاعملوها عمله قوله والمثنى والمجموع مثله
يعني مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل مفرده في العمل قال المصنف في شرح المفصل
يريد منهما جميعا اعني ما كان على وزن فاعل وما كان للمبالغة وانما اعملوا
هذه الاشياء وان لم تجر على زنة مضارعها على الوجه الذي اعمل اسم الفاعل به
وجرى عليه حملا لها على المفارد من حيث الحروف والمعاني اجراء للفرع
مجرى الاصل قوله ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا اي ويجوز حذف
نوني التثنية والجمع عن اسم الفاعل اذا كان معرفا باللام عاملا للنصب
تقول الضاربا زيدا والضاربو زيدا وانما حذفت للتخفيف لا للاضافة لانه
لما نصب باسم الفاعل طالت الصلة ~~حذفت~~ وهذا هو الفايدة بتقييد
التعريف ولما طالت الصلة حذفت النون كما حذفت في اللذين من قوله

وان الذي

مباحث اسم المفعول

وان الذي حانت بفلج دماؤهم وفي بعض الشروح وانما لم يتعرض لحذف
النون عند الاضافة لانه معلوم من باب المثنى والمجموع قال رحمه الله
اسم المفعول الى قوله الصفة المشبهة قلت قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما من المشتقات فبقوله لمن وقع عليه
خرج جميع ذلك قوله وصيغته من الثلاثي على مفعول اي وصيغة اسم المفعول
من الثلاثي المجرد على وزن مفعول غالبا وبه سمي لكثرة الثلاثي كما مر وذكر
في المقتبس لان الايمة من فحولة هذه الصنعة كابي علي وابن جني وعبد
القاهر وصاحب المفصل وغيرهم قالوا في مفعول انما زيدت الواو فيه لانهم
قد رفضوا بناء مفعل بفتح الميم وضم العين في كلامهم في الاحاد وفي لغتهم نحو مفرود
فاحبوا ان يكون على زنة موجودة في الاصول واما ما جاء في الشعر من نحو معون
ومكرم وما ألك فهي جمع معونة ومكرمة ومألكة وهي الرسالة ثم ذكر المصنف
في شرح المفصل وانما عدل عن لفظ مفعل الى لفظ مفعول اذ لو بقي على الاصل
لم يعلم انه اسم مفعول لافعل او لفعل فغير مفعول فعل ليتبين وكان اولى
بالتغيير بهذه الزيادة لقلة حروفه في التقدير بخلاف الرباعي فانه اكثر منه
حرفا تقديرا اذ اصل قولك مكرم مؤكرم باتفاق ولما زادوا الواو فتحوا الميم
تخفيفا ثم اسند في شرح المقدمة هذا القول الى النحاة حيث قال والذي يقول
النحويون اصله مفعل وقد خطاه صاحب المقتبس في هذا النقل بناء على
ما نقل من مذهب الايمة قلت لو قطعنا النظر عن النقل وفرضنا ان هذا القول
مذهب المصنف وانه استبد بذلك فلعل الحق بجانبه بناء على اصلهم ان اسم المفعول

يجري على يُفعل من فعله ومُفعَل اشدّ تناسبًا بيُفعَل من مَفعَل فعلى هذا الاصل كان
اصله يُفعَل فادخل في موضع الزوائد الميم لتعذّر حرف العلة وقرب الميم الى الواو
في كونهما شفوية ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافعال ولم يتغير
هذا المفعول على ما نقلت من شرح المفصل للمصنف فصار مَضرَبٌ ثم ادخل الواو
ليتغير حركة العين الموجبة للالتباس ولهذا ادخل الواو بين العين واللام وليصير
مشابها باخيه وهو اسم الفاعل لان فيه زيدت الالف وعينت الواو ليكون
تغيير الحركة الى ما يخالف الحركة الملتبسة **قوله** ومن غيره على صيغة الفاعل بفتح
العين كمستخرج اي من غير الثلاثي يجيء على صيغة الفاعل بميم مضمومة وفتح
ما قبل الآخر كمدخل ومستخرج او بتقدير المختار ومحمر لئلا يلتبس بالفاعل **قوله**
وامره في العمل والاشتراط كامر الفاعل اراد ان اسم المفعول كاسم الفاعل في عمل عمل فعله
ونفي اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما النافية انه يعمل عمل يفعل
والمراد انه يذكر الفاعل معه نحو زيد معطى غلامه درهما كما لا يذكر مع يفعل **قال رحمه الله**
الصفة المشبهة الى قوله اسم التفضيل **قلت** قوله ما اشتق من فعل دخل فيها غيرها
من المشتقات **قوله** لازم يخرج عنه اسم المفعول والفاعل المتعدى واسم المفعول
قوله لمن قام به يخرج عنه اسم الزمان والمكان ونظايرهما مما اشتق من فعل لازم **قوله**
على معنى الثبوت يخرج عنه اسم الفاعل من الفعل اللازم كقائم وقاعد فانه مشتق من فعل
لازم لمن قام به ولكنه ليس على معنى الثبوت بل على معنى الحدوث كما مر مكررا قال
المصنف في شرحه وفيه نظر لان قوله ونظايرهما مما اشتق من فعل لازم يشعر
بان افعل التفضيل من الفعل اللازم يخرج لمن قام به على ما صرح بخروجه هو في بعض

الشروح وليس بصواب لانه لا شك ان افضل لمن قام به الفضل بصفة الزيادة وكذلك
لا يصح ان يكون خروجه بقوله على معنى الثبوت لما عرفت مما اسلفت لك في اسم الفاعل ان افعل
التفضيل دال على معنى الثبوت فتأمل ما في بعض الشروح من قوله فلو زاد على هذا الحد قيدا آخر
وهو قولنا فقط يخرج عنه اسم التفضيل كلام حق وفي بعض الشروح لو طرح قوله لازم من
البين كان اولى لان اسم الفاعل والمفعول يخرجان بقوله على معنى الثبوت **قوله** وصيغتها
مخالفة لصيغة الفاعل على حسب السماع الى آخره قال المصنف لانهم لم يجروا فيها على قياس
ينضبط بالاصل كما في اسم الفاعل والمفعول بل اتوا بها مختلفة الصيغ مع اتفاق صيغة
الفعل في كثير منها ولم يات شيء منها على القياس الا الالوان والحلى فانها اتت على افعل
كابيض واسود واعوج واشهل وشبهه **فان قلت** وكما انها مخالفة لصيغة الفاعل
فكذلك مخالفة لباقي المشتقات فلم خص الفاعل بذلك **قلت** لانها لما كانت مشبهة
باسم الفاعل من حيث اشتراكهما في التثنية والجمع والتذكير والتانيث الا ترى انك تقول
حسن حسنان حسنون حسنة حسنتان حسنات كما تقول ضارب ضاربان
ضاربون ضاربة ضاربتان ضاربات ولذلك سميت مشبهة كان لواهم ان فهم انها
جارية على فعلها كاسم الفاعل فالمصنف نبه بذلك على انها غير جارية على فعلها بل
مخالفة لصيغة اسم الفاعل في كونها جارية على فعلها **قوله** وتعمل عمل فعلها يعني
مطلقا من غير شرط الحال والاستقبال لان هذه الصفة دالة على معنى ثابت في الازمنة
الثلاثة فلم يكن لاشتراط الزمان وجه واما الاعتماد فلا بد منه قال الامام عبد القاهر
هذه الصفة بمنزلة اسم الفاعل والمفعول في استدعاء الاعتماد لاعمالها على ما ذكر من
الاشياء فلا تقول حسن غلامك كما لا تقول قائم اخواك وهذه اولى باستدعاء الاعتماد

لكونها اضعف **فان قلت** المشتقات العاملة يشبه عملها بعمل المضارع معلوما كان
او مجهولا فما بال الصفة المشبهة يشبه عملها بعمل الماضي ولهذا شبه في المصباح كريم
اباؤه بكرم اباؤه لا بيكرم **قلت** لانه لما كان في الثبوت كالماضي شبه في العمل به رعاية
لهذا الجانب **فان قلت** فما بالها عاملة بمعنى الماضي واسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل مع انها
قد تعمل تشبيها به فيجوز ان يزيد الفرع على الاصل **قلت** نعلق معناها بالماضي لا يخرجها
عن حكم الحال وذلك لان الحال هو المعنى الذي يكون موجودا في زمان الاخبار كقولك زيد
يقرأ اي هو في حال حديثك ملتبس بالقراءة ثم ان هذا الموجود في وقت الاخبار اما
ان يكون شيئا لم يكن قبل هذه الحال كالقراءة في قولك زيد يقرأ ومرادك ان اقباله بالقراءة
حصل في وقت حديثك ولم يكن قبل واما ان يكون قد وجد قبل الا انه لما ينقطع وكان
موجودا في زمانك كقولك زيد كريم حسبه فالكرم موجود قبل هذا القول واستمر
الى ان وجد في هذه الحال فوضح ان الصفة المشبهة ليست بخارجة عن ان يكون عملها بمعنى
الحال هذا هو المفهوم من كلام الامام عبد القاهر **قوله** وتقسيم مسائلها الى آخره اراد
ان يحصر اقسام هذه الصفة مع معمولها واقسامها ثمانية عشر لان الصفة اما ان تكون
باللام نحو الحسن او مجردة نحو حسن ومعمولها اما مضاف نحو وجهه او باللام نحو الوجه
او مجرد عنهما نحو وجه فهذه ستة من ضرب الاثنين في الثلاثة ثم معمولها اما منصوب
او مرفوع او مجرور فاضرب هذه الثلاثة في الستة ليصير ثمانية عشر **فان قلت**
هلا اعتبرت اعراب الصفة ليصير القسمة اكثر **قلت** اعرابها في نفسها من احكام
اعراب الصفات وقد تقدم وانما الكلام هنا في اعمالها لا في ابرادها في نفسها
كذا في شرح المصنف **قوله** فالرفع على الفاعلية الى آخره اي اذا رفعت معمول هذه الصفة

رفعته على الفاعلية وهو الاصل في عملها لانه يعمل فعلها واذا نصبت نصبت
تشبيها بالمفعول اذا كان المعمول معرفة لانه لا يصح ان يكون مفعولا لتلك الصفة
لانها انما اشتقت من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا عن تلك الصفة لان هذا
المعمول فرض معرفة والتمييز لا يكون الا نكرة وذلك لان التفصيل بعد الاجمال
والتمييز بعد الابهام انما يكون عند ارادة تعظيم الشيء وخطره على وجه المبالغة
وفي التنكير تعظيم ومبالغة كما مر تلويح منه في شر اهر ذا ناب فلذلك اوجبوا
ان يكون التمييز نكرة ثم لما لم يصح ان يكون مفعولا وتمييزا لما قررت حملوه على التشبيه
بالمفعول ثم انهم وان اطلقوا التشبيه بالمفعول لكن الظاهر انهم ارادوا التشبيه
بمفعول اسم الفاعل وبيانه ان نحو الضارب كان حقه ان يعمل ولا يضاف الى الرجل لفقد
فائدة الاضافة فاضافوه اليه لفظا وقالوا الضارب الرجل على التشبيه بالحسن الوجه
كما مر في باب الاضافة فلما شبهوا الضارب الذي حقه ان يعمل ولا يضاف بالحسن
الذي حقه ان يضاف ولا يعمل في صورة فقالوا الضارب الرجل بجر الرجل شبهوا الحسن
ايضا بالضارب في صورة فقالوا الحسن الوجه بنصب الوجه كما قالوا الضارب
الرجل بنصب الرجل ثم لما ثبت الحكم في الحسن الوجه بالنصب للجنسية المستدعية
للفتح **قوله** وتفصيلها حسن وجهه الى آخره اي وتفصيل مسائل الصفة المشبهة
في الاقسام الثمانية عشر حسن وجهه برفع وجهه ونصبه وجره وحسن الوجه
برفع الوجه ونصبه وجره حسن وجه وجها وجه الحسن وجهه وجهه وجهه
الحسن الوجه الوجه الوجه الحسن وجه وجها وجه **قوله** اثنان منها ممتنعان
يعني امتنع من الاقسام الثمانية عشر ما كانت الصفة معرفة واضفتها الى معمولها

وهو مضاف كقولك الحسنُ وجهِهِ وما كانت الصفة معرفة واضفتها الى نكرة كقولك
الحسنُ وجهٍ اما امتناع المسئلة الاولى فلان فايدة الاضافة وهي التخفيف
بحذف التنوين فيها منتفية لسقوطها بلام التعريف فان قلت بيّن لي ايها المفتي
باتمام الكلام واكمال المرام ان في هذه الاضافة نقلا من الرفع الى الجر وهو اخف
وقد اعتبرت مثل هذا التخفيف في الحسن الوجهِ كما امضيت في الاضافة وهلا اعتبرته
هنا قلت هذه الخفة ضعيفة فلا يترك بها الاصل بخلاف الخفة التي في الحسن الوجه
فان فيه تعاضد علة من الخفة كما مر واما امتناع المسئلة الثانية فلان فيها اضافة
المعرفة الى النكرة وهي عكس ما ينبغي في الاضافة فكره لذلك فاطرح كذا ذكره المصنف
قوله واختلف في حسن وجهه هذه المسئلة مختلف فيها وهي ان يضاف الصفة
نكرة الى ما هو مضاف الى معرفة فمنع قوم تلك المسئلة لاستلزامها اضافة الشيء الى
نفسه لان الحسنَ هو الوجه فاضافة الحسن الى الوجه هي اضافة الوجه الى الوجه
وهي فاسدة واكثر الناس على جواز هذه المسئلة فافسدوا ما قالوا المانعون
بوجوه احدها منع ان الحسن هو الوجه بل الحسنُ هو الشخص الذي له الوجه بدليل
ان فيه ضميرا الى متبوله ولذلك يثنى ويجمع على حسب تثنيته وجمعه فيقال مررت
برجلين حسنَي وجهيهما وبرجال حسني وجوههم وثانيها ان الحسن بعد اضافته
الى الوجه صار بمعنى الوجه فاما قبلها كان اعم من الوجه واضافة العام الى الخاص
جائزة كما في كل الدراهم وعين الشيء وثالثها النقض بحسن الوجه وهو وفاقي المسائل
ثم هولاء المجوزون استشهدوا بقول الشاعر اقامت على ربعيهما جارتا صفا
كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقبله امن دمنتين عرّج الركب فيهما بحقل الرخامى

قد عفا طللاهما الدمنة الموضع الذي اثر فيه الناس بنزولهم واقامتهم والركب
اصحاب الابل والحقل الموضع الذي ينبت فيه الرخامي والتعريج ان يعطفوا الى الموضع
ويقفوا فيه وعفا درس ويروى اني طللاهما اي حان لهما ان يبليا وقوله من دمنتين
من صلة فعل محذوف كانه قال اتحزن او تجزع من اجل دمنتين رايتهما فتذكرت
من كان يحل بهما والضمير في ربعيهما يعود الى الدمنتين والصفا الجبل في هذا الموضع
وجارتاه حجران يجعلان تحت القدر وهما الاثفيتان ويسند القدر الى الجبل
فيقوم الجبل مقام حجر ثالث يكون تحت القدر والربع الدار يقول اقامت الاثفيتان
اللتان يقربان من الجبل في ربع الدمنة والذي يوجبه معنى الشعر ان هذا القايل
لا يعني اثفيتين ثنتين لانه ذكر دمنتين ثم قال اقامت على ربعيهما وليس المراد
ان في الربعين اثفيتين في كل ربع اثفية وانما يريد ان في كل ربع من هذين اثفيتين
والاعالي اعالي الاثافي يريد ان اعالي الاثافي اكمد سفد بعد الحمرة وقد الكمتة
من ارتفاع النار اليها والجون الاسود والجونة السوداء يريد ان اسافل الاثافي
قد اسودت من ايقاد النار بينهما والمصطلى موضع ايقاد النار وكميتا وصف
للجارتين وجونتا وصف للجارتين ايضا الشاهد في البيت انه اضاف جونتا
الى مصطلاهما ومصطلاهما مضاف الى مضمر وجونتا نكرة فكان كالمسئلة التي
نحن فيها قوله والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن الى آخره اراد بالبواقي الخمسة
عشر بعد هذه الثلاثة التي اثنان منها ممتنعان وواحد مختلف فيه وهي على ثلاثة
اقسام احسن وحسن وقبيح فالاحسن ما كان فيه ضمير واحد ومسايله
حسنٌ وجهه برفع وجهه حسنُ الوجهِ بالاضافة حسنٌ الوجهَ بتنوين حسنٍ

ونصب الوجه وحسنٌ وجها والحسنُ وجهه برفع وجهه والحسنُ الوجهِ بالجر
والنصب والحسنُ وجها وحسنُ وجه بالاضافة وانما كانت هذه المسايل
احسن لانه قد حصل الربط بين الصفة والموصوف فيها من غير زيادة ولا نقصان
سواء كان الضمير في معمولها كقولك حسنٌ وجهه والحسن وجهه برفعه كذلك
او في الصفة نفسها كما في الامثلة واما الحسنُ فما كان فيه ضميران ومسايله
حسنٌ وجهِهِ بنصب وجهه وجره والحسن وجهه بنصب وجهه وجره
وانما كانت هذه المسايل حسنا لا احسن لما فيهن من زيادة الضمير المستغنى
عنه ومع ذلك لا يقال له قبيح لان زيادة الضمير لم تخل بالمعنى واما القبيح
فما لا ضمير فيه ومسايله الحسن الوجه برفع الوجه وحسنٌ الوجهُ برفع الوجه
وحسنٌ وجهٌ برفع وجه وانما كانت هذه المسايل قبيحةً لعرائها عن الضمير
المحتاج اليه في الصفة وبقائها كالاجنبي عن موصوفها قوله ومتى رفعت
بها فلا ضمير فيها اشارة الى ضابط يعرف به ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران
وما ليس فيه ضمير وبيانه ان الضمير الذي في المعمول ظاهر يدرك بالسمع
فلا يحتاج الى دليل واما الضمير الذي في الصفة فهو محتاج الى قرينة يعرف
بها اذ هو خفي عن السمع وقرينتها انك متى لم ترفع بها ما بعدها ففيها ضمير
الفاعل سواء نصبت ما بعدها او جررته لاحتياج الصفة الى الفاعل
ولا مانع من تقدير الضمير ومتى رفعت بها ما بعدها فلا يكون فيها ضمير
لان ذلك المرفوع هو فاعلها ولو كان فيها ضمير يكون فاعلا ايضا ولا يكون
لشيء واحد فاعلان قوله فهي كالفعل يعني متى رفعت بها ما بعدها فهي كالفعل

في انها لا تثنى ولا تجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر
قوله والا ففيها ضمير الموصوف فتونث وتثنى وتجمع اي وان لم ترفع بالصفة
ما بعدها كان فيها ضمير الموصوف فتونث وتثنى وتجمع بحسب الضماير المستكنة
فيها الراجعة الى موصوفها تقول مررت بامراة حسنة الوجه ومررت برجلين
حسني الوجهين وبرجال حسني وجوههم قوله واسما الفاعل والمفعول
غير متعديين مثل الصفة فيما ذكر اي اسم الفاعل الغير المتعدي واسم المفعول
الغير المتعدي الى مفعول ثان مثل الصفة في جواز المسايل الثمانية عشرة المذكورة
في الصفة المشبهة لان جواز هذه المسايل في الصفة المشبهة انما هو لشبهها باسمي
الفاعل والمفعول فجوازها فيهما بطريق الاولى تقول زيد قايم الاب ومضروب
الاب برفع الاب ونصبه وجره وهكذا الى آخر المسايل وانما قيد اسمي
الفاعل والمفعول بغير المتعديين لانهما لو كانا متعديين لم يجز فيهما هذه
المسايل للالتباس الاترى انهما لو كانا متعديين وجوزنا فيهما هذه المسايل
وقلنا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه مثلا لم يعلم ان اباه في المثال الاول
مفعول لضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني مفعول
ثان لمعطى او مفعول اول اقيم مقام الفاعل نصب تشبيها بالمفعول والمفعول
الثاني محذوف وكذا اذا قلنا زيد ضارب ابيه وزيد معطى ابيه وان ابيه في المثال
الثاني مفعول اول لمعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثان له اضيف اليه ولبست
الصفة واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين كذلك اذ لا مفعول لهما فلا يحصل
الالتباس كذا في بعض الشروح نقلته من غير تغيير اذ ليس وراء عبادان قرية

فرحم الله امرءا بذل جهده في فتح عويصات الحقايق وكشف المعضلات الدقايق وتاب على من اعترضه مشكل فرد قرار الآبق ثم لحج بنظراته الكليلة نهج الوامق وقد لعمري يظهر عند اقتناص المعاني العاصية العاصبة الشريدة صدق مقال من قال خلق الله للحروب رجالا ورجالا للقصعة والثريد ثم استمد التوفيق من المجيل الجميل في الشروع في تفسير اسم التفضيل ليسهل على التفصي عن عهدة المسئلة الكحلية التي هي اعجب بالالباب من سحر كحظات الكحلات المقيمات واذهب بالعقول الى تيا في الحيرة من دليل دلال الظباء المتغنجات الانسيات وهو الميسر لكل عسير وتسهيل الصعاب عليه يسير قال رحمه الله اسم التفضيل الى قوله الفعل قلت ترجم الباب باسم التفضيل ولم يقل افعل التفضيل ليتناول خيرا وشرا كذا في الشروح وقوله وهو افعل ناب عن هذه الفايدة قوله ما اشتق من فعل شامل لغير اسم التفضيل مما اشتق من الفعل مثل اسم الفاعل والمفعول واسماء الزمان والمكان والآلة فبقوله لموصوف خرج عنه اسماء الزمان والمكان والآلة لانها ليست لموصوف وبقوله بزيادة على غيره اي على غير الموصوف به كرخج عنه اسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ولا ينتقض بزيد زايد على الغير لان الزيادة انما يستفاد باصل اللغة لا بالاشتقاق والكلام فيه وفي بعض الشروح وانما قال لموصوف وان خرج اسماء الزمان والمكان بقوله بزيادة على غيره لاحتياج الضمير الى المكني او لايضاح المحدود بكثرة الخواص وفي بعض الشروح اعلم ان الحد المذكور يشكل بمثل احنك الشاتين وآبل الحناتم لانهما غير مشتقين من فعل قلت وفيه نظر

لان معنى قوله احنك الشاتين اشدهما اكلا فيجوز ان تكون مشتقا من قولهم احتنك الجراد الارض اذا اكل ما عليها كذا في الصحاح وهو كما اشتق اخصر من الاختصار بحذف الزوائد وفي بعض شروح المفصل هذا قياس مثليث عند سيبويه ولا كلام في اشتقاقه وكذا آبل من حنيف الحناتم فمعناه اشد الناس تأنقا في رعية الابل واعلمهم بها ويجوز ان يكون مشتقا من ابل الرجل بالكسر ابالة مثل شكس شكاسة فهو آبل اي حاذق بمصلحة الابل كذا في الصحاح والحناتم ابناء حنتم اي قبيلة وحنيف واحد منهم قوله وهو افعل يعني يجيء على وزن افعل غالبا لمجيء خير وشر على خلاف هذا الوزن او اراد انه لا يجيء الا على وزن افعل يعني يجيء على وزن افعل ما دام على الاصل لان الاصل في خير اخير فنقلت حركة الياء التي هي العين الى الفاء وحذفت الهمزة واصل شر اشرر نقلت حركة الراء التي هي العين الى الفاء وادغمت الاولى في الثانية كذا في بعض الشروح قلت لوضح ذلك لما كانت في تلك الترجمة فايدة قوله وشرطه ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن وانما امتنع افعل من المزيد لانه ان بني على حروفه لم يمكن وان حذفت الزوايد اختل لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فلانك لو قلت اخرج من استخرج لم يعلم ان المعنى كثير الخروج او كثير الاستخراج قلت هذا الذي ذكره بحسب الدليل مستقيم اما بحسب الوقوع فقد جاء في الحديث جوف الليل اجوب دعوة وهو من اجاب وفي الشعر الحماسي فقال شتنا خرقاء واهية الكلى سقى بهما ساق فلم يتبللا باضيع من عينيك للدمع كلما توهمت ربعا او تذكرت منزلا اي اشد اضاعة او تضيعا وكفى بجة

مذهب سيبويه الذي كانه اوحي النحو اليه وذكر صاحب المفصل انه يجيز بناء هذه البنية من المزيد فكان المصنف على هذا اراد انه يجيء هذا البناء من الثلاثي غالبا قوله ليس بلون ولا عيب لان منهما افعل لغيره يعني شرط اخر لاسم التفضيل ان لا يكون لونا ولا عيبا لانه يبنى منهما افعل لغير معنى التفضيل نحو اسود واعور فكرهوا ان يبنوا منهما شيئا آخر يوازيهما فيلبس الا ترى انك اذا قلت زيد لاسود على تقدير بناء افعل التفضيل منه لم يعلم انك اردت انه ذو سواد او انه زايد في السواد والمراد بالعيب العيوب الظاهرة حتى لا ينتقض بمثل اجهل كذا في الشروح وفي شرح المفصل للمصنف لطيفة في ذلك حيث قال ينبغي ان يضبط بان يقال كل موضع ليس بلون ولا عيب مما يبنى منه افعل لغير التفضيل لان الاطلاق المذكور في الكتب لا يحصل به الضبط طردا ولا عكسا لصحة قولهم اجهل واحمق وامتناع افنى قوله فان قصد غيره الى آخره يعني ان قصد اسم التفضيل في غير الثلاثي وفي الالوان والعيوب يبنى افعل من فعل يصح بناء افعل منه من حسن او كثر او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم تأتي بمصادر تلك الافعال فتنصبها على التمييز تقول اشد استخراجا واكثر دحرجة واحسن بياضا واقبح عمى قوله وقياسه للفاعل اي وقياس افعل التفضيل ان يبنى للفاعل دون المفعول لانه لو يبنى لهما لوقع الالتباس فرجح الفاعل على المفعول بوجوه احدها ان المفعول فضلة والفاعل مقصود فبناؤه للمقصود اولى وثانيها ان الحاجة الى مبالغة الفاعل اشد من الحاجة الى مبالغة المفعول

وثالثها

وثالثها انه لم يبق كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء الا من المتعدي والفاعل عام قوله وقد جاء للمفعول الى آخره اي وقد جاء اسم التفضيل للمفعول بطريق الشذوذ كما ترى من الامثلة قوله ويستعمل على احد ثلثة اوجه الى آخره يعني يستعمل اسم التفضيل اما مضافا نحو زيد افضل القوم او مع من نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل وانما التزم فيه ذلك لان الغرض من اسم التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على الغير وذلك لا يحصل عند تجرده عن هذه الثلاثة فانك اذا قلت زيد اشرف لم يفهم من هو الذي زاد عليه في الشرف فاذا قلت بمن او بالاضافة او باللام التي للعهد فقد حصل المقصود لانه يتعين على الغير وفي قوله يستعمل على احد ثلثة اشياء اشارة الى انه لا يجمع بين اثنين منها لحصول الاستغناء بكل منها عن الآخر لان كل واحد منها مستقل في تعيين المفضل عليه فلو جمعت بين شيئين منها لجمعت بين امرين يغنيك احدهما من الآخر هذا هو المفهوم من شرح المفصل للمصنف واما قول الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى فتاويله ان من هذه ليست من التفضيلية التي لا تجامع اللام وانما هي بمنزلتها في قولك انت الافضل من قريش كما تقول انت من قريش الافضل فيكون من هي للتبيينية وقيل ان من هنا بمعنى في قوله واذا اضيف فله معنيان الى آخره يعني اذا اضيف الاسم الذي يصلح ان يكون في نفسه للتفضيل فله معنيان احدهما ان يكون المقصود اثبات الزيادة لموصوف اسم التفضيل على ما اضيف اليه اسم التفضيل وهو المراد بقوله ان يقصد به الزيادة اي يقصد بافعل التفضيل زيادة موصوفه

على من اضيف اليهم واستعمال هذا القسم اكثر من القسم الذي سيجيء وهو المراد
بقوله وهو الاكثر قوله فيشترط ان يكون منهم اى يشترط ان يكون موصوف
اسم التفضيل بدلالة اسم التفضيل على موصوفه منهم اى من جملة المضاف
اليهم وانما اشترط ذلك لان حق هذا النوع من اسم التفضيل ان يضاف
الى ما يضاف اليه اي لشبههما في المعنى من حيث ان ايا كما يقتضي المتبعض والمتبعض
عنه فاسم التفضيل كذلك يقتضي المفضل والمفضل عليه والشبه علة الضم
في الحكم كما في النظاير واي انما يضاف الى ما يكون هو منه كقولك اي الرجلين
واي الرجال فكذلك اسم التفضيل قال المصنف وقد توهم بعض الناس انه
من قبيل التناقض وذلك انك اذا قلت زيد افضل الناس فانت مفضل زيد
على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فانت مفضل زيدا على نفسه وهو
محال فالجواب ان زيدا لم يذكر في الناس لغرض التفضيل عليه معهم وانما ذكر
لغرض التشريك معهم في اصل الفضل فالوجه الذي ذكر نه معهم غير الوجه
الذي فضل عليهم به قوله فلا يجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل انه
يشترط ان يكون موصوف اسم التفضيل في هذا القسم داخلا في جملة من اضيف
اليهم فلا يجوز يوسف احسن اخوته بمعنى اشتراك الحسن بين يوسف والاخوة
واثبات الزيادة ليوسف لان ذلك يقتضي دخول يوسف في جملة الاخوة بمعنى انه
يكون واحدا منهم لما مر من ان حق هذا القسم من اسم التفضيل ان يضاف الى
ما يضاف اليه اي ثم اضافة الاخوة الى ضمير يوسف يستدعي ان لا يكون
يوسف واحدا منهم والا يلزم ان يكون يوسف اخا نفسه يظهر لك بادنى تامل

وذلك

وذلك جمع بين متنافيين فلا يجوز قوله والثاني ان يقصد زيادة مطلقة ويضاف
للتوضيح اي الثاني من المعنيين ان يقصد ان لموصوف اسم التفضيل نفس
تلك الزيادة لا ان يكون للمضاف اليه شركة معه ويكون هو الافضل على الاطلاق
وانما يضاف الى المضاف اليه لمجرد التخصيص والتوضيح كانك قلت هو الافضل
على الاطلاق ولو اختصاص بهذا من جهة اخرى كقولك الناقص والاشج اعدلا
بني مروان تريد انهما اعدلان على الاطلاق ولهما ببني مروان اختصاص ولا تريد
ان بني مروان عادلون وهما اعدل منهم اذ لم يكن فيهم عادل سواهما كذا في بعض
شروح المفصل قوله فيجوز يوسف احسن اخوته اى فلاجل انه لا يقصد به
التفضيل على ما يضاف اليه بل يقصد الزيادة المطلقة يجوز ان يقال يوسف
احسن اخوته لانه لا يلزم دخول يوسف في جملة الاخوة لان اسم التفضيل لا يضاف
هنا الى ما يضاف اليه اي لزوال معنى الجامع بينهما وهو استدعاء اسم التفضيل
المفضل والمفضل عليه كاستدعاء اي المتبعض والمتبعض عنه فلا يلزم
الجمع بين المتنافيين كما لزم ثمه فلذا جاز قوله ويجوز في الاول الافراد والمطابقة
لمن هو له اراد بالاول اسم التفضيل المضاف الى ما يقصد ان يكون موصوفه
زايدا عليهم في الفضل نحو الزيدون افضل الناس وافاضل الناس وانما جاز
الافراد في ذلك مع ان موصوفه ليس بمفرد لان اسم التفضيل هنا بعض
مما يضاف اليه فاشبه لفظ البعض وهو لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث تقول
هند بعض الناس والزيدون بعض الناس وانما جاز المطابقة ليكون
مماثلا للموصوف وهو الاصل في الباب كذا في بعض الشروح او لان الاضافة

غير موضوعة للتعريف خاصة كاللام بل هي كما قد يفيد التعريف فقد لا يفيده
فهي في جهة الافادة كاللام ومع اللام يجب المطابقة كما سيجيء وفي جهة عدمها
لكن ومع من يجب الافراد كما سيأتي قوله واما الثاني والمعرف باللام فلا بد
من المطابقة اى في الاضافة التي يقصد بها اثبات مجرد الفضل يجب المطابقة
بين اسم التفضيل وموصوفه نحو هند فضلى النساء والهندات فضليات النساء
لان اسم التفضيل لما كان لبيان مجرد الفضل كان بمعنى الفاضل نص عليه الامام
عبد القاهر وفي الفاضل يجب المطابقة فكذا في افضل الذي بمعناه واما
لزوم المطابقة في المعرف باللام فحملا بالاصل وبيانه ان الاصل في اسم التفضيل
هو الافراد اجراء له مجرى التعجب اذ وشيجة القرابة بينهما مستحكمة ولذلك
شرطوا في التفضيل ما شرطوا في التعجب وحكم التعجب الافراد لا المطابقة لجريه
مجرى المثل الآبي عن التغيير وستعرف في بابه ان شاء الله تعالى ثم لما عرف
باللام جرت عليه الاحوال لان تعريفه باللام اخرجه عن شبه الفعل فجري
على شاكلة اصله تقول زيد الافضل والزيدون الافاضل قوله والذي بمن
مفرد مذكر لا غير اي اسم التفضيل اذا كان مستعملا مع من يجب فيه الافراد
والتذكير ولا يجوز المطابقة لان هو لاتشبهها بفعل التعجب كما مر وقيل
انما استوت الحالات عند مصاحبة من لان افضل شطر الاسم وانما تم بمن
فلو الحق علامة التثنية والجمع والتانيث فقيل الزيدان افضلان من القوم
والزيدون افضلون من هولاء لكان ذلك ابطالا لما لزم بين من بين الاتصال
ولا يمكن الحاق العلامات بعد من لانه حرف غير قابل للتغيير قوله فلا يجوز

الافضل

لا افضل من عمرو يعني لا يجوز ان يجمع الالف واللام مع من لان الغرض يحصل باحدهما
كما مر قوله ولا زيد افضل الا ان يعلم يعني لا يجوز استعماله مجردا عن احد
الاشياء الثلاثة لما مر وكانه اعاد ذلك ليبني عليه قوله الا ان يعلم والافهو
معلوم من قوله ويستعمل على احد ثلاثة يعني اذا علم يجوز حذف هذه الاشياء
نحو قوله تعالى يعلم السر واخفى اى اخفى من السر قوله ولا يعمل في مظهر يعني
لا يعمل اسم التفضيل الا بشرايط ستذكر لان كل ما عمل عمل الفعل لا بد ان
يكون له فعل بمعناه كما مر في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان قولك
زيد كريم اباؤه بمعنى كرم اباؤه واما افعل التفضيل فليس له فعل بمعناه
في الزيادة فلم يعمل الا عند شرايط تصحح كونه بمعنى الفعل كما ستقف عليها
ان شاء الله تعالى الهي انا عبدك الذي طالما افضت عليه بجاد فضلك وصببت
عليه سجال نوالك فحولته بحولك وطولك عن حضيض الصغر سنا وشانا
الى اوج الكبر سناء فسروت عنه ونشا فيه اللهم حين شهرت غراري
جفنيه ذاك منصل براع مقلته وذاكي عنبيه بين اقرانه لا بمجرد الصيت
والاسم بل بما ذرته نشطة في العلم والجسم فباب نشل غراريه ومضاير
هذه الصفحات وبغتل الحقايق فيجيبها بالكرامات النازلة من عندك اذا الكرى
مات فلا تخجلني يا محسن ويا مفضل يعني عراني في هذا المشكل المعضل
وافتق بفضلك لساني وافتح بلطفك جناني واصرف الى محجة الحجة بعنايتك
في كل غبن عناني فانت اعز مامول واكرم مسئول قوله ولا يعمل في مظهر
انما قيد بالمظهر ليخرج المضمر فان اعمال اسم التفضيل في المضمر لا يتوقف

على تلك الشرايط لكون اعماله في المضمر اخف واضعف واسهل بالنسبة الى اعماله
في المظهر لكون المظهر اقوى فالعمل في الاقوى اقوى فلا يستدعي اعمال اسم التفضيل
في المضمر ان يكون بمعنى الفعل وكم من شيء يعمل في المضمر ولا يعمل في الظاهر مثل
ان المخففة المفتوحة فانها تعمل في ضمير الشان ولا تعمل في الظاهر اصلا كما سيجي
تقريره في الحروف **قوله** الا اذا كان لشيء وهو في المعنى لمسبب مفضل باعتبار
الاول على نفسه باعتبار غيره منفيا **قلت** اشرح هذا التركيب ثم اعود الى جمع
معناه الا استثناء عن قوله ولا يعمل اذا كان لشيء اي اذا كان اسم التفضيل
صفة لشيء من حيث اللفظ وذلك الشيء رجلا في مثالنا وهو في المعنى اي يكون اسم
التفضيل في المعنى لمسبب اي لمتعلق ذلك الشيء الذي يكون اسم التفضيل
صفة له من حيث اللفظ وذلك المتعلق هو الكحل في مثالنا مفضل باعتبار
الاول اي يكون ذلك المتعلق مفضلا اي ثابتا له زيادة الفضل باعتبار ذلك
الشيء وهو الرجل في مثالنا على نفسه باعتبار غيره اي يكون ذلك المتعلق
المفضل مفضلا عليه باعتبار غيره وهو زيد في مثالنا فقوله باعتبار الاول
من صلة المفضل وقوله باعتبار غيره من صلة على نفسه وقوله منفيا غير
متعلق بقوله باعتبار غيره كما سبق اليه الوهم بل هو حال عن الضمير الذي في
كان اي الا اذا كان اسم التفضيل كذا وكذا حال كون اسم التفضيل منفيا وحاصل
الكلام ان افعل التفضيل لا يعمل في مظهر الا اذا كان صفة سببية لشيء وهو
في المعنى صفة حقيقية لمتعلق ذلك الشيء وذلك المتعلق يكون مفضلا ومفضلا
عليه باعتبار المحلين كقولك ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

فاحسن صفة سببية لرجل وصفة حقيقية للكحل واعني بالحقيقة انها حاصلة
منه والكحل مفضل باعتبار عين رجل ومفضل عليه باعتبار عين زيد **قوله**
لانه بمعنى حسن دليل على عمل اسم التفضيل في الظاهر عند وجود هذا الشرط
يعني اسم التفضيل انما لا يعمل في الظاهر لانه ليس فعل له بمعناه وعند وجود
هذا الشرط صار بمعنى حسن فعمل لذلك وانما صار بمعنى حسن لان قوله
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد مع قوله ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد متلازمان طردا وعكسا اعني كلما صدق
التركيب الاول صدق التركيب الثاني وكلما صدق التركيب الثاني صدق التركيب
الاول وهذا ظاهر يتبين للناظر بادنى تامل والتساوي بين النسبتين في الصدق
اية كون كل واحد منهما بمعنى صاحبه **فان قلت** هات الحديث عن تاثير هذا
الشرط وانه من اي معنى يجعله في معنى حسن حتى ينتفي ذلك المعنى بانتفائه
قلت الكلام الملخص في ذلك ان يقال هذا الشرط متضمن لامرين احدهما
كون التفضيل صفة سببية للاول حقيقية لمتعلقه وثانيهما هو كون ذلك
المتعلق مفضلا ومفضلا عليه باعتبار المحلين ولهما تاثير في جعل احد التركيبين
في معنى الاخر فان بهما صار الكحل مفضلا ومفضلا عليه باعتبار المحلين فاذا
نفي ذلك يكون المعنى نفي فضل حسن الكحل في عين رجل على عين زيد واذا انما
يحصل ايضا بنفي ان يكون حسنه كحسنه والتركيب الدال على ذلك المعنى
هو ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فالتركيب
الضابطي يستلزم هذا التركيب ضرورة واستلزام هذا التركيب الضابطي

ظاهر لان نفي اصل الحسن يستدعي نفي زيادة الحسن التي هي فرع عليه ثم اذا
انتفى الموصوف السببي وهو الرجل انتفى المحل الاول فلم يكن مفضلا باعتبار
الاول فنفي ذلك لم يكن نفيا بالمعنى المذكور فلا يكون في معنى نفي حسن
واذا انتفى الموصوف الحقيقي وهو الكحل لم يصح ان يقال حسن الكحل لان
هذا انما يقال في الصفة الحقيقية فلم يتات النفي بالمعنى المذكور ايضا وكذلك
اذا انتفى كونه مفضلا ومفضلا عليه وذلك ظاهر هذا ما سنح على الخاطر
الفاتر فمن له احسن من ذلك فليكتب هنا حسنا بامن العزيز القادر
فان قلت الامر الثاني يكفي فيما استخرجته من المعنى المقصود فلم امر الاول
ما فايدته **قلت** الامر الثاني لما لم يتصور بدون الاول اما وهو على اي
حقيقة فكانه شرط للامر الثاني فافهمه عن تيقظ واستبصار ثم اعلم
ان قوله منفيا في بعض النسخ ساقط وكذا في شرح المفصل للمصنف ولا بد
من اثباته اذ هو العمدة في ان يكون احسن بمعنى حسن في هذا التركيب
بالمعنى المذكور لانه على تقدير الاثبات لم يتلازم التركيبان يظهر عليك
اذا تاملت في المعنى **قوله** مع انهم لو رفعوا فصلوا بين احسن ومعموله
باجنبي وهو الكحل دليل آخر على اعمال اسم التفضيل هنا في الظاهر يعني
لو لم يعملوا اسم التفضيل في الكحل مثلا لكان الكحل مبتدا لانتفاء احتمال
شيء آخر واحسن لا يحتمل ذلك والا لكان المبتدا قبل صلوحه للابتداء
بستوفي الخبر لان الكحل يكون خبرا حينئذ وهو مقدم على مصحح كون احسن
مبتدا وهو منه فوجب رفع احسن ليكون خبرا عن الكحل لانتفاء ما يصلح

لذلك سواه ولو رفعوا احسن لفصلوا بين احسن ومعموله اي متعلقه الذي
هو متمم لمعناه بمنزلة جزؤه وهو منه باجنبي اي المبتدا لا يكون بمنزلة جزء
الاحسن وهو الكحل وهذا اشارة الى سوال وجواب ووجهه ان يقال على
تقدير نصب احسن يلزم ايضا الفصل بين احسن ومتعلقه بالفاعل
وهو الكحل فاشار الى الجواب بقوله باجنبي يعني المبتدا اجنبي من انه
لا يكون كالجزء من الخبر ولهذا يحتاج الى الربط بينهما بضمير بخلاف الفاعل
فانه كالجزء من عامله فالفصل به كلا فصل ولذلك جاز مررت بزيد بعمرو **فان**
قلت فليتقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل باجنبي ولا يلزم استيفاء الخبر
قبل المصحح **قلت** اجاب المصنف عن ذلك في شرحه بقوله ولو قدمت
منه لرجع الضمير على غير مذكور وفي بعض الشروح خطئ قول المصنف بانه
يجوز ان يكون ضمير المبتدا مقدما عليه كما في قولك في داره زيد والمصنف معترف
بهذا في اول الكتاب ثم في بعض الشروح نسب هذا الشارح النبيه المتنبه
الى الغفلة فقيل انما ذم المصنف عن كلامه في شرح هذا الكتاب لانه اشار
بقوله ولتعذر الرفع على الابتداء لقصوره عن غيره معناه انما يتعذر الرفع
على الابتداء لكون احسن اولى بالابتداء من الكحل لعود الضمير على من هو له
لفظا ومعنى على تقدير كون احسن مبتدا فالحاصل ان جعل احسن مبتدا
والكحل خبره اولى من العكس لما ذكرنا الى هذا لفظه **قلت** اعلم يا اخي
ان هذا من عجايب رجب بل من المضاحك التي عندها يستغرب فات
المصنف رحمه الله طالما نزول في مضيق اضيق من سم الخياط وبالغ

في بذل الاجتهاد والاحتياط بجعل الكحل فاعلا واحسن فيه عاملا فاذا
جاز ان يستتب له الكلام فلا ان يتيسر له المرام جعل هذا الشارح احسن
مبتداء والكحل خبرا فهذا شيء فري والمصنف عن هذا بري وانا اورد كلام
المصنف بتمامه فانظر فيه هل له دلالة على هذا المعنى ام لا قال المصنف
وانما عمل عند حصول هذه الشرايط لكونه فيها بمعنى حسن لان المعنى
ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد ولتعذر الرفع على
الابتداء لفصوله عن غيره الا ترى انك لو قلت ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل ورفعت احسن لفصلت بين احسن ومعموله الذي هو منه
بالاجنبي الذي هو الكحل لان الكحل مبتداء فلا يجوز الفصل بين عامله
ومعموله ولو قدمت منه لرجع الضمير على غير مذكور الى هذا لفظه
وليت شعري بان هذا الشارح باي دلالة حمل مراد المصنف على هذا
فان استدل بقوله لفصوله عن غيره فالمراد بالغير ان يكون الكحل
فاعلا لا ان يكون خبرا نعم لو منع مانع كون الكحل مبتداء على تقدير عدم
اعمال احسن لجاز ان يكون احسن مبتداء بما اشرت اليه في تضاعيف
التقرير لم يبعد عن الصواب الا ان هذا غير وذاك غير قوله ولك ان
تقول احسن في عينه الكحل من عين زيد يعني يجوز لك ان تحذف ضمير منه
وكلمة في وتدخل من على الكلمة التي كان تدخل عليها في لاحتياج الكلام الى
ذلك والمعنى كما كان طلبا للاختصار قوله فان قدمت ذكر العين الى آخره
اي فان قدمت ذكر العين على اسم التفضيل جاز فيه عبارة اخرى كقولك

ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل اي ما رايت كعين زيد عينا احسن
فيها الكحل قوله مثل ولا ارى الى آخره يعني ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل مثل ما انشده سيبويه من قوله مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تاية واخوف الا ما
وقى الله ساريا تقديره ولا ارى واديا كوادي السباع حين يظلم اي
حين يظلم الوادي اي يصير ذا ظلام ووجه التمسك انه قدم المفضل عليه
وهو وادي السباع كما قدم العين ثمه وحذف الروابط المذكورة في المثال
الاول مع ان القيود فيه موجودة وذلك لان اقل وهو اسم التفضيل جرى في اللفظ
على الوادي وهو في المعنى لمسببه وهو الركب ثم الركب مفضل باعتبار الاول
وهو واديا ومفضل عليه باعتبار وادي السباع ثم نفي ذلك فيكون المعنى
نفي فضل قلة وادي غير السباع على وادي السباع ثم قوله اتوه في موضع
رفع صفة لركب والتاية المكث وتاية تمييز عن اقل به ركب واخوف عطف
على اقل وما في ما وقى الله بمعنى من وساريا نصب على الحال من الضمير في اخوف
او تمييز بمعنى شيء فيكون صفة واقعة موقع المصدر كذا في بعض الشروح
قلت وفي بعض النسخ الرواية ومثل بالواو وهو خطاء لان الغرض تمثيل
المثال المذكور بهذا الشعر لا استيناف كلام فلله الحمد ما كر الاجران
وتجدد الملوان على التوفيق في اتمام شرح قسم الاسماء والتحقيق حتى جمعت
من حبرة المعاني ما ازرى حبرة على وشي صنعاء وزهرة على روضة
غناء فاكرم بحلي اعلق بالفواد من حلق سلاسل اصداغ الحسان

وابرد على الاكباد العطاش من السلسال الشبم المبرد على حافات انهار
الجنان ثم اياه احمد واسأل التوفيق في كل ترحال وقوف ليتوصل فاتحة
الافعال بخاتمة الحروف قال رحمه الله الفعل الى قوله المضارع
قلت فوايد قيود هذا الحد امضيناها في صدر الكتاب قال المصنف كل
ما ورد على الاسم باعتبار عكسه كالمضارع والافعال الغير المتصرفة كعسى
وشبهه فهو وارد على حد الفعل باعتبار طرده والجواب فيه كالجواب فيما تقدم
قوله ومن خواصه دخول قد قد حرف يقرب الماضي من الحال اذا قلت قد فعل
ويكون للتقليل اذا قلت قد يفعل وربما يحمل على معنى الكثرة كما في قوله تع
قد نرى تقلب وجهك في السماء وفي قوله قد اترك القرن مصفرا اناملة
وعلى اختلاف هذه المعاني لا يصلح دخولها مناسبة الا على الفعل لانها تدل
على التنقل والتجدد ومعنى الفعل بهذه المثابة فناسبا من هذا الوجه
فاختص به ومعنى النوعين الآخرين بمعزل من ذلك قوله والسين وسوف
وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا لتخصيص الفعل المضارع المشترك بين الحال
والاستقبال بالاستقبال وانما ذكر السين معرفا لانه يجيء للاستقبال
والطلب واصابة الشيء على صفة والتحول والوقف بعد كاف المونث وتسمى
سين الكسكسة نحو سيخرج واستعجله واستجاده واستنسر البغاث
واكرمتكس ومررت بكس فلا بد من ذكره معرفا تعريف عهد ليتعين
سين الاستقبال قوله والجوازم وانما اختص الجوازم بالفعل لان بعضها
للنفي وبعضها للشرط وكل ذلك معناه انما يتحقق فيما يتجدد وينتفي بالنفي

باب الفعل

والنفي

والشرط في معناه لانه تعليق وذلك غير ثابت والاسماء لا تنفى لعدم تحقق
معنى النفي فيها واما لام الامر فلاختصاصه بمعنى الامر وهو انما يكون
من انواع الفعل قوله ولحوق تاء فعلت المراد به الضماير المرفوعة المتصلة
وانما اختص هذا الضمير بالفعل لشدة احتياجه الى شيء يتصل به والفعل
اولى واخص بذلك لان الفعل يلازم المرفوع اشد من غيره اذ لا ينفك كل
منهما عن صاحبه لفظا او تقديرا فصلح بهذا الوجه ان يكون مختصا بصحبته
ولان لحوق هذا الضمير بالاسم يستلزم حذف علامة له في بعض المواضع او
لحوقه بها مع الامتناع بيانه ان قولك ضارب ان الالف فيه ليس بضمير بدليل
انقلابها ياء فلو اتصل هذا الضمير به فان حذف الف التثنية يلزم الامر
الاول وان لم يحذف يلزم الامر الثاني وكذا الكلام في ضاربون ثم ما لم يتصل
في التثنية والجمع حمل المفرد عليهما طردا للباب قوله وتاء التانيث ساكنة
وانما اختصت بالفعل لانها انما وضعت ساكنة ليكون فرقا بين تاء الاسماء
وتاء الافعال فقوله ساكنة احتراز عن المتحركة لذلك ولم ينعكس الامر
لان المتحركة لقوتها بالاسم اولى قوله الماضي الى آخره اراد ان الماضي فعل
دل على زمان قبل زمانك انت فيه وهو الحال فقوله ما دل على زمان يدخل
فيه الافعال كلها وقوله قبل زمانك يخرج عنه الحال والاستقبال والمراد
بالدلالة انما هي بحسب الوضع فلا ينتقض بمثل لم يضرب وان ضربت
ضربت وزوجت وبعت واشتريت وبتفسيرنا لفظة ما بالفعل
خرج امس قوله مبني على الفتح خبر بعد خبر اي الماضي مبني على الفتح او خبر

مبتداء محذوف اى هو مبنى على الفتح اما البناء فلفوات مقتضى الاعراب
والشبه الصوري باسم الفاعل واما البناء على الحركة فلانه مشتبه لاخيه
المضارع من وجه من حيث انه يقع موقعه فجعل لنحظ من الحركات التى
هى آلة الاعراب وبنى على الفتح لانه اخف قوله مع غير الضمير المرفوع المتحرك
والواو يعنى انما بنى الماضى على الفتح اذا لم يكن فى آخره ضمير مرفوع متحرك
ولا واو جمع لانه اذا كان فى آخره احدهما نحو ضربت او ضربوا يبنى على السكون
او على الضم وانما بنى على السكون فى نحو ضربت كراهة اجتماع اربع حركات
فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفعل بفاعله وعلى الضم فى نحو ضربوا
طلبا للمجانسة فقوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو ضربنى فان
الفعل مع الضمير المنصوب لم يكون فى حكم كلمة واحدة وقوله المتحرك احتراز
عن نحو ضربا فانه لا يمكن ان يسكن مع الساكن قال رحمه الله المضارع
ما اشبه الاسم باحد حروف نايت الى قوله ويختص قلت ما اشبه الاسم
يشمل الماضى ايضا لانهم يقولون زيد ضرب كما يقولون زيد ضارب فقوله
باحد حروف نايت يخرج الماضى وانما اختص المضارع بهذه الحروف الاربعة
لان الثلاثة منها اكثر تداولها فى كلامهم من ساير حروف المعجم للينتها وسهولتها
وسكنها عند امتداد الصوت ولذلك سميت حروف المد واللين الا ترى انك
لم تجد كلمة خالية منها او من ابعاضها وهى الحركات واما الرابع وهو
النون فلانها اشبه حرف بها من غيرها لضعفها وكونها غنة وهى هواء
فى الخيشوم والحروف اربعة لان المواقع على هذا العدد فان قلت انا لا اجد

فى المضارع الا الياء والنون فاين الواو والالف قلت اما الالف فانها
انقلبت همزة لتعذر الابتداء بها للزوم سكونها ومتى اذا اريد تحريكها
صارت همزة لانهما من واد واحد وهما اقصى الحلق واما الواو فلانهم
كرهوا ايضا وقوعها فى اول الكلمة لانها معرض لوقوع واو العطف
وفى ذلك ما يشبه صوتا كالعواء فتحاموا عنه فقلبوها الى حرف
هو مثلها فى الضعف وهو التاء نحو فعلهم فى تراث وتخمة وتجاه وتيقور
قوله لو قوعه مشتركا وتخصيصه بالسين تبيين للجهة التى بها
اشبه الاسم الا ترى انك اذا قلت يضرب يصلح للحال والاستقبال
فاذا ادخلت عليها السين او سوف قلت سيضرب او سوف يضرب
فيتخصص بعد ان كان شايعا كما انك اذا قلت رجل يصلح لذات زيد
وعمرو فاذا ادخلت اللام فقلت الرجل خصصته بالمعهود منهما
بعد ان كان شايعا فقد اشبه الاسم من حيث الشياع والتخصيص
وبهذا المعنى اعطى الاعراب والا فالاعراب فيه ليس لمعان معتورة
عليه كما فى الاسماء كذا فى شرح المصنف وفى بعض الشروح لو قال
ولو قوعه كان اولى ليكون تعرضا لجانب الشبه اللفظى والمعنوى معا
قوله فالهمزة للمتكلم الى آخره تبيين لمعانى حروف المضارعة ووجه
تخصيص كل حرف لكل معنى هو ان المتكلم مبتداء الكلام والمخاطب
منتهاه والغايب بينهما والهمزة اول الحروف مخرجا والياء لانها بدل
من الواو ومنتهاها والتاء بينهما لان مخرجها من وسط الفم فوقعت العشرة

على هذه النسبة واما النون فلانها آخر الحروف مرتبة لانه منها بحكم المشابهة
وما وراء الواحد موخر عنه فروعيت بينهما هذه المناسبة ثم جعلت
الغايبة والغايبتان تبعين للمخاطب فى التاء لاشتراكهما فيها فى الماضى
نحو نصرت ونصرتا ولم يجعل جمع المونث تبعا له فى ذلك وان كانت
العلة مشتركة لئلا يجتمع علامتا تانيث لو قيل تضربن بالتاء وهما
التاء والنون قال المصنف وهذا اولى يعنى قولنا التاء للمخاطب
والمونث والمونثين اولى من قولهم التاء للمخاطب والمونث الغايب
لانهم ان ارادوا بالمونث المونث مطلقا فهو باطل بقولهم النساء يضربن
فان هذا مونث بغير تاء وان ارادوا بالمونث المفردة فهو باطل بقولهم
المرأتان تضربان فانه بالتاء وليس بمفرد ثم قال قوله والياء
للغايب غيرهما اولى من قولهم الياء للغايب لانهم ان ارادوا بالغايب
الغايب مطلقا منقوض بالمونثة والمونثين وان ارادوا بالغايب المفرد
فهو منقوض بقولك الرجال يضربون والنساء يضربن فانه بالياء وليس
بمفرد قوله وحروف المضارعة مضموم فى الرباعى مفتوح فيما سواه
والاصل فى هذه الحروف الفتح لخفته وانما ضم الرباعى حتى لا يلتبس
بالثلاثى اذا قلت اضرب يضرب وخص الرباعى بالضم لان الرباعى
اقل والضم الثقيل واعطاء الثقيل بالاقل اولى وخص الضم لان
من جملة هذه الحروف الياء والكسر عليه مستنكر والمراد بالرباعى
ما كان على اربعة احرف وهو اربعة ابواب فعلل افعل فعل فاعل

واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فهما من الرباعى نظرا الى الاصل
وزيدت الهاء والسين فيهما على غير قياس فيضم حرف المضارعة
فيهما نظرا الى اصلية قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون
تاكيد ولا نون جمع مونث يعنى لم يعرب من الفعل غير المضارع وهو
انما يعرب اذا لم يتصل به احدى النونين فان عند اتصال احدهما
يصير مبنيا اما عند اتصال نون التاكيد فلان حركات آخر الفعل
عندها جعلت علامات لمعان اخر للافراد والجمع وخطاب المونث فان
لام يفعلن مفتوحة فى المذكر المفرد ومضمومة فى الجمع ومكسورة
فى المونث مفردا تقول هل يضربن ويضربن وتضربن وهل يضربن
ويضربن وتضربن كما سيجيء تحقيق ذلك فى آخر الكتاب والحرف واحد
فلا يصح محلا لحركتين وقيل لان النون اذا اتصل بالفعل يقوى الفعل
لاختصاص تلك النون بالفعل كما سيجيء وتخرج الفعل بها عن مشابهته
الاسم واما عند اتصال نون الجمع فلما نقله صاحب المفصل عن سيبويه
من انه انما بنى يفعلن لمشابهته فعلن وذلك لان كلا النونين للنساء
فبنى ما قبلها للطرد وقيل ما قاله سيبويه مستدرك لعدم المساواة
لان مقتضى الاعراب فى يفعلن قايم ومقتضى البناء فى فعلن قايم فلا
اتحاد بينهما لقيام مقتضى الاختلاف ثم يجاب عن هذا بان يفعلن
وجد فيه المانع عن الاعراب وان كان المقتضى قايما وهو مشابهته
لما هو اصل فى البناء وهو فعلن ووجد المشابهة مانعا

من الحاق ضمير بارز و هو نون متحركة وفي بعض الشروح وفي عبارة الكتاب نظر لانه يدل على ان غير المضارع لم يعرب اذا لم يتصل به النون المذكورة ويعرب اذا اتصلت به وليس المراد ذلك بل المراد انه لم يعرب من الفعل الا المضارع اذا لم يتصل به النون واذا كان كذلك يجعل قوله اذا لم يتصل قيدا في المفهوم من كلامه وهو ان المضارع يعرب لا قيدا في المذكور وهو لا يعرب غير المضارع قلت وفي هذا النظر نظر لانه انما يلزم ما ذكره ان لو كان رفع المقدم منتجا وهو ممنوع بيانه ان قوله ولا يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون شرطية صورتها الطبيعية هي قولنا اذا لم يتصل بالمضارع نون لم يعرب من الفعل غيره فلو استلزمت هذه الشرطية قولنا اذا اتصل بالمضارع نون يعرب من الفعل غيره لكان انتفاء الملزوم مستلزما لانتفاء التالي وليس كذلك وهذا ظاهر عند المراد وبين في علم آخر عبارة اخرى على انتفاء اعراب غير المضارع بانتفاء اتصال النون بالمضارع وهذا كتعليق عدم الصلوة بعدم الوضوء مثلا فلو لزم من ذلك وجود اعراب غير المضارع عند وجود اتصال النون بالمضارع لكان ينبغي ان يلزم وجود الصلوة عند وجود الوضوء وليس كذلك نعم في لفظه تنافر من حيث ان انتفاء اتصال النون شرط لاعراب المضارع لا لانتفاء اعراب غيره وانه يصلح بتقدير اضفته في مطلع البحث فاعرفه وتيقظ قوله واعرابه رفع ونصب وجزم اعطى المضارع

الاعراب

الاعراب الثلاثة لفرط مشابهته بالاسم لما مر مرارا واعراب الاسم على هذا العدد ثم جعل الجزم عوضا عن الجر لامتناع معنى عامل الجر وهي الاضافة في الفعل كما مر قوله فالصحيح المجرد الى آخره شرع يبين انواع الافعال المضارعة بحسب الاعراب اللفظي والتقديري كما بين في الاسماء فقال كل فعل صحيح اذا كان مجردا عن ضمير بارز يعني لا يكون في آخره ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بالسكون كقولك هو يضرب ولن يضرب ولم يضرب واحترز بالقيود عن اضدادها فان حكمها سيجيء وقيل عليه لو قال ضمير التثنية والجمع البارز او علامته لكان اوفر على المقصود فان قولك يقومان الزيدان ويقومون الزيدون ليس رفعه بالضمة مع ان ضمير المثنى والجمع فيه ليس بارز لا رفع الظاهر بل الالف والواو فيهما علامتان للتثنية والجمع قلت هذا ليس بوارد لان الكلام في التركيب الفصيح وما ذكره ليس به بل الفصيح الشايع يقوم الزيدان والزيدون قال الله تعالى سيقول السفهاء يوم يقول المنافقون قوله والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اي واعراب المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع للتثنية او الجمع او المخاطب المونث بالنون حال الرفع وبحذفها حالي النصب والجزم نحو يضربان ويضربون وتضربين ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولم يضربا ولم يضربوا ولم تضربي وانما جعل اعرابه حال الرفع بالنون لان آخر الفعل لما صار باتصال ضمير الفاعل بحيث لم يصح اظهار الاعراب فيه كما ترى ابدلوا

النون عن تلك الحركة الاعرابية وعينت النون لذلك حتى يوافق الاسم في الصورة يعني يضربان لضاربان وانما سقطت النون حال الجزم لانها لما كانت بدل الحركة والحركة تسقط حال الجزم فكذا بدلها وانما سقطت حال النصب لكون الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء فكما يتبع النصب الجر في الاسماء يتبع النصب الجزم في الافعال قوله والمعتل بالواو والياء الى آخره يعني اعراب المضارع الذي في آخره واو او ياء كيدعو ويقضي بالضمة حال الرفع تقديرا لثقل الضمة عليهما كما مر في القاضي وبالفتحة حالة النصب لفظا نحو لن يدعو ولن يقضي لخفة الفتحة وبحذف حرف العلة حالة الجزم لانه لما لم يكن في آخره الا حرف علة ساكنا وتسكين الساكن محال حذفوه علامة لذلك كما حذفت نون يضربان لذلك وقيل لانه اذا لم يجد الجازم الحركة حذف الحرف قوله والمعتل بالالف بالضمة والفتحة تقديرا والحذف يعني اذا كان لام المضارع الفا نحو يخشى فاعرابه بالضمة حالة الرفع والفتحة حالة النصب تقديرا كما مر في عصا والحذف حالة الجزم كما مر في يدعو قوله ويرتفع اذا تجرد عن الناصب والجازم اشارة الى عامل رفع المضارع وهو كونه مجردا عن العوامل اللفظية وهذا يخالف ما في المفصل فان فيه جعل عامله وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم حيث قيل فيه وهو في الارتفاع بعامل معنوي نظير المبتدا وخبره وذلك المعنى وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم قال المصنف هذا اقرب على المتعلم من قولهم ويرتفع اذا وقع موقع الاسم لانه يرد عليه اعتراضات

مشكلة

مشكلة ويحتاج الى الجواب عنها مثل قولهم كاد زيد يقوم قلت وجه الاشكال بكاد زيد يقوم ان يقال يقوم مرتفع في هذا التركيب مع انه ليس في محل يصلح للاسم اذ لا يقال كاد زيد قايما والجواب عنه ما عقد صاحب المفصل فيه فصلا حيث قال وقولهم كاد زيد يقوم وجعل يضرب وطفق يأكل الاصل فيه ان يقال قايما وضاربا وآكلا ولكن عدل عن الاسم الى الفعل لغرض قلت وذلك الغرض ما قال المصنف في شرح المفصل ان هذه الافعال لما كانت لمقاربة حصول الشيء والاخذ فيه جعل ذلك الشيء بلفظ الحال تقوية للمعنى المراد كما ان عسى لما كانت للرجاء وهو مستقبل جعل المرجو معها داخلا عليه ان تقوية لذلك المعنى ثم لما كان ما في المفصل محتاجا الى مثل هذه التمشية وما في الكافية لا جعله المصنف اقرب على المتعلم لذلك قال رحمه الله وينتصب الى قوله وينجزم قلت ذكر النواصب جملة ثم اخذ يفصلها فقال ان مثل اريد ان تحسن الي وانما خص ان وقدمها على غيرها وجعلها كام الباب ولذلك عملت ظاهرة ومضمرة ولانها متفق عليها وفي غيرها خلاف فان منهم من قال في لن اصلها لا ان واذن ماخوذ من اذ وان وكي ناصبة بتقدير ان بعدها وفايدة المثالين ان النصب في الاول بالفتحة لفظا وفي الثاني بحذف النون قوله والتي تقع بعد العلم مخففة من الثقيلة الى آخره يعني ان التي تقع بعد العلم اي بعد كل فعل يدل على التحقيق نحو علم ورأى وامثالهما فهي مخففة من الثقيلة لا الناصبة للفعل المضارع وذلك لان الناصبة

لكونها علم الاستقبال اذ هي موضوعة لتنقل المضارع من الحال الى الاستقبال
كذا في بعض شروح المصباح يكون دليلا على ان ما بعدها غير معلوم التحقق
والعلم دال على ان ما بعدها معلوم التحقق وفي ذلك تناف بين بخلاف المخففة
فانها للتحقيق فتناسب العلم وبيان تخفيف ان مع شرايطه سنذكره في موضعه
ان شاء الله تع واورد مثالين لمن في الاول عوض السين عن التخفيف وفي
الثاني حرف النفي على ما سيجي تحقيق ذلك قوله والتي تقع بعد الظن فيها
الوجهان اي وان التي تقع بعد الافعال الدالة على الظن نحو ظننت وخلت وحسبت
جاز ان يكون ناصبة وجاز ان يكون مخففة من الثقيلة نحو ظننت ان يكون وان
سيكون لان الظن يجي للتحقيق في بعض موارد الاستعمال ويجي بخلافها فبحسب
ذلك تقع بعده ناصبة او مخففة قوله ولن مثل لن ابرح قال المصنف
لن ينصب مطلقا ومعناها نفي المستقبل مثل لا في المعنى الا انها آكد منها
تقول لا ابرح فاذا اكدت قلت لن ابرح قوله واذن اذا لم يعتمد ما بعدها
لما قبلها الى آخره يعني اذن انما ينصب الفعل المضارع بشرطين احدهما
ان لا يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها خبرا عن مبتدا او
جوابا عن شرط او قسم قبلها كقولك انا اذن اكرمك وان تاتني اذن آتك
ووالله اذن لا افعل والى هذا اشارة في المفصل والثاني ان يكون الفعل
مستقبلا وانما اشترط الامر الاول لان اذن ليست بموضوعة على العمل
في الفعل البتة بدليل صحة قولك اذن انا فاعل كذا بادخالها على ما ليس
بفعل فيكون ضعيفة في العاملية فتلغى عند وجود المعارض القوي كالمبتدا

المقتضي للخبر والشرط المقتضي للجزاء والقسم المقتضي للجواب وانما اشترط
الامر الثاني لان الاصل في هذا الباب ان المصدرية وهي عملت النصب لشبهها
بان الثقيلة العاملة لشبهها بالفعل ووجه شبه ان المصدرية بالثقيلة
من حيث ان لفظها كلفظها بعد التخفيف ومن حيث ان كلا منهما بجعل ما
بعدها في تقدير المصدر نحو علمت انك قايم اي قيامك واحب ان تقوم اي
قيامك ثم اخواتها الثلاث وهي لن وكي واذن شبهتهن بها في ملازمة الفعل
وفي كون الفعل بعدها للاستقبال كما كان بعد ان للاستقبال فلما فات
كون الفعل بعدها للاستقبال فات شبهها بها فيفوت العمل قوله واذا
وقعت بعد الواو والفاء فالوجهان يعني اذا وقعت اذن بعد الفاء كقولك
مجيبا لمن قال انا اتيك فاذن اكرمك او بعد الواو كقوله تع واذن لا يلبثون جاز
الرفع لان حرف العطف نايب من العامل القوي فيكون ما بعد اذن معتمدا عليه
فيبطل كما مر وجاز النصب لان الفعل مع الفاعل لما كان مفردا مستقلا
من غير نظر لحرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها او لان اذن
عامل حقيقي والعامل الذي يضمر بعد حرف العطف تقديري واعطاء العمل
للحقيقي اولى قال المصنف الا ان الالغاء اكثر لحصول الاعتماد وبه جاء القرآن
قال الله تع واذن لا يلبثون واذن لا يؤتون وقد جاء واذن لا يلبثوا
في غير السبعة قوله وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية
اي تدل على ان ما قبلها سبب لما بعدها وهي عند البعض جارة ولهذا يسقط
فيه الف ما الاستفهامية مثل كيمه كما في عم وفيم وانما نصب بتقدير ان

مثل حتى وعند البعض ناصبة بنفسها ولهذا يدخل فيها اللام الجارة نحو اسلمت
لكي ادخل الجنة وهو اختيار المصنف قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر
لما قبله الى آخره شرع يبين المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان
احدها ما بعد حتى قال المصنف في شرح المفصل وحتى ينصب الفعل باضمار
ان لانها حرف جر فاذا وقع الفعل بعدها وجب ان يقدر اسما ليصح دخولها
عليه ولا يقدر الفعل اسما الا بالحروف المصدرية وهي ان وما وان ولا جايز
ان يكون ان المشددة لانها لا تدخل على الافعال ولا جايز ان يكون ما مضمرة
لان الفعل منصوب في هذه المواضع بالاستعمال وهي لا تنصب ظاهرة فكيف
تنصب مضمرة فتعين ان المخففة المصدرية وشرط ذلك النصب ان يكون
ما بعد حتى مستقبلا بالنظر الى ما قبله يعني يجب ان يكون الفعل مترقبا
بالنظر الى ما قبل حتى ولا يلزم ان يكون مترقبا بالنظر الى وقت الاخبار
بالجواز قولك سرت امس حتى ادخل البلد بالنصب اذ الغرض هو الاخبار
عن الدخول المترقب عند ذلك السير وانما اشترط ان يكون ما بعد حتى
مستقبلا قضاء لحق تقدير ان لانها علم للاستقبال كما مر فلا بد من
ان يكون الفعل مستقبلا باحد المعنيين ثم حتى هذه يكون بمعنى كي غالبا
يعني يكون ما بعدها معلولا لما قبلها نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ويكون
بمعنى الى يعني يكون ما بعدها غاية لما قبلها نحو سرت حتى تغيب الشمس
لان غيبوبة الشمس ليست معلولة للسير بل غاية له واما المثال الثاني
في المتن فيصلح لكليهما قوله وان اردت الحال تحقيقا او حكاية الى آخره

يعني فان فقد شرط الاستقبال وذلك بان يكون المقصود من الفعل الذي بعدها
هو الحال اما تحقيقا كقولك سرت حتى ادخل البلد وانت في حال الدخول
مخبرا عن الدخول الواقع او حكاية كقولك وقد سرت ودخلت فيما مضى
سرت حتى ادخل البلد امس حاكيا لتلك الحال الماضية كان حتى حرف
ابتداء يعني يقدر بعدها اسم يكون مبتدا والفعل خبره كما يقدر في سرت
حتى ادخل البلد حتى انا ادخل البلد وذلك لانه لما امتنع تقدير ان
بفوات شرط الاستقبال ولا بد من ان يكون بعد حتى اسم لما مر وبتقدير
المبتدا يصح المعنى مع انه اكثر دورا وتقديرا في الكلام ثم لما كان الفعل
بعده خبرا لمبتدا محذوف كان مرفوعا لكونه مجردا عن الناصب والجازم
وهذا هو المراد بقوله فيرفع قوله ويجب السببية مثل مرض حتى
لا يرجونه قال المصنف اذا انتفى شرط الاستقبال حتى فلا بد ان يكون
ما قبلها سببا لما بعدها بخلاف حال الاستقبال فان الامرين شايعان
كانهم لما استعملوها حرف ابتداء ثم صار ما بعدها مستقلا في الاخبار به
عنه فارادوا ان يوكدوا اتصالها بما قبلها بمعنى السببية لما فقد الاتصال
اللفظي ومثاله قولهم مرض حتى لا يرجونه والفعل ههنا فعل حال
وما قبلها سبب لما بعدها فاستقامت المسئلة قوله ومن ثم
امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها في الناقصة الى آخره اي ومن اجل
ان عند ارادة الحال عن الفعل الواقع بعد حتى يكون حتى حرف ابتداء وانه
يستدعي استقلال ما بعد حتى فيجب ان يكون ما بعدها مسببا لما قبلها

تحصيلا للارتباط المعنوي يتفرع اربع مسايل المسئلة الاولى امتناع ان يرفع
ادخلها في كان سيري حتى ادخلها على تقدير ان يكون كان ناقصة وذلك لانه
لما كان ما بعد حتى مستقلا ح منقطعا عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد
المعنى والى هذه المسئلة اشار بقوله امتنع الرفع في كان سيري حتى ادخلها
في الناقصة المسئلة الثانية امتناع ان يرفع تدخلها في اسرت حتى تدخلها
وذلك لانه لا وجب ح ان يكون ما قبل حتى سببا لما بعدها فبالرفع تكون قاضيا
بان ما قبل حتى وقع سببا لما بعدها وما استفهمت عن السير شاكا في وقوع
السبب وذلك فاسد واليها اشار بقوله واسرت حتى تدخلها اى امتنع
الرفع في اسرت حتى تدخلها المسئلة الثالثة جواز رفع ادخلها في كان سيري
حتى ادخلها على تقدير ان يكون كان تامة لانتفاء المانع وهو بقاء الناقصة
بلا خبر واليها اشار بقوله وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة وقوله
جاز في كان اى جاز الرفع في كان المسئلة الرابعة جواز الرفع في يدخلها في قولك
وايهم سار حتى يدخلها لعدم المانع ايضا وهو الشك في وجود السبب وذلك
لان الشك هنا لم يقع في السبب وهو السير وانما وقع في تعيين الساير واليها
اشار بقوله وايهم سار حتى يدخلها قوله ولام كي مثل اسلمت كي ادخل
الجنة ومن المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان ما بعد لام كي مثل
اسلمت لادخل الجنة قال المصنف ومعناها معنى كي فلذلك سميت لام كي
ثم هي جارة كحتى فلذا اضمر بعدها ان كما مر قوله ولام الجحود لام تاكيد
بعد النفي الى آخره اي ومن تلك المواضع ما بعد لام الجحود وفي بعض الشروح

وانما سميت لام الجحود لمجيئها بعد النفي لان الجحد عبارة عن نفي ما سبق ذكره
مثبتا وهي لام زايدة لتاكيد النفي الداخل على كان كقوله تع وما كان الله
ليعذبهم قال المصنف ولفظها كلفظ لام كي ويفرق بان تلك للتعليل
وهذه ليست كذلك وبان هذه لو اسقطت لا يختل المعنى المراد وتلك لو اسقطت
اختل وبان هذه بعد نفي داخل على كان وهذه ليست كذلك قوله والفاء
بشرطين الى آخره ومن تلك المواضع التي ينتصب الفعل فيها باضمار ان
ما بعد الفاء والدليل على ان النصب بعدها باضمار ان هو ما قال المصنف
من انها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع ولما لم تنصب دل على
ان الناصب غيرها ولا ناصب يقدر سوى ما تقدم من ان قلت في قوله
انها لو نصبت بنفسها لنصبت في غير هذا الموضع نظر لانه ان اراد بغير
هذا الموضع غير الفعل كما صرح في بعض الشروح بذلك فالملازمة واهية
بساير عوامل الافعال وان اراد فعلا غير مستجمع لتلك الشرايط فكذلك
لجواز ان يكون عملها مشروطا بهذا المحل فلعل الصواب في هذا المقام كما قالوا
وهو انهم لما قالوا زرني مثلا امتنع عليهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
عليه اذ كان يجب دخوله فيما دخل فيه الاول نحو زرني ولا كرمك وهذا
اللفظ منقول عن الامام عبد القاهر ومعناه ان بين الامر والاخبار
تنافيا فلا يحسن عطف احدهما على الآخر ثم انهم ان غيروا المخبار الى
صيغة الامر امكنهم تصحيح ذلك كما ارينك من النظير آنفا الا انه لا يحصل
غرضهم وهو ان يجعلوا الزيارة اى مفهوم هذه اللفظة التي هي الزيارة

سببا للاكرام ابتداء اذ ليس فيه امارة كونه مسببا للزيارة فقصدوا
الى صنيع يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم
زرني منزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة ولما تنزل ذلك منزلة المصدر
وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم وتعينت ان لذلك
لان غيرها لا يقدر ناصبا ثم لما كان الحامل على تقدير ان هو تحصيل سببية
الزيارة للاكرام وان كان بواسطة كما اعضيت صار تقدير ان كانه علم
لهذه السببية فلهذا شرطت السببية حتى لم يتخلف علم الشيء عن ذلك
الشيء وهو الشرط الاول المذكور في الكتاب بقوله احدهما السببية
ولما كان التنافر المذكور المقتضي لاضمار ان على التدريج الذي مر انما
يتصور بين الاخبار وما يخالفه وما يخالفه هو هذه الاشياء المذكورة
فلذا شرط ان يكون قبلها احد تلك الاشياء وهو الشرط الثاني المذكور
بقوله والثاني ان يكون قبلها امر او نهي الى آخره فمثال الامر زرني فاكرمك
اى ليكن منك زيارة فاكرام مني ومثال النهي لا تطغوا فيه فيحل عليكم
غضبي اى لم يكن منكم طغيان فاحلال غضب مني ومثال النفي ما تاتينا
فتحدثنا اى لا يكون منك اتيان فحديث منك وهنا معنيان احدهما
ما تاتينا فكيف تحدثنا اى لم يوجد منك اتيان فحديث فينتفي الاتيان
اصلا فينتفي الحديث الذي يتسبب هو اليه والثاني ما تاتينا ابدا الا
لم تحدثنا اى لم يوجد منك اتيان يتسبب الى الحديث فعلى هذا لا ينتفي
الاتيان وانما انحصر معناه فيما ذكرنا لان الكلام موضوع لنفي مجموع

الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد من جزئيه وهو
المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى الثاني وذلك لم يكن الا
بانتفاء الحديث دون الاتيان اذ الحديث بدون الاتيان لم يتصور ومثال
الاستفهام هل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا اي هل حصول شفعاء
فشفاعة لنا ومثال التمني يا ليتني كنت معهم فافوز فوزا اى يا ليت
لي كونا معهم ففوزا ومثال العرض الا تنزل فتصيب خيرا اي الا يكون
منك نزول فاصابة خير قوله والواو بشرطين الجمعية وان يكون قبلها
مثل ذلك يعني ينتصب ما بعد الواو باضمار ان بشرطين احدهما الجمعية
وهو احتراز عن الواو التي يستعمل للاستيناف فانه يرفع ما بعدها
كذا في بعض الشروح والثاني ان يكون قبلها احد الاشياء المذكورة والعلة
في الاشتراط هنا كالعلة ثمه والاحكام كالاحكام والامثلة كالامثلة
تقول اكرمني واكرمك اى ليجتمع الاكرامان ولا تاكل السمك وتشرب
اللبن وما تاتينا وتحدثنا وهل تعينني واكرمك كان المسؤل عنه
اجتماع الامرين الاعانة والاكرام وليت لي مالا وانفق والا تاتيني
وتحدثني قوله واو بشرط معنى الى ان ومن المواضع التي ينتصب الفعل
فيها باضمار ان ما بعد او اذا كانت بمعنى الى ان عند الاكثرين وهو اختيار
المصنف وبمعنى الا ان عند سيبويه قال المصنف فان قلنا بمعنى الى
فالكلام بتقدير ان بعدها على نحو الكلام في حتى واللام وان قلنا بمعنى
الا والا يقتضي الاسم فوجب تاويل فعل بعده بمصدر ثم نظم في ذلك

على ما تقدم ثم اعلم ان عبارته هنا في المتن معترض عليها وذلك لان أن
المضمرة بعدها أن لو كانت بمعنى الى أن لكان التقدير في قولنا أو تعطيني
الى أن أن تعطيني وهذا خلف من القول ولهذا ترك صاحب المصباح
هذه العبارة حيث قال واو بمعنى الى او الا **قوله** والعاطفة اذا كان
المعطوف عليه اسما ينتصب الفعل المضارع بعد الحروف العاطفة
بتقدير أن بشرط ان يكون المعطوف عليه اسما قال المصنف لانها الخ
ثبت تقديرها ناصبة على ما تقدم فوجب عند الحاجة الى التقدير ان يقدر
ما ثبت تقديره كقولك اعجبني قيامك وتخرج فينتصب لان التقدير
وان تخرج ليصح العطف على الاسم المتقدم بما يجانسه في الاسمية وفي
بعض الشروح جعل قوله والعاطفة الى آخره من احد الشرطين لتقدير
أن بعد أو بمعنى الى حيث قيل فيه يعني كلمة أو يعمل النصب بشرطين
احدهما ان يكون معناه الى أن وثانيهما ان يكون عاطفة على اسم وهذا
ليس بصواب اذ هو مخالف لما قرره المصنف في شرحه على ان جميع
العواطف مستوية الاقدام في ذلك فلا اختصاص لاو بهذا الشرط **قوله**
ويجوز اظهار أن مع لام كي والعاطفة الى آخره اعلم ان اظهار أن مع هذه
الاحرف على مراتب جايز وواجب وممتنع اما الجايز فمع لام كي
والحروف العاطفة على الاسم اما مع لام كي فلغرض الفصل بينها
وبين لام الجحود ولم يعكس لان الاختصار احق بلام الجحود لكونها
زايدة واما مع الحروف العاطفة فلصرف العناية الى اظهار ما يزيل

كراهة عطف الفعل على الاسم نظرا الى ظاهر اللفظ واما الواجب فمع
لم اذا كان قبلها لام كقولك لئلا تعطيني وهو المراد بقوله ويجب مع لا
في اللام وانما وجب هنا كراهة توالي اللامين واما الممتنع ففي بقية
المواضع التي ينتصب الفعل فيها بتقدير أن كحتى والواو والفاء وأو وانما
التزموا حذفها في هذه المواضع لقيام القرينة الدالة عليها على ما تقدم
في تفصيلها مع كون الحذف اخصر كذا قال المصنف في الشرح وقيل انما
يمتنع اظهار أن معها لان هذه الحروف في الاصل للعطف فلو اظهرت أن
بعدها لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن **قال رحمه الله**
ويجزم بلم ولما الى قوله مثال الامر **قلت** اعلم ان الاصل في الجوازم
هي إن لانها لما اقتضت فعلين كل منهما مع فاعله جملة ثم تركبت الجملتان
فصارتا كجملة واحدة طال الكلام واقتضى الخفة ولا اخف من السكون
ثم حمل لم عليها لمشاركتها اياها في قلب الزمان ولام الامر ولا في النهي
على لم لمشاركتهما اياها في دخولها على غير الموجب ولم يحمل عليها لا في النفي
فرقا بينهما ولم يعكس لان نقيض النهي مجزوم دون النفي ثم حمل باقي كلم
المجازات على إن وذلك ظاهر ثم الاربعة الاول تجزم فعلا واحدا والبواقي
تجزم فعلين وكلم المجازات بالجر عطف على لم وانما شذ الجزم مع كيفما فلانك
اذا قلت كيفما تكن اكن فقد ضمنت ان تكون على احواله وصفاته وهذا
متعذر الوقوع منك اذ من الصفات ما ليست في وسعك وامكانك
وفيها كثرة بخلاف اين واني فانك اذا قلت اين تكن اكن فقد شرطت

على نفسك انك تساويه في المكان وتحل محله وهذا معنى يصح وقوع الشرط
عليه كذا في محصل الامام فخر المشايخ اما مع اذا فلضعف معنى المجازاة
فيه وذلك لان امرها مبني على الابهام ولذلك قبح إن طلعت الشمس
آتك الا في اليوم المغيم بخلاف اذا طلعت فلذلك الضعف كان الجزم معه
شاذا **فان قلت** ذيل كيف بما دون اذا فهل فيه شيء **قلت** نعم وذلك
لان ما لا يصلح للمجازاة بدونها يصلح لها بها في صورة نحو اذ فانها انما يصلح
للمجازاة بما نص عليه في المفصل فاورد كيف بما ليعلم انها من قبيل
ما ليس للمجازاة في الحالين بخلاف اذا فانها تجيء بدون ما للمجازاة نص
عليه في المفصل ايضا الا ان معناها ضعيف فيها فلذلك لم تجزم واما
إن اذ ما فهل يقوى قوة اذ ما حتى تجزم ما ظفرت نصا عليه وان كان
الدليل يقتضي ذلك وبل اولى **قوله** وبان مقدرة عطف على قوله بلم اي
وينجزم بأن مقدرة وسيجيء بيانه **قوله** ولم لقلب المضارع ماضيا ونفيه
لم وضعت لقلب المضارع ماضيا ولنفيه مثلا اذا قلت لم يقم زيد
فمعناه ما قام زيد وهذا معنى قول سيبويه رحمه الله لم يفعل انكار فعل
قوله ولما مثلها اى لما مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه قال
سيبويه لما يفعل انكار قد فعل **قوله** ويختص بالاستغراق وجواز
حذف الفعل اشارة الى الفرق بين لم ولما يعني لما مخصوصة بخصلتين
احديهما استمرار نفي الفعل من الماضي الى وقت الاخبار فانك اذا
قلت ندم ولما ينفعه الندم كان معناه استمرار انتفاء انتفاع الندم

الى وقت التكلم واذا قلت لم ينفعه الندم لم يفد ذلك الاستمرار وثانيهما
جواز حذف الفعل تقول خرجت ولما اى ولما تخرج ولا تقول خرجت
ولم كأنهم جعلوا ما زاد عليها سببا لزيادة الاستمرار ونايبا عن
المحذوف **قوله** ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل اي لام الامر هي
اللام التي يطلب بها الفعل قال المصنف ويختص بما ليس للمخاطب
لان المخاطب خص بصيغة الامر على ما سيأتي وقد جاءت في القراءة
الشاذة فلتفرحوا وقوله المطلوب بها الفعل احترازا عن لام كي ولام
الجحود كذا في بعض الشروح **قوله** ولا للنهي المطلوب بها الترك وفي
بعض النسخ ولا للنهي ضدها اى ضد لام الامر فيكون حاصل المعنى
ان لا للنهي هي لا التي يطلب بها ترك الفعل **قوله** وكلم المجازاة تدخل
على الفعلين الى آخره اراد ان كلم المجازاة وهي المعدودة في اول البحث
تدخل على الفعلين ليدل على ان الاول سبب للثاني يعني بحكم العقل
ان الثاني يوجد عند وجود الاول معلقا عليه لا ان يكون الاول سببا
للثاني في الخارج فان قولك ان وجد النهار طلعت الشمس عكس ذلك
نظرا الى الخارج مع صحة هذا التركيب **قوله** فان كانا مضارعين او الاول
فالجزم اي اذا كان الشرط والجزاء مضارعين نحو إن تقم اقم او كان
الشرط مضارعا والجزاء ماضيا نحو إن تضرب ضربت فجزم الشرط
والجزاء في الاول والشرط في الثاني واجب لوجود العامل وقابلية
المعمول لكونه معربا **قوله** وان كان الثاني فالوجهان اي ان كان الجزاء مضارعا

والشرط ماضيا كقولك ان ضربت اضربك يجوز في الجزاء الجزم والرفع
اما الجزم فلما مر من وجود العامل وقابلية المعمول وهذا قياس واما
الرفع فاستحسان وذلك لان الجزاء حيث يجزم انما يجزم تبعا للشرط
فاذا لم ينجزم المتبوع وهو الشرط لم ينجزم تبعه وهو الجزاء كذا في شرح
المفصل للمصنف قوله واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا او معنى
لم يجز الفاء هذا تقسيم آخر بحسب دخول الفاء في الجزاء وعدمه وذلك
على ثلثة اقسام قسم يجب مجيئها فيه وقسم يجوز وقسم يمتنع فالمصنف
شرع في القسم الذي يمتنع وهو مشروط بشرطين احدهما ان يكون الجزاء
ماضيا لفظا كقولك ان اكرمتني اكرمتك او تقديرا كقولك ان اكرمتني لم اكرمك
لان قولك لم اكرمك وان لم يكن ماضيا لفظا فهو ماض معنى لما مر من معنى
لم وثانيهما ان يكون الجزاء بغير قد لفظا او تقديرا كما مر من المثالين
ومثال ما يكون قد فيه لفظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له
من قبل ومثال ما يكون قد تقديرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من
قبل فصدقت اي فقد صدقت ثم المصنف زاد قيدا آخر في شرح
المفصل وهو قوله متصرفا احترازا عن ورود قوله تعالى فان كرهتموهن
فعسى ان تكرهوا شيئا وعن نحو قولك ان اكرمتني فليس زيد يكرمك
وانما يمتنع في هذا القسم لانهم لما رأوا تأثير الشرط في الجواب لقلب
معناه الى الاستقبال اذ هو موضوع لذلك ولم مانع في الجواب عن الانقلاب
استغنوا فيه عن الرابط اللفظي اكتفاء بالربط المعنوي بخلاف ما

اذا كان بقد لانه لما تحقق كونه ماضيا بوجود قد اذ هو انما يدخل الماضي
لتحقق كونه ماضيا قريبا من الحال اذ تدع اثر الشرط لتعارضه فمست
الحاجة الى الربط اللفظي وبخلاف الافعال الغير المتصرفة اذ هي كصيغتها
غير متصرفة فلا يظهر تأثير حرف الشرط فيها بقلبها الى الاستقبال
فان قلت ما الدليل على تقدير قد في قوله تعالى فصدقت قلت كان هذا
امر يرجع الى المراد فيع كل موضع يراد وقوع الفعل في زمان مضى يقدر
قد ليدل على ذلك ثم جيء بالفاء للربط ويعضد ذلك ما قال المصنف
في شرحه حيث قال وانما اثبت قدا او قدرت ليكون تنبيها على تعذر
تأثير الشرط بعدها لانها لتحقيق ان الشيء قد وقع فان قلت في بعض
الشروح جعل قوله لفظا او تقديرا متعلقا بقد وفي بعضها جعل متعلقا
بالماضي فايهما هو الصواب قلت كلاهما ليس بشديد لو اكتفوا على
هذا التقدير بيانه انه كما ان هذا القيد محتاج اليه من جانب قد فكذا
من جانب الماضي كما اضيفته فالصواب ان يقال انه من قبيل الاكتفاء
كما مر من نحو قوله واني وقيار بها لغريب قوله وان كان مضارعا
مثبتا او منفيا بلا فالوجهان بيان موضع يجوز مجيء الفاء فيه وهو ما
اذا كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا اما المضارع المثبت فوجه
الفاء فيه كونه صالحا لخبر مبتدأ محذوف نحو ان قمت فيقوم اي فهو
يقوم وحينئذ تعذر تأثير حرف الشرط فيه فتعين دخول الفاء
وان قدرته بنفسه هو الجواب تحقق تأثير الشرط فيه للاستقبال

فتعين حذف الفاء فلذلك جاز الامران كذا في شرح المصنف وليس بالكثير لما
يلزم من الاضمار من غير حاجة واما المضارع المنفي بلا كقولك ان لم تأتني فلا اكرمك
ولا اكرمك فوجه جواز الامرين فيه ان لا ذات وجهين احدهما النفي والثاني
الاستقبال لانها لنفي الاستقبال فان اعتبر جانب استقبالها تعذر تأثير
حرف الشرط في الفعل كما تعذر في ان وسوف والسين لئلا يجتمع علامتا
استقبال على فعل واحد فوجب دخول الفاء تحصيلا للارتباط المعنوي
وان اعتبر مجرد النفي مع قطع النظر عن الاستقبال صح تأثير حرف الشرط
في الفعل لانتفاء المانع حينئذ وهو اجتماع علامتي استقبال في فعل واحد
فان قلت هلا جردت لن عن الاستقبال وما عن الحال وان عن الاستقبال
ليجوز فيها الامران كما جاز في لا قلت اما لن فلما فيها من التأكيد فكان تجريدها
عن التأكيد فيه اقرب كذا في شرح المصنف واما ما فلانها لكونها للحال مشابهة
بليس ولبس يجب فيما بعدها الفاء في الجزاء كما مر واما ان فلانها من
اخوات لن كما مر ولا يرد لا فانها من اخوات ما لان لا ضعيفة فيما به تثبت
الاخوة كما مر بخلاف ان فانها قوية في ذلك فاعرفه عن روية وانما قال
مضارعا اي مضارعا من حيث هو هو ليخرج مثل قولك ان تقم فسأقوم
او فسوف اقوم او فلن اقوم لانها خلصت للاستقبال وليخرج الماضي
والامر والنهي وانما قال منفيا بلا احترازا عن المنفي بلم وبلن وبما لما مر
قوله والا فالفاء بيان موضع يجب مجيء الفاء فيه يعني اذا لم يكن الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا او معنى ولم يكن المضارع مثبتا او منفيا بلا وجب دخول الفاء

في الجزاء وذلك بان يكون الجزاء جملة اسمية كقوله تعالى افان مت فهم الخالدون
او امرا كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني او نهيا كقوله تعالى فان
علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار او استفهاما كقوله
ان تركتنا فمن يرحمنا او دعاء كقوله ان اكرمتنا فرحمك الله او كان
ماضيا بقد لفظا او تقديرا كما مر او منفيا بما ولن كما سلف الى غير ذلك
وبيان وجوب الفاء في هذه المواضع يستدعي تقديم مقدمة وهي ان
الجزاء اذا كان فعلا يمكن جزمه او تقدير الجزم فيه فاستعماله بغير الفاء
لوجود الدليل على الربط المعنوي الحاصل بتأثير حرف الشرط في الجزاء
وان لم يكن كذلك فلا بد من الفاء وهذه المواضع لا يقدر فيها الجزم اما
الجملة الاسمية فلانها لا تجزم والامر والنهي فلان اسكان الساكن
محال وكذا الدعاء لانها اما بصيغة الماضي او الامر وكذا الماضي والباقي
ظاهر فهذه مواضع لا يقدر فيها الجزم والجزاء كالجزء من الكل في الافادة
فلا بد من علامة على اتصال الجزاء بالشرط ومتى لا انجزام وقد انتفى
فيؤتى بالفاء لانها موضوعة لاتباع الشيء الشيء ولا يكون في ابتداء
الكلام قوله ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء يعني اذا كان الجزاء
جملة اسمية جاز استعمال اذا المفاجاة موضع الفاء تشبيها للفاء باذا المفاجاة
لان الشرط يؤدي الى الجواب فكانه يهجم عليه ومثاله قوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وانما قيد الجملة
بالاسمية لان اذا المفاجاة لم يدخل في غيرها الا نادرا قال المصنف

في شرح المفصل وانما لم يات في الجملة الفعلية الخبرية كراهة ان يلتبس
باذا الشرطية لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها لاقتضايها الشرط
فهذه خصت بالاسمية للفرق بينهما قوله وان مقدرة بعد الامر والنهي
الى آخره يعني يقدر ان بعد الافعال الخمسة فينجزم الفعل المضارع الواقع
بعدها بها اذا قصد ان الاول سبب للثاني وانما اختص تقدير ان بما
بعد هذه الاشياء لان هذه الاشياء انما يتصور فيها قصد كونها اسبابا
للمسببات وذلك لان هذه الاشياء طلب والطلب لم يكن فيما لا يكون
مقصودا بالذات الا لغرض فاذا ذكر الاغراض بعدها علم ان تلك الاشياء
اسباب لاغراضها وهي المسببات وهذا معنى الشرط والجزاء فلذلك
يصح بعدها تقدير ان التي هي اداة الشرط والجزاء بخلاف الخبر فان الخبر
لم يلزم ان يكون لغرض خارج عنه ولهذا قد يتوقف مفهومات
هذه الاشياء على الجواب دون الخبر فقد في الخبر معنى كونه سببا
لشيء آخر حتما فلا يتحقق فيه معنى الشرط المستدعي لتقدير ان
ومثال الامر زرني اكرمك ومعناه زرني فانك ان تزرني اكرمك
ولا يجوز الحمل على الظاهر لان جعل الاكرام جزاء للامر بالزيارة يتبين
الاحالة ومثال النهي لا تفعل يكن خيرا اي ان لا تفعل يكن خيرا لك
ومثال الاستفهام اين بيتك ازرك اي فانك ان تعرفني بيتك ازرك
ومثال التمني ليت لي مالا انفقه اي ان يكن لي مال لانك لما تمنيت
المال ثم جيت بانفقه علم انه جزا كان كان او ان يكن لان التمني لا يوجب

الاتفاق ومثال العرض الا تنزل تصب خيرا اي فانك ان تنزل
تصب خيرا لانه معلوم ان اصابة الخير مبنية على النزول لا عرضه
اذ العرض لا يوجب شيئا وان سالت كيف جاز قولهم الا تاتني احدثك
والا ماء اشربه والا تنزل تصب خيرا مع انه يفضي الى ان يكون المعنى
ان لم تاتني احدثك وان لم يكن ماء اشربه وان لم تنزل تصب خيرا
اجيب بان ذلك جاري مجرى التمني وان كان صورته صورة النفي لكن
لم يرد به النفي والدليل عليه غرض المتكلم به كذا في شرح المفصل
للمصنف ولكن الحروف قد يبطل معانيها عند التركيب فلعل ذا من
هذا القبيل وذلك لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره ويقع بعدها الفعل
كقولك لو اكرمتني لم اكرمتك واذا ركبتها مع لا تصير لامتناع الشيء لوجود
غيره ويقع بعدها الاسم نحو لولا علي لهلك عمر قوله اذا قصد السببية
يعني صحة تقدير حرف الشرط مشروط بان يقصد ان الاول سبب للثاني
ليصير الكلام من مظان الشرط والجزاء ولهذا يجوز لا تكفر تدخل الجنة
اي ان لا تكفر تدخل الجنة لان عدم الكفر يصلح سببا لدخول الجنة
وامتنع لا تكفر تدخل النار بتقدير ان لا تكفر تدخل النار لان عدم
الكفر لا يصح سببا لدخول النار خلافا للكسائي فانه يجوزه على تقدير
ان تكفر اعتمادا على ايضاح المعنى في مثله والاول اصوب كذا في شرح
المصنف قلت كانه يؤنس ما امضيت في العرض ناقلا عن شرح
المفصل قول الكسائي ثم اعلم انه ان لم يقصد السببية فلا جزم لتعذر

تقديرها فيرتفع اما على الاستيناف كقولهم لا تذهب به تغلب عليه
واما على الصفة كقوله تع فهب لي من لدنك وليا يرثني واما
على الحال كقوله تع ثم ذرهم في خوضهم يلعبون كذا في شرح المصنف
قال رحمه الله مثال الامر الى قوله فعل ما لم يسم فاعله قلت
انما قال مثال الامر ولم يقل الامر لان الامر حقيقة طلب الفعل على
سبيل الاستعلاء وههنا ليس الغرض بيان ذلك بل القصد الى
تعريف نوع من صيغة تدل على طلب الفعل فكان تلك الصيغة مثال
الامر ويعضد ذلك ما قال المصنف في شرحه وهذا حد لما يسميه
النحويون والاصوليون صيغة الامر وليس هذا تعريفا لمطلق هذا
المثال لخروج مثال امر الغايب والمبني للمفعول عن هذا قوله صيغة
يخرج عنه بالغرض الطلب الذي بالاشارة قوله صيغة يطلب
بها الفعل شامل لجميع انواع الامر كامر الغايب وامر المخاطب
المبني للمفعول فبقوله من الفاعل المخاطب يخرج الغايب والمتكلم
نحو ليضرب زيد ولاضرب انا وامر المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب
انت ويخرج الاستفهام ايضا وانما خص بالفاعل المخاطب لانه اكثر
وهو غالب العادة من غيره والغايب والمتكلم فحق ان يوثر الشيء
فلكثرة وقوع هذا النوع اخترعت له صيغة على حدة كما لغيره من
نوعي الفعل اعني الماضي والمضارع لان وقوعهما ايضا كثير وقوله
بحذف حرف المضارعة احتراز عن قولهم لتفعل كذا ومنه قوله تع فلتفرحوا

في القراءة الشاذة وفي بعض الشروح هو احتراز عن صه ومه وانما كان
هذا الامر مشتقا على طريقة المضارع لما بين المضارع والامر من التاخي
في مجيئهما للاستقبال اما المضارع فلما مر انه يجيء للاستقبال واما الامر
فانه للاستقبال لان الانسان انما يؤمر بما لم يفعله ليفعله قوله وحكم آخره
حكم المجزوم اي حكم آخر هذا الامر حكم آخر المجزوم يعني ان كان صحيحا اسكن
آخره نحو اضرب وان كان معتلا حذف نحو اغز وارم واخش وانما كان
حكمه ذلك تشبيها له بما فيه لام الامر من حيث ان كل واحد منهما طلب
الفعل كذا في بعض الشروح ولم يقل آخره مجزوم لان فيه خلافا بين البصرية
والكوفية زعم الكوفيون انه مجزوم باللام مضمرة واحتجوا على ذلك
بشيئين احدهما ان اللام كما يضمر في نحو قوله محمد تفد نفسك كل نفس
يضمر ههنا ايضا لان الاصل في المضارع الاعراب وثانيهما ان فعل النهي
معرب مجزوم نحو لا تقم فكذلك فعل الامر نحو قم اذ الامر ضد النهي
والاشياء تجري على نقايضها كما تجري على نظايرها وقال البصريون
انه مبني على الوقف وحجتهم ان الاضمار خلاف الاصل فلا يصار اليه
الا بدليل واما قولهم الاصل في المضارع الاعراب فيضمر ليعرب فمعارض
بان الاصل في المضمر ان يكون ممكن الاظهار واظهار اللام ههنا غير
ممكن بدليل عدم استعماله الا في النادر فلا يضمر فيبني ولان علة
اعراب المضارع هي حروف المضارعة المستدعية لشبهه بالاسم وقد
انتفى فينتفي الاعراب نعم لما كان كونه مجزوما مختلفا وكونه في حكم المجزوم

متفقا اختار ذلك قوله فان كان بعده ساكن الى آخره تنبيه الى انه كيف
يتخذ الامر من المضارع اعلم انه لما استدعت كثرة استعمال هذا النوع
من الامر ان يختصر له بناء كما سبق الايماء اليه وذلك يقتضي طرح حرف
المضارعة والا لما كان بناء مقتضبا طرح حرف المضارعة ثم بعد ذلك
لا يخلو اما ان يكون بعده اى بعد حرف المضارعة متحركا او ساكنا فان
كان الاول فهو الحرف المبدو به نحو ضع وامثاله ولم يذكر المصنف
هذا القسم لظهوره وان كان الثاني والفعل ليس برباعي اي ليس
من باب الافعال فهو على ثلاثة اقسام لان بعد الساكن اما مضموم نحو
يقتل او مفتوح نحو يعلم او مكسور نحو يضرب والحكم في الاقسام الثلاثة
ان يزاد قبل الساكن همزة وصل متحركة ليمكن النطق به وتعينت الهمزة
للزيادة لافتقارهم الى ابتداء بالمزيد واختصاص الهمزة بالابتداء في
المخارج الآن فيما يكون بعد الساكن مضموما او مكسورا ضمت الهمزة
وكسرت للاتباع فقيل اقتل واضرب وفيما يكون مفتوحا لم يفتح
فلم يقل أعلم واستخرج بفتح الهمزة احترازا عن الاشتباه بالاخبار
المعلوم الموقوف عليه من هذا الباب ولم يضم فلم يقل أعلم احترازا
عن الاشتباه بالاخبار المجهول من باب أعلم فبقي الكسر فيه ايضا
فان قلت اين الاشتباه في استخرج لو ضمت همزته للامر قلت لا اشتباه
فيه ولكن لما كسرت الهمزة في الثلاثي فيما بعد ساكنه مفتوح كسر
في هذه الابواب اتباعا للاصل ولا ينتقض بباب الافعال لان فيها ردا

الى الاصل بخلاف باب استخرج واخواته ولا يجاب عن شبهة عدم الاشتباه
في استخرج بانه لو ضمت الهمزة لضمت تاء الاستقبال اتباعا فيلتبس
حينئذ بمجهول هذا الباب لان الاتباع انما يكون اذا كانت الضمة لازمة
نص عليه في الاقليد وضمة همزة استخرج لو كانت فليست بلازمة
فلا يتصور الاتباع هذا قلت والذي هو اقصر مسافة ان يضرب عن
هذه التطويلات صفحا ويقال ان الاصل في هذه الهمزات ان تكون مكسورة
لان اصل كل حرف السكون والساكن تحريكه بالكسر لان الكسر ابعد
حركات الاعراب عن الاعراب لامتناع دخوله في قبيلين من المعربات
وهما الفعل وجميع ما لا ينصرف او بعضه ولدخول اخويه في المعربات
كلها فلما احتيج الى التحريك حرك الى ما هو اقل وجودا في الاعراب
واكثر شبها بالساكن الذي وجد في بعض من المعربات دون بعض
وانما ضمت فيما ضمت من الاوامر للاتباع والى هذا التعليل في كسر
تلك الهمزات وضمها اشارة في مشترك المفصل قوله وان كان رباعيا
فمقطوعة مفتوحة اراد بالرباعي هنا باب الافعال لان ذلك الحكم
مخصوص بهذا الباب ثم اطلاق الرباعي عليه مما اصاب محزه اذ هو
مخصوص في المتعارف بباب دحرج ولو قال ثمة وليس من افعال
وههنا وان كان من افعال لكان اصوب يعني ان كان الفعل الذي يصاغ
الامر منه من باب افعل فعند حذف حرف المضارعة جيء بالهمزة
المقطوعة المفتوحة وبيانه ان اصل يفعل يؤفعل فحذفوا الهمزة كراهة

اجتماع الهمزتين في أأكرم ثم حملوا باقي الباب عليه ثم لما وجب طرح
حرف المضارعة ههنا لم يلزم اجتماع الهمزة في صورة فلم يبق موجب
حذفها والهم احتاجوا الى الهمزة فاتيان ما كان في الاصل اولى وهذه
الهمزة كانت مفتوحة مقطوعة بدليل قولهم الرجل أكرمني فلذا
قال مفتوحة مقطوعة اي فزدت همزة مفتوحة مقطوعة قال
رحمه الله فعل ما لم يسم فاعله الى قوله المتعدي قلت الضمير
في فاعله عائد الى ما وهي بمعنى الذي اي فعل المفعول الذي لم يسم
فاعله فقوله ما حذف فاعله لا يكتفى في التعريف حتى يزاد واقيم المفعول
مقامه فكانه لسبق الاشارة اليه استغنى عن ذلك قوله فان كان
ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا التغيير للتمييز بين بناء الفاعل
وبين بناء المفعول ولم يقتصروا على ضم الاول لئلا يلتبس أعلم ماضيا
بأعلم مضارعا مثلا ولم يقتصروا على كسر ما قبل الآخر لئلا يلتبس
المعروف بالمجهول في علم قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل يعني
اذا كان اول الفعل همزة يضم الهمزة ويضم الحرف الثالث ايضا
كقولك انطلق واستخرج ولم يقتصر على ضم الهمزة هنا لانها على
شرف السقوط عند الدرج في مثل هلا استخرج فضم الثالث رفعا
لهذا اللبس قوله والثاني مع التاء يعني اذا كان في اول الفعل تاء
نحو تفعل وتفاعل بضم التاء والحرف الثاني ايضا لئلا يلتبس تعلم
مضارع علم وتجوهل مضارع جاهل قوله خوف اللبس اشارة

الى علة جميع ذلك قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع اراد بمعتل العين
هنا ما كان من الثلاثي المجرد لان اطراد تلك اللغات انما يكون فيه بخلاف
غيره فانه على التفصيل الذي سيأتي ثم في بناء المبني للمفعول من الماضي
المعتل العين ثلاثة مذاهب احدها وهو الافصح قيل وبيع وذلك لان
قياس هذا الباب ان يأتي مضموم الفاء مكسور العين فقيل قول وبيع
فاستثقلت الكسرة عليهما فنقلت الى ما قبلهما بعد طرح حركتيهما ثم قلبت
الواو ياء لانكسار ما قبلها قوله وقد جاء الاشمام اشارة الى المذهب الثاني
وهو الفصيح اي يشم كسرة الاول ضمة تنبيها على الاصل والاشمام هو
تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير التلفظ به ولا يدركه الا البصير كذا
في بعض الشروح قال المصنف في شرح المفصل وقد يتوهم بعضهم ان هذا
الاشمام غير ممكن لان الممكن عنده هو انضمام الشفتين بعد اسكان المسكوت
عليه من غير صوت وذلك غير معمول به ههنا باتفاق فلم يبق الا ضم الشفتين
في حال التصويت وحقيقة الضمة الخالصة هي ضم الشفتين بالحرف مع التصويت
فوجب ان يجيء ضمة خالصة عند ذلك فاعرفه قلت ما ذكر من تعريف
الاشمام هو الاشمام عند الوقف كما ذكر في المفصل والشاطبي حيث
قيل في باب الوقف والاشمام اطباق الشفاه بعيد ما يسكن لا صوت
هناك فيصحلا والاشمام المراد هو ضم الشفتين مع التصويت مائلا
الى جانب السفل وهذا ممكن يدرك بالوجدان فلعل ما نسب المصنف
هذا القائل الى الوهم لذلك قوله والواو وهذا هو المذهب الثالث

اي وقد جاء المبني للمفعول من هذا الباب بالواو نحو قُوْلَ وبُوْعَ وَجُهْدَ
انه لما استثقلت الكسرة حذفت وسكنت وما قبلها مضموم فبقيت
الواو على حالها في قُوْلَ ثم حملت ذوات الياء عليها لاتفاقهم على جريهما
مجرى واحدا وانما انحط هذا من القسمين الاولين لان فيه حمل الياء الاخف
على الواو الاثقل وفي الاولين عكس ذلك ثم لما كان في القسم الثاني شوب
ضمة فيما قبل الياء انحط من الاول ولذا قال المصنف في الاول الافصح
قيل وبيع وفي بعض الشروح قوله ومعتل العين الافصح قيل وبيع
على الاطلاق ليس بجيد لان عور وصيد ليس كذلك بل الصواب
ان يقول معتل العين المقلوبة الفا قلت سبحان من يذل الجواد
بالعثور ليتبرأ عن حوله ويعترف بالقصور والآن لهذا الاعتراض
محمل ولا التطبيق سيفه مفصل وذلك لانه لا يخلو اما ان يورد عور وصيد
على بناء المبني للمفعول فلا وجه فيه لانهما ليسا بمبنيين للمفعول ولا يجيء
منهما هذا البناء لانهما لازمان واما ان يوردهما على تقدير ان يتصل
بهما حرف التعدية ثم يجعلا مبنيين للمفعول فبعد تسليم انه يسع لاحد
ذلك فالتخلف فيهما لمانع وهو كونهما في معنى ما يجب تصحيحها وهو افعال
كذا في المفصل واما ان يوردهما على التعليل المذكور في بناء المبني
للمفعول فذلك غير موجه ايضا لان المصنف ما تعرض بالتعليل بوجه
قوله ومثله باب اختير وانقيد يعني باب اختير وانقيد في اللغات
المذكورة كباب قيل وبيع وذلك لان اصل اُختُيِرَ وانقُيِدَ انقُوِدَ فجاز

فيهما ما جاز في قِيلَ وبِيعَ بعين ما مر فيهما قوله دون اقيم واستخير
اي لا يجوز فيهما سوى الكسرة الخالصة فيما قبل حرف العلة وذلك لانتفاء
الضم فيما قبل حرف العلة فيهما لان اصل استخير اُستُخْيِرَ واصل اُقيم اُقْوِمَ
باسكان ما قبل حرف العلة فلم يوجد فيهما ما وجد في قيل وبيع قوله
وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره اي وان كان الفعل الذي يطلب
منه صيغة المبني للمفعول مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ليتميز عن بناء
المبني للفاعل ولم يقتصر على الضم ليفيد في مثل يُخرِج وعلى الفتح ليفيد في
مثل يَعلَم قوله ومعتل العين تقلب فيه الفا اي تقلب العين المعتلة في مجهول
المضارع الفا سواء كانت واوا نحو يقال او ياء نحو يباع اصلهما يُقْوَلُ ويُبْيَعُ
فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما فكانتا في موضع الحركة مع انفتاح
ما قبلهما فقلبتا الفا قال رحمه الله المتعدي وغير المتعدي الى قوله افعال
القلوب قلت الفعل ينقسم الى متعد وهو الذي يتوقف فهم معناه على
متعلق اي على شيء يقع عليه قد امضيت ما سنح لي في معنى الوقوع في باب
المفعول به فليرجع هناك والى غير متعد وهو الذي لا يتوقف فهمه على
متعلق بالمعنى المذكور قوله والمتعدي يكون الى واحد الى آخره كل فعل يتوقف
فهمه على متعلق واحد فهو متعد الى واحد وكل فعل يتوقف فهمه على متعلقين
فهو متعد الى اثنين كاعطى لانه يتعلق على المعطى والمعطى له وكعلم بمعنى
علم النسبة فانه يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه وكل فعل يتوقف فهمه
الى ثلاثة فهو متعد الى ثلاثة كاعلم واخواتها فانك اذا قلت اعلمت زيدا

عمرا فاضلا فمعناه صيرت زيدا عالما بان عمرا فاضل فقد صار الفعل باعتبار
الهمزة متعلقا بمصير وهو زيد مثلا وباعتبار العلم متعلقا بمنسوب ومنسوب اليه
وهما عمرو وفاضل وكذلك ارى من رأى بمعنى علم قال المصنف واما انبأ
ونبأ واخبر وخبر وحدث فقد ذكرها النحويون في باب المتعدي الى
ثلثة وهي في التحقيق متعدية الى واحد ولكنها لما استلزمت معنى الاعلام
اجريت مجراه لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن به قوله
وهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت الى آخره اي هذه الافعال المتعدية
الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول اعطيت يعني كما انك مخير في
باب اعطيت بين ان تذكر المفعول الاول وتترك الثاني او تتركهما معا
فكذلك انت مخير في باب اعلمت بين ان تذكر المفعول الاول وتترك الثاني
والثالث او تترك الجميع وذلك لان الاقتصار على احد المفعولين في نحو
كسوت واعطيت مما تغاير مفعولاه اي مما لا يصح ان يحمل الثاني على الاول
بهو هو كما في قولك اعطيت زيدا درهما فانه لا يصح ان يقال زيد درهم غير
ممتنع وساطلعك على ذلك وكذلك حذف المفعول به وجعله نسيا منسيا
كقولك فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع لغرض المبالغة فيه في الكلام والمفعولان
اي الثاني والثالث من باب اعلمت في حكم الثاني من باب اعطيت
من حيث انهما لا يحملان معا على الاول بهو هو كما لا يحمل الثاني من باب
اعطيت بهو هو على الاول فلذا اخذ حكمه في ذلك حتى يجوز الاقتصار
على الاول في باب اعلمت كما يجوز في باب اعطيت قوله والثاني والثالث

كمفعولي علمت يعني كما انه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب علمت
كذلك لا يجوز في الثاني والثالث من باب اعلمت اذ هما لا يتغايران اي يحمل
احدهما على الآخر بهو هو كما يحمل الثاني من باب علمت بهو هو على الاول فلذا
اخذ حكمه وسيأتي بيان انه لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب
علمت قال رحمه الله افعال القلوب الى قوله الافعال الناقصة قلت
سميت افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنية قوله تدخل على الجملة
الاسمية لبيان ما هي عنه يعني تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما يكون تلك الجملة عبارة عنه من ظن او علم كذا في بعض الشروح ويمكن
تقديره بوجه آخر اي تدخل تلك الافعال على الجملة الاسمية لبيان الشيء
الذي يكون تلك الافعال مشتقة عنه يعني علمت تدخل في الجملة لاجل
بيان العلم وظننت لبيان الظن ولعل هذا الذي ذكرنا من الاول قوله
فتنصب الجزئين لانهما متعلقان لها كما تنصب اعطيت ونحوه المفعولين
قوله ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما يجب ذكر الآخر اي ومن
خصايص افعال القلوب انه لا يجوز الاقتصار على احد مفعوليها وان جاز
طرحهما معا كما في قوله تع يوم يقول نادوا شركائي الذين زعمتم اي
زعمتموهم شركائي وكقوله من يسمع يخل اي يخل المسموع صحيحا وانما
لم يجز الاقتصار على احدهما لان الغرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس
علمك مقصورا على زيد بل الغرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك
علمت فضل زيد اذ زيد كان معلوما لك وانما حصل العلم لك بفضله

ثم اخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة الى حاجتك فلو اقتصرت
على زيد ضيعت مغزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل ضيعت الذريعة
مع احتياجك اليها ومما يقطر منه ماء اللطافة ما جاءت في بعض مطالعات
الكشاف في سورة العنكبوت حيث قال الحسبان لا يصح تعليقه بمعاني
المفردات ولكن بمضامين الجمل الا ترى انك لو قلت حسبت زيدا وظننت
الفرس لم يكن شيئا حتى تقول حسبت زيدا عالما وظننت الفرس جوادا
لان قولك زيد عالم والفرس جواد كلام دال على مضمون فاردت الاخبار
عن ذلك المضمون ثابتا عندك على وجه الظن لا اليقين فلم تجد بدا في
العبارة عن ثباته عندك على ذلك الوجه من ذكر شطري الجملة مدخلا
عليهما فعل الحسبان حتى يتم لك غرضك **قلت** فمن الفقرة الكشافية
وضح الفرق بين امتناع حذف احد المفعولين هنا وبين جواز طرح احد
الشطرين في باب المبتداء والخبر مع ان البابين من حيث المعنى سيان
وذلك لانه ظهر منها ان تعلق تلك الافعال بمضامين الجمل ومضامين الجمل
امور خفية في نفسها اذ هي من المعقولات الذهنية لا من الملفوظات
وكذلك تعلق الفعل بها امر خفي ايضا اذ هو مستند الى عقلية المعنى ايضا
فلو طرح واحد من الشطرين لتراكمت ظلمات بعضها فوق بعض بخلاف
الجملة الخبرية فان مراتب الخفاء فيه اقل فاعرفه عن لطافة انصافية
يحل مذاقك بلذة اعترافية **فان قلت** فقد جوزت طرح المفعولين
كلا **قلت** فعند ذلك انتفى المضمون وتعلق الفعل به ويصير الغرض

نفس احداث ذلك الفعل كالفعل المفصل تطلع عليه وفي بعض الشروح
علل امتناع الاقتصار بكون هذه الافعال داخلة على المبتدا والخبر ثم قيل
وفيه نظر لجواز حذف كل واحد من المبتدا والخبر لما مر على ان حذف
احد مفعولي باب حسبت واقع في قوله تع ولا تحسبن الذين يبخلون
بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم **قلت** لعل الناظر يكل بما امضيت
من التلويح الى الفرق بين البابين ثم تمسكه على حذف احد مفعولي
باب حسبت بهذه الآية ليس بقوي لانه لما قام المضاف اليه فيها مقام
المضاف اذ التقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون فكانه ما حذف
قوله بخلاف باب اعطيت يعني ليس تعلق هذا الباب بمضمون الجملة ولا
ربط بين مفعوليه فحسن الاقتصار على احدهما **قوله** ومنها انه يجوز الالغاء
الى آخره اي من خصايص افعال القلوب جواز الغائها اي ابطال عملها اذا
توسطت الافعال بين مفعوليها كقولك زيد علمت قايم او تاخرت عن مفعوليها
كقولك زيد قايم علمت اما اذا توسطت فلانه اتجه حينئذ وجهان وذلك
ان الفعل عامل والابتداء ايضا عامل فيتجاذبه طرفان واعمالهما معا
متعذر فلك الخيرة في النظر الى اي العاملين شئت فاعملته على التعاقب
وكذلك اذا تاخرت بهذا التعليل بعينه الا ان الالغاء عند التاخير كان
احسن وافصح لان الابتداء قوي وضعف الفعل بالتاخير لكن مع ذلك
عامل لفظي فله قوة اللفظ والمعنى فجاز اعمالهما وانما قال اذا توسطت
او تاخرت تنبيها على انها اذا تقدمت اعملت لقوتها بالتقديم واما اذا

توسطت او تاخرت فضعفت فاختير فيهما الوجهان قال المصنف
في شرح المفصل وقد نقل جواز الالغاء عند التقديم ولا بعد لان المعنى
في صحة الالغاء قايم تقدمت او تاخرت وهو ان متعلقها له اعراب
ثابت قبل دخولها فجعل بعد دخولها على اصله وجعلت هي تفيد معناها
خاصة وهذا حاصل في التقديم والتاخير وانما كثر اعمالها متقدمة لان
المقتضي اذا تقدم كان اقوى لتمكنه في صدر الكلام **قوله** لاستقلال
الجزئين كلاما اي لاستقلال مفعوليها كلاما مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه لا يستقلان كلاما لتعذر
النسبة بينهما فعند الالغاء لغى الكلام ذكر المصنف ان ذكر الافعال
عند الالغاء كذكر الظرف في المعنى فاذا قلت زيد ظننت قايم فكانك
قلت زيد قايم في ظني **قوله** ومنها انها تعلق قبل حرف الاستفهام
الى آخره اي من خصايص هذه الافعال تعليقها وهو لزوم ابطال
العمل لفظا لا معنى بمانع لازم وهو وقوعها قبل الاستفهام نحو علمت
ازيد عندك ام عمرو او قبل النفي كقولك علمت ما زيد بمنطلق
او قبل لام الابتداء كقولك ظننت لزيد منطلق قال المصنف الفرق
بين التعليق والالغاء ان الالغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز
الاعمال لبقائها على اصلها مع ارتفاع الموانع الراجحة والتعليق قطعها
عن العمل لمانع قوي منع من اعمالها وذلك عند دخول هذه الاحرف
الثلثة عليها لانك لو اعملتها فجعلت ما بعد اللام وحرف الاستفهام

والنفي معمولا لما قبلها فتخرج هذه الاحرف عن ان يكون لها صدر الكلام
وهي موضوعة بشرط ان يكون في صدر الكلام وان لا يعمل ما قبلها فيما بعدها
فيما بعدها فوجب الالغاء لذلك وموضع ما بعدها موضع نصب باعتبار
المعنى لانه متعلق الظن الا انه جملة مستقلة وكونه متعلق الظن
باعتبار المعنى لا يخرجها عن ان يكون لها صدر الكلام الا ترى انك
اذا قلت زيد ما ضربته او زيد هل ضربته لم تخرج بوقوعه خبرا
للمبتدا عن ان يكون للحرف صدر الكلام لانه وقع في صدر الجملة وقد
وفر عليه ما يقتضيه فكذلك هنا ثم اعلم ان اشتقاق التعليق من قولهم
امراة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة ومما يوقفك على حقيقة المعلقة
المسئلة المذكورة في كتاب النكاح رجل تزوج اختين في عقدين
ولا يدري ايتهما اولى فرق بينهما وبينه لئلا يبقى ذات العقد
الاول لا ذات زوج ولا مطلقة ثم افعال القلوب عند انعزالها
عن العمل باحد الاشياء الثلثة سمي معلقة لانها حينئذ لا معملة
ولا غير معملة وقيل المراد بالتعليق هنا ازالة التعلق عن هذه الاشياء
يقال علق الشيء بالشيء او عليه اذا وصل بينهما وعلقه عنه اذا
ازال الوصلة عنهما والغرض هنا انها تعلق عنها لانها قبل طروء
هذه الاشياء كانت معلقة بها وبعد طروها صارت معلقة عنها
قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
اي ومن خصايص هذه الافعال انك تجمع فيها بين ضميري الفاعل

والمفعول فتقول علمتني منطلقا قال المصنف رحمه في شرح المفصل
انما كرهوا الجمع في غيرها وان كان هو الاصل لما ثبت ان غيرها قل ان يكون
في الوجود فاعله ومفعوله لشئ واحد فلما كان كذلك كرهوا ان ياتوا
بالضمير لهما فيسبق الي الوهم انهما مختلفان قضاء بالاكثر فيقع اللبس
فعدلوا الى لفظة النفس ليكون ايذانا باتحادهما لما فيه من زيادة
لفظ ليس في المضمر واما افعال القلوب فانها كثيرا ما ان يقع فاعلها
ومفعولها لشئ واحد بل هو الاكثر لان علم المرء وظنه باموره نفسه
اكثر وقوعا من غيره واذا كان كذلك فقد زال المعنى المقتضي لتغيير
الاصل فبقيت على اصلها فان قلت اليس يزول الالتباس في ضربتك
بحركة الضمير قلت لا اعتداد لهذه الحركة عند قيام هذا الغالب
مع انه يجوز اشتباه هذه الحركة لغيرها عند غفلة السامع او لا ان
في ضربته لا يزول الاشتباه بالحركة فلم يعلم اي ضرب نفسه او غايبا
آخر فجعلوا ذكر النفس فيهم كانه ينادي بان الضرب واقع على
الضارب لا على آخر ثم حملوا بقية الابواب عليه قال صاحب المفصل
في بعض حواشيه الذي منع جواز ضربتني وضربتك كون الشئ الواحد
فاعلا ومفعولا وليس كذلك ظننتني منطلقا لان المفعول في الحقيقة
الذي تعلق به الظن هو الثاني وذكر الاول لترتب الثاني عليه فلم
يؤد الجمع بينهما الى مكروه وهذا دليل يلوح منه سيما في التحقيق
وذلك لان معنى علمتني منطلقا علمت انطلاقي قوله ولبعضها معنى

آخر يتعدي به الي واحد الي آخر انما يتعدي هذه الافعال بسبب
هذه المعاني الي واحد لان تعديتها بحسب التعلق وبالمعاني المذكورة
لا يتعلق الا واحدا قال رحمه الله الافعال الناقصة الي قوله افعال
المقاربة قلت معنى نقصان هذه الافعال انها لم يتم مع مرفوعها كلاما
ومن ثم عدلوا عن تسمية مرفوع هذه الافعال فاعلا لقصوره عن رسم الفاعل
وهو ان يتم به الكلام وهكذا القول في منصوبها حيث لم يسموا مفعولا
لانه ليس على رسمه وهو كونه فضلة وعرف من ذلك ان قوله ما وضع
لتقرير الفاعل ما اصاب محزه من حيث الاصطلاح فقوله ما وضع لتقرير
الفاعل على صفة معناه انك اذا قلت كان زيد عالما فكان تقرر زيدا على
صفة كونه عالما في الزمان الماضي وفي بعض الشروح ولقايل ان يقول ان
ساير الافعال تقرر الفاعل على صفة فان ضرب مثلا في ضرب زيد يقرر
زيدا على صفة الضاربية وجوابه ان المراد انه يقرر فاعله على صفة غير صفة
مصدره فان كان في قولنا كان زيد قايما قرر زيدا على صفة قيامه في الزمان
الماضي والقيام غير مصدره وليس ضرب في قولنا ضرب زيد كذلك
قلت ولعل قوله ما وضع يغني عن ايراد هذا السوال والجواب فان
ضرب مثلا غير موضوع لان يقرر الفاعل على صفة بل موضوع لنفس
الاخبار وان كان التقرير يلزم ضمنا قوله وقد جاء ما جاءت حاجتك
بنصب حاجتك لانه خبر كما سيجي في سياقة البحث يعني يستعمل جاء
في حصول الفاعل على صفة وان كان له معنى في نفسه غير ذلك وهذا

جهة تخصيصه بالذكر وفيه وجهان اصحهما ان يكون ما نافية والضمير
يعود الي شئ مقدر كالصبرة او الغرارة فكان هذا القايل يحتاج
الي ارب حنطة مثلا ونقص صبرته عن ذلك فقيل له ما جاءت
حاجتك اي ما صارت الصبرة على قدر حاجتك وثانيهما ان يكون
استفهامية كانه قال اي شئ صارت حاجتك وفي جاءت ضميرها
وانما انث لتانيث الخبر لان ما في معنى الحاجة كقولك من كانت امك
قوله وقعدت كانها حربة يعني يستعمل ايضا قعد بمعنى تقرير
الفاعل على صفة وهو في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت
كانها حربة اي حدد شفرته حتى صارت على صفة الحربة ووجه
تخصيصه بالذكر ما مر قوله تدخل على الجملة الاسمية اي هذه الافعال
تدخل على الجملة الاسمية وهي المبتداء والخبر لتعطي الخبر اي
اسناد الخبر الى المبتداء على حذف المضاف حكم معناها من استمرار
او انتقال او صيرورة او حصول في زمان على حسب معنى ذلك الفعل
وفي بعض الشروح اعلم اني لم اعرف فايدة الحكم في قوله حكم معناها
قلت لعل هذا القيد انما يحتاج اليه لئلا يتوهم ان كان مثلا لو
تفيد في الخبر معناها لا حكم معناها لكان ينبغي ان يكون لخبر
كان اسما وخبرا ايضا لان كان انما يقتضي الاسم والخبر باعتبار
معناها وقد اعطت الخبر معناها فقيد بقوله حكم معناها
يعني يفيد الخبر نفس الاستمرار او الانتقال اي غير ذلك لا ان معنى

كان من حيث هو هو موجود في الخبر دفعا لهذا الوهم قوله
فترفع الاول وتنصب الثاني يعني تشبيها لهما بالفاعل والمفعول
قوله وكان يكون ناقصة الى اخره يعني كان يكون على ثلثة انواع
النوع الاول ان يكون ناقصة وهي على ثلثة اقسام احدها التقرير
الاسم على صفة الخبر في الزمان الماضي اما دايما نحو كان الله عليما
او منقطعا نحو كان زيد غنيا وهذا هو المراد بقوله لثبوت خبرها
ماضيا دايما او منقطعا وثانيها بمعنى صار كقوله تع وكان من الكافرين
اى وصار على بعض الاقاويل وهو المراد بقوله وبمعنى صار وثالثها ان يكون
فيها ضمير الشان نحو كان زيد منطلق اى كان الشان زيد منطلق قلت
لفظه في هذا المقام لا يخلو عن نبوة لانه لا يخلو اما ان يجعل الاقسام
الثلثة اقساما للناقصة ليكون قوله لثبوت خبرها اشارة الى قسم
وبمعنى صار الى قسم ويكون فيها ضمير الشان الى قسم حتى يكون وبمعنى
صار عطف على قوله لثبوت خبرها ويكون فيها ضمير الشان كذلك كما قرر
في بعض الشروح فانتظام العطف مع المعطوف عليه لا يتبلج به صدر
من له مرتع بالتركيب الجزل الفايض من شقشقة الفحل واما
ان جعلت انواعا لكان كالتامة والزايدة فذلك ظاهر الفساد
لما انها اقسام للناقصة فكان اقسام الشئ قسيمات له ثم بعد
التصحيح المتكلف الذى نقلته عن بعض الشروح ذكر فيه لم خصص
الاول بالناقصة مع ان الاخيرين كذلك واجيب بانه انما خصص الاول

بالنا قصة دون الاخيرين لوجود اسم غير اسم الناقصة للاخيرين دون
الاول قلت هذا تكلف بارد وذلك لان هذا الشارح جعل الاشارة
الى القسم الاول قوله لثبوت خبرها والى القسم الثاني قوله بمعنى
صار والى القسم الثالث قوله ويكون فيها ضمير الشان فاني يكون
ذكر الناقصة اشارة الى قسم من هذه الاقسام حتى يرد السوال
ويتكلف في الجواب والنوع ان يكون تامة واشار اليه بقوله ويكون
تامة وهو عطف على قوله ويكون ناقصة والتامة هي فعل حقيقي
بمعنى ثبت كقوله وان كان ذو عسرة فنظرة فان قلت كيف ينقسم كان
المعدودة في الافعال الناقصة الى ناقصة وتامة قلت قد امضيت نحوا
من هذا التصحيح في المفعول معه فليرجع هناك والنوع الثالث ان يكون
زائدة واليه الاشارة بقوله وزائدة وهي التي لا اثر لوجودها
ولا لعدمها في اختلال المعنى الاصلي كقولهم ان من افضلهم كان زيدا
قوله وصار للانتقال اي انتقال الفاعل الى تلك الصفة اما باعتبار
الحقائق كقولك صار الطين خزفا او باعتبار العوارض كقولك صار زيد
غنيا او باعتبار المكان كقولك صار زيد الى عمرو قوله واصبح وامسى
واضحى الى آخره هذه الافعال تجيء على ثلثة معان احدها ان تقرن
مضمون الجملة بالاوقات الخاصة التي هي الصباح والمساء والضحى
نحو اصبح زيد عالما واضحى زيد اميرا وامسى زيد عارفا اي حصلت
هذه الصفات لزيد في هذه الاوقات والثاني ان يكون بمعنى صار نحو اصبح

زيد غنيا اي انتقل زيد من صفة الى صفة الغنى مطلقا وقيد وقت
الصباح هنا ساقط وهذا هو الفرق بين الاول والثاني والثالث
ان تفيد معنى الدخول في هذه الاوقات كاظهر واعتم نحو اصبح زيد
اذا دخل في الصباح وهي في هذا الوجه تامة يسكت على مرفوعها
قوله وظل وبات الى آخره يعني ظل وبات على معنيين احدهما الاقتران
مضمون الجملة بالوقتين الخاصين يعني ظل لاقتران مضمون الجملة
بالنهار وبات لاقتران مضمون الجملة بالليل تقول ظل زيد سائرا
وبات زيد قائما والثاني كينونتهما بمعنى صار كقوله تعالى واذا بشر
احدهم بالانثى ظل وجهه مسودا قوله مازال ومابرح ومافتئ
ومانفك الى اخره قال المصنف يعني ان معناها ان هذا الخبر حاصل
للفاعل على سبيل الاستمرار مذ كان قابلا له في المعتاد لانه لا يفهم
من قول القائل مازال زيد اميرا انه كان كذلك في اول وجوده قوله
فالضمير المرفوع في قبل عائد الى الفاعل والمنصوب الى الخبر قوله
ويلزمها النفي قال المصنف رحمه الله لان معناها نفي فلو استعملت
من غير النفي لا نتقض المعنى ثم لدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى
كان فيفيد الاستمرار معنى كذا في الشرح قلت ما ظهر على فقهه دليل
ان ادخال النفي على النفي من ابن يونس في الاستمرار غاية ما في الباب
ان نفي النفي يكون ايجابا والايجاب الصحيح هو ثبت مثلا لا يجري
ذلك فما النفي النفي خص بهذه الفضيلة قال المصنف في بيان ذلك

لما دخل النفي على النفي صار بمعنى الاثبات وكان النفي على النفي مقصودا في
افادة الاثبات وانما انتفى لانه اذا ثبت ولم ينتف استمر وهو المقصود
بمعناها بخلاف مجرد معنى الثبوت فانه لا يلزم منه الاستمرار قلت
وهو كما ترى اقناعي لا برهاني يعول عليه قوله ومادام التوقيت امر
بمدة ثبوت خبرها لفاعلها يعني ان مادام يوقت امرا بمدة ثبوت خبرها
لاسمها فاذا قلت اكرمتك مادمت قائما فمعناه ذكر توقيت الاكرام
بثبوت الخبر بهذا الفاعل قوله ومن ثم احتاج الى كلام اي ولاجل
انه لتوقيت امر بكذا احتاج الى كلام لانه يكون ظرفا والظرف
فضلة فلا بد بعده من كلام من جملة اسمية او فعلية لفظا وتقديرا
كساير الفضلات كذا في شرح المصنف وذكر في المفصل ولذا قال
مفتقرا الى ان يشفع بكلام لانه ظرف لا بد له مما يقع فيه قوله وليس
لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا يعني ليس لنفي مضمون في الحال
عند اكثرهم بدليل استعمال العرب ليس زيد قائما الآن ولم يقال
ليس زيد قائما غدا وعند بعضهم للنفي مطلقا يعني سواء كان حالا
او استقبالا ومن قال للنفي مطلقا استدل بقوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم وهذا النفي للعذاب يوم القيمة وهو مستقبل
وقيل عليه ان هذا ليس بدليل قاطع لان المتوقع فيما اخبر الله تعالى عنه
كالواقع الابري الى قوله تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة ولا شك ان اللام
في المضارع للحال والعلم في هذا الباب بقوله انك ميت قوله ويجوز تقديم اخبارها

كلها على اسمائها يعني يجوز تقديم اخبار الافعال الناقصة على اسمائها ولا
اشكال في ذلك لانه تقديم المنصوب على المرفوع وهذا يجوز لما مر في تقديم
المفعول على الفاعل في شرح المصنف قوله وهي في تقديمها عليها على ثلثة
اقسام اي هذه الافعال في تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام قوله
قسم يجوز وهو من كان الى راح قال المصنف لانها افعال صريحة ولا مانع
فجاز تقديم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات قوله وقسم لا يجوز
وهو ما اوله ما كلمة ما ما نعة ان يتقدم اخبارها عليها لانها اما نافية
ولها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الاخبار التي هي بمنزلة الذيول واما
مصدرية وهي في مادام ومعمول المصدر لضعفه لا يتقدم عليه قوله
خلافا لابن كيسان في غير مادام عن ابن كيسان انه اجاز التقديم عليها
في ما النافية ولم يجوزه في مادام لان مذهبه ايضا انه لا يجوز تقديم
معمول المصدر على المصدر وما في مادام مصدرية وشبهة ابن كيسان
في النافية ان النفي للنفي اثبات وفي الفعل المثبت يجوز لو كان فكذا هنا
والوجه ما عليه العامة فلذا ما اعتد مخالفة ابن كيسان ولم يجعله
من المختلف قوله وقسم مختلف فيه وهو ليس فمن لم يجوزه جعله بمنزلة ما
ولا يجوز قائما ما زيد فكذا هذا ولان فعليته اقصر من فعلية اخواته
بدليل قصور تصرفه فلا يقوى قوتها تقديما وتاخيرا ومن جوز التقديم
نظرا الى انه فعل فلا يعامل به معاملة الحرف واما قصوره عن التصرف
الظني فذلك لعارض فيه وهو انه يدل على ما يدل عليه مشتقه وهو المضارع

من الحال والاستقبال على اختلاف الاقوال فلم يقدح في فعليته قال
المصنف الصحيح مذهب الجواز لما ثبت في مثل قوله تع الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم واذا تقدم معمول العامل جاز تقديم العامل ايضا
قال رحمه الله افعال المقاربة الى قوله فعلا التعجب قلت
ذكر المصنف ان هذه الافعال في التحقيق من اخوات كان وذلك انها لتقرير
الفاعل على صفة على سبيل المقاربة من رجاء او حصول او اخذ فيه
فتدخل على المبتداء والخبر لاعطاء الخبر حكم معناها من مقاربة مخصوصة
وانما بوب لها لالتزامهم في خبرها ان يكون فعلا مضارعا وفي بعض
الشروح اضاف الى ذلك امتناع تقديم اخبارها عليها دون الافعال
الناقصة قوله ما وضع لدنو الخبر يعني ما وضع ليدخل على المبتداء
والخبر وتعلم ان الخبر قد دني على سبيل الرجاء او الحصول او الاخذ فيه
قوله فالاول عسى وهو غير متصرف اي الذي وضع لدنو الخبر رجاء
هو عسى وهو غير متصرف يعني لا ياتي منه المضارع واسم الفاعل والامر
والنهي وذلك لانه لانشاء الترجي فاشبه لعل في ذلك قوله تقول
عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد اشارة الى ان في عسى مذهبين
احدهما ان يكون بمنزلة قارب فيكون لها مرفوع ومنصوب الا ان
منصوبها مشروط فيه ان يكون ان مع الفعل مثبتا و الا بالمصدر
كالمثال الاول قال الامام عبد القاهر رحمه الله لما كان غرضهم
في عسى تقريب المستقبل من الحال قرنوه بالذي هو علم الاستقبال

وهو ان والذي يوضح ذلك انك اذا قلت قارب زيد الخروج لم يكن
في اللفظ دليل على انك تريد خروجا فيما يستقبل بدلالة جواز قولك
قارب زيد امس الخروج ولكنك لو قلت عسى زيد الخروج لم يتضح
الدلالة على انك تريد المستقبل والمذهب الثاني ان يكون بمنزلة
قرب فلا يكون لها الا مرفوع الا ان مرفوعها ان مع الفعل
في تاويل المصدر كالمثال الثاني قال الامام عبد القاهر وكذا
في المذهب الثاني معناه قرب خروجه ولا يقال عسى خروجه لما
ذكرنا انهم قصدوا ان لا يتجرد اللفظ من علم الاستقبال ولم يحتج
هنا الى خبر لان الغرض هنا تقريب خروج زيد لا تقريب زيد قوله
وقد يحذف ان يعني يجوز حذف ان من عسى تشبيها بكاد كقوله
عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب فان
قيل لم لا يدخل ان في خبر كاد قلنا كاد يستعمل في الذي يوجد
البتة في القريب الى الحال نحو كادت الشمس تغرب ولا يقال
عسى الشمس ان تغرب وعسى يستعمل في الشيء الذي يكون ادخل
الى الاستقبال واذا كان كذلك يكون ادخال ان التي هي علم الاستقبال
مناسبا في عسى دون كاد كذا في بعض الشروح وهذا الحذف مخصوص
بخبر عسى الناقصة ولا يجوز حذف ان عن اسم التامة لان الفعل
بدونها لا يصح ان يقع فاعلا فاعرفه قوله والثاني كاد يعني
القسم الثاني وهو ما كان لدنو الخبر على سبيل الحصول كاد

نقول كادت الشمس تغرب تريد ان دنوها قد حصل قوله
وقد يدخل ان يعني قد يدخل ان في خبر كاد تشبيها بعسى كقوله
قد كاد من طول البلى ان يمصحا اي ان يندرس ويمحى قوله واذا
دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح في كاد اذا دخل عليه
النفي ثلثة مذاهب احدها ان يكون كالافعال يعني كما ان ساير
الافعال المثبتة اذا دخل عليها النفي كانت للنفي لان من
شان حرف النفي ان ينفي ما يدخل عليه وانما قال على الاصح لان
في ذلك مذهبين آخرين كما سنقرر قوله وقيل يكون للاثبات فيهما
هذا هو المذهب الثاني قال بعضهم النفي اذا دخل على كاد كان
للاثبات ماضيا كان او مستقبلا وتمسكهم في الماضي قوله تع
فذبحوها وما كادوا يفعلون فان الذبح واقع بلا شك فلو حمل
ما كادوا على النفي يلزم فساد المعنى وفي المضارع تخطية الشعراء
قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح وقصته ما روى الامام عبد القاهر رحمه الله
في دلايل الاعجاز عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة
فوقف ينشد الناس بالكناسة قصيدته الحائية التي منها
هي البرء والاسقام والهم والمنى وموت الهوى في القلب
مني المبرح وكان الهوى بالنائي يمحى فيمحي وحبك عندي
يستجد ويربح اذا غير النائي البيت قال فلما انتهى الى هذا

البيت ناداه ابن شبرمة يا غيلان اراه قد برح قال فشنق راحلته
فجعل يتاخر ويتفكر ثم قال اذا غير النائي المحبين لم اجد فلو
لم يكن كاد مع النفي للاثبات لما خطي في ذلك ولما غير الانشاد
وهذا القول ضعيف لان معنى الآية انهم ثم ما قاربوا ان يفعلوا فعل
الذبح يعني ما كادوا يفعلون على الفور وبصفة القرب ولهذا
اقترحوا سؤالا بعد سوال فقالوا اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك
يبين لنا ما لونها ادع لنا ربك يبين ما هي ان البقر تشابه علينا
وتلك الطريقة عادة من ليس له عزيمة ان يفعل وتيرة
من لا يقارب ان يفعل ثم وقوع الذبح بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم
الفعل قبله وفي الكشاف قوله وما كادوا يفعلون استثقال
لاستقصائهم واستبطائهم وانهم لتطويلهم المفرط وكثرة استكشافهم
ما كادوا يذبحونها وما كادت ينتهي سوالاتهم وما كاد ينقطع
خيط اسهابهم فيها وتعمقهم واما تخطية الشعراء ذا الرمة
فليست عن روية وكذا تغييره الانشاد لما قال عنبسة في ساقة
القصة فلما انصرفت حدثت ابي فقال اخطا ابن شبرمة انما
هو كقول الله تع اذا اخرج يده لم يكد يراها اي لم يرها ولم يكد
وروي انه بلغ ذلك خلفا الاحمر فقال اصاب طبعه واخطاء
رويته ومحمل بيت ذي الرمة ما ذكر في الآية من ان المراد نفي
القرب يعني اذا غير النائي المحبين لم يقارب حتى ان يبرح

فكيف البراح حقيقة وللامام عبد القاهر رحمه الله في هذا الموضع
كلام صادر عن تحقيق وهو ان الكلام متى اشتمل على قيد زايد
على اصل المعنى ثم دخل على ذلك الكلام النفي فانه يتوجه الى ذلك
القيد لا الى ذلك الكلام بيانه انك تقول جاء زيد راكبا فيكون
كلاما مشتملا ما وراء المعنى على قيد اما اصل المعنى فجاء زيد واما
القيد فكونه راكبا حالة المجئ فاذا قلت ما جاء زيد راكبا فالنفي هنا
يتوجه الى ركوبه لا الى اصل مجيئه حتى ان قولك ما جاء زيد راكبا
اثبات لمجيئه اذا ثبت هذا فوجه تصحيح المسئلة ان قوله لم يكد
رسيس الهوى من حب مية يبرح معناه لم يحصل رسيس الهوى
بارحا وتحصله حصل غير بارح كما ان قولك لم يجئ زيد راكبا
معناه جاء غير راكب وقولنا حصل غير بارح يقتضى ان لا يكون
كذلك حاصلا ثم يحصل فهذا معنى قول ابن شبرمة اراه قد برح
وعلى ذلك قولهم فعله وما كاد يفعل معناه فعله بعد ان حصل
غير فاعل وعليه قوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده
لم يكد يراها معناه حصل غير راء لها بعد ان كان لا يراها وقوله تعالى
فذبحوها وما كادوا يفعلون المعنى ذبحوها بعد ان حصلوا غير
ذابحين فهذا تحقيق الكلام في هذا الفصل فليكن تعويلك عليه
واما قولهم اصابت بديهته واخطات رويته فلا يلتفت اليه
فان ذا الرمة اجل من ان ينبه بخطاء فينتبه عليه قوله وقيل

لهم وقد

يكون في الماضي للاثبات الى اخره هذا هو المذهب الثالث يعني قال بعضهم
ان كاد اذا دخل عليه النفي يكون في الماضي للاثبات كقوله تعالى وما كادوا
يفعلون وقد مر وجه التمسك به والجواب عن ذلك وفي المستقبل للنفي
تمسكا بقول ذي الرمة لا بتخطية الشعراء وتغييره انشاده وما مر كان
تمسكا بهما ووجه التمسك به ظاهر لانه لما مر الجواب عن تخطيتهم كان
كاد منفيا هنا على ما يقتضيه حرف النفي وفي الصحاح رسّ الحمى ورسيسها
اول مسها وبرح المكان زال عنه قوله والثالث جعل وطفق الى اخره
يعني القسم الثالث وهو ما كان لدنو الخبر اخذا فيه هذه الافعال
قوله وهي مثل كاد اي هذه الافعال الاربعة وهي جعل وطفق
وكرب واخذ يستعملن استعمال كاد في ادخالهن على المضارع بغير ان
تقول جعل يفعل وطفقا يخصفان وكرب يفعل واخذ يقول وذلك
لان معناها دنو خبرها على معنى الاخذ فيه والشروع وهذا المعنى
مناف لعلم الاستقبال قوله واوشك يعني القسم الثالث هذه الافعال
الاربعة واوشك قوله وهي مثل عسى وكاد يعني اوشك يستعمل
استعمال عسى في الوجهين مرة واستعمال كاد اخرى ولم يرد انها بمعنى
عسى وبمعنى كاد لان اوشك ليس فيه معنى الرجاء كعسى ولا معنى الانشاء
كجعل وطفق وذلك لان معناه الاصلي مراعا هنا وهو السرعة
وبمعناه الاصلي عد من الافعال المقاربة لما ان بين القرب والسرعة
من المناسبة ولذا زيادة القرب بكاد في اثبات قرب الحصول

وانما استعمل استعمال البابين لفظا لمشاركته اياهما باعتبار اصل
المقاربة والقياس استعماله استعمال كاد لا غير للاتحاد المعنوي
فان قلت ما بال اوشك يستعمل استعمال البابين باعتبار اصل
المقاربة دون اخواته قلت لما امضيت من اللحمة في ان معناه الاصلي
مراعا هنا فتجذبه جهات المناسبة الى الانحاء وليس فيه معنى الانشاء
ليختص بباب واحد بخلاف اخواته قال رحمه الله فعلا التعجب الى قوله
افعال المدح والذم قلت التعجب هو انفعال النفس عند ادراك
ما خفي سببه وخرج عن نظايره وفي بعض نسخ فعلا التعجب وفي بعضها
افعال التعجب وفي بعض الشروح اراد بافعال التعجب الافعال
التي يستعمل للتعجب لا الصيغ لانه لا يستعمل للتعجب الا صيغتان
وفي بعضها اي فعلا التعجب وهما ما افعله وافعل به افعال وضعت
لانشاء التعجب قلت لعل افعال التعجب وما نقلته من بعض الشروح
اولا اولى لان سياق كلامه وهو قوله صيغتان يرشد الى ان قصده
هنا ليس تعريف التعجب باعتبار الصيغتين بل باعتبار نفس فعل
التعجب والا لكان قوله وهي صيغتان مستدركا وكان الاوجه ان يقال
فعل التعجب ثم لما لم يقل كذلك وغرضه ليس تعريف الصيغتين
فالترجمة بالافعال اولى فقوله ما وضع لانشاء التعجب يخرج مثل
قولك عجبت وتعجبت قوله وهي صيغتان اي افعال التعجب جاءت
على صيغتين احديهما ما افعله والثانية افعل به والدليل على ذلك

استقراء كلامهم قوله وهي غير متصرفة اي افعال التعجب غير متصرفة
اي لا يجئ منها مضارع ولا امر ولا نهي لانها لما فيها من معنى الانشاء
شابهت عسى فلا يتصرف فيها كما لا يتصرف في عسى قوله ولا يبنيان
الا مما يبنى منه افعل التفضيل وذلك لاشتراك البابين في زيادة
الفضل اما التفضيل فلانه موضوع لها واما التعجب فلانه انما يكون
فيما زاد على غيره في الصفة على ان الصيغة الاولى منهما مشاركة للتفضيل
في الوزن ايضا قوله ويتوصل في الممتنع الى آخره يعني في الافعال التي
يمتنع صيغة التعجب منها يصاغ من الثلاثي مثل اشد واشدد
ثم يؤتى بمصادرها فيقال ما اشد استخراجه وما اكثر حمرته وما اقبح
عوره واشدد باستخراجه واكثر بحمرته واقبح بعوره قوله ولا يتصرف
فيهما بتقديم ولا تاخير ولا فصل اي ولا يتصرف في صيغتي التعجب
بتقديم ولا تاخير ولا فصل فلا يقال ما زيدا احسن ولا زيدا ما
احسن ولا يقال ايضا بزيد احسن ولا يقال ايضا ما احسن اليوم
زيدا بالفصل بالظرف وهو اليوم جملة الجملة التعجبية كالمثل والجامع
بينهما الغرابة والاصل في كل كلام صار علما لمعنى ان لا يتغير حتى
لا يختل الفهم وقد نسب الى التسامح قولهم ولا تاخير لانه ليس
بمعنى التاخير تصور على حدة بدون التقديم قوله وقد اجاز المازني
الفصل بالظرف لما ساغ في الظروف من الاتساع ما لم يسغ في غيره
ولما سمع من العرب ما احسن بالرجل ان يتصدق قوله وما

اعراب

ابتداء نكرة عند سيبويه الى آخره شرع يبين اجزاء ما بين الجملتين
نظرا الى الاصل على حسب اختلاف سيبويه فقال ما مبتداء نكرة
عند سيبويه وما بعدها وهو احسن خبره وهو زيد وفيه ضمير تعود
الى ما تقديره شيء احسن هو زيدا مثل امر اقعده عن الخروج
وانما قال نكرة لان معنى التعجب انما يتحقق من شيء نادر كان قايله
يقول بلسان المنادى لا اعرفه بوصف ولا صلة حتى المعرفة فاذكره
بذلك وهذا نهاية التعجب ووجه صلوحه النكرة للابتداء ما مر
في شر اهر ذا ناب **قوله** موصولة به عند الاخفش الضمير في به
يرجع الى ما بعده اى ما موصولة بما بعده يعني كلمة ما موصولة وما
بعدها صلتها وخبرها محذوف تقديره الذى احسن زيدا شيء وعند
بعضهم ما استفهامية وما بعدها خبرها تقديره اى شيء احسن
زيدا قال المصنف في شرح المفصل الوجه قول سيبويه وفي قول
الاخفش تعسف لانه يحتاج فيه الى تقدير خبر محذوف ونحن
نقطع باستقلاله كلاما من غير نظر الى محذوف وقول من قال
انها استفهام ليس بجيد لان صيغ الاستفهام لم يثبت فيها نقل
الى انشاء آخر بخلاف صيغ الافعال فانها ينقل الى الانشاءات
كثيرا فكان القول ما قالت حذام **قوله** وبه فاعل عند سيبويه
هذا بيان اعراب افعل به فعند سيبويه اكرم بزيد اصله اكرم زيد
اي صار ذا كرم كاغد البعير اي صار ذا غدة الا انه اخرج

على لفظة الامر ما معناه الخبر كما اخرج على لفظ الخبر ما معناه الدعاء
في قولهم رحمه الله والباء مثلها في كفى بالله وهذا القول مزيف
عند صاحب المفصل حيث قال وفي هذا ضرب من التعسف
وبيان التعسف مخالفة القياس من وجوه منها استعمال الهمزة
لصيرورة الشيء ذا كرم كذا في اكرم ومنها نقل الفعل عن صيغة الخبر
الى صيغة الامر ومنها زيادة الباء على الفاعل **قوله** فلا ضمير في
افعل لان به فاعل فلو كان فيه ضمير لكان لشيء واحد فاعلان **قوله**
ومفعول به عند الاخفش الى آخره عطف على قوله فاعل عند سيبويه
وجه قول الاخفش ان قولك اكرم بزيد امر لكل احد بان يجعل
زيدا كريما اى بان يصفه بالكرم والباء مزيدة مثلها في ولا تلقوا
بايديكم الى التهلكة للتاكيد والاختصاص او بان يصيره ذا كرم
والباء للتعدية وهذا هو المراد بقوله والباء للتعدية او زايدة
هذا اصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الوحدة في قولك
يا رجلان اكرم بزيد ويا رجال اكرم بزيد ورجح هذا المذهب
صاحب المفصل على الاول حيث قال وعندي ان اسهل ماخذا
ان يقال انه امر لكل احد الى اخره **قوله** ففيه ضمير لانه لا بد له
من فاعل وبه ليس بفاعل على هذا المذهب فلا بد من ضمير فيه يكون
فاعلا له **قال رحمه الله** افعال المدح والذم الى قوله الحرف **قلت**
بقوله ما وضع لانشاء مدح او ذم خرج مثل مدحته وذممته

افعال المدح والذم

وشرف وكرم وقبح وعور **قوله** فمنها نعم وبئس اى فمن افعال المدح
والذم نعم وبئس اي نعم من افعال المدح وبئس من افعال الذم على
طريقة اللف **قوله** وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام الى آخره
صحح في بعض الشروح وشرطها بضمير المونث وفسر بقوله اى وشرط
هذه الافعال وليس بجيد لان نظم الكلام يقتضي ان يرجع الضمير
الى نعم وبئس يعني شرط فاعل نعم وبئس احد الامور المذكورة
قلت هذا من المشكلات التى يقضي منه العجب وقديما للنحاة
فيه اصطكت الركب وقد طالعت في نسخ جمة في هذا المقام وجوها
الا انها لم يبلغن حد التمام وقد ظفرت في شرح المفصل للمصنف
تحقيقا هو احري بالقبول واجرى على القلوب من القبول فاوردته
من غير تغيير ولا ينبئك مثل خبير قال انما اختص هذه الافعال
باحد هذه الامور الثلثة من جهة انهم قصدوا ابهام الممدوح
اولا ثم فسروه فلذلك اتوا به على هذه الصفة ووجه الابهام فيما فيه
الالف واللام انه قصد الى معهود في الذهن غير معين في الوجود
كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود
في الوجود وهذا التعريف باللام نحو التعريف الذي ذكر في باب
اسامة وان كانت جهات التعريف مختلفة واذا كان كذلك
ثبت فيه الابهام باعتبار الوجود والوجه الذي حكم بتعريفه غير
الوجه الذي حكم بابهامه وزانه في الابهام والتعريف قولك

قتل فلانا اسامة فان اسامة هنا وان كان معرفة باعتبار الذهن
الا انه نكرة باعتبار الوجود ولهذا المعنى ظن بعض النحويين انه
موضوع للجنس بكماله يعني المعرف باللام كما ظن بعضهم ان
اسامة موضوع للجنس بكماله وهو خطاء محض في البابين
جميعا الا ترى انك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال
هذا مقطوع به في قصد المتكلم ولذلك وجب ان يكون المفسر له
مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثنى ولو كان على ما زعموا
لوجب ان يطابق لجميع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس
لا يثنى ولا يجمع اذا قصد بها الجنس والكلام في المضاف الى المعرف
باللام وفي المضمر كذلك واما المضاف فلسراية حكم المضاف اليه
اليه وهو تعريف العهد نحو نعم غلام الرجل زيد واما الضمير
فلان الابهام فيه اوغل وفايدة الابهام والتفسير ان الشيء
اذا ابهم ثم فسر كان في النفس اوقع لما جبل الله تعالى النفوس
عليه من التشوق الى معرفته بعد ابهامه وهذا معنى يجده كل
انسان في نفسه ولانه اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين بعبارتين
وذلك ابلغ فاعرفه **فان قلت** فما تصنع بقول النحاة لو كان الالف واللام
في نعم الرجل للعهد لكان ينبغي ان يجوز ذكر المعهود بدله فيصح
ان يقال نعم زيد انت **قلت** هذا المعهود غير وما ذكروه غير ومن
اراد التحقيق على الوجه الواجب فليتدبر كلام ابن الحاجب **فان قلت**

الم يفد قولك نعم رجل زيد الابهام ثم التفسير قلت نعم لان النكرة
في موضع الاثبات تخص قوله ومضمرا مميزا بنكرة منصوبة اما
الاضمار فللاختصار لان نعم رجلا اخف من نعم الرجل وجوز الاضمار
قبل الذكر لانه اضمار على شريطة التفسير واختص هذا الاضمار
بباب نعم لان المدح من مظان التفخيم وكذا الذم الذي هو ضده
جار مجراه في كونه من مواضع المبالغة ثم لما كان الضمير في نعم
لم يختص بواحد بعينه جاء مفسره منصوبا منكرا كما في عشرون
درهما قوله او بما اي يميز ذلك المضمر بما لانها بمعنى شئ فيكون نكرة
منصوبة من حيث المعنى كقوله تع فنعما هي اى فنعم شيئا هي قوله
وبعد ذلك المخصوص اي بعد الفاعل او النكرة المنصوبة او ما يذكر
المخصوص بالمدح او الذم لما مر من قصد التفصيل بعد الابهام
قوله وهو مبتداء ما قبله خبره او خبر مبتداء محذوف بيان اعراب
المخصوص بالمدح او الذم يعني اذا قلت نعم الرجل زيد فزيد مبتداء
ونعم الرجل خبره قدم على المبتداء لما مر من الغرض او لمشابهته
الاستفهام في الانشائية واستغنى عن العائد لان الظاهر
وهو الرجل قام مقام المضمر او لان لام العهد ينوب منابه في
افادة الربط او خبر مبتداء محذوف لانه لما تقدم ذكر الفاعل
مبهما كان سائلا سال من الممدوح بهذا الكلام واجيب بقوله
زيد اي هو زيد يعني الممدوح زيد ثم استعمل على هذا النحو في هذا

المعنى المقصود فصارت في حكم جملة واحدة لعروض هذا المعنى
المقصود فيها قوله وشرطه مطابقة الفاعل اى وشرط المخصوص
بالمدح او الذم ان يكون مطابقا للفاعل في الجنس والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقال نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المراة هند
لان المخصوص في المعنى تفسير للفاعل فيجب مطابقته له قوله
وبئس مثل القوم الذين وشبهه متاول جواب سؤال مقدر
ووجهه ان يقال المخصوص يجب ان يجانس الفاعل والذين
كذبوا ليس من جنس المثل وهذه الشبهة على وهم ان الذين
نفسه هو المخصوص بالذم ووجه الجواب انه متاول وفي تاويله
وجهان احدهما ان تقدير الكلام بئس مثل القوم مثل الذين
والثاني ان يكون محل الذين مجرورا صفة للقوم ويكون المخصوص
بالذم محذوفا اى بئس مثل القوم المكذبين مثلهم قوله وقد
يحذف المخصوص اذا علم اى وقد يحذف المخصوص بالمدح او
الذم عند القرينة الدالة عليه كقوله تع نعم العبد التقدير
نعم العبد هو وهو ضمير ايوب والقرينة ان سياق الكلام
في قصة ايوب وكقوله تع فنعم الماهدون اى فنعم الماهدون
نحن والقرينة هى الضمير المتصل في قوله تع والارض
فرشناها اذ ليه تعلق بذات الله تعالى فكذا للمحذوف مهدت

الغراش بسطته ووطاته قوله وساء مثل بئس قال المصنف رحمه الله
يعني انها تستعمل استعمالها وبمعناها وان كانت نعم في الاخبار
كقوله ساءني ذلك وهو نقيض سرني وقد حمل قوله تع ساء مثلا
القوم على انها بمعنى بئس وقدر مضاف محذوف ليجانس المخصوص
الفاعل فقبل التقدير ساء مثلا مثل القوم الذين قوله ومنها حبذا
اى من الافعال التى لانشاء المدح حبذا قال المصنف رحمه الله
ولذلك عاملوه معاملة نعم فجعلوا فاعله مبهما ثم فسروه بالمخصوص
على نحو ما فعلوا في نعم الرجل زيد وانما عدلوا عن ضم الفعل وان كان
جائزا في الاصل على قول وواجبا على قول لانه لما نقل الى معنى الانشاء
جعل على صيغة مخصوصة تنبيها على قصد النقل قوله وفاعله ذا
وانما لم يجعل فاعله ما جعل فاعلا في نعم فرقا بينهما ولم يعكس
ليتدارك بشاعة المتجانسين بخفة ذا وانما خصوا ذا لانه من
الاسماء المبهمة والغرض الابهام اول مرة فكان مناسبا للمعنى
المقصود واختص ذا دون اخواتها لانها اللفظ السابق لكونها
مفردا مذكرا وما عداه فرع عليه ثم انه وان كان من الفاظ الاشارة
لم يرد به مشارا اليه بعينه وانما اريد به مشارا اليه في الذهن
كما قيل في الرجل في قولهم نعم الرجل قوله ولا يتغير قال المصنف
لا يتغير ذا عن هذا اللفظ وان كان الممدوح مثنى او مجموعا او مذكرا
او مؤنثا كانهم عاملوه معاملة المضمر في نعم في انه لا يختلف

باختلاف احوال الممدوح لما لم يكن اسما ظاهرا فجعلوا للظاهر على غيره
في المطابقة مزية قوله وبعده المخصوص اى بعد حبذا يذكر المخصوص
بالمدح كقولك حبذا زيد قوله واعرابه كاعراب مخصوص نعم اي في ان
يكون مبتداء وما قبله خبره او يكون خبر مبتداء محذوف قوله ويجوز
ان ياتي قبل المخصوص وبعده تمييز اى ويجوز ان يقع قبل ذكر
مخصوص حبذا تمييز على وفق المخصوص في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتانيث تقول حبذا رجلا زيد او حبذا زيد رجلا
لكون فاعله مبهما قال المصنف رحمه الله وانما لم يلتزموا في حبذا
والتزموه في نعم اذا كان الفاعل مضمرا لامرين احدهما ان الفاعل
ههنا له لفظ يخصه والفاعل في نعم مستتر لا لفظ له فيجعل
لغير الملفوظ به على الملفوظ مزية في البيان والثاني انهم لو لم يميزوا
في نعم لالتبس الفاعل بالمخصوص بالمدح في كثير من المواضع وذلك
مثل رجلا السلطان فلو ذهبت تحذف رجلا لم يدر هل السلطان
فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او سيذكر او الفاعل مضمر
والسلطان المخصوص بالمدح بخلاف حبذا فان لفظ ذا يرشد
الى انه الفاعل قوله او حال يعني يجوز ان ياتي قبل المخصوص
او بعده حال كقولك حبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا قوله
على وفق مخصوصه يعني يكون التمييز او الحال موافقا للمخصوص
حبذا في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع نحو حبذا

امرأة او راكبة هند وحبذا امرأتين او راكبتين هندان وكذا البواقي
وفي بعض الشروح والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من معنى
الفعلية وذو الحال هو ذا لان زيدا لان زيدا مخصوص والمخصوص
لا يجئ الا بعد تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح بالركوب فيكون
راكبا حالا عن الفاعل لا عن المخصوص وقد آن اوان الشروع
في قسم الحرف وارجو من الله ان يجعله اسهل من لحظ الطرف
وحمد الله احري بان نوجه الرحيم نحوه بالصرف **قال رحمه الله**
الحرف الى قوله الحروف المشبهة بالفعل **قلت** قد مر شرح هذا
التعريف فلا يعاد لئلا يلزم ما قيل في حديث معاد **قوله** ومن ثمه
احتاج في جزئيته الى اسم او فعل اى ومن اجل ان دلالته باعتبار
الوضع يتوقف على متعلقه لم يكن بد له من ذكر ذلك المتعلق
وذلك المتعلق اما اسم كقولك ان زيدا قايم او فعل نحو قد قام
قوله حروف الجر الى آخره اى حروف الجر حروف وضعت للتوصل
معاني الافعال او ما يشبهها من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال
وكل شئ فيه معنى الفعل الى ما هي يتصل به وانما قال الى ما يليه
ولم يقل الى الاسم ليتناول مثل قوله تع بما رحبت فانه ليست
باسم لكنه في تقدير الاسم كذا في بعض الشروح **قوله** وهي من
الى آخره يعني حروف الجر ثمانية عشر على ما عدها **قوله** من

للابتداء شرع يبين معاني هذه الحروف فمعاني من اربعة احدها
لابتداء الغاية ويعرف الابتدائية بان يذكر معها الى الغاية لفظا
او تقديرا كقولك سرت من البصرة الى بغداد والتقديري ان
يتعرض للابتداء من غير ان يقصد الى انتهاء مخصوص اذا كان
المعنى لا يقتضي الا المبتداء منه كقولنا اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وزيد افضل من عمرو ونحوه وثانيها التبيين ويعرف المبينة
بان يكون كالصفة لما قبلها بواسطة الذي كقوله تع فاجتنبوا الرجس
من الاوثان اى الذي هو الوثن وقد نص صاحب الكشاف بتقدير
الذي في هذا الموضع في سورة الحج وثالثها التبعيض ويعرف المبعضة
بان يصح في موضعها بعض كقولك اخذت من الدراهم اى بعضها ورابعها
الزيادة ويعرف المزيدة بان يسقطها فيبقى الكلام على اصل معناه
وقولنا اصل معناه اشارة الى ان فوات ما يفيده من التاكيد عند
اسقاطها لا يقدح في كونها زايدة **قوله** وزايدة في غير الموجب
الى آخره اى لا تزاد من الا في غير الموجب واراد بغير الموجب
النفي والنهي والاستفهام نحو ما جاءني من احد وهل جاءني
من احد ولا يضرب من احد لان من هذه وان كانت زايدة فانها
تفيد الاستغراق والاستغراق انما يتصور غالبا في غير الموجب
لا في الموجب فانك اذا قلت ما جاءني من احد فقد صح تصور
عدم مجئ جميع الناس اليك فاما اذا قلت جاءني من احد

فلا يتصور مجئ جميع الناس وكذا اذا استقريت مثالا فمثالا لا
وجدت في الغالب ان يتصور الاستغراق في النفي دون الاثبات
قوله خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون الزيادة
في الموجب متمسكين بقوله تع يغفر لكم من ذنوبكم لان معناه
يغفر لكم ذنوبكم وليس بواضح اذ يجوز ان يكون من للتبعيض
اى يغفر لكم بعض ذنوبكم وما قيل ان قوله تعالى ان الله
يغفر الذنوب جميعا ناب عن ذلك فمخلصه ان قوله يغفر لكم
من ذنوبكم انما ورد في قوم نوح وقوله يغفر الذنوب جميعا
انما ورد في هذه الامة ولا بعد في ان يغفر بعض الذنوب لقوم
وجميعها لقوم ولئن سلم ان الآيتين لاحدى الامتين فقد جاز
ان يغفر جميع الذنوب لبعض وبعضها لبعض **قوله** وقد كان
من مطر وشبهه متاول اشارة الى سوال وجواب وجه السوال
ان من زايدة في هذا الكلام لبقاء اصل المعنى على الصحة بدونها
وهو موجب ووجه الجواب انه متاول بانه كانه وقع في جواب
من قال هل من مطر واذا وقع في سياق الجواب عن الاستفهام
لا يكون في الموجب وقال المصنف واما قوله قد كان من مطر
فيحتمل ان يكون المعنى شئ من مطر اما للتبعيض واما للتبيين
فلا يثبت مثل هذا الاصل مع مثل هذه المحتملات **قوله** والى
لانتهاء الغاية اى معارضة لمن دالة على انتهاء الغاية كقولك

سرت من البصرة الى بغداد وقد جاء بمعنى مع قليلا نحو قوله تع ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم وينبغي ان يعلم ان كون الى بمعنى
مع ليس بشئ ينافي كونه للانتهاء بل معنى الانتهاء مراعى في جميع مواضع
استعماله الا انه قد يتفق ان يكون ما بعد الى بحيث يدخل في حكم ما قبله
وهذا هو المراد بقوله وبمعنى مع ويعضد ذلك ما قاله صاحب المفصل
وكونها بمعنى المصاحبة في قوله عز وجل ولا تاكلوا اموالهم الى
اموالكم راجع الى معنى الانتهاء **قوله** وحتى كذلك يعني حتى كالى
في كونها بمعنى الانتهاء والفرق بينهما ان مجرور حتى يجب ان يكون
آخر جزء مما ذكر قبل حتى كالراس في قولك اكلت السمكة حتى راسها
فان الراس آخر جزء من السمكة اذا ابتدئ من الذنب او ما يلاقي آخر
جزء منه كالصباح في نمت البارحة حتى الصباح فانه يلاقي آخر جزء
البارحة وذلك لان الفعل المعدى بحتى الغرض الوضعي فيه ان
يتقضى ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى ياتي عليه وذلك الغرض
انما يتحقق بذكر الشيئين بعد حتى ولا كذلك في الى فلو قلت حتى نصفها
او ثلثها لم يجز ولو قلت الى نصفها او ثلثها جاز وكذلك يجب ان
يدخل ما بعد حتى فيما قبلها دون الى ففي مسئلتي السمكة والبارحة
قد اكل الراس ونيم الصباح كذا قاله صاحب المفصل والمصنف
في شرحه وفيه تامل لان ما وضع حتى لاجله انما يقتضي دخول
ما يكون آخر جزء من اجزاء الشئ فيما قبله لا دخول ما ينتهي الشئ

اى لا يقتضي دخول ما ينتهي الشئ

عنده نعم الكلام ساكت في مسئلة الصباح عن الدخول في الحكم وعدمه
بخلاف مسئلة السمكة فان كونها آخر جزء من السمكة ينادي بانه داخل
في حكم السمكة لان التقضي شيئا فشيئا حتى يؤتى على تمام الشيء انما
يتصور بدخول كل الاجزاء في الحكم السابق بخلاف الصباح فانه ليس
بآخر جزء من اجزاء البارحة اذ المفروض هكذا حتى يلزم من تقضي
البارحة شيئا فشيئا حتى يؤتى على تمام البارحة دخول الصباح في
الحكم المذكور ولهذا ذكر في المقتبس العلامة الاسفندري **قوله**
ونمت الصباح مستدرك عند بعضهم لان ما ينتهي به الشيء يدخل
فيما قبله كما في السمكة اما فيما ينتهي عنده كالصباح فلا يدخل
كقوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض قال السيرافي في مسئلة
البارحة ولا يتناول النوم الصباح كما يتناول الاكل الرأس
في مسئلة السمكة وفي التحرير قوله ونمت الصباح منظور فيه لانه
لم ينم الا ترى ان ما بعد حتى بمنزلة التفصيل لما قبلها فاذا لم
يدخل في الاجمال لم يدخل في التفصيل **قوله** وبمعنى مع كثيرا المراد
بمجيء حتى بمعنى مع كون ما بعده داخلا في حكم ما قبله كما مر
لا ان يكون حتى متمحضا بمعنى مع من غير ملاحظة ما مر من معنى
التقضي المذكور وفي قوله كثيرا اشارة الى مجيئها بمعنى الى قليلا
كما جاء عن علي بن عيسى ان قولهم اكلت السمكة حتى رأسها
بالجر يجوز ان لا يدخل الرأس في الاكل كما لا يدخل في الى **قوله**

ويختص بالظاهر اشارة الى فارق لفظي بين حتى والى يعني حتى
لا يدخل على المضمر فلا يقال حتاه كما يدخل الى عليه فيقال اليه واما
لا يدخل حتى على المضمر لئلا يؤدي الى اختلاط الضماير وذلك لان
ما بعد حتى كما يتفق مجرورا يتفق منصوبا ومرفوعا ففي السمكة
يجوز الوجوه الثلثة الجر بحتى والنصب على ان يكون حتى للعطف
على السمكة والرفع على تقدير الخبر محذوفا كانه قيل حتى رأسها
ماكول فلو لم يمتنع من الضمير لأدى الى اللبس كذا قالوا واحسن
ما قيل فيه ما ذكر العلامة فخر المشايخ الاسفندري حيث قال
انما كان ذلك لانه يؤدي الى فساد المعنى وذلك لان المجرور في حتى
يجب ان يكون آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء منه على ما قرر
والضمير كناية عن السابق كله فهو هو بعينه لا جزء منه فلو قلت
اكلت السمكة حتاها اي حتى السمكة اختل الموضع والمعنى **قوله**
خلافا للمبرد وهو يجوز حتاه قياسا باليه وبما جاء في بعض الاشعار
من الشواذ والفارق قد مر **قوله** وفي للظرفية والمعنى بالظرفية
ان يكون محلا لوقوع الشيء اما حقيقة نحو زيد في ارضه والركض
في الميدان او تقديرا نحو نظر في الكتاب وسعى في الحاجة **قوله**
وبمعنى على قليلا اي يجيء في بمعنى على قليلا قال المصنف ومنه قوله
تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل وقد قيل انها على بابها وانما
قصدا المبالغة في الاستقرار فاستعمل حرف الظرف لذلك وهذا

هو اختيار صاحب المفصل حيث قال وقولهم انها في الآية بمعنى على عمل
على الظاهر والحقيقة انها على اصلها لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن
الكائن في الظرف فيه **قوله** والباء للالصاق الى آخره اي الباء
يستعمل لمعان للالصاق كقولك به داء اي التصق به داء وخامره ومررت
به وهو وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بموضع يقرب منه
وللاستعانة كقولك كتبت بالقلم وللمصاحبة كقولك اشتريت الفرس
بسرجه ولجامه وللمقابلة كقولك بعت هذا بهذا وللتعدية كقولك
خرجت بزيد وللظرفية كقولك جلست بالمسجد وزايدة في الخبر في
الاستفهام والنفي قياسا كقولك هل زيد بقايم وما زيد بقايم وفي
غيره سماعا كقولك حسبك بزيد في المرفوع والقى بيده في المنصوب
والمراد بالاستفهام هل فقط ارادة الخاص من العام كذا في بعض
الشروح **قوله** واللام للاختصاص الى آخره اي يستعمل اللام لمعان
للاختصاص وهو يشتمل الملك وغيره كقولك المال لزيد والجل للفرس
وللتعليل كقولك جئتك لاكرامك الزاير وتجيء مزيدة في مثل قوله
تعالى ردف لكم اي ردفكم وبمعنى عن مع القول يعني يستعمل اللام
بمعنى عن اذا كان مع القول في مثل قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين
امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه ولم يرد انهم خاطبوا الذين
امنوا بذلك اذ كان يجب ان يقال لو كان خيرا ما سبقتمونا اليه وانما
المعنى وقال الذين كفروا عن الذين امنوا كذا قاله المصنف وفي بعض

الشروح فيه نظر لانه ذكر في الكشاف وغيره ان هذا كلام الكفار
فانهم قالوا للمومنين لو كان ما اتى به محمد خيرا لما سبقنا هولاء
اعني المومنين وما قيل انه لو كان الخطاب للمومنين لكان ينبغي
ان يقال ما سبقتمونا ليس بلازم لجواز انهم خاطبوا بعض المومنين
كاكابرهم مثلا وارادوا بقولهم ما سبقونا اليه البعض الآخر
كاصاغرهم **قلت** ما نقل عن الكشاف انهم قالوا للمومنين فلا يخلو
اما ان يكون مراده منه قالوا لاجل المومنين كما هو مذكور في الكشاف
او مع المومنين فان كان الاول فلا يجديه نفعا وان كان الثاني فالكشاف
بريء عن عهدته فان المذكور في الكشاف هو قوله للذين امنوا لاجلهم
وهو كلام كفار مكة قالوا عامة من يتبع محمدا عليه السلام السقاط
يعنون الفقراء مثل عمار وصهيب وابن مسعود رضي الله عنهم ولو كان
ما جاء به خيرا ما سبقنا اليه هولاء هذا لفظ الكشاف وليس فيه ذكر
ان الكفار قالوا مع المومنين نعم ما قال ان سبقتمونا لا يلزم على تقدير
ان قالوا مع المومنين كلام حق الا انه هل في الكشاف ما يكون مخالفا
لكلام المصنف فليس كذلك وتجيء بمعنى واو القسم في اسم الله في موضع
التعجب كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس
الحيد بفتح الحاء جمع الحيدة عقدة في قرن الوعل والمشمخر الجبل
الشامخ والظيان ياسمين البر والآس الريحان وكلمة لا في الشعر
مضمرة بلا من الالتباس والتقدير والله لا يبقى على تصرف الايام

ذو حيد يقول العجب من الايام يفني مرورها كل حي حتى لا يبقى
الوعل المعتصم بشواهق الجبال **قوله** ورب للتقليل الى آخره
قلت بيان حرفية رب مشكل ووجه التفصي من ان كم وهي
نقيضها الدالة على التكثير اسم بالاتفاق فما لرب وهي للدلالة
على التقليل صارت حرفا عسر وعن بعض الفضلاء وجدت بعض
المتاخرين من المحققة يقول رب اسم ككم فاذا قلت رب رجل جاءني
كان مبتدا واذا قلت رب خطب كفيت كان مفعولا مثل كم سواء
واظن ان مذهب الاخفش هكذا **قوله** لها صدر الكلام يعني كلمة
رب تدخل في صدر الكلام لانها لانشاء التقليل فيتصدر لان كل ما
وضع للانشاء فموضعه صدر الكلام كالاستفهام او لان التقليل
من وادي النفي فيتصدر كالنفي **قوله** مختصة بنكرة موصوفة على الاصح
اما اختصاصها بنكرة فلانها نقيضة كم وكم يدخل في النكرة لانها
للاستفهام والاصل في الاستفهام ان يجري في النكرة وعن الامام
عبد القاهر انما اختصت بالنكرة لانها نقيضة كم وكم مختصة بالنكرة
لانها خبرية والاخبار انما يفيد السامع بالمنكور لا ما عرف وقال المصنف
في شرح المفصل وانما كان من خصايصها النكرة لان وضعها لتقليل
نوع من جنس فوجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس
بها دون تعريف فلو عرفت لوقع التعريف زيادة ضايعة كما في
قولك كل رجل وعن ابن السراج ان النحويين كالمجمعين على ان رب

جواب

جواب لمن قال لك ما رايت رجلا عالما او قدرت انه يقوله فتقول رب
رجل عالم ~~لما يقال رب رجل عالم~~ تريد رب رجل عالم قد رايت
وهذا وجه نحوي وانما وجب وصفها لانها وضعت لتقليل نوع من
جنس فوجب وصفها ليحصل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص
الجنس المذكور اولا فيصير بها نوعا الا ترى لو قلت رب رجل
لقيته لم يكن مفيدا لان من المعلوم ان في الدنيا رجلا لقيته وانما
يحتاج الى ان تصفه بالكرم او العلم او نحو ذلك وانما قال على الاصح
لان بعضهم لا يوجبون الصفة ويقولون ان عاملها نايب عن الصفة
مثلا اذا قلت رب رجل لقيته فلقيته اغنى عن الصفة وقيل هذا
اشارة الى ما ذهب اليه الكوفيين فانهم يرفعون الصفة خبرا لرب
لانها اسم عندهم تمسكا بقول الشاعر إن يقتلوك فان قتلك لم يكن
عارا عليك ورب قتل عار قالوا انما ارتفع عار لانه خبر عن رب
والحرف لا يخبر عنه واجيب عنه بانه تقديره رب قتل هو عار
كذا في بعض الشروح **قوله** وفعلها ماض محذوف غالبا وانما وجب
ان يكون فعلها اي عاملها وجوابها ماضيا لانها وضعت على تقليل
محقق فلا يكون الا ماضيا قال العلامة الاسفندري رحمه الله بيان
ذلك ان رب معناها التقليل وهو جزم في تصرفه بالقلة بعد ان
كان الموضع محتملا للكثرة ومثله لا يكون الا بعد تحقق الحال
وزمان الحال لا بقاء له الا بتصور الجمع بين طرف الماضي الذي

هو منتهاه وبين طرف الاتي الذي هو مبتداه والمتوقع معدوم
ولا حكم للانسان على المعدوم لانه غير معلوم له كيفيته وقوعه
او لانها تقع جوابا لنفي ماض كما امضيت فيما نقلت عن ابن
السراج **قلت** لما كتبت هذا التعليل من عندي عثرت في رواية
التخمير على هذا بعينه فشكرت يد الاصابة قال المصنف في شرح
المفصل ولا يرد على الماضي قولهم رب رجل يسافر غدا وكذا قوله
تعالى ربما يود الذين لان ذلك ليس هو الفعل المتعلق وعن
الامام عبد القاهر في الآية ان اخبار الله بغير الماضي كالماضي في تحققه
وكونه لا محالة كانه قيل ربما ود وهكذا في الكشاف كما ادخل اذ في قوله
تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم اتي باذ وهو للماضي
وجمع بينه وبين سوف التي هي للاستقبال لذلك وانما حذف
فعله لان رب جارة والجارة تدل على حذف الفعل كما في بسم الله
وقولهم اكرمني في رب رجل اكرمني صفة لرجل وفعل رب محذوف
اي رب رجل اكرمني لقيته وقيل يقال هذا في جواب السايل كما مر
فاستغني عن الفعل لانه يعلم بالسوال وقوله غالبا اشارة الى
ان فعله قد يظهر نحو رب رجل كريم لقيته ومما ثبت فيه فعلها
ولم تحذف قول الحماسي وخيل كاسراب القطا قد وزعتها لها
سبل فوق المنية تلمع شهدت وغنم قد حويت ولذة اتيت
وما ذا العيش الا التمتع قوله شهدت هو المتعدي وقد وزعتها

هو الصفة

هو الصفة **قوله** وقد تدخل على مضمر مبهم مميز بنكرة يعني يدخل رب
على مضمر مبهم من غير ان يقصد الى مرجوع ظاهر ثم تميز لابهامه كما
في نعم رجلا وانما وجب تمييزه لابهامه ووجب ان يكون منصوبا
وان كان الاصل في التمييز الاضافة لتعذرها هنا لانه ضمير صورة ومعنى
والضماير لا تضاف وعند امتناع الاضافة يصار الى النصب وقد مر
قوله والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز يعني هذا
الضمير لا يثنى ولا يجمع ولا يونث وان ثني تمييزه وجمع وانث نحو ربه
رجلين او رجالا او امراة وهذا عند البصريين لان هذا ضمير مجهول
عندهم رمي به من غير قصد الى مرجوع والضماير انما يجب مطابقتها
للمرجوع اليه وعند الكوفيين يذكر ويونث ويثنى ويجمع على حسب
مميزه نحو ربه رجلا وربها امراة وربهما رجلين الى الاخر وهذا
لان هذا الضمير عندهم راجع الى مذكور كان قايلا قال هل من رجل
كريم فقيل له ربه رجلا **قوله** ويلحقها ما فيدخل على الجمل اي
يلحق رب ما الكافة فيدخل حينئذ على الجمل بعد ان كانت تدخل
على نكرة موصوفة اسمية كانت نحو ربما قايم زيد او فعلية نحو ربما قام
زيد وذلك اذا ارادوا تقليل النسبة قال المصنف في شرح المفصل
لما قصدوا الى تقليل النسبة المفهومة من الجمل اتوا بالمكفوفة ايذانا
بذلك قال الامام الاسفندري وكانت الزيادة هنا مناسبة لتعلقها
بالجمل دون المفردات وخص حرف الابهام لان معاني الجمل مبهمة

منكورة لمانها محل الفايدة فكان زيادة الابهام فيها اوقع وامكن قوله
وواوها تدخل على نكرة موصوفة اي واو رب وهي الواو التي يبتدأ
بها في اول الكلام بمعنى رب كقوله • وبلدة ليس بها انيس • الا
اليعافير والا العيس • قال المصنف في شرح المفصل اختلف في اضمار
رب بعد الواو فقال بعضهم الخافض هو رب المضمرة وعن بعضهم
ان الخافض هو الواو ولكثرة وقوعها عندها جرت مجرى الاصل بعد
النيابة وصار كواو القسم في والله ويقوى ذلك انها يؤتى في اول
الكلام ولو كانت عاطفة لما استقام لم يستدعيها معطوفا عليه حينئذ
وليس في الكلام ذلك قوله وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل
يعني لم يجمع واو القسم مع فلا يقال اقسم والله كما يقال اقسم بالله
قال المصنف كانهم جعلوا عوضا من الباء والفعل معا ومن ثم اجاب
من منع العطف على عاملين في قوله تع والليل اذا يغشى والنهار
اذا تجلى لما اعترض عليه بانه قد عطف بالواو في والنهار وهي واو
العطف على عاملين الفعل المحذوف والواو التي هي حرف الجر الخافضة
الليل بان هذه الواو جعلت بدلا من الفعل وهي حرف جر فصارت
عاملة للعملين جميعا فاجريت مجرى عامل واحد عمل عملين وذلك
جائز باتفاق كقولك ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وهذا وان كان ظاهرا
الا انه منقوض بمثل قوله تع والقمر اذا اتسق فانه قد عطف على عاملين
من غير ان يكون احدهما عوضا من العامل الاخر وهو قوله فلا اقسم

بالشفق كذا في شرح المفصل للمصنف قوله لغير السوال يعني لا يستعمل
الواو في السوال فلا يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا
للواو عن درجة الباء وذلك لان الباء اصل في القسم اذ الاصل
حلفت بالله بالباء الالصاقية نحو بالله اكتفاء بالباء عن الفعل
ثم والله بابدال الباء واوا لكونهما من الشفتين الا انه اخف من الباء
لتجافي الشفتين عنه وانضمامهما على الباء قوله مختصة بالظاهر
يعني لا يدخل الواو في المضمر فلا يقال وك كما يقال بك لينحط درجة
الواو عن الباء كما مر قوله والتاء مثلها اي والتاء مثل الواو في انها
لا يستعمل مع الفعل والسوال وتختص بالظاهر وذلك لان التاء
بدل من الواو فاخذت حكمها قوله مختصة باسم الله يعني لا يستعمل
في غير اسم الله ولا يقال ترب الكعبة الا عند الاخفش وذلك لانهم
لما ابدلوا التاء من الواو ولتدانيهما جوارا ارادوا حط درجتها عن
الواو فخصوها باسم واحد لذلك وتعين اسم الله تعالى لذلك
لانه اكثر مجيئا في القسم من غيره قال الامام الاسغندري فان سالت
الحروف الشفوية الواو والباء والميم والفاء وليست التاء مخرجا
في شيء وان كانت تدانيها جوارا فانها من طرف اللسان على ما سياتي
في باب المخارج ولكن الاخوات احق من القريب بالمجاورة
قلت اجبت الامر على ما ذكرت الا انه قام فيهن مانع عن
اقامتهن مقامهما عوضا الباء فلانها مقدمة الباب باستحقاقها
امامه

والواو ساقته فبينهما بون واما الميم فلانها تقع في القسم
محذوفة النون من من الجارة فلو قامت مقام التاء لما علم انها
هذه ام تلك واما الفاء فلانها ياتي في حروف العطف فامرها
يوهم في بعض الصور في نحو والله فالله انها للعطف للقسم ثم لما
انسد طريق استعمالهن في هذا الموضع تجد الطريق المتعين الى
الجارة لتعذر الشريك وهي التاء اذ ليس لها وراء القسم حكم اخر
في كلامهم فقامت مقامها عوضا وهذا معنى لم اسبق اليه قلت
هذا وان كان قيد نوع اطناب لا تحتاج اليه الا اني اوردته لغزارة
فوايده وذو اليد في هذا الفن قادر على التلخيص قوله والباء اعم منهما
في الجميع يعني الباء اعم استعمالا من الواو والتاء لاستعمالها مع الفعل
وحذفه ومع السوال وغيره ومع الظاهر وغيره تقول اقسمت بالله
وبالله اخبرني وبزيد وبك لا فعلن ولا يكون الواو والتاء كذلك لان
الباء اصل وهما فرعان عليها كما مر قوله ويتلقى القسم باللام وان
وحروف النفي يعني يجاب القسم الذي لغير السوال بهذه الاشياء
للتاكيد في ان واللام ولحصول غرض النفي في حروف النفي قال المصنف
كانهم قصدوا ان يبينوا ان هذا هو المقسم عليه من اول الامر فاللام
كقولك لزيد قايم ولا فعلن كذا وان كقولك ان زيدا لقايم وحرف النفي
كقولك ما زيد بقايم ولا يقوم زيد وهذا الذي ذكر انما يكون مخصوصا
بالقسم لغير الاستعطاف واما القسم الذي للاستعطاف اي الطلب

التعطف والترحم على سبيل التضرع كما في قولك بالله لما زرتني
معناه لا اطلب منك الا زيارتك وانا في هذا الطلب كالمتضرع
وكقولك بالله اخبرني هل قايم زيد فانما يكون جوابه الجملة الطلبية
قال المصنف ولذلك سمي قسم السوال اي قسم الطلب قوله ويحذف
جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اي يحذف جواب القسم
اذا اعترض اي اذا توسط القسم بين طرفي الكلام كقولك زيد والله
قايم او ذكر قبله ما يدل على الجواب كقولك زيد قايم والله لان
الكلام الذي تخلل بينه القسم وما تقدم على القسم هو المقسم عليه
في المعنى فاستغنى عن اعادته قوله وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء
كقولك رمى عن القوس لانه تجاوز السهم عن القوس واطعمه
عن الجوع وكساه عن العري لانه يجعلهما متجاوزين عنه وكقولك
جلست على الحايط لاستعلائك اياه قوله وقد يكونان اسمين
لدخول من يعني عن وعلى قد يكونان اسمين اذا كان عن بمعنى الجانب
كقولهم جلست من عن يمينه اي من جانبها وعلى بمعنى فوق كقولك
غدت من عليه بعد ما تم ظموها • تصل وعن قيض ببيداء مجهل
الظمؤ ما بين الشربين وتصل بالصاد المهملة يقال جاءت الخيل
تصل عطشا وذلك اذا سمعت لاجوافها صليلا اي صوتا والقيض
ما تعلق من قشور البيض الاعلى ومن عليه اي من اعلى الفرخ
او البيض يقول غدت قطاة من فوق بيضها لطلب الماء ولولا

انهما اسمان لما صح دخول من عليهما **قوله** والكاف للتشبيه الكاف تجئ في اكثر الامر للتشبيه كقولك زيد كالاسد وقد يكون زايدة كقوله تع ليس كمثله شئ والذي يدل على زيادته انه لولاها لزم نفيه تعالى لانه نفى مثل مثله وهو مثل مثله لان المماثلة من الجانبين كذا في بعض الشروح **قلت** فيه نظر لان اللازم نفى الله تع بصفة المثلية ولا يلزم من ذلك نفى ذات الله تع بجواز ان يكون انتفاء المجموع بانتفاء صفة المثلية والاوجه ان يقال لو لم تحمل الكاف على الزيادة لاختل مغزى ما سيقت الاية لاجله وذلك لان سوق الاية لبيان نفي المثل بدليل سياق الكلام وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض الاية ثم اذا جعلتها غير مزيدة اوهم ذلك اثبات مثل الله تع فانك اذا قلت ليس مثل مثلك احد كانك قلت ليس مثل فلان الذي هو مثلك احد فاثبت فلانا ذاك مثلا له والاية سيقت لبيان نفي المثل فوقع الخلل في ذلك **قلت** وكان الحكم بزيادة الكاف احد القولين في الاية بدليل ان صاحب الكشاف صحح نفي لزوم المثل من الاية على وجه بدون ان يجعل الكاف زايدة وجعلها زايدة على وجه وانا اسوق كلامه اساغة للطالبين الذين ظما منوا في هذه العويصة بالشجي والشرق ولعمري ان طوايف لطايفه العزيز الدر تحقيق بان يكتب بسواد العين على بياض الحدق في الكشاف قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله وهم يريدون نفيه عن ذاته قصدوا المبالغة في ذلك فسلكوا به طريق الكناية لانهم اذا نفوه

عمن يسد مسده وعمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه ونظيره قولك للعربي العرب لا تخفر الذمم كان ابلغ من قولك انت لا تخفر ومنه قولهم قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه وفي حديث رقيقة بنت صيفي في سقيا عبد المطلب الا وفيهم الطيب الطاهر لداته والقصد الى طهارته وطيبه واذا علم انه من باب الكناية لم يقع فرق بين قوله ليس كالله شئ وبين قوله ليس كمثله شئ الا ما تعطيه الكناية من فايدتها وكانهما عبارتان معتقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة من ذاته ونحوه قوله عز وجل بل يداه مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجواد لا تقصدون شيئا آخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له فكذلك استعمل هذا فيمن له مثل ومن لا مثل له ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتاكيد كما كررها من قال وصاليات ككما يؤثفين ومن قال فاصبحت مثل كعصف ماكول **قوله** وقد يكون اسما اي وقد يكون كاف التشبيه اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن مثل البرد لدخول حرف الجر عليها والمنهم الذايب من هم الشحم فانهم **قوله** ومذ ومنذ للزمان للابتداء في الماضي يعني ان مذ ومنذ لابتداء الغاية في الزمان الماضي وهذا امر وضعي تقول ما رايته منذ سنة ولا تقول ما ارى منذ سنة **قوله** والظرفية في الحاضر

مثل مذ شهرنا ومنذ يومنا يعني تجيئان للظرفية في الزمان الحاضر وهذا ايضا امر وضعي كقولك ما رايته مذ شهرنا اي في شهرنا وقد توهم ان المثال الاول للابتداء والثاني للظرفية وليس كذلك بل المثالان للظرفية وذلك لانهما اذا دخلا على اللفظ الدال على زمان انت فيه لا يراد بهما الا الظرفية بالوضع والاستعمال ولهذا قال المصنف رحمه الله في تفسير المثال الاول فيكون نفيا للرؤية في الشهر المذكور **قوله** وحاشا وعدا وخلا للاستثناء في هذه الاشياء معنى الاستثناء اذا جررت بها ما بعدها يكن حروفا واذا نصبت بها ما بعدها يكن افعالا وقد مر البحث عنها وفي بعض الشروح وانما قيد هذه الثلثة بقوله للاستثناء لانها اذا لم تكن للاستثناء لم تكن حروفا لكن ليس كلما كانت للاستثناء كانت حروف الجر **قلت** قوله اذا لم يكن للاستثناء لم يكن حروفا تصوره ذلك اما ذهني او خارجي والاول غير موجب للتقييد بما يخرجه في هذا العلم والثاني غير مسلم والحق ان هذا ليس بقيد بل بيان انها يستعمل في ذلك كما في قوله الباء للالصاق وغيره **قال رحمه الله** الحروف المشبهة بالفعل الى قوله الحروف العاطفة **قلت** ذكر المصنف رحمه الله ان وجه شبهها انها تقتضي امرين كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين فاعلا ومفعولا وذلك لان صوغ هذه الحروف لاحداث معان في جمل لم توجد هي فيها قبل دخولها فقولك زيد منطلق اخبار بانطلاق زيد ساذج فاذا اردت امضاءه على التوكيد قلت ان زيدا منطلق واذا اردت امضاءه على التشبيه ذكرت

كان مكان ان ثم اذا ثبت انها مشبهة بالفعل اعطيت عمل الفعل الثابت له بطريق الفرعية وهو النصب قبل الرفع في نحو ضرب عمرا غلامه لان العمل بالشبه عمل بطريق الفرعية وهذا معنى قول المصنف في الشرح او لانه لما كان عملها فرعا على الفعل جعل عملها كعمل الفعل الفرعي من تقدم المنصوب على المرفوع **قال المصنف رحمه الله** وقد يقال اشبهت الفعل لانها على ثلثة احرف فصاعدا يعني بعضها على ثلثة احرف نحو ان وبعضها على اربعة احرف كلعل وبعضها على خمسة كلكن كما في الافعال نحو نصر ودحرج واكرم مع انها مبنية على الفتح كالافعال ولان معانيها معاني الافعال كانك قلت اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت **قلت** وكان المصنف رحمه الله انما لم يعبأ بتلك الوجوه من المشابهات زيادة اكتراث لما انها لا اختصاص لها بالفعل المتعدي لكنها معتبرة اذ بها تحصل التجانس اللفظي بينها وبين الافعال **قوله** لها صدر الكلام يعني يصدر هذه الحروف حتى يعلم من اول الامر ان الكلام للتحقيق او للتمني او نحوهما **قوله** سوى ان وهي بعكسها اي لهذه الحروف صدر الكلام سوى ان المفتوحة فانها عكس هذه الحروف لانها تقتضي آخر الكلام كما اقتضت هذه الحروف صدر الكلام وقد امضينا تعليل ذلك في باب المبتدا والخبر **قوله** ويلحقها ما فيلغى على الافصح اي وتلحق هذه الحروف ما الكافة فيبطل عملها لانها خرجت اذ ذاك عن مشابهة الفعل لانه لما لحقت بها ما

جاز دخولها على الافعال كما مر في رب وذلك لانهم لما قصدوا
تاكيد النسبة في الجملة الفعلية اتوا بما الكافة ايذانا بذلك كما انهم
لما قصدوا تقليل النسبة في الجملة اتوا بها واذا ثبت جواز دخولها
في الافعال حينئذ صار اقتضاؤها الاسم الذي به شابهت الافعال
واهيا فلذلك ضعف عملها فيلغى على المذهب الافصح وانما قال على
الافصح لانه قد جاء اعمالها كما في بيت النابغة على احد الوجهين
وهو قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد
فيه وجهان نصب الحمام على جعل ما مزيدة والحروف الزوايد لا تمنع من
العمل كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله والاخر رفعه على ان يكون ما كافة
عازلة عن العمل فيكون هذا الحمام مبتدا ولنا خبره الضمير في قالت
للزرقاء وهي امراة يضرب بها المثل في حدة النظر وجودة البصر
فيقال ابصر من الزرقاء والى حمامتنا اي مع حمامتنا وقد بمعنى
حسب وبعده فحسبوه فالفوه كما حسبت تسعا وتسعين لم ينقص
ولم يزد وبعدهما واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى حمام سراع وارد
الثمد والقصة ان الزرقاء فيما زعموا نظرت الى قطا يطير من جبلين
فقالت ليت الحمام ليه الى حماميه ونصفه قديه تم الحمام مائة
فاتبع القطا الى ان ورد الماء فعدوا فاذا ستة وستون فيكون نصفها
ثلثة وثلثين فهذه جملتها تسع وتسعون ثم اذا انضمت اليها واحدة كملت
مائة قوله ويدخل حينئذ على الافعال اي ويدخل هذه الحروف اذا لحق بها ما

قوله

على الافعال لتفيد معانيها في الجملة الفعلية كما افادت في الجملة الاسمية
تقول انما قام زيد وانما يقوم زيد فان ما لم تغير معنى الجملة شرع يفصل
كل واحد من تلك الحروف باعتبار معانيها فان وضعت تاكيدا للجملة
من غير تغيير لمعناها فاذا قلت ان زيدا قايم فانما افدت زيادة تاكيد
في زيد قايم واما ان المفتوحة فانها تخرج الجملة عن الاستقلال وتدخلها
في حكم المفرد لانك اذا قلت اعجبني ان زيدا منطلق وكرهت ان زيدا
منطلق واعجبني اشتهار انك فاضل فان مع اسمها وخبرها بتاويل
المصدر وقع في الاول فاعلا وفي الثاني مفعولا وفي الثالث مضافا اليه
وهذه احكام المفردات قوله ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل
والفتح في موضع المفرد يعني من اجل ان المكسورة تبقى معها الجملة
على فايدتها والمفتوحة تقلبها الى حكم المفرد وجب الكسر اي وجب
ان يستعمل ان المكسورة في كل موضع يقتضي ان يقع فيه جملة ووجب
الفتح اي وجب ان يستعمل ان المفتوحة في كل موضع يقتضي ان
يقع فيه مفرد قوله فكسرت ابتداء تبيين المحال التي يقع فيها الجمل
فتقتضي ان يستعمل فيها ان المكسورة اي فكسرت بناء على ما تقدم
من الفرق اذا وقعت في ابتداء الكلام اذ هو موقع الجملة نحو ان زيدا قايم
قوله وبعد القول يعني كسرت بعد القول وهذا اذا لم يكن القول
بمعنى الظن والظن كما هو مذهب بعض نحو تقول ان زيدا قايم وذلك
لان الجمل تحكى بعده قوله وبعد الموصول يعني كسرت بعد الموصول

ايضا نحو قوله تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اي الذي ان مفاتحه
وذلك لان الصلة لا تكون الا جملة وكذلك اذا دخل على خبرها اللام
كقوله تعالى انك لرسوله واذا وقعت جواب القسم نحو والله ان زيدا
قايم لكونها في موضع الجملة كذا في بعض الشروح قوله وفتحت فاعلة
الى اخره تبيين المحال التي تقع فيها المفرد فتقتضي ان يقع فيها ان
المفتوحة اي فتحت ان اذا كانت فاعلة يعني مع اسمها وخبرها
نحو بلغني انك عالم اي علمك واذا كانت مفعولة او مضافا اليها نحو
سمعت ان زيدا منطلق وعجبت من ان زيدا منطلق لانها مواقع لا يقع
فيها الا المفرد كذا في الشروح قلت وجوب كون الفاعل والمفعول
والمضاف اليه مفردا وان اشتهر بينهم بحيث يثلج الصدر بمجرد
النقل الا انه لا بد لدفع المستقصي من تعليل يعول عليه واني
ثم ما ظفرت على ذلك بعد الطلب الكثير وفي بعض الشروح ولا يشكل
بما اذا كان المضاف اليه جملة مثل اكتب حيث انك جالس لان
الاصل في المضاف اليه ان يكون مفردا فاعتبر الاصل في حيث
ففتحت بعدها قوله وقالوا لولا انك لانه مبتداء يعني يجب الفتح بعد
لولا وهي التي لامتناع الشيء لوجود غيره ولا يقع بعدها الا المبتداء
محذوف الخبر حذفا لازما لسد الجواب مسده وقد مر في صدر الكتاب
فلما التزم حذف الخبر بقي ما بعد لولا مظنة للمبتداء وحده وهو مفرد
ومثاله قوله تعالى فلولا انه كان من المسبحين قوله ولو انك لانه فاعل

يعني وجب استعمال ان المفتوحة بعد لو وذلك لان التقدير في نحو
لو انك تذهب لذهبت لو وقع ذهابك لذهبت فلم يقع ان في مظنة
الجملة بل وقعت موقع الفاعل وهو مفرد فلزم الفتح اذ لو كسرت
لتحققت جملة اسمية بعد حرف الشرط وهو ممتنع لامتناع تقدير الفعل
قبل هذه الجملة مع انه لا بد لحرف الشرط من تقديره قوله فان جاز التقديران
جاز الامران اي فان كان الموضع بحيث يجوز فيه تقدير الجملة ويجوز تقدير
المفرد جاز الفتح والكسر كقولك من يكرمني فاني اكرمه فانك لو لم تقدر
بعد الفاء مبتدا واجريت الكلام على ظاهره واردت فانا اكرمه وجب
الكسر لكونها واقعة ابتداء وان جعلت تقديره فجزاؤه اني اكرمه
وجب الفتح لانها وقعت خبر المبتداء وهو حدث وخبر المبتداء الحدث
لم يكون الا مفردا والتقدير فجزاؤه اكرامي له قوله واذا انه عبد القفاء
واللهازم مثال اخر لموضع يصح فيه التقديران والواو لعطف المثال
على المثال واوله وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه البيت
اذا هذه للمفاجاة ويقع بعدها الجملة الابتدائية فاذا فتحت فانما قصدت
الى وقوع ان واسمها وخبرها في موضع المبتداء خاصة فيكون الموضع موضع
مبتداء مفرد لانك لم تقصد الا اليه ولذلك وجب تقدير حذف الخبر
ليكمل الجملة فيكون تقديره فاذا عبوديته حاصلة واذا كسرت فانما
قصدت الى ادخال ان على المبتداء والخبر على الاستقلال بفايدتهما
فلم يقع ان الا في موضع الجملة فلم يحتج الى تقدير محذوف لان الجملة حاصلة

عبد

بكمالها لوقوع المكسورة واللهذمتان عظمان ناتيان فى اللحيين تحت
الاذنين وقوله عبد القفا قيل معناه هو عبد والقفا مقحمة وقيل
التقدير عبد قفاه وهو من اضافة الصفة الى الفاعل نحو حسن الوجه
وعن بعض الادباء انهم يضيفون اللوم الى القفا كما يضيفون الكرم
الى الوجه وقيل معنى البيت كنت اظنه حرا كريما ذا مروة فاذا هو
لئيم يفعل به ما يفعل بالاخسة من الناس قوله وشبهه يحتمل
ان تريد به قولهم اول ما اقول انى احمد الله فانك ان جعلت خبرا للمبتداء
وهو اول من غير ان تحكيها فتحت كانك قلت اول مقولى حمد الله
وان شئت كسرتها حاكيا كما تقول اول الاقوال التى تكلمت بها اليوم
زيد منطلق ولا حاجة الى تقدير الخبر مثل ثابت او موجود وهو اختيار
المصنف رحمه الله على خلاف ما قاله صاحب المفصل ومن اراد البلوغ
الى اقصى التحقيق فى هذا فليطالع شرح المفصل للمصنف رحمه الله قوله
ولذلك جاز العطف على اسم المكسورة لفظا او حكما بالرفع يعنى من اجل
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة يجوز لك ان تجعلها كالعدم وتعطف
على محل اسمها بالرفع نحو علمت ان زيدا قايم وعمرو فتجعل ان مع
معمولها فى حكم ان بعد علمت لانها تقوم مقام الجملة لقيامه مقام
المفعولين وانشد سيبويه والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا
فى شقاق متمسكا بان المفتوحة فى هذا الباب فى حكم المكسورة اذ
لو لم يكن كذلك لما صح عطف الضمير المرفوع على اسم ان المفتوحة

والتقدير انا بغاة وانتم كذلك قوله دون المفتوحة اى لا يجوز العطف على اسم
المفتوحة بالرفع لانها لما تغير معنى الجملة لا يسع لك ان تجعلها كالعدم
او لان اسمها بمنزلة جزء الكلمة والعطف على جزء الكلمة لا يجوز قوله
ويشترط مضى الخبر لفظا او تقديرا اى يشترط لجواز العطف على محل
اسم ان مضى الخبر عند البصريين اما لفظا كقولك ان زيدا قايم وعمرو
او تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قايم اى ان زيدا قايم وعمرو كذلك واما
قبل مضى الخبر لفظا او تقديرا فلا يجوز فلا يقال ان زيدا وعمرو ذاهبان
وذلك لان العطف قبل مضى الجملة بالرفع يؤدى الى عاملين مختلفين
فى معمول واحد وذلك ان زيدا منصوب بان وخبره لا يكون الا معمولا
لان لانه لا بد لها من مرفوع وهو خبر وارتفاع عمرو انما هو لتقدير
عطفه على المحل الذى هو الابتداء على الخلو من ان وجعلها معمولها
كالمبتداء المجرد فاذا قيل قايمان فجعل خبرا لهما ادى الى ان تكون
معمولا لان ومعمولا للابتداء وهو باطل لانه لم يتوارد على معمول واحد
عاملان قوله خلافا للكوفيين جوزوا العطف على محل اسم ان قبل
مضى الخبر لفظا او تقديرا لان خبر ان مرفوع عندهم بما ارتفع به قبل
دخول ان فلا يلزم عمل عاملين فى معمول واحد وهو ضعيف لما مر
من ان عمل هذه الحروف بشبه الفعل وذلك الشبه بالنسبة اليهما
سواء فلو عمل فى احدهما دون الاخر لزم التحكم ولا ينفعهم جواز مثل
ان الزيدين والعمرون ذاهبون لمضى الخبر ههنا حكما تقديره ان الزيدين

ذاهبون والعمرون ذاهبون لكن حذف خبر ان للعلم به كذا فى بعض
واما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون
من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون
فى سورة المائدة فقد ذكر فى الكشاف الصابئون رفع على الابتداء وخبره
محذوف والنية به التاخير عما فى حيز ان من اسمها وخبرها كانه
قيل ان المومنين والهادين والنصارى حكمهم كذا والصابئون
كذلك وانشد شاهدا له والا فاعلموا البيت اى فاعلموا انا بغاة
وانتم كذلك ومن اراد البلوغ الى اقصى غاية التحقيق فى الاية
فليطالع الكشاف قوله ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد والكسائى
ذهب المبرد والكسائى الى ان اسم المكسورة اذا كان مبنيا جاز العطف
على محلها قبل مضى الخبر لفظا او حكما نحو انك وزيد ذاهبان لاستعمال
بعض العرب ذلك فاشار المصنف الى بطلانه بقوله ولا اثر لكونه
مبنيا لان المانع المذكور موجود مع ان هذا ليس باستعمال الفصحاء كذا
فى الشروح قلت لو قطع النظر عن استعمال الفصحاء فقولهما صادر
عن نطف وهو دفع التحكم المذكور انفا فافهم عن ذكاء وحدس قوله
ولكن كذلك اى ولكن حكمها حكم ان فى جواز العطف على محل اسمها بعد
مضى الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد لكن بكرا خارج وعمرو لان معناها
الاستدراك كما سيجئ وهو لا يبطل معنى الابتداء ايضا قوله ولذلك
دخلت اللام مع المكسورة الى اخره اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة

عما كان لم يجامع لام الابتداء الا اياها اعلم ان لام الابتداء
لتاكيد الحكم وتحقيقه والجملة عندها باقية على استقلالها
بفايدتها بمنزلة ان فى ذلك كله فلم يكن فى اجتماعهما واحدا
منافاة والى هذا اشار بقوله ولذلك دخلت اللام مع المكسورة
بخلاف ساير الحروف من اخوات ان اما المفتوحة وان كانت
توافق اللام من وجه وهو التحقيق فهى تخالفها من وجه وهو
انتقال الجملة مع المفتوحة الى حكم المفرد فوقع بينهما التنافى من
هذه الجملة فلم يجمعها فى جملة واحدة واما البواقى فهى وان كانت موافقة
للام فى بقاء الجملة معها على استقلالها فهى تخالفها فى المعانى والمقاصد
فلذلك لا يجتمع اللام معها والى هذا اشار بقوله دونها اى دون
البواقى من الحروف المشبهة بالفعل ثم للام الابتداء اذا جامعت
ان المكسورة ثلثة مداخل احدها ان يدخل على الخبر كقولك ان
زيدا لقايم وقوله تعالى ان الله لغفور شكور وذلك لان اللام لما
شاكلت ان فيما ذكرنا صارت بمنزلة ان فى الافادة فكرهوا
اجتماعهما فى موضع واحد كراهة وقوع اللام مرتين فزحلقوها
الى الخبر والى هذا الوجه اشار بقوله على الخبر والثانى ان يدخل
على الاسم ان فصل بينه وبين ان كقولك ان فى الدار لزيدا وقوله
تعالى ان فى ذلك لعبرة لعدم اجتماعهما فى شىء واحد والى هذا
اشار بقوله او على الاسم اذا فصل بينه وبينها اى بين الاسم وبين ان

والثالث ان تدخل على ما يتعلق بالخبر اذا تقدم على الخبر وتأخر عن الاسم كقولك ان زيدا لطعامك آكل وان عمرا لفي الدار جالس وقوله تعالى انهم لفي سكرتهم يعمهون وذلك لان المتعلق بالخبر كالمتعلق بالمبتدا لان الخبر هو المبتدا من حيث المعنى الا انه اشترط ان يكون ذلك المتعلق بين الاسم والخبر لئلا يبعد فاللام الداخلة في المتعلق كانها داخلة في المبتدا بتوسط الخبر وتدخل على المتعلق ههنا دون الخبر لقربه والى هذا اشار بقوله او على ما بينهما اي على ما بين الاسم والخبر وهو المتعلق قوله وفي لكن ضعيف اي دخول هذه اللام في لكن على احد المداخل المذكورة ضعيف وجه الجواز ما تقدم من انها لا تغير معنى الجملة فيمكن الجمع بينها وبين اللام لبقاء معنى الابتداء في معمول لكن واما الضعف فلان لكن يفيد الوصل بالتوسط بين كلامين واللام يفيد القطع لدلالتها على الابتداء فلا يمكن اجتماع حرفين في جملة يقتضي احدهما الاتصال والاخر الانفصال ولذا قيل قوله ولكنني من حبها لعميد على ان الاصل ولكن انني فنقلت حركة الهمزة الى النون وحذفت ثم حذفت النون الاولى كراهة اجتماع النونات ثم ادغمت النون في النون قوله وتخفف المكسورة فيلزمها اللام قال المصنف رحمه الله وانما لزمتها اللام للفرق بينها وبين ان النافية لانها لما خففت صار لفظها كلفظها ولو لم يدخل اللام لم يدر اذا قيل ان زيد قايم انها مخففة ام نافية وكان مقتضاها اذا اعملت ان

اى وبجوز الغاؤها

ان لا يلزمها اللام لان الفرق يحصل بالاعمال ولكنهم جعلوا الباب كله واحدا ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي اما لتعذره واما لكونه مبنيا فلا يظهر الفرق بالاعمال قوله ويجوز الغاؤها اي المكسورة اذا خففت ويجوز اعمالها ايضا اما جواز الالغاء فلفوات الشبه اللفظي وهو كونها على ثلثة احرف مفتوح الاخر واما الاعمال فلبقاء الشبه المعنوي وهو اقتضاؤها اسمين كالفعل المتعدي قوله ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا يعني اذا خففت المكسورة يجوز دخولها على الافعال العاملة في المبتدا والخبر كالافعال القلوب والافعال الناقصة وذلك لان عملها ملغى حينئذ مع انه يحصل الغرض المقصود منها بدخولها على تلك الافعال وهو تاكيد الجملة الابتدائية فلا تنافي بينها وبين هذه الافعال ومثاله قوله تعالى وان نظنك لمن الكاذبين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين قلت قوله ويجوز دخولها يوهم انه يجوز دخولها في غير تلك الافعال ايضا وان كان قوله خلافا للكوفيين يدفع ذلك وليس كذلك بل المراد ان من حقها ان يدخل على المبتدا والخبر الا انه يجوز ان يدخل على تلك الافعال لا غير لما مر ولهذا قيل في المفصل والفعل الواقع بعد المكسورة يجب ان يكون من الافعال الداخلة على المبتدا والخبر قوله خلافا للكوفيين في التعميم يعني الكوفيون يجوزون دخولها على الافعال عامة سواء كانت داخلة على المبتدا والخبر او غير داخلة

عليهما وانشدوا بالله ربك ان قتلت لمسلما • وجبت عليك عقوبة المتعمد • قال المصنف رحمه الله هذا خارج عن القياس واستعمال الفصحاء فلا اعتبار به قوله وتخفف المفتوحة فتعمل في ضمير شان مقدرا اي تخفف ان المفتوحة فتعمل عند التخفيف في ضمير شان مقدر وجوبا قلت طالما اشكلت لي في هذا المقام مسايل واعضلت على استخراج دلايل فاسأل الله التوفيق في التحقيق وهو عز سلطانه بالاجابة حقيق المسئلة الاولى ما الفرق بين المكسورة اذا خففت وبين المفتوحة اذا خففت حيث تعمل الاولى في المظهر نحو وان كلا دون الثانية والمسئلة الثانية ما الفرق بينهما ايضا في ان المكسورة حين يلغى عملها في الظاهر لم يجب فيها تقدير ضمير الشان والمفتوحة حين يلغى عملها في الظاهر يجب فيها تقدير ضمير الشان المسئلة الثالثة ما بال ضمير الشان خص بهذا التقدير والجواب عنها ان يقال كان من حقهما ان يستويا بعد التخفيف اعمالا والغاء نظرا الى ظاهر التخفيف الا ان للمفتوحة شبها بالفعل اقوى من شبه المكسورة من حيث ان لها معنى مخصوصا كالافعال بخلاف المكسورة فانه ليس لها معنى مخصوص غير التاكيد الذي هو معنى الزوايد كلها فبهذا الشبه القوي استدعت المفتوحة ترجيح جانب الاعمال ولم يظهر ذلك الترجيح الا بان يحكم بالاعمال في الظاهر حتما في المفتوحة وجوازا في المكسورة ولو حكم كذلك يلزم اثبات التفاوت

الفاحش بين المتساويين في الحكم بواسطة التخفيف الذي هما فيه سيان وفي ذلك من البشاعة ما لا يحتمله الذوق فاوجبوا للمفتوحة عملا نظرا الى جانب الترجيح وشرطوا ان يكون ضميرا ليكون استتار اعمالها حتى لا يظهر التفاوت الفاحش بين الشقيقين بموجب يستويان فيه وتعين ان يكون ضمير الشان لان المعنى انما يصح بتقديره فانك اذا قلت علمت ان زيد منطلق فلا بد لك لصحة المعنى ان تقدر ضميرا من غير مرجع ويكون لهذه الجملة ارتباط معه ولن يظفر بشيء بذلك الصفة سوى ضمير الشان وهذا من خواص هذا المؤلف قوله فيدخل على الجمل مطلقا يعني لما قدر ضمير الشان بعد المفتوحة المخففة صلحت لان يجاء بعدها بجملة اسمية او فعلية ثم الفعل بعدها يكون داخلا على المبتدا والخبر او غير داخل عليهما اذ بتقدير ضمير الشان يحصل مقتضاها دايما وهو افادة معناها في الجملة الاسمية بخلاف المكسورة قوله وشذ اعمالها في غيره اي شذ اعمال ان المخففة المفتوحة في غير ضمير الشان مقدر كقوله • فلو انك في يوم الرخاء سألتني • فراقك لم ابخل وانت صديق • يصف نفسه بالجود حتى سأل الحبيب الفراق مع فرط حبه لاجابه الى ذلك كراهة رد السايل انك وسألتني وفراقك وانت كلها بالكسر كذا نقله ابن انباري عن الفراء انه قال اخبرني من سمعه بعد كذا عشرين سنة انها بالكسر وفي الاقليد ذكر ان الرواية بالفتح قوله ويلزمها مع الفعل

السين او سوف او قد او حرف النفي اعلم ان المخففة المفتوحة
اذا دخلت على الجملة الفعلية فلا بدّ من احد الاحرف المذكورة لانه
بالتخفيف ذهب منها التضعيف وملازمتها الاسماء حتى قيل
علمت ان لا يخرج زيد فلمّا ذهب عنها التضعيف وصارت بحيث تلى
الفعل بعد ان كانت تلازم الاسماء جاؤا بواسطة تفصل بينها
وبين الفعل وهى تلك الاربعة جبرًا لما ظهر من النقصان وانّما
عُيّنت هذه الاربعة للتعويض من قبل انها مختصة بالافعال
فلمّا ذهب منها ما به شابهت الافعال عُوّضت بما هو مختص
بالافعال ووجه آخر انهم الزموا الاتيان باحد هذه الاربعة لئلا
يقع الالتباس بين أنْ هذه وبين أنِ الناصبة للفعل لانك اذا
قلت علمت أنْ سيذهب علم أنّ هذه ليست بالناصبة لانها
للاستقبال والجمع بين علمى الاستقبال مستكره وعلى هذا سوف
وحرف النفي لانهما للاستقبال امّا قد فانه لمّا شابه السين وسوف
أُجرى مجراهما ثم في دخول هذه الاشياء تفصيل وذلك لان الفعل
ان كان ماضيا منفيا فلا بدّ من حرف النفي نحو علمت أنْ ما خرج زيد
ولا يشكل بقوله تع وأن ليس للانسان الا ما سعى لان ليس
لمّا كان جامدا فكانه ليس بعدها فعل ولانه متضمن معنى النفي
مع الفعل لانه في معنى قولنا وأن ما حصل للانسان الا ما سعى
وان كان مثبتا فلا بدّ من قد لتقريب الماضي من الحال نحو علمت أنْ قد

خرج زيد وان كان مضارعا مثبتا فلا بدّ من السين او سوف معه
كقوله تع أنْ سيكون منكم مرضى وان كان مضارعا منفيا فلا بدّ من
حرف النفي كقوله تع افلا يرون أنْ لا يرجع اليهم وكقوله تع ايحسب
أنْ لم يره احد وعلمت ان لا تخرج زيد وانّما قال مع الفعل لانها لو كانت
مع الاسم كبيت الكتاب في فتية كسيوف الهند قد علموا أنْ
هالك كلّ من يحفى وينتعل لم يلزمها احد هذه الحروف لانه حينئذ
لا تشبه بأنِ المصدرية ولم تحتج الى التعويض لان التغيير مع الفعل
اكثر وهو الحذف ووقوع الفعل بعدها وليس مع الاسم الا الحذف
ولمّا كان التغيير مع الفعل اكثر ممّا هو مع الاسم عُوّض مع الفعل
ولم يعوّض مع الاسم كذا في بعض الشروح قوله كانّ للتشبيه كانّ
لانشاء التشبيه كما انّ ليت ولعلّ لانشاء التمنى والترجي وزعم
بعضهم انّ الكاف في كانّ كاف التشبيه ركّبت مع انّ واصل قولك
كانّ زيدًا الاسد انّ زيدا كالاسد فقدّم الكاف لاجل الانشاء
كما في همزة الاستفهام وفتحت همزة انّ لانّ الكاف جارّة والجارّة
انما تدخل في المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان
المعنى على الكسر قال المصنف رحمه الله وهى عند بعضهم حرف
براسه وهو الصحيح لانّ التركيب خلاف الاصل قوله وتخفّف فتلغى
على الافصح اي اذا خفّفت يبطل عملها في القول الاصح يعنى يبطل
في الظاهر ولكن لا يبطل في ضمير شان مقدّر قياسا على المفتوحة

الفعل م

من حيث انّ لفظها مفتوحة كقوله ونحر مشرق اللون كانْ ثدياه
حقّان وفى قول يعمل في الظاهر قياسا على المكسورة من حيث انّ
اصلها مكسورة وهذا مذهب القائلين بالتركيب وعلم من ذلك
بيان قوله على الافصح قوله لكنّ للاستدراك معنى الاستدراك ان
الجملة التي تسوقها اوّلا يقع فيها وهم للمخاطب فيتدارك ذلك
بكلمة لكنّ كما اذا كان بين زيد وعمرو ملازمة في المجيء وعدمه
وقلت جاءني زيد يذهب قلب السامع الى أن عمرا ايضا
لم يجئ لما كان بينهما من هاتيك الملازمة السابقة فتزيل عنه ذلك
الوهم بقولك لكنّ عمرا جاءني فالحاصل انّ معنى الاستدراك رفع
وهم تولّد عن كلام سابق والاستدراك شبيه الاستثناء فكما
انّ الاستثناء يستدرك فيه بكلمة الاستثناء النفي بالايجاب
نحو ما جاءني احد الا زيد والايجاب بالنفي نحو جاءني القوم الا زيدا
كذلك الاستدراك يستدرك فيه بلكنّ النفي بالايجاب والايجاب
بالنفي الا أنّ في الاستثناء استدراك جزء من كلّ بخلاف الاستدراك
قوله يتوسط بين كلامين متغايرين معنى اي يتوسط لكنّ بين
كلامين متغايرين نفيا وايجابا من حيث المعنى اي المعتبر هو
التغاير بحسب المعنى سواء تغايرا بحسب اللفظ ام لا فمثال المتغايرين
لفظا ومعنى ما جاءني زيد لكنّ عمرا جاء ومثال المتغايرين معنى لا لفظا
سافر زيد لكنّ عمرا حاضر ومنه قوله تعالى ولو اراكهم لفشلتم كثيرا م

ولتنازعتم في الامر ولكنّ الله سلّم اي سلّمكم من ان يريكم كثيرا فالمعنى
ولكنّ الله ما اريكم كثيرا قوله وتخفّف وتلغى وانّما لم يعملوها عند التخفيف
لانها اشبهت بالتخفيف لكنِ العاطفة في اللفظ والمعنى فاجريت مجراها
في ترك العمل بخلاف أنّ وإنّ فانهما ليس لهما ما يجريان عليه في منع
العمل كذا في شرح المفصل للمصنف قوله ويجوز معها الواو وسوق هذا
الكلام يقضى الى أن يكون الضمير في معها عائدا الى لكنِ المخففة وهو
الوجه وان كان يدخل الواو على المثقلة ايضا اذ ليس في ذلك اشتباه
وانّما الاشتباه في أنّ لكنِ المخففة لمّا كانت على صورة لكنِ للعطف هل
يجوز دخول الواو فيها ام لا فازاح هذا الاشتباه بقوله ويجوز معها الواو
كما في قوله تعالى وما كفر سليمن ولكنِ الشياطين كفروا بتخفيف لكن
ورفع الشياطين على قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي على ما نصّ
عليه في الشاطبية وادخال الواو فيه للفرق بينها وبين لكن الذي
هو حرف العطف قوله وليت للتمنى التمنى طلب المنية وهو تقدير
انسان في نفسه ما يريد وقوعه ممكنا كان او محالا والفرق بين
التمنى والترجي انّ الاول يكون في الممكن وغيره والثاني لم يكون الا
في الممكن كذا في بعض حواشي المفصل قوله وقد اجاز الفرّاء ليت زيدا قائما
الفرّاء ينصب الجزئين معا لان ليت بمعنى اتمنى وهو يتعدّي الى مفعولين
والكسائي ينصب الجزئين لكن باضمار كان والذى دعاهما الى ذلك
قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا قال المصنف رحمه الله

في شرح المفصل في باب المرفوعات للناس فيه ثلثة مذاهب احدها
وهو مذهب البصريين انها نصب على الحال وخبر ليت محذوف
فيكون رواجع حالا عن الايام وليت يعمل في الحال لتضمنها معنى
الفعل ومذهب الفراء ان ليت ينصب الاسمين جميعا على لغة بعض
العرب لان ليت بمعنى تمنيت وهم يقولون تمنيت زيدا قايما فكذلك
هذه ومذهب الكسائي انه منصوب باضمار يكون كثير في كلامهم
ومذهب البصريين اولى اذ قد ثبت حذف الخبر مع ارادته وهو
غير ما حكموه عليه واما مذهب الفراء فلم يثبت ان ليت عاملة
نصبا في الجزئين فيحمل عليه البيت ولا يثبت ذلك الا بثبت واما
مذهب الكسائي وان كان خيرا من مذهب الفراء لثبوت اضمار
كان في مواضع الا ان مذهب البصريين اولى لكثرة حذف الخبر وقلة
اضمار كان وايضا يدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين
في كان ولعل وعلى ضعف قول الكسائي عدم جواز ان زيدا قايما
على تقدير كان كذا ذكره المصنف في الشرح قوله لعل للترجي ذكر
في المفصل لعل هي لتوقع مرجو او مخوف وذكر بعض الفضلاء
ان ما ذكره الشيخ صاحب المفصل من معنى لعل انم واعم مما ذكره
الايمة في كتبهم انها للترجي لانها تاتي فيما ليس بمرجو وهو المخوف
لان الرجاء انما يتحقق فيما ينفع له فيما يضره يقال رجوت الهلاك
قلت لو صح انها تستعمل في المخوف فالمصنف انما قال كذلك بناء

لان اضمار كان

عينه

على الغالب

على الغالب يعني غلب استعمال لعل في توقع مرجو فلذا قال لعل للترجي
ويعضده ما قال المصنف رحمه الله في شرح المفصل معناها التوقع
لمرجو او المخوف ولكنه كثر في المرجو حتى صار غالبا عليها ثم ما جاء
من نحو قوله تع لعل الساعة قريب فهو ترج للعباد لان التوقع من الباري
سبحانه مستحيل لانه انما يكون فيما جهلت عاقبته وهو محال في حقه
تعالى لانه عالم بجميع المعلومات قوله وقد شذ الجر بها اي الجر بلعل
شاذ وروي السيرافي عن ابن دريد ان من العرب من يجر بلعل
وانشد في ذلك وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه
عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي
المغوار منك قريب قال المصنف رحمه الله الجر بها على قصد الحكاية
يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر والشاعر حكاه على ما كان مجرورا
او كانه اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكى بالياء
في الاحوال الثلث وفي بعض الشروح وهذا التاويل جيد لو لم يكن
الجر بها لغة قبيلة قلت الاعتراض غير وارد فان المصنف انكر
تلك اللغة ثم اول الشعر بوجه لا يكون على تلك اللغة براءة لذيل هذا
الشاعر عن نقيصة ذلك الاستعمال الرذل وهيهات ما وجه فساد
تاويله لو كان الجر لغة لغير اكلة البرابيع وحرشة الضب ومضغة
الشيح والقيصوم قال رحمه الله الحروف العاطفة الى قوله
حروف التشبيه قلت العطف لغة الامالة ومنه عطفت العود

فانعطف وعطف الوسادة ثناها ومنه منعطف الوادي منحناه
كذا في الصحاح ولقب هذا الباب بالعطف لامالة حرفه ما بعده الى ما
قبله اعرابا وحكما في المفردات او حصولا في الجمل قوله فالاربعة الاول
للجمع يعني الواو والفاء وثم وحتى تجمع بين الاول والثاني في الحكم
الحاصل للاول كقوله جاء زيد وعمرو وجاء زيد فعمرو وجاء زيد ثم عمرو
وجاء القوم حتى عمرو قوله فالواو للجمع المطلق لا ترتيب فيها شرع
يبين ما تختص كل من هذه الحروف به فقال الواو لمطلق الجمع من غير
مراعاة ترتيب بدليل قوله تعالى حكاية عن المنكرين للبعث وقالوا
ما هي الا حيوتنا الدنيا نموت ونحيى فالموت بعد الحيوة مع انه قدمها
عليها لما كان الغرض نفس الجمع دون الترتيب وبدليل قوله تعالى
وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة في موضع وقوله وقولوا حطة
وادخلوا الباب سجدا في موضع اخر فلو كان الواو للترتيب لتناقض
الكلامان قوله والفاء للترتيب اراد للجمع مع الترتيب بغير مهلة
وهذا هو المراد بقولهم الفاء للتعقيب والدليل على ان الفاء للتعقيب
صحة قولك سقيته فروي وبدليل انها تدخل على الجزاء والجزاء
غير متاخر من الشرط قال المصنف رحمه الله في شرح المفصل
المراد بالتعقيب ما يعد في العادة تعقيبا لا على سبيل المضايقة
فرب فعلين يعد الثاني عقيب الاول في العادة وان كان
بينهما ازمان كثيرة نحو قوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا

العلقة

العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما وفي
بعض شروح المفصل فسر ذلك بقوله ومعنى قوله لغير مهلة
ان لا يتخلل بين الاول والثاني عمل كما اذا قلت دخلت البصرة
فالكوفة فالمعنى انك لم تشتغل بعد دخول البصرة بعمل آخر
حتى دخلت الكوفة وهو قريب من الاول قوله وثم بمهلة ثم مثل
الفاء في الجمع والترتيب الا انها مع المهلة بدليل انه لا يجوز ادخالها
على الجزاء اذ الجزاء لا يتراخى عن الشرط ولذلك قال سيبويه مررت
برجل ثم امراة فالمرور هنا مروران قوله وحتى مثلها الى اخره
يعني ان حتى مثل ثم في الترتيب والمهلة وان كان زمان مهلتها اقل
من زمان ثم الا انها تفارق ثم في ان معطوف حتى يجب ان يكون جزءا
من متبوعها دون ثم حتى لو قلت مات الانبياء حتى الناس لم يجز
لان ذلك عكس ما يقتضيه حتى اذ الانبياء بعض الناس والى هذا
الفرق اشار بقوله معطوفها جزء من متبوعه وانما وجب ان يكون
معطوف حتى جزءا من متبوعه لان الغرض الذي يومي اليه بالعطف
بحتى وضعا الاعلام بان الحكم سرى من الاضعف الى الاقوى حتى
شمل الكل من هذا الجنس كقولك مات الناس حتى الانبياء
او بالعكس كقولك قدم الحاج حتى المشاة وكان ذكر الاقوى
او الادون بعدها بمنزلة التعليل على انه لم ينفلت من افراد
هذا الجنس احد من هذا الحكم فان بلوغ الموت الى الانبياء

وهم الاقوياء يستدل به على انه لن يتخلص عنه غيرهم و قدوم المشاة وهم الضعفاء يستدل به على انه لم يبق من الحاج احدٌ الا و قدم وهذا الاستدلال انما يستقيم اذا كان ما بعد حتى من جنس ما قبلها فانه لا يلزم مثلا من ان يموت الناس ان يموت الخيل لو قيل مات الناس حتى الخيل فثبت انه لن يتصور ذلك الا بان يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها والى هذا التعليل اشار بقوله ليفيد قوة او ضعفا وفي بعض الشروح قوله ليفيد قوة او ضعفا تعليل لهذا الشرط اى كون معطوفها جزءً من متبوعه وتقريره ان يقال لما وُضعتْ حتى للغاية وغاية الشيء لا يكون الا طرفه وطرفه جزءه فثبت ان مقتضاها ان يكون المعطوف جزءً من المتبوع واذا كان كذلك فانْ ابتدأتَ عن الطرف الاضعف مثل ان تقول مات الناس حتى الملوك يفيد القوة لان الملوك غاية الناس من طرف القوة وهو المراد بقوله ليفيد قوة وان ابتدأتَ عن الطرف الاقوى مثل ان تقول قدم الحاج حتى المشاة يفيد الضعف لان المشاة غاية الحاج من طرف الاضعف **قلت** هذا افضل ما في الشروح وأشفه الا ان فيه نظرا لانه لما علّل في ذلك بكون حتى وُضعت غاية والغاية طرف والطرف جزء ولو سلّم ذلك فقد تم له التعليل على ان ما بعد حتى جزء لما قبلها وبقي قوله ليفيد قوة او ضعفا غير محتاج اليه في ذلك والمصنف انما علّل بذلك على زعم هذا القائل فلا بد من تقرير يطابق ما ساق المصنف

كلامه لاجله على ان قوله حتى وضعت غاية والغاية طرف والطرف جزء منقوضٌ بالى فان ما بعدها غاية ولا يلزم ذلك وعندي وجه آخر لعله هو الاوجه وهو ان لا يجعل قوله ليفيد تعليلا على قوله معطوفها جزء من متبوعه بل يجعل من تتمة الشرط اى شرط حتى هذا المجموع وهو كون ما بعدها جزءً لما قبلها لافادة القوة او الضعف وذلك لسرٍّ شريفٍ وهو ان يكون بمنزلة جواب لمن عسى يعترض بانه لو كان ما بعدها جزءً لما قبلها لكان المعطوف جزءً من المعطوف عليه ولكان بمنزلة ان يقال اخذتُ الدراهم ودرهما وفيه من البشاعة ما لا يخفى فاشار الى جوابه بقوله ليفيد قوة او ضعفا اى شرط ما بعدها ان يكون اقوى او ادْوَن ليصير كانه جنس آخر ويذهب بالبشاعة اللازمة من عطف ما هو داخل في الشيء على الشيء و يكون هذا كقوله تعالى من كان عدوًّا لله وملائكته وجبريل وميكال عطفهما على الملائكة وان كانا منهما الا انهما لافضليتهما كانهما من جنس آخر فرويك فقرة لا يُفري فَريَّها ولا يُباري عبقريّها **فان قلت** قد مرّ في الحروف الجارة ان ما بعد حتى اما آخر جزء من اجزاء الشيء أو ما يلاقي آخره فان كان ما يلاقي آخره فكيف يكون جزءً من متبوعه **قلت** أظنّ ان ذلك حكم حتى الجارة لا العاطفة فان العاطفة ينبغي ان يكون ما بعدها آخر جزء من اجزاء الشيء لما اسلفتُ لك من الغرض الوضعي فيها آنفا ويعضُدُ ذلك ما وجدتُ في بعض النسخ

لا يجوز نمت البارحة حتى الصباحَ بالنصب لان الصباح ليس من جزء البارحة ويجوز اكلت السمكة حتى راسَها بالنصب لان الراس جزء من السمكة **قوله** ومعطوفها جزء من متبوعه الضمير في معطوفها عائد الى حتى وفي متبوعه عائد الى المعطوف **قوله** واوْ وإمّا وامْ لاحد الشيئين مبهما اى هذه الثلاثة لاسناد الحكم الى احد الامرين لا بعينه نحو جاءني زيدٌ او عمرو وجاءني إمّا زيد وإمّا عمرو وازيد عندك ام عمرو **قلت** لو قال لاحد الشيئين فصاعدا لكان اشمل **قوله** وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام **قلت** قبل الشروع في شرح هذا لا بد من تقديم معرفة ام المتصلة والمنقطعة فمعنى المتصلة ان تكون مُعادِلَةً للهمزة وقرينةً لها حتى يكونا جميعا بمنزلة ايّ والمنقطعة هي المترجمة ببل وهمزة الاستفهام مثال المتصلة قولك ازيد عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وجوابه ان تقول زيد اذا كان عندك زيد او عمرو اذا كان عندك عمرو ومثال المنقطعة في الاستفهام ازيد عندك ام عندك عمرو ومعناه بل اعندك عمرو ولو كانت هي المتصلة لما احتيج فيها الى تكرير الظرف فكانه غلب على ظنك ان الذي عنده زيد فاستفهمتَ ليعود الظن يقينا فلما اتممتَ الاستفهام غلب على ظنك ان الذي عنده عمرو فاعرضتَ عن الاول واستأنفتَ سؤالا ثانيا كنحو ما فعلته بذيّا ومثال المنقطعة في الخبر انها لابل ام شاء كانه ظهر لك اشخاص من بعيد فغلب على ظنك انها ابل فقلت انها لابل

مخبرا عنها على مقتضى ظنك ثم لما تم الاخبار اعترضك شك فاستأنفتَ سؤالا فاضربت عن الاخبار السابق فقلت ام شاء على تقدير ام هي شاء فكانه في التمثيل بل اهي شاء لان فيها دلالة على الاضراب كما في بل و دلالة على الاستفهام كما في الهمزة فترجموا ام هذه ببل والهمزة لاشتمالها على معانيهما كذا في التحبير جئنا الى الشرح فقوله ام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اشارة الى تعريف ام المتصلة والى الفرق بينهما وبين اوْ وإمّا يعني ام المتصلة هي التي لا تقع الا بعد حرف الاستفهام كما مرّ من انها معادلة للهمزة وقرينة لها وذلك لانها متصلة وُضعتْ للسؤال عن تعيين كل واحد منهما بعد ان يعلم ثبوت احدهما فالزموا دخول حرف السؤال فيهما **قوله** يليها احد المستويين اى يلي ام احد المستويين في المسؤلية **قوله** والاخر الهمزة اى الاخر من المستويين في المسؤلية يلي الهمزة **قوله** بعد ثبوت احدهما اى بعد ثبوت احدهما عند السائل **قوله** لطلب التعيين تعليل على قوله يليها احد المستويين والاخر الهمزة يعني انما اشترط ذلك لطلب التعيين كانهم قصدوا الى الايذان في اول الامر بان المطلوب تعيين احدهما هذا هو الفارق بين امْ وبين اوْ وإمّا وذلك لان ام لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما في علم المخاطب والتزم ان يليها احد المستويين ويلي الهمزة الآخرُ منهما ايذانا بذلك المعنى في اول الامر ولا كذلك اوْ وإمّا فان السائل بهما جاهلٌ بثبوت احدهما فيسأل عن ثبوته ولهذا كان الجواب

المطابق في أوْ وإمّا بنعم أو لا حتى لو أجبتَ بالتعيين زدتَ على الجواب
وجواب أم بالتعيين لا بنعم لما سيجيء قوله ومن ثم لم يجز أرأيت زيدا
أم عمرا أي ومن أجل أن أم المتصلة يليها أحد المستويين ويلي الهمزة
الآخر لم يجز أن يقال أرأيت زيدا أم عمرا لأن الهمزة لم يتصل بأحد
المستويين بل اتصلت بقوله رأيت والشرط اتصالها بأحدهما
كما مرّ وفي بعض الشروح لم يجز أن يقال أرأيت زيدا أم عمرا إلا على
شذوذ ثم قيل فيه اعلم أني وجدت نسخة قرئت على المصنف
وعليها خطه كان فيها على الأفصح بعد قوله والآخر الهمزة وكان فيها بدل
قوله ومن ثم لم يجز ومن ثم ضعف وهو قريب من الأول لكن شرح المصنف
يوافق ما ذكرناه أولاً قوله ومن ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم أو لا
أي ومن أجل أن أم لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند السائل
كان جوابها بالتعيين لا بلا أو نعم لأنه لا يتعين المسؤول عنه بأحدهما
فإذا قيل أزيد عندك أم عمرو وقلت في الجواب نعم أو لا لم يتعين واحد
منهما وهو المطلوب من السؤال فكان الجواب زيد أو عمرو بخلاف
أوْ وإمّا كما مرّ قوله والمنقطعة كبل والهمزة إلى آخره إشارة إلى
معنى أم المنقطعة والفرق بينها وبين المتصلة وبين أوْ وإمّا وقد مضى
شرح ذلك في مطلع البحث قوله وإمّا قبل المعطوف عليه لازمة مع إمّا
جائزة مع أوْ إشارة إلى الفرق بين أوْ وإمّا وهو أن إمّا العاطفة يلزم
أن يكون قبل المعطوف عليه بها إمّا أخرى كقولك جاء إمّا زيد وإمّا عمرو

بخلاف أوْ فإن ذلك لا يلزمها معها ولكن يجوز أن يتقدم إمّا فتقول
جاء زيد أو عمرو وجاء إمّا زيد أو عمرو وكأنهم قصدوا بتقدم إمّا
أن يبيّنوا من أول الأمر أن الحكم ثابت لأحد الأمرين لا بعينه لأنه لو لم
يتقدم لبنى السامع على أن الظاهر أن الحكم ثابت للأول فإذا
جيء بإمّا أو أوْ بعد ذلك تبيّن خلاف ما ظنّه فإذا أتى بإمّا من
أول الأمر لم يجئ هذا اللبس كذا في شرح المصنف فإن قلت
هلّا أوجبوا رفع ذلك اللبس في أوْ قلت طالما زاولت في كشف
شيء مقنع في ذلك وما ساعدني سوى ما أظنه من أن أوْ كأنها
وضعت لتستعمل في شك عرض لك بعد ما بنيت كلامك على اليقين
فإنك إذا قلت جاءني زيد فكأنك متيقن في ذلك أول وهلة ثم عرض
لك الشك في أن الجائي زيد أم عمرو فقلت أو عمرو بعد ذلك
وإمّا كأنها وضعت لتستعمل في شك اعتراك في أول الأمر في أن
الجائي زيد أو عمرو فنبّهت بإمّا في أول الأمر على ما كان في قلبك من الشك
ثم لما كان أوْ من أخوات إمّا لم يجوّزوا أن يتقدمها إمّا رعاية لجانب الفرعية
فإن قلت هلّا يجوز أن يتقدم أوْ على أوْ قلت لأنها قوية في باب العطف
فلا يتصور بخلاف إمّا فإن فيها نوع وهاء في ذلك لمكان الاختلاف فإن
أبا علي الفارسي لم يعدّ إمّا في حروف العطف لدخول العاطف عليها
ووقوعها قبل المعطوف عليه وإن أجاب المصنف عن ذلك في شرح
المفصل فقال ولا بُعد في أن يكون دخل حرف العطف على إمّا

لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعد إمّا المتقدمة ويكون إمّا نفسها
لغرض المنع بين ما بعدها وبين ما بعد إمّا المتقدمة هذا هو الصحيح
والذي يحققه أنهم يقولون جاءني إمّا زيد أو عمرو فيوقعون أوْ في موضع
قولهم وإمّا فلولا أنها حرف عطف لم يقع حرف العطف بمعناها من كل
وجه وكلّ من أو عطف باتفاق ولا معنى لقول القائل إن حرف العطف
مقدّم وإنما قدّم حرف بالشك فيما يأتي بعده وقصده أن يكون على
لفظ ما بعدها ما فيه من معنى الشك فثبت أن الأولى للشك المحض
من غير عطف والثانية لهما جميعا قوله ولا وبل ولكن لأحدهما معينا
يعني هذه الثلاثة لإثبات الحكم لأحد المذكورين معينا فلا لنفي
ما وجب للأول فتقول جاءني زيد لا عمرو فلو قلت ما جاءني زيد لا عمرو
لم يجز لأنك لم توجب للأول شيئا فتنفيه بلا وبل للإضراب عن الأول
منفيا كان أو موجبا والإضراب هو الإعراض عن الشيء بعد الإقبال عليه
قال أضحيتُ عن طلب المعيشة مضربا لما وثقت بأن مالك
مالي تقول جاءني زيد بل عمرو قاصدا للإخبار بمجيء زيد ثم تبين لك
أنك غلطت في ذلك فصرت تضرب عنه وتعرض عن ذكره إلى عمرو
وقلت بل عمرو وتقول ما جاءني بكر بل خالد وهذا يحتمل على وجهين
أحدهما أن يكون التقدير ما جاءني بكر بل ما جاءني خالد فكأنك قصدت
أن تثبت نفي المجيء لبكر ثم استدركته فأثبته لخالد والوجه الثاني
أن المعنى ما جاءني بكر بل جاءني خالد فيكون نفي المجيء ثابتا لبكر

ويكون إثباته لخالد فيكون الاستدراك في الفعل وحده لا في الفعل
وحرف النفي معا قال رحمه الله وقد يأتي بل في الجمل بمعنى ترك
الأول والأخذ فيما هو أهم منه مثل قوله تعالى أم يقولون افتراه بل
هو الحق من ربك ونظائره كثيرة قوله ولكن لازمة للنفي قال المصنف
رحمه الله لكن للاستدراك بعد النفي وإنما لزمها النفي إذا عطف بها
مفرد على مفرد وهو المراد هنا كما صرح المصنف في الشرح بقوله
وإنما لزمها النفي لأن المراد عطف المفرد وذلك لأن وضع لكن للمغايرة
بين ما قبلها وما بعدها والمفرد لا يكون نفيا لأن النفي مخصوص بالجمل
وإذا ثبت أن يكون إثباتا وجب أن يكون ما قبلها نفيا ليحصل
المغايرة فلا يجوز جاءني زيد لكن بشر وفي التخمير فإن سألت لم لا يجوز
على معنى النفي لكن بشر لم يجئ كما كان ما جاءني زيد لكن عمرو بمعنى جاءني
أجبت النفي لا يكون إلا بعلامة وهو حرف النفي وليس كذلك الإيجاب
لأنه لا علامة له بحرف كذا قالوا وللمتأمل المستقصي ليس فيما ذكروا
مقنع والذي هو أشد قطعا للشغب أن يقال عطف المفرد على المفرد
يقتضي الاشتراك في الإسناد فإذا قلت ما جاءني زيد فيه شيئان حرف
النفي والفعل ثم إذا عطفت عمرا بلكن والاستدراك من ضرورته
إبطال حرف النفي وإلا لم يحصل التدارك فقد أبطلت النفي وبقي الفعل
سالما مسندا إلى عمرو مفرزا للإثبات فقد حصل مقتضى عطف
المفرد على المفرد وأما إذا قلت جاءني زيد ثم عطفت عمرا بلكن

حروف التنبيه

فكانك انما ابطلت نفس الفعل اذ لا نفي تبطله بلكن فلم يبق الا ان يسند الى عمرو شيء فبطل مقتضى اسناد المفرد الى المفرد وقد يلمح الى ذلك مامر من الفرق بين ما وليس في باب الاستثناء واما في عطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها بعد النفي وبعد الاثبات تقول جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء لان العطف في الجمل للحصول ففايدته حصول الجملتين في الاثبات والنفي وقد حصلت قال رحمه الله حروف التنبيه الى قوله حروف النداء قلت هذه الحروف وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع في الجملة ليتفطن لما يقال له لانه قد يفوته على تقدير الغفلة بعض ما ذكر تقول ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا والا ان عمرا بالباب واما انك خارج والا لا تفعل واما والله لا فعلن وهي انما تدخل في المركبات لما مر من غرض وضعها الا كلمة ها فانها تدخل في الاشارات والضماير كثيرا نحو هذا وها هو ذا وها انت ذا وانما كثر دخولها على هذين النوعين لفرط ابهامهما فلا جرم مست الحاجة الى تنبيه المخاطب على تفهم ما اشير اليه وعلى وقوفه على ما كني عنه فوق الحاجة الماسة الى غيره قلت وكان تخصيصها بالمفردات لمناسبة كونها مفردا بخلاف اخويها واما الالف فلا اعتداد لها لانه من اشباع فتحة الهاء على ما قال ابن درستويه قال رحمه الله حروف النداء الى قوله حروف الايجاب قلت معنى قوله

حروف النداء

حروف الايجاب

يا اعمها انها يقع لنداء القريب والبعيد دون اخواتها فان ايا وهيا للبعيد خاصة لكثرة حروفها واي والهمزة للقريب لقلة حروفها لكن الهمزة للمنادي الاقرب قال رحمه الله حروف الايجاب الى قوله حروف الزيادة قلت هذه الحروف تستعمل في الجواب فنعم ام تلك الحروف واعمهن لدورها في اكثر انواع الكلام في الخبر والاستخبار والاثبات والنفي تقول اذا قال قام زيد او لم يقم نعم تصديقا لقوله وكذلك اذا وقع الكلام بعد حروف الاستفهام اذا قال اقام زيد او الم يقم زيد فقلت نعم فقد حققت ما بعد الهمزة وهذا هو المراد بقوله فنعم مقررة لما سبقها قال المصنف رحمه الله هذا وضعها لغة وان جرى العرف بخلاف ذلك ولهذا قالوا لو قال بعد قوله اليس لي عليك كذا نعم لالزمناه به تغليبا للعرف لا لان الوضع اللغوي كذلك قوله وبلى مختصة بايجاب النفي بلى دون نعم في العموم اذ هي لا يجيء الا في جواب المنفي خبرا واستخبارا تقول في جواب من يقول لم يقم زيد او الم يقم زيد بلى اي بلى قد قام زيد وعلى هذا قوله عز وجل الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه سئل فقيل لم لم يقل قالوا نعم فقال لو قالوه كفروا عن آخرهم وقال الله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي نجمعها قادرين وعن جار الله العلامة رحمه الله ولو قال اولم تؤمن قال نعم فسدت وكذب على الله وكفر ابرهيم عليه السلام وعنه ان بلى تحقق ما بعد النفي ونعم تحقق ما بعد الهمزة قوله واي اثبات

للمخبر بان

حروف الزيادة

بعد الاستفهام ولا تستعمل الا مع القسم اذا قال لك المستخبر هل كان كذا قلت اي والله قوله واجل وجير وان تصديق للمخبر اي هذه الثلاثة تصديق للمخبر كقولك في جواب من يقول قام زيد اجل وجير وكقول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها والمراد بالمخبر في قوله تصديق للمخبر هو المتكلم لا الذي اخبر بخبر والا لم يقع تصديقا للدعاء وكذا في بعض الشروح قال رحمه الله حروف الزيادة الى قوله حرفا التفسير قلت في المفتاح المراد بزيادتها ان اصل المعنى بدونها لا يختل والا فلا بد من ان يثبت لها من فايدة وفي التخيير محصول مذاهب الناس في هذه الحروف على قولين احدهما انها زيدت للتوسل الى الفصاحة فربما لم يتمكن اللفظ المفرد في الوزن او في شيء من الامور اللفظية فاذا اقحم شيء من هذه الزوايد صلح والثاني انها زيدت تاكيدا للمعنى قوله فان مع ما النافية يبين المحال التي تستعمل هذه الحروف فيها زايدة فان المكسورة تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت البتة قوله وقلت مع المصدرية يعني قلت زيادة ان مع ما المصدرية ومع لما نحو اجلس ما ان جلس القاضي ولما ان جلست جلست قوله وان مع لما الى آخره اي تزاد ان المفتوحة بعد لما نحو ولما ان جاء البشير وانما زيدت ان المفتوحة بعد لما دون المكسورة لان لما فيه معنى المجازاة تقول لما جاء زيد جئت وان هي الاصل في باب المجازاة فاستقبحوا ان يزيدوا عليها ان التي

هي اصل الجزاء لئلا يكون الاصل تابعا للفرع اما زيادة المكسورة بعد ما النافية فان ما للنفي وان كذلك في الاصل ففي زيادة ان مع ما تحقيق للنفي وتاكيده وتزاد بين القسم ولو نحو والله ان لو قمت لقمت قال سيبويه واما ان فيكون بمنزلة لام القسم في قولهم اما والله ان لو فعلت لفعلت قال السيرافي يعني ان ان يكون جوابا اذا اقسم على شيء في قوله لو ولا يكون جوابه في غير ذلك وانما جاز هنا خاصة كراهية للتضعيف بادخال اللام على اللام وتزاد مع الكاف قليلا كان ظبية تعطو الى ناضر السلم بجر ظبية تعطو اي يتناول قوله وما مع اذا ومتى الى آخره اي تزاد ما بعد اذا شرطا نحو اذا ما اكرمتني اكرمتك وبعد متى شرطا نحو متيما تكرمني اكرمك وبعد اين شرطا نحو اينما تكن اكن وبعد اي شرطا كقوله تعالى ايا ما تدعو فله الاسماء الحسنى وبعد ان شرطا كقوله تعالى فاما نذهبن بك ولا بد من ادخال نون التاكيد على فعل الشرط اذا زيدت ما بعد ان شرطا في الاكثر لانه لما اكد حرف الشرط كان تاكيدا لفعل اولى فان قلت ما ذكرت من التعليل مشترك بين الجميع فما اختصاص فعل ان بها قلت تاكيد اخوات ان بما يمكن ان يكون تلخيصا لها بالشرط اذ هن ليست بمتمحضات بالشرط بخلاف ان فتاكيدها انما يكون لاهتمام فعل الشرط فافهمه عن لطف بصيرة قوله شرطا متعلق بالجميع من اذا الى ان قوله وبعض حروف الجر يعني تزاد ما مع بعض حروف الجر لا مع كلها كقوله تعالى

فبما نقضهم ميثاقهم و فبما رحمة من الله لنت لهم و عما قليل **قوله** وقلت مع المضاف يعني تزاد ما بين المضاف والمضاف اليه قليلا نحو غضبت من غير ما جرم اي من غير جرم البتة **قوله** ولا مع الواو بعد النفي اي وتزاد لا بعد الواو اذا كان قبلها نفيا تاكيدا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وانما حكم بزيادتها هنا لان المعطوف على المنفي منفي فلا حاجة اليها قال المصنف رحمه في شرح المفصل في مثل هذا نظر فانه يفيد نفي المجيء عن كل واحد منهما نصا ولو لم يات بلا لجاز ان يكون نفي المجيء عنهما على جهة الاجتماع ولكنه خلاف الظاهر فلذلك كان القول بالزيادة اولى لبقاء الكلام باثباتها على حاله عند عدمها وان دلالتها عند مجيئها اقوى وهو من باب التاكيد والزيادات فيها معنى التاكيد فلا يخرج بقوة دلالة الكلام بها عن ان يكون زيادة عن التاكيد **قوله** وبعد ان المصدرية اي تزاد لا بعد ان المصدرية كقوله تع لئلا يعلم اهل الكتاب وكقوله ما منعك ان لا تسجد في الكشاف في قوله ما منعك ان لا تسجد اي ان تسجد ولا زائدة وفايدتها توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه كما في لئلا يعلم كانه قيل ليتحقق علم اهل الكتاب وما منعك ان تحقق السجود وتلزمه نفسك اذ امرتك **قوله** وقلت قبل اقسم يعني تزاد لا قبل اقسم قليلا من ذلك قوله تع لا اقسم بيوم القيمة **قلت** المصنف والشارحون رحمهم الله عن آخرهم مثلوا بذلك والقول بزيادة لا وان كان

اي منتهيا الى اخرهم

احد الاقوال كما ستطلعك عليه من قريب فهو منظور فيه وان اجيب عنه فلا بد من ذكر الاعتراض مع جوابه وما يرد عليه وما في الاية من الاقوال والوجوه وان كان تشمئز عن ذلك من ليس له مرتن باحياء الليالي في المطالعات سابيّنه بعون الله تعالى في الكشاف في مطلع سورة القيامة ادخال لا النافية على فعل القسم مستفيض في كلامهم واشعارهم قال امرء القيس لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وقال غوية ابن سلمى الا نادت امامة باحتمالي لتحزنني فلا بك ما ابالي وفايدتها توكيد القسم قالوا انها صلة مثلها في لئلا يعلم اهل الكتاب وفي قوله في بئر لا حور سرى وما شعر واعترضوا عليه بانها انما تزاد في وسط الكلام لا في اوله فاجابوا بان القران في حكم سورة واحدة متصل بعضه ببعض والاعتراض صحيح لانها لم تقع مزيدة الا في وسط الكلام ولكن الجواب غير سديد الا يرى الى امرء القيس كيف زادها مستهل قصيدته والوجه ان يقال هي للنفي فالمعنى في ذلك انه لا يقسم بالشيء الا اعظاما له يدلك عليه قوله تع فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه بادخال حرف النفي يقول ان اعظامي له باقسامي به كلا اعظام يعني انه يستاهل فوق ذلك وقيل لا نفي للكلام ورد له قبل القسم كانهم انكروا البعث فقيل لا اي ليس الامر كما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيامة الى هذا لفظ الكشاف فظهر

من ذلك ان القول بزيادة لا في الاية احد الاقوال مع انه منظور فيه بما هو غير مسلم عند صاحب الكشاف **قلت** ولي ايراد في قوله ولكن الجواب غير سديد الى آخره اوردته وقت قراءتي الكشاف على شيخي الامام العلامة حسام الدين السغناقي نور الله مضجعه في اجتماع اهل العلم بغوايده الغزير الدر فاستحسن وهو انه لما ثبت زيادة لا في مستهل قصيدة امرء القيس وهو هو في الفصاحة فكيف يكون الاعتراض بانها انما تزاد في وسط الكلام لا في اوله صحيحا **قلت** وكان في قول المصنف وقلت اشارة الى هذا الاعتراض الكشافي فان ذكر الشيء اولا يدل على الاهتمام به فلا يناسب الزيادة فلذلك قال وقلت **قوله** وشذت مع المضاف اي شذت زيادة لا بين المضاف والمضاف اليه كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر يجوز ان يكون حور جمع حاير اي هالك من حار هلك ونظيره حول جمع حايل اي لا يسير الا في بئر هلكى ويجوز ان يكون مصدرا وهو النقصان يقال حور في محارة اي نقصان في نقصان مثل لمن يدبر امره اي اوقع نفسه في المهلكة وما علم بها وقيل هو بئر يسكنها الجن **قوله** ومن والباء واللام تقدم ذكرها اي تقدم ذكر من والباء واللام يزاد كل منها في الحروف الجارة وانما لم يشر الى زيادة الكاف لندرتها **قال رحمه الله** حرفا التفسير الى قوله حروف المصدر **قلت** انما سميتا حرفا التفسير لتنزلهما منزلة اللفظ

التفسير فانك اذا قلت في نحو قوله تع واختار موسى قومه اي من قومه كانك قلت تفسيره من قومه **قوله** فان مختصة بما في معنى القول ذكروا لان المفسرة ثلاث شرايط احدها ان يكون مفسرة لكلام فيه معنى القول لا صريح القول نحو ناديت له ان قم فلو قلت قلت له ان قم لم يجز **قلت** وكان الاستعمال كذلك والا فليس في كتبهم دليل على ذلك الثانية ان لا يتصل بان هذه شيء من صلة الفعل الذي تفسره اذ لو اتصل ذلك بها صارت في جملة ذلك الفعل ولم تكن تفسيرا له نحو قولك اوعزت اليه بان افعل لان الباء تصل الثاني بالاول وصل الناقص بما يتممه وتفسير الكلام لا يكون الا بعد تمام الثالثة ان يكون ما قبلها كلاما تاما لانها وما بعدها جملة تفسر جملة قبلها ولذا قيل قوله تع وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين بمعنى انه ولم يصلح ان يكون ان بمعنى اي لان ما قبلها غير تام وهو مبتدا لا خبر له وهذه الشرايط منقولة من السيرافي قال المصنف رحمه الله وقد اختلف في تفسير القول الصريح بها فاجازه بعضهم وحمل عليه قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم فجعلها تفسيرا لما قبلها وهو قوله ما امرتني به وغيرهم يجعلها مصدرية او زايدة لا مفسرة واما قوله تع وانطلق الملأ منهم ان امشوا فانما جاز ذلك لانه كان انطلاق مع القول لان الانطلاق كان بعد

مناظرة رسول الله صلى الله عليه وسلم اياهم والتبكيت لهم بجوابه
العتيد الصادر عن المجالة يكون في ولولة ودمدمة فكان الانطلاق
متضمنا معنى القول من هذا الوجه كذا في بعض حواشي صاحب المفصل
امشوا اى اكثروا ومشت المراة تمشي كثر ولدها ومنه الماشية
للتفاؤل واما اى فهو اعم استعمالا من ان لجواز ان يفسر بها ما ليس
في معنى القول وما هو بمعناه والقول الصريح قال رحمه الله حروف المصدر
الى قوله حروف التحضيض قلت انما سميت مصدرية لانها تجعل ما بعدها
في حكم المصدر فان قلت ذكر هنا حروف المصدر وفي المفصل الحرفان
المصدريان فكيف التوفيق بينهما قلت اسقط صاحب المفصل
ان المثقلة وهي من الحروف المصدرية المصدرية لتقدم ذكرها في غير
موضع ولانها تفارق اختيها في ان صلتها لا تكون الا جملة اسمية
واختاها صلتهما جملة فعلية لا غير فيهما تقدر ان مصدرا باعتبار
فعلهما وتلك باعتبار فعل خبرها لفظا او تقديرا كذا في شرح المفصل
للمصنف رحمه الله قوله فالاولان للفعلية وان للاسمية يعني ما
وان المخففة تختصان بالجملة الفعلية اى تدخلان الجملة الفعلية
وتجعلان بمعنى المصدر نحو اعجبني ما صنعت اى صنعك ونحو قوله
تعالى فما كان جواب قومه الا ان قالوا اى الا القول وهو الاصل
لان الفعل هو القابل لا نقله به مصدرا فالاصل دخولهما على الفعل
واما ان فانها تدخل على جملة من مبتداء وخبر كما مر وتجعلها

حروف المصدر

في تاويل مصدر خبرها كقولك اعجبني انك قايم اى قيامك او في معناه
كقولك اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر ذلك قدرته
بالكون كقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام اى ولو ثبت
كون ما في الارض من شجرة اقلاما كذا ذكره المصنف في الشرح قال رحمه الله
حروف التحضيض الى قوله حرف التوقع قلت انما تصدرت هذه الحروف
لتنبئ على التحضيض في اول الامر كساير اقسام الكلام من الشرط والاستفهام
قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اى ويلزم دخول هذه الحروف الفعل
لفظا نحو هلا ضربت زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربت قال المصنف
في شرح المفصل هذه الحروف معناها الامر اذا وقع بعدها المضارع
والانكار والتوبيخ اذا وقع بعدها الماضي وكذلك ذكر صاحب
المفصل في بعض حواشيه ولما كان معناها في وجهيها ذلك
افتقرت الى وقوع الفعل بعدها كحرف الشرط لان معنى الحض
والتوبيخ انما يكون في الافعال كالشرط قال رحمه الله حرف التوقع
الى قوله حرفا الاستفهام قلت سمي حرف توقع لانه انما يخبر به من
يتوقع الاخبار كقول المقيم قد قامت الصلوة وهذا انما يكون
في الماضي قوله وفي المضارع للتقليل يعني اذا دخل قد على المضارع
يفيد تقليل الفعل في الاخبار كقولهم ان الكذوب قد يصدق
وقد يراد بها التحقيق في المضارع كقوله تع قد يعلم الله قال رحمه الله
حرفا الاستفهام الهمزة وهل الى قوله حروف الشرط قلت هذان

حروف التحضيض

حروف الاستفهام

الحرفان سميا حرفا الاستفهام ولهذا تصدرا اول الكلام انباء على
طلب الفهم من اول الامر قوله تقول ازيد قايم الى آخره يعني هما تدخلان
على الجملتين الاسمية نحو ازيد قايم وهل زيد قايم والفعلية كقولك
اقام زيد وهل قام زيد الا انه اذا وقع في الاسمية الخبر فعلا جاز مع
الهمزة فكان تقدير الاسم بعدها فاعلا او مفعولا على حسب تعلق الفعل
احسن من تقديره مبتدا كقولك ازيد قام وازيدا ضربته على ما تقدم
في الاضمار على شريطة التفسير واما هل فلا تقع في الاسمية اذا كان الخبر فعلا
الا على الشذوذ وذلك لان اصل هل ان تكون بمعنى قد بدليل قوله تع هل
اتى اي قد اتى وبدليل ادخال الهمزة عليها كقوله اهل راونا بسفح
القاع ذي الاكم الا انهم تركوا الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام
واذا كان معناها معنى قد ولا يصح ان يقال قد زيد قام فكذلك لا يصح
ان يقال هل زيد قام فان قلت فكما لا يجوز ان يقال قد زيد قام فكذلك
لا يجوز ان يقال قد زيد قايم فلم جاز هل زيد قايم قلت انما جاز حملا
لها على اختها وهي ازيد قايم فان قلت فهلا حملوا هل زيد قام
على ازيد قام حتى يجوز ذلك كما يجوز ذا قلت لان زيد قام ليس
بصريحه جملة اسمية بل فيه شمة من الفعلية فكان قريبا من مقتضى
هل والشئ انما يحمل على شئ تابع له اذا لم يكن قريبا من محاله ومتصرفه
واما اذا كان يقرب من موقعه الاصلي فهو كانه في مكنته من رياسته
واصالته فلا يرضى بتبعية الغير ولما كان زيد قايم ليس من محال هل

اصلا لا جرم ضعفت هل فتبعت الهمزة في دخولها عليه ولما كان زيد قام
فيه شمة من محاله لا جرم قويت معنى هل فابت عن المتابعة ثم لما ابت
عن المتابعة لهذا المعنى ولم يجد مدخلا وطيا تدخل فيه بالاستقلال
فلم تدخل هذا هو المفهوم من شرح المصنف فان قلت فقد ذكر هل
زيد خرج فاعل فعل مضمر يفسره الظاهر قلت لم يقصد به الا توجيه
وجه ضعيف لان ذلك سايغ في السعة كذا في شرح المفصل للمصنف
قلت وكان حق ذلك البحث ان يورد عند قوله والهمزة اعم تصرفا
الا انه وقع في شرح المصنف وساير الشروح هنا فاقتديتهم قوله
الهمزة اعم تصرفا الى آخره يريد انها يستعمل ايضا في مواضع لا يستعمل
فيها هل فمن تلك المواضع قولك ازيدا ضربت وازيد قام ولا تقول
هل زيدا ضربت وهل زيد قام لما مر ان اصلها ان يكون بمعنى قد
فاقتضت وقوع الفعل فكما لا يقال قد زيدا ضربت لا يقال هل زيدا
ضربت كذا في شرح المفصل للمصنف ولان الهمزة وضعت للسوال
عن وجود الفعل في نحو قولك اقام زيد وعمن وجد منه الفعل او وقع
عليه دون الفعل كقولك ازيد قام وازيدا ضربت واما هل فانها وضعت
للسوال عن وجود الفعل لا غير ففي قولك ازيدا ضربت تقديم المفعول
يشعر بكون الفعل حاصلا اذ لو كان فيه شك لقدم لكونه اهم فيكون
هذا سوالا عمن وقع عليه الفعل على معنى ازيدا ضربت ام عمرا فيتخصص
بالهمزة ولو قلت ضربته بالهاء صح وقوع هل لان السوال حينئذ يكون

عن الفعل اذ التقدير هل ضربت زيدا ضربته والى هذا التعليل اشارة
فى كلام الامام عبد القاهر **قوله** وانضرب زيدا وهو اخوك اى من
تلك المواضع هذا المثال فلا تقول فيه هل تضرب زيدا وهو اخوك منكرا
لضربه وهو على هذه الصفة فاستعملوها لاثبات ما دخل عليه على وجه
الانكار دون هل لما ثبت من استعمالها لاثبات ما دخلت عليه
لا على وجه الانكار وكذا فى شرح المصنف وفى بعض شروح المفصل
واما قولك اتضرب زيدا وهو اخوك وانت تريد وقوع الضرب فى الحال
فانما صح وقوع الهمزة هنا دون هل لان هل مختصة للمضارع بالاستقبال
لانها تجئ فى مقام التردد فى وقوع الفعل ولا تردد فى الفعل الحالى
لانه ملتبس به اما الهمزة فانها تستعمل فى الثوابت ايضا الا ترى انها
فى ازيد ام عمرو للسوال عن الذات والذوات من حيث هى هى ذوات
فى الازمان لا اختصاص لها بزمان دون زمان فتناسب ان يقع سوالا
عن الفعل الحالى **فان قلت** طلب حصول الحاصل محال **قلت** نعم لكن
لما انكر بهذا الاستفهام ضربه صار كانه لم يشاهده فيستقيم سواله
وان كان مشاهدا فى الحقيقة **قوله** وازيد عندك ام عمرو اى من
تلك المواضع ام المتصلة وانما اختصت بالهمزة لان السوال فى مثل
قولك ازيد عندك ام عمرو عمن وجد منه الفعل لا عن وجود الفعل
فيختص بالهمزة كما مر **قوله** واثم الى آخره اى من تلك المواضع
ما قبل ثم والواو والفاء وانما اختصت الهمزة بها لان الغرض من
الاستفهام

حروف الشرط

هنا الانكار بعد الاخبار مثلا اذا قيل لك قدم زيد وعمرو قلت اوعمرو
قدم كانك تنكر قدوم عمرو واشتراكه مع زيد وهل لا تصلح ان يقع
فى هذا الموقع لانها للابتداء فى السوال عن وجود الفعل لا للانكار بعد
الاخبار كما مر **قوله** دون هل متعلق بالمجموع من قوله ازيدا ضربت
الى قوله اومن كان **قال** رحمه الله حروف الشرط الى قوله حرف الردع
قلت فان قلت ذكر فى المفصل حرفا الشرط وهنا حروف الشرط فما التوفيق
بينهما **قلت** كان صاحب المفصل اعتبر ما كان خالصا للشرط وانه
ينحصر فى ان ولو لا ما كان فيه معنى الشرط فلم يورد اما بينهما لانها
فيها معنى الشرط وصاحب الكافية اعتبر الجميع **فان قلت** لو اعتبر
الجميع فهلا اورد الجميع **قلت** لان ما فيه معنى الشرط غير اما من قبيل
الاسماء وقد ذكر فى باب الاسم فاما اما فمن الحروف فلذا ذكرها هنا
قوله لها صدر الكلام قال المصنف رحمه الله فى شرح المفصل
كل ما يدل على الانشاء فله رتبة التقدم ولم يستثن عن ذلك الا
باب زيدا اكرم وزيدا لا تكرم اما زيدا اكرم فاما لكثرته فى كلامهم
جعلوا له فى التقديم والتاخير سعة ليس لغيره واما لكونه مجردا
عن حرف الانشاء واما زيدا ليضرب فهو قليل ومحمول على امر المخاطب
لانه مثله فى المعنى واما زيدا لا تضرب فمحمول على الامر فانهما اخوان
فى الكثرة والطلب اذا ثبت هذا قولهم انت طالق اذا دخلت هذا
مما اختلف فيه فمنهم من يقول مقدم الجزاء وهو مذهب الكوفية ومنهم

من يقول هو جملة مستقلة دلت على الجزاء ولذلك لم يدخله
الفاء كما يدخله اذا تاخر وهو القول المنصور **قوله** فان للاستقبال
يعنى ان ان تجعل الفعل للاستقبال وان كان ماضيا كما تقلب
لم معنى يفعل الى معنى فعل تقول ان خرجت خرجت والمعنى
ان تخرج اخرج كما كان المعنى فى قولك لم تخرج ما خرجت الا ترى
انك لو قلت ان خرجت خرجت امس احالت الا بتاويل يكن سببا
للاخبار بانك خرجت امس كما انك اذا قلت لم تخرج غدا كان بمكان
من الاحالة وذلك لان ان للشرط نفسه والشرط اما للحمل او
المنع فالحمل نحو ان تكرمنى اكرمك والمنع ان تضربنى اضربك والحمل
والمنع انما يكون فى المستقبل واما قوله تعالى ان كان قميصه قد من
قبل فصدقت فهو على تاويل ان يثبت فى المستقبل ان قميصه
قد من قبل يكن سببا للاخبار بانها صدقت وكذا تاويل كل ما وقع
ماضيا من شرط او جزاء **قوله** ولو للمضى يعنى لو وان دخل على
المضارع تجعله بمعنى الماضى وذلك لان لو بعد معنى نفس الشرط
معنى اختص به وهو انه لامتناع الشئ لامتناع غيره كقولك لو
جئتنى لاكرمتك فانه يفيد انتفاء الفعلين ولو قلت لو لم تجئ لما
اعطيتك افاد وجودهما ولاجل ذلك الا بان تجعل الفعل الواقع بعد لو
للمضى فان المستقبل داير بين جنبتى الانتفاء والوجود ولا
يترجح الا بدليل والاصل عدمه فعملوا بالاصل وجعلوه للماضى

ثم وان لاح الدليل على الاستقبال فى صورة فقد كفيت المؤنة
عنه بان **قوله** ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا يعنى لا بد من
ان يليهما الفعل اما لفظا نحو ان تضرب اضرب ولو ضربت ضربت
او تقديرا نحو وان احد من المشركين استجارك كما مر وذلك لانهما
حرفا شرط والشرط انما يعقل بالفعل التزموا وقوع الفعل لفظا
او تقديرا **قوله** ومن ثم قيل لو انك بالفتح اى ومن اجل انهما
يلزمان الفعل لفظا او تقديرا فقيل لو انك بالفتح لان لو
يقتضى الفعل ولا بد له من فاعل وان المفتوحة مع جملتها فى تاويل
المفرد تصلح فاعلا له فيفتح ان والفعل المحذوف ههنا ثبت والقرينة
عليه ان لدلالتها على التحقق والثبوت **قوله** لانه فاعل انطلقت
قلت بل هو فاعل ثبت بدليل اطباق الكل على ذلك وبدليل ما قال
فى شرح المفصل لان معناها الثبوت فكانك قلت لو ثبت وكانه انما
قال ذلك باعتبار حاصل المعنى فان معنى قولك لو انك انطلقت
لو ثبت انطلاقك ولو ثبت انطلاقك حاصل معناه لو انطلقت
قوله فالفعل موضع منطلق **قلت** كان فى نسخة سماعى وفى نسخ
التى عندي غيرها هكذا وطالما تعبت اخير من الضب واذهل
من الصب ولم اجد فى البناء مرتبطا وان ربطته بقوله لانه فاعل
انطلقت فيلزم من ذلك ان يكون انطلقت موضع منطلق
فلا معنى له حتى وجدت فى نسخة وبالفعل موضع منطلق فتخلصت

فيه ح

من الحيرة وشكرت يد الخبرة ثم هو عطف على قوله بالفتح يعني لزم من لن وميهما الفعل في لو انك حكمان احدهما ان يستعمل لو انك بالفتح وثانيهما ان يستعمل الفعل في موضع خبرها اذا كان مشتقا ثم حاصل الكلام فيه انك اذا اردت ان تدخل لو على انّ مع اسمها وخبرها فانظر الى خبرها فان كان مشتقا نحو انك منطلق فجيء بالفعل موضع ذلك الخبر المشتق ليكون كالعوض عن الفعل المحذوف قبل انّ وهو المراد بقوله وبالفعل موضع منطلق وان كان جامدا كقولك انك رجل فدعه كما كان وادخل لو عليهما لتعذر وقوع الفعل موقع الجامد وهذا هو المراد بقوله فان كان جامدا جاز لتعذره اي جاز استعماله كما كان وفي ضوء المصباح انّ عند الزمخشري لا يجوز ان يكون خبرها اسما اصلا فلا يقال لو ان زيدا اخوك وقد اعترض عليه بقوله تع ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقد اجاب علامة فخر المشايخ بانه انما جاز من حيث ان قوله تعالى والبحر يمده لما التبس بالعطف بقوله ما في الارض من شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوف عليها لالتباسهما بها ونظيره قولهم زيدا ضربت عمرا واخاه في ان زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بعمرو وهو اجنبي عنه من اجل ان عمرا واخا زيد لما التبسا عطفا صار عمرو لاتصاله به من سبب زيد وكان الضمير المتصل باخي زيد متصل بعمرو ثم المصنف لما اجاز ان يكون خبرها اسما جامدا

لا يكون هذا الاعتراض واردا عليه ثم استعمال ذلك الخبر المشتق بعينه هل يجوز ام لا مع لو ففي المفصل نص عليه على عدم جوازه حيث قيل فيه ولو قلت ان زيدا حاضري لم يجز وكذلك في شرح المصنف حيث قيل فيه ولا يقولون لو انك منطلق الا ان صاحب المقامات استعمل على الاصل في قوله ولو ان دهرا متلفتي لتلفت من كربي المقيمة **قوله** واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط لزم المضي لفظا او تقديرا يعني اذا تقدم القسم في اول الكلام على الشرط وجب ان يدخل حرف الشرط على الفعل الماضي اما لفظا كقولك والله ان اتيتني لاكرمتك او تقديرا كقولك والله ان لم تاتني لا اتيتك لما مر من ان لم تقلب المضارع الى الماضي وانما وجب ذلك لان الجواب حينئذ يكون للقسم لما سيجيء آنفا فلا يعمل حرف الشرط في الجواب حينئذ فاتوا بالشرط ماضيا لئلا يعمل حرف الشرط فيه ظاهرا ايضا فيتطابقان **قوله** وكان الجواب للقسم لفظا قال المصنف رحمه الله وانما كان الجواب للقسم لانهم لما قدموه وتعذر ان يكون جوابا للشرط والقسم معا لفظا وجب ان يجعل لاحدهما وتقدم القسم يدل على العناية به فكان جعله له اولى وهو جواب القسم لفظا ومعنى وجواب الشرط معنى لا لفظا **قلت** حدثني شيخي خير الائمة وبحر الملة الامام العلامة مولانا حسام الدين السغناقي رحمه الله في بعض مجالس الغايم لطايف التفسير على اصحابه بلّغهم الله اقاصي اما نيهم في انتصار الملة البيضاء وانتشار العترة الغضاء قال

كنت ذات يوم بحضرة شيخي قدوة الابرار اسوة الاخيار الى آخر اوصافه الغر البهية ونعوته الزهر الرضية مولانا حافظ الدين رحم الله عليه رحمة تبرد ضريحه وتروح وريحه اذ دخل على شيخنا جماعة من الافاضل الخراسانية فسال واحد منهم في اثناء تجاذب الاحاديث عن هذه المسئلة فقال الاصل عند البصرية عند تنازع العاملين واحدا اعمال الاقرب فما بال هذه المسئلة تخلفت عن هذا الاصل فالحضار افاضوا في الجواب حتى اذا صادفت عقبتي قلت ذاكم الحكم فيما اذا كانت العوامل سواسية في المرتبة فاما اذا كان احدها اعلى رتبة في نفسه ثم انضمت اليها عناية التقديم فتعاضدت جهتا ترجيحه فانمحى ساير العوامل في جنبه وما نحن فيه كذلك فاستحسن الشيخ جوابي **قوله** وان توسط بتقدم شرطا وغيره الى آخره يعني اذا توسط القسم بتقدم الشرط عليه كقولك ان تاتني والله لا تك او بتقدم غير الشرط عليه كقولك انا والله ان تاتني لآتك جاز ان تعتبر القسم اي تجعل الجواب جواب القسم فلا ينجزم الجواب ولزم حرف الشرط الماضي وجاز ان تلغى اي تجعل الجواب للشرط فينجزم ولم يلزم حرف الشرط الماضي اما اعتبار القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان اتيتني او ان لم تاتني فوالله لا تيك فلتوفر مقتضى كل واحد من الشرط والقسم بان يكون الجواب للقسم ويكون القسم مع ما بعده جواب الشرط فيلزم دخول الفاء في القسم واما الغاء القسم مع تقدم الشرط عليه نحو ان تاتني والله آتك فلكثرة العناية

بالشرط لتقدمه والشرط مع الجزاء ساد مسد جواب القسم واما اعتبار القسم مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان اتيتني او ان لم تاتني لا تيك فوجهه ان يجعل القسم وجوابه وهو لا تيك خبر المبتدا والشرط حشو بين القسم وجوابه ولم يوت بجواب الشرط لسد جواب القسم مسده واما الغاء القسم مع تقدم غير الشرط عليه نحو انا والله ان تاتني آتك فوجهه ان يجعل الشرط وجوابه خبرا للمبتدا ولم يوت بجواب القسم لسد الشرط وجوابه مسد جواب القسم **قوله** وتقدير القسم كاللفظ الى آخره اي تقدير القسم قبل الشرط في اول الكلام كلفظ القسم قبل الشرط في ان الجواب للقسم لفظا ولزوم حرف الشرط الماضي كقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولولا تقدير القسم لوجب جزم لا يخرجون وقوله تع ولئن اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط في اول الكلام لوجب ان يكون فانكم لمشركون بالفاء **قوله** واما للتفصيل كلمة اما وضعت لتفصيل الاخبار المجملة كقولك انا اعلم واغنى اما اعلم فعن فلان واما اغنى فعن فلان واكثر ما يستعمل مكررة كقوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السايل فلا تنهر وقد تستعمل غير مكررة لكن تفهم انها تركت لامر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فانه لم يذكر بعد ذلك اما اخرى لدلالة تفصيل الاول عليها كذا في بعض الشروح ومما يدل على انها للشرط لزوم الفاء في جوابه والقصد بان الاول مستلزم للثاني قال المصنف رحمه الله وتقديرهم اياها

بمهما كقول سيبويه اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما يكن
من شئ فزيد منطلق تمثيل وتحقيق انهما في معنى الشرط لمان ذلك
في التحقيق معناها **قوله** والتزم حذف فعلها اى والتزم حذف الفعل
الذى كان يدخل عليه اما تنبيها على ان المقصود بها الحكم على الاسم الواقع بعدها
قوله وعوض بينها وبين فائها جزء مما في حيزها اعلم ان قولك اما
زيد فمنطلق كان في الاصل مهما يكن من شئ فزيد منطلق وهذا الكلام
كما ترى مشتمل على جملتين شرطية وجزائية حذفت يكن من شئ
للغرض المار فبقي فزيد منطلق فادخلوا اما عليه فصار اما فزيد
منطلق فكرهوا ان يقع الفاء في صدر الكلام من حيث الصورة لان
حقها التوسط بين مفردين او جملتين لكونها موضوعة لان تكون متبعة
شيئا شيئا فاخروها الى منطلق فقالوا اما زيد فمنطلق فزيد جزء من
الجملة التى وقعت في حيز جواب اما وهو المراد بقوله وعوض بينها وبين
فائها جزء مما في حيزها اى عوض عن الفعل المحذوف وهو يكن بين
اما وبين الفاء جزء من جملة وقعت في الاصل في حيز جواب اما هذا
اختيار المصنف كما اشار اليه في الشرح وعند غيره العوض عن الفعل
المحذوف هو اما وشبهوها بنعم ويا في اقامتهما مقام الجملة كذا في شروح
المفصل **قوله** مطلقا اراد ان ذلك الجزء مما في حيز جوابها الذى عوض
عن الفعل سواء كان مبتدأ غير معمول لشئ كقولك اما زيد فمنطلق
او معمولا لما في حيز الفاء كقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان يوم الجمعة

معمول لمنطلق **قوله** وقيل هو معمول المحذوف يعنى قال قوم الاسم الواقع
بعد اما ليس جزء مما في حيز اما بل هو معمول لفعل محذوف فانك
اذا قلت اما زيد فمنطلق فكانك قلت مهما ذكر زيد فهو منطلق واذا
قلت اما يوم الجمعة فزيد منطلق فكانك قلت مهما تذكر يوم الجمعة فزيد
منطلق **قوله** مطلقا اى سواء كان ما بعد اما مرفوعا كقولك اما زيد فمنطلق
او منصوبا كقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق وسواء كان بعد الفاء
ما يمنع التقديم او لم يكن كما سيجي قال المصنف رحمه الله وهذا القول
ليس بجيد فانه يوجب الرفع بتقدير مهما حصل يوم الجمعة او ذكر
يوم الجمعة والرفع لا يجوز في هذا الموقع بالاجماع **قلت** المفهوم من بعض
الشروح ان مرجع الضمير في قوله وقيل هو جزء مما في حيزها ليثبتنا ولا
هذا الحكم كلا الصورتين اعنى اما زيد فمنطلق واما يوم الجمعة فزيد
منطلق كما مضيت وجه ذلك وفي بعض الشروح اشارة الى ان مرجعه
المنصوب بعد اما وفي بعض الشروح استهجن ذلك بانه اضمار قبل
الذكر وهو غلط لان قوله مطلقا يدل على ذلك المنصوب فكانه مذكور
معنى والوجه هو الاول **قوله** وقيل ان كان جائز التقديم فمن الاول
والا فمن الثانى يعنى ما وقع بعد الفاء في اصل التركيب وهو مهما يكن
من شئ فزيد منطلق او مهما يكن من شئ فيوم الجمعة زيد منطلق ان جاز
تقديمه على الفاء في التركيب الثانى وهو اما زيد فمنطلق او اما يوم الجمعة
فزيد منطلق وذلك انما يكون بوجهين احدهما ان لا يكون ما قبل الفاء

معمولا لعامل لفظى كالمثال الاول او يكون معمولا لعامل لفظى ولا يكون
هناك مانع من عمل ما بعد الفاء فيه فهو من الاول اى كان ما بعد اما
جزء مما في حيزها ولا يكون معمولا للمحذوف بل يكون اما مبتدأ كقولك
اما زيد فمنطلق او يكون معمولا لما في حيز جوابها اذ لا مانع من عمله
حينئذ وعمل المحذوف خلاف الاصل كقولك اما يوم الجمعة فزيد منطلق
فانه لا مانع عن عمل منطلق في يوم الجمعة وان منع مانع عن تقديم ما بعد
الفاء في اصل التركيب على الفاء في التركيب الثانى وذلك انما يكون بوجه
واحد وهو ان يقدر ان ما بعد الفاء في اصل التركيب معمول لما بعد
الفاء في التركيب الثانى ويكون هناك مانع من عمل ما بعد الفاء في
التركيب الاول فيما قبل الفاء في هذا التركيب فهو من الثانى اى لا يكون
جزء مما في حيز جوابها بل يكون معمولا للمحذوف لانه لا بد له من عامل
وما بعد الفاء لا يجوز تسليطه عليه فلا بد من اعمال المحذوف فيه
كقولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق وتقديم خبر ان عليها لا يجوز
لانها تتصدر الجملة كما مر ولقائل ان يقول لا فرق بين قولك اما
يوم الجمعة فزيد منطلق وبين قولك اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق
لانه كما لا يجوز ان يعمل ما بعد ان في ما قبلها كذلك لا يجوز ان يعمل
ما بعد الفاء فيما قبلها وان قيل انه جاز تقديم ما بعد الفاء لغرض
ان يذكر المقصود مقدما فليقل في ان كذلك هذا هو المفهوم من شرح
المصنف رحمه الله وفي بعض الشروح فيه نظر لوجود المانعين في احدى

الصورتين ووجود مانع واحد في الصورة الاخرى وجوابه انهما لا يمنعان
عن عمل ما بعدهما فيما قبلهما لغرض والا لجاز اما زيدا فانه منطلق
بتقدير تذكر وجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع يوم الجمعة
بتقدير حصل او ذكر لكنه لم يجز بلا خلاف **قلت** هذا الجواب في الحقيقة
ايراد نقض آخر لا حل ولو قيل على المصنف رحمه الله ان الفرق بين
بين الفاء ههنا وبين ان وذلك لان الفاء لما زحلقت عن موضعها ضعفت
فلا يمنع عن تقديم ما بعدها بخلاف ان فانها في مركزها وقوتها
لكان وجيها **قال رحمه الله** حرف الردع الى قوله تاء التانيث **قلت**
وضع كلا للردع والزجر لان العرب تحتاج الى استعمالها اذا سمعت
محالا من الكلام او تقول على انسان ارادة الزجر والمنع فمن امثلتها
قوله تع بعد قوله ربى اهانني كلا اى ليس الامر كذلك لانه قد يوسع
في الدنيا على من لا يكرمه من الكفار وقد يضيق على الانبياء والصالحين
للاستصلاح **قوله** وبمعنى حقا كما قيل في قوله تع كلا ان الانسان
ليطغى ان معناه حقا قال المصنف رحمه الله ويجوز ان يكون في هذا الوجه
اسما بنى لموافقته الحرف في لفظه واصل معناه كعلى الاسمية الا ان
النحويين حكموا فيها بالحرفية وكونها للتحقيق لم يخرجها عن الحرفية
كان **قال رحمه الله** تاء التانيث الساكنة الى قوله التنوين **قلت** انما كان
حق هذه التاء السكون لامرين احدهما التفادي من توالى اربع حركات
والثانى الدلالة على الحرفية لانها مبنية كالحروف والاصل في البناء السكون

وامّا تاء التانيث اللاحقة بالاسم فانها تحركت لانها امتزجت مع الاسم امتزاج الف التانيث في صحراء والالف والنون في سكران فيجب ان يقع الحركات الاعرابية عليها كما وقعت على الالف في صحراء وعلى النون في سكران قوله تلحق الماضي لتانيث المسند اليه يعني هذه التاء انما تلحق الماضي اعلاما بانه مسند الى فاعل مونث نحو قامت هند واختصت بالماضي لتناسب سكونها بناء الماضي قوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير اي ان كان الفاعل ظاهرا غير حقيقي فانت مخير في الحاق التاء وتركه كما مر وهذا البحث لا حاجة الى ايراده لانه قد مر في باب المونث قوله واما الحاق علامة التثنية وجمع المذكر والمونث عند اسناد الفعل الى الظاهر ضعيف فلا يقال قاما الزيدان ولا قاموا الزيدون ولا قمن النساء لعدم الاحتياج الى هذه العلامات فان قلت ما الفرق بين قامت هند وبين هذه الامثلة قلت التانيث ادعى الى اعتداده دون التثنية والجمع وذلك لان التانيث اشد لزوما بالاصناف من الاسماء التي تحكم بتانيثها كهند وسعاد وزينب حيث لا انفكاك للتانيث عنها بخلاف التثنية والجمع فانه قد ينفك عنهما الاصناف التي تثنى وتجمع فاذا ثبت انهما مما يثبت وينفى اكثر من التانيث فكانه لا اعتداد بهما قال المصنف رحمه الله وهذه على ضعفها لا ينبغي ان تقدر ضماير لما يلزم من تقديم المضمر على من يعود اليه من غير فايدة ولذلك حملها النحويون على انه حروف اتي بها للدلالة على احوال الفاعلين كما اتي

بتاء التانيث للدلالة على حال الفاعل قلت ومن جراءة اجترأ على ايراد هذا البحث قال رحمه الله التنوين الى قوله نون التاكيد قلت قوله ساكنة احتراز عن نون ضيفن وقوله تتبع حركة الآخر احتراز عن نون حسن فانها قبل حركة الآخر لا بعد قلت ولعلها خرجت بقوله ساكنة وقوله لا لتاكيد الفعل احتراز عن نون الخفيفة التي لتاكيد الفعل نحو اضربن فانها ساكنة بعد حركة الآخر قوله وهو للتمكن الى آخره وقد امضينا هذه الاقسام في اول الكتاب مشروحة قوله ويحذف من العلم الى آخره وهذا ايضا مما امضيناه في باب النداء قال رحمه الله نون التاكيد الى آخره قلت اراد ان نون التاكيد نوعان خفيفة وثقيلة فاذا اتيت بالخفيفة فانت مؤكد واذا اتيت بالثقيلة فانت اشد تاكيدا ثم الخفيفة ساكنة على الاصل لانها مبنية والمشددة متحركة لالتقاء الساكنين مفتوحة لخفة الفتحة قوله مع غير الالف اي المشددة انما يكون مفتوحة اذا كانت بغير الف التثنية نحو اضربانّ والالف الفاصلة بينها وبين نون الجمع نحو اضربنانّ فان المشددة في الصورتين تكون مكسورة تشبيها لها بنون التثنية في وقوعها بعد الالف صورة نحو يضربان وان كان بينهما فرق بحسب التشديد والتخفيف قوله وتختص بالامر والنهي الى آخره يعني انما يؤكد بها المستقبل الذي فيه معنى الطلب والطلب يجري في هذه الاقسام وانما خصت بالمستقبل لان الماضي والحال ثابتان والثابت لا يفتقر الى التاكيد لا تقول

ليأكلنّ زيد وهو في حال الاكل ولا لأكلنّ وانما يفتقر الى التاكيد ما لم يثبت وهو المستقبل وبما فيه معنى الطلب ليكون استحثاثا لوقوع الفعل او للاخبار فجعل هذه علامة لذلك وامثلتها على الترتيب اضربنّ ولا تضربنّ هل تذهبنّ ليتك تخرجنّ الا تنزلنّ بالله لا فعلنّ فان قلت اين في القسم معنى الطلب قلت فيه معنى الطلب فانك اذا قلت بالله لا فعلنّ فكانك قلت اسأل الله ان افعل اما قول من اتى كبيرة والله لأعاقبنّ ونحو فانما دخل عليه نون التاكيد وان لم يكن فيه طلب ليجري الاخوات على منهاج واحد قوله وقلت في النفي اي وقلت زيادة نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومنّ الا قليلا لعروه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهي قوله ولزمت في مثبت القسم اي لزمت نون التاكيد في جواب القسم اذا كان مثبتا لان القسم موضع زيادة التاكيد وفي قوله لزمت هنا اشارة الى انها لا تلزم في غير القسم قوله وكثرت في مثل اما تفعلنّ اورد في المفصل اما تفعلنّ كالاعتراض على الحكم المتقدم وهو ان نون التاكيد انما تدخل في مواقع الطلب واما تفعلنّ ليست من مواقعه وقد دخلت عليه واجيب في المفصل عن ذلك بقوله فلتشبيهها بلام القسم في كونها مؤكدة وتفسيره ما ذكر في الكشاف في قوله اما يبلغنّ عندك الكبر اما هي ان الشرطية زيدت عليها ما تاكيدا ولذلك دخلت النون المؤكدة في الفعل ولو افردت ان لم يصح دخولها لا تقول ان تكرمنّ

زيدا يكرمك ولكن اما تكرمنّه وقيل انما كثرت زيادة النون في اما تفعلنّ لانهم لما اكدوا حرف الشرط بما اكدوا الفعل ايضا بالنون لئلا يختلط المقصود من غيره قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم الى آخره اي ما قبل نون التاكيد مخففة كانت او مشددة مع واو ضمير الرجال مضموم وذلك انما يكون في المضارع والامر واما في المضارع فانك اذا اردت الحاق نون التاكيد في يضربون مثلا فحذفت نون الاعراب لانه جاز للمضارع ان يرجع الى اصل بنائه وذلك لان الاصل في الافعال البناء وقد رفض هذا الاصل بسبب المضارعة للاسم فلما دخلت نون التاكيد حققت معنى الفعلية لان التاكيد في الحوادث يكون فانجذب المضارع بلحوقها الى اصله وهو البناء ثم حذفت واو الضمير تفاديا من اجتماع الساكنين في المخففة وحملا للمشددة عليها وابقيت ما قبلها مضموما دليلا على الواو فقيل يضربنّ يضربنّ واما في الامر فنون الاعراب قد سقطت علامة للجزم فبقي اضربوا ثم حذف واو الجمع الى الآخر فقيل اضربنْ اضربنّ قوله ومع المخاطبة مكسور اي ما قبل نون التاكيد مع ضمير المخاطبة مكسور وذلك ايضا في المضارع والامر يكون اما في المضارع فانك اذا اردت الحاق نون التاكيد بقولك هل تضربين فحذفت نون تضربين لما مر ثم حذفت الياء لما مر وابقيت ما قبلها مكسورا دليلا على الياء وكذلك اذا اردت الحاق نون التاكيد باضربي

قوله وفيما عداه مفتوح اي ما قبل نون التاكيد فيما عدا المذكور وهو واو ضمير الجمع ويآء المخاطبة مفتوح اي مبني على الفتح وذلك انما يكون في الواحد المذكر غايبا او مخاطبا وفي الغايبة نحو اضربنّ وهل تضربنّ يا زيد وزيد هل يضربنّ وهند هل تضربنّ اما البنآء فلانّ تجرّد المضارع بلحوقها الى اصله كما مرّ والبنآء على الحركة لكونه عارضا وعلى الفتحة للخفة ويجب ان يعلم انّ التثنية والجمع ليسا بداخلين في قوله فيما عداه مرادا وان كانا داخلين لفظا لانّ حكمهما يذكر بعد ذلك قوله وتقول في التثنية وجمع المونث اضربانّ واضربنانّ اي تقول في التثنية اضربانّ بالالف ولا تحذف الالف هنا حملا على اختها وهي الواو واليآء وان كان اجتماع الساكنين على حدّهما كما في اختيهما اذ لو حذفت الالف لاشتبه بفعل الواحد كذا ذكره الشارحون قضّتهم بقضيضهم قلت وطال ما يختلج في صدري ان الجمع بين دفع الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان تجعل الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف وتحصل الفرق بين الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض شروح المفصّل تعليلا آخر لذلك مع ما يقوى به اختلاجي فقيل ولا تحذف الالف لانها خفيفة فوجودها كعدمها فلو كانت المؤكدة بعد الالف مفتوحة لكان لزوم الالتباس بفعل الواحد عند حذف الالف وجها لمنع حذفها ولكن النون بعد الالف مكسورة فلم يلزم الالتباس فلذا لم يذكر ذلك الوجه وان فزع الى ذكره

اي خاف

بعض شارحي الكتاب وتقول في جمع المونث اضربنانّ بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل المشددة لئلا يجتمع ثلث نونات متوالية قوله ولا يدخلهما الخفيفة اي ولا يلحق نون التاكيد الخفيفة المثنى وجمع المونث فلا يقال اضربانْ واضربنانْ لالتقاء الساكنين الالف والنون قوله خلافا ليونس يعني جوّز يونس ذلك لانّ في الالف فرط مدّ والمدّ يقوم مقام الحركة وبعضده قراءة من قرا محيايْ ومماتي بالجمع بين الساكنين الالف واليآء قوله وهما في غيرهما مع ضمير البارز كالمنفصل يعني والنونان في غير التثنية والجمع المونث مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة اعلم انّ الغرض من هذا بيان الافعال المعتلة اللام عند الحاق النون بها وتلك الافعال على ضربين ضرب يتصل به الضمير البارز كقولك في المضارع تدعون في جمع المذكر وتدعين في المخاطبة وترمون وترمين ونحو تخشون وتخشين وفي الامر ادعوا في جمع المذكر ادعي في المخاطبة وارموا وارمي واخشوا واخشي ولم امثّل بالتثنية والجمع لانا استثنيناهما بقوله بغيرهما لما سبق من حكمهما وضرب لا يتصل به الضمير البارز كقولك تدعو وترمي وتعرى فحكم الضرب الاول في المضارع بعد حذف النون وفي الامر اذا لقيهما ساكن آخر في كلمة منفصلة منهما ان يقال يا قوم لم تدعوا الله بحذف الواو وضمّ ما قبلها

ويا هند لم تدعي الله بحذف اليا وكسر ما قبلها ويا قوم لم ترموا الغرض بحذف الواو وضمّ ما قبلها ويا هند لم ترمي الغرض بحذف اليآء وكسر ما قبلها ويا قوم لم تخشوا القوم بضم الواو وفتح ما قبلها ويا هند لم تخشي الله بكسر اليآء وفتح ما قبلها ويا قوم ادعوا الله بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هند ادعي الله بحذف اليآء وكسر ما قبلها ويا قوم ارموا الغرض بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هند ارمي الغرض بحذف اليآء وكسر ما قبلها ويا قوم اخشوا الله بضم الواو وفتح ما قبلها ويا هند اخشي الله بكسر اليآء وفتح ما قبلها وحكم الضرب الثاني اذا اتصل به الف التثنية ان يقال تدعوان بضم ما قبل الواو وترميان بكسر ما قبل اليآء وتخشيان بفتح ما قبل اليآء وادعوا وارميا واخشيا ثم في الضرب الاول اذا الحق بها نون التاكيد خفيفة او ثقيلة كان حكمها حكم اتصالها بالكلمة المنفصلة فيقال يا قوم والله لتدعنّ بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هند والله لتدعنّ بحذف اليآء وكسر ما قبلها ويا قوم والله لترمنّ بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هند والله لترمنّ بحذف اليآء وكسر ما قبلها ويا قوم والله لتخشونّ بضم الواو وفتح ما قبلها ويا هند والله لتخشينّ بكسر اليآء وفتح ما قبلها ويا قوم ادعنّ بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هند ادعنّ بحذف اليآء وكسر ما قبلها ويا قوم ارمنّ بحذف الواو وضم ما قبلها ويا هند ارمنّ

بحذف اليآء وكسر ما قبلها ويا قوم اخشونّ بضم الواو وفتح ما قبلها ويا هند اخشينّ بكسر اليآء وفتح ما قبلها وكذا في النون الخفيفة وهذا هو المراد بقوله مع الضمير البارز كالمنفصل وفي الضرب الثاني اذا الحق بها نون التاكيد حكمها اذا الحق بها الف التثنية فيقال يا هند والله لتدعونّ بفتح الواو وضم ما قبلها او والله لترمينّ بفتح اليآء وكسر ما قبلها او والله لتخشينّ بفتح اليآء وفتح ما قبلها وكذا في النون الخفيفة وهذا هو المراد بقوله فان لم يكن فكالمتصل وانما اعطى الضرب الاول حكم المنفصل لانّ تخلل الضمير البارز كانه يمنعها عن اتصالها بالفعل واعطى الضرب الثاني حكم المتصل لانه لا حاجز هنا عن اتصالها بالفعل فيتصل بالفعل ويصير بمنزلة جزءه فلذا كان الحكم هنا حكم المتصل وانما عيّنت الف التثنية لمثال المتصل لما قال الامام الفاضل تقي الدين البغدادي انّ المراد بالمتصل ضمير المثنى فانّ ضمير الجمع تحذف لام الفعل معه اذا كان معتلا لثقل الضمة على الواو المضموم ما قبلها والكسرة على اليآء المكسورة ما قبلها قوله ومن ثمه قيل هل ترينّ وترونّ وترينّ واغزونّ واغزنّ واغزنّ قلت اصحح قيود هذه الامثلة اقول ثم اشرع في شرحها الاول بكسر اليآء والثاني بضم الواو والثالث بفتح اليآء والرابع بضم الزاي وفتح الواو والخامس بضم الزاي وحذف الواو

والسادس بكسر الزاي وحذف الواو وفي بعض الشروح الاول بالفتح
والثالث بالكسر وما صححت اولى ليكون الامثلة على ترتيب الضابط
بقدر الامكان اي من اجل ان النون مع الضمير البارز في غير المثنى
والجمع المونث كالكلمة المنفصلة ومع غير الضمير البارز كالمتصل
تقول في تَرَيْنَّ تَرَيِنَّ بكسر الياء لانه لما جيء بنون التاكيد وحذفت
نون ترين اجتمع ساكنان كما مر فكسرت الياء كما كسرت عند اتصالها
بالكلمة المنفصلة نحو يا هند تري القوم وفي ترون ترونّ كما تقول
في المنفصل تروُا القومَ نحو قوله تعالى ولا تنسوُا الفضلَ وفي تري
بفتح الياء ترينّ وفي اغزا اغزوانّ بضم الزاي وفتح الواو كما تقول
في المتصل تربا واغزوا وفي اغزوا امرا للمذكرين اغزنّ بحذف الواو
وضم الزاي كما تقول في المنفصل اغزوا القوم وفي اغزي امرا للمخاطبة
اغزنّ بحذف الياء وكسر الزاي كما تقول في المنفصل اغزي
القوم فالمثالان الاولان لكون النون مع الضميرين البارزين
وهما ياء المخاطبة وواو المذكرين والمثالان المتوسطان لكون
النون مع غير الضميرين البارزين والمثالان الاخيران لكون النون
مع الضميرين البارزين وهما الواو ولامر المخاطبين والياء
لامر المخاطبة كذا في بعض الشروح ويعضد ذلك ما صححته
من الامثلة قوله والمخففة تحذف للساكنين اي المخففة تحذف لاجل
ساكن لقيها بعدها كبيت المفصل لا تهين الفقير علك ان

ترکع

تركع يوما والدهر قد رفعه اي لا تهينن فان قلت ما الفرق بينها
وبين التنوين حيث تحرك التنوين اذا لقيها ساكن وتحذف النون
قلت الفرق ان للتنوين قوة ليست للنون لان التنوين لا تفارق
الاسم عند عدم المانع بخلاف النون فانت في الاتيان بها مخير
تقول اضرب بدون النون وان شئت اضربن بها ولان التنوين
مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف
فلا يلزم من قبول القوي الحركة قبول الضعيف اياها قوله
وفي الوقف اي تحذف نون الخفيفة في الوقف قياسا على التنوين
قوله فيرد ما حذف يعني اذا حذفت نون الخفيفة باحد الامرين
المذكورين يجب ان يرد ما حذف لاجل النون تقول في اضربُن
بضم الباء اضربوا وفي اضربِن بكسرها اضربي وفي هل ترين
يا امراة وهل تخشون يا قوم هل ترين وهل تخشون باعادة
نون الاعراب لانتفاء موجب الحذف والبناء بخلاف التنوين
فان حذفه في الوقف لا يوجب رد المحذوف عند الفصحاء كما في قوله
تعالى فاقض ما انت قاض والفرق بينهما ما امضيت آنفا ان
للتنوين قوة لا تكون عند الحذف نسيا منسيا بخلاف النون
قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا اذا كان ما قبل نون التاكيد
مفتوحا تقلب النون الفا عند الوقف توخيا لنا اختيها مع التنوين
اذ هي تكتسي صورة الالف في الاسم عند الوقف تقول في اضربن يا رجل

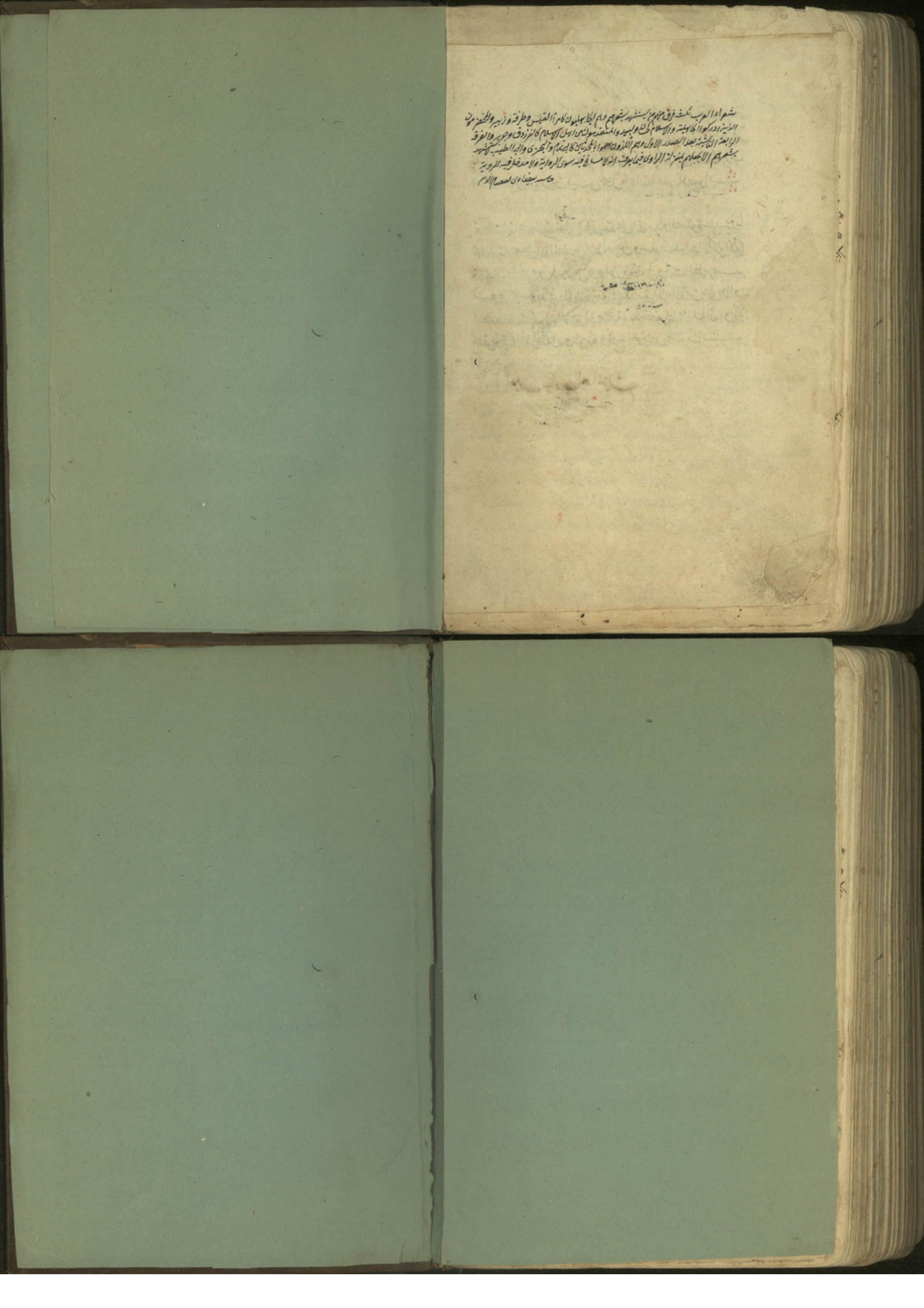
اضربا وابقاء لعلامة التاكيد بوجه مع تناسب الفتحة بالالف
وانما لم تقلب الى الياء والواو اذا كان ما قبلها مكسورا او مضموما
قياسا على الوقف في الاسم اولانه كانه يضمحل علامة التاكيد
اذ ذاك فانك لو قلت في اضربِن بكسر الباء اضربي وفي اضربُن
بضمها اضربوا لم يعلم اجئت بالمحذوف ام ابدلت وهذا
آخر ما حويت من فوايد شروح الكافية ورويت ولو تاملت
ايها الملح العذري الصبابة على اطلاع المعاني الحسناء وعلى
الشريطة التي امضيتها في سابقة شرح المعربات من الاسماء
لوجدتني ابا عذر التصدي لتقييد بعض العويصات الشاردة
وحل بعض الاشكالات الواردة مع ما بي من قريحة جامدة
بصر النكبات وفطنة خامدة بصرصر البليات فان وقع الوقايع
رنقت ريق مائي وهجوم النوايب كدرت بريق بهائي فتركتني
بد المصايب بين باك بالي حريق بلبال وبين عين ذات
غين شرق بدمع هطال تضيق جفون العين عن عبراتها
فتسفحها بعد التجلد والصبر وغصة صدر اظهرتها فرفهت
جزازة جز في الجوانح والصدر على انني ما قصرت ببذل
مجهودي في الغحص عن مظان المعاني الابية حتى اخذت بعد
الجموع سلس القياد نكاته الشريفة السرية ولا خطية
فلا البتة وان وقع تقصير فعذري القصور اذ التوفير انما يتاول

بالوفور والمامول منك ايها الشفيق الشفيق ان لا تغفل الستر
على عوارض الصديق المقل عن حقوق بهن لا يستقل ولئن قال
نائل فصفاء في وداد وخلة لا يفل انخ سترا على حقارة بري
هتك ستر الصديق ليس بحل والله اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب

تم الكتاب بعون الله تعالى الحمد لله على اتمامه والصلوة على سيدنا
محمد نبيه وعلى آله الطيبين الطاهرين وسلم تسليما دائما كثيرا كثيرا
وذلك في عاشر من شهر صفر في يوم الاربعاء في وقت الظهر سنه
تسعين وسبعمائة في بلدة ازنيق في مدرسة علاء الدين على يد العبد
الضعيف النحيف الراجي الى رحمة ربه خضر بن عبد الله مولاه
القونوي غفر الله له ولمولاه ولجميع المومنين والمومنات

آمين يا رب العالمين

بحرمة نبيه الامين
وآله الاثنين



شعراء العرب ثلث فرق منهم من يستشهد بشعرهم وهم الجاهليون كامرء القيس وطرفة وزهير والمخضرمون
الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير والفرقة
الرابعة الناشئة بعد الصدر الاول وهم الذين سموا بالمحدثين كابي تمام والبحتري وابي الطيب لا يستشهد
بشعرهم الا يجعلهم بمنزلة الراوي فيما يعرف انه لا مساغ فيه سوى الرواية ولا مدخل فيه للروية
حاشية بيضاوي لعصام الدين

